جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Université Mohammed V de Rabat
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Mohammed V University in Rabat
Faculty of Letters & Human Sciences

المجلد (3) - العدد (1)

2026

اللساني The Linguist

مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في اللسانيات تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس بالرباط - المملكة المغربية

ISSN: 2665-7406
E-ISSN: 2737-8586

www.the-linguist.com

اللساني linguist

مجلّة فصليّة دوليّة محكّمة متخصّصة في اللسانيّات تصدر عن كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة

جامعة محمّد الخامس بالرباط - المملكة المغربية

مجلة اللساني – المجلد 3 – العدد 1 – 2026

Dépôt Légal: 2019PE0001

ISSN: 2665-7406 (Online)

E-ISSN: 2737-8586 (Print)

البريد الإلكتروني للمجلة

linguist@linguist.ma

الموقع الإلكتروني للمجلة

https://linguist.ma

linguist اللساني
مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في اللسانيات تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس بالرباط

مجلّة فصليّة دوليّة محكَّمة متخصِّصة في اللسانيّات
تصدر عن كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة
جامعة محمّد الخامس بالرباط

المدير الإداري للمجلة
أ. د. زكرياء بودحيم
عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية

المدير المسؤول ورئيس التحرير
أ. د. حافظ إسماعيلي علوي

الهيئة العلمية الاستشارية

أ. د. أحمد المتوكل (المغرب)
أ. د. حسن حمزة (لبنان/ قطر)
أ. د. حمزة بن قبلان المزيني (السعودية)
أ. د. سعد مصلوح (الكويت/ مصر)
أ. د. صالح بلعيد (الجزائر)
أ. د. عبد الرحمن بودرع (المغرب)
أ. د. عبد الرزاق بنور (تونس)
أ. د. عبد المجيد جحفة (المغرب)
أ. د. عز الدين المجدوب (تونس)
أ. د. مبارك حنون (المغرب)
أ. د. محمد الرحالي (المغرب)
أ. د. محمد العبد (مصر)
أ. د. محمد غاليم (المغرب)
أ. د. مرتضى جواد باقر (العراق)
أ. د. مصطفى غلفان (المغرب)
أ. د. مولاي أحمد العلوي (المغرب)
أ. د. ميشال زكريا (لبنان)
أ. د. هشام عبد الله الخليفة (العراق)

هيئة التحرير

إيمان محمد مصطفوي (جامعة قطر، قطر)
حبيبة الناصيري (جامعة محمد الخامس، المغرب)
حسن خميس الملخ (الجامعة القاسمية، الإمارات)
حسين ياغي (جامعة الشارقة، الإمارات)
خالد الأشهب (جامعة نيويورك، أمريكا)
رشيدة العلوي كمال (جامعة محمد الخامس، المغرب)
رضوان حسبان (جامعة محمد الخامس، المغرب)
عبد الرحمن البارقي (جامعة الملك خالد، السعودية)
عبد الرحمن طعمة حسن (جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان)
عبد الكريم بنسوكاس (جامعة محمد الخامس، المغرب)
عبد اللطيف الطاهري (جامعة محمد الخامس، المغرب)
عثمان احمياني (جامعة محمد الخامس، المغرب)
عزة شبل محمد أبو العلا (جامعة القاهرة، مصر، وجامعة أوساكا، اليابان)
عقيل بن حامد الزماي الشمري (جامعة القصيم، السعودية)
عماد أحمد سليمان الزبن (جامعة الإمارات، الإمارات)
عيسى عودة برهومة (الجامعة الهاشميّة، الأردن)
ليلى منير (جامعة محمد الخامس، المغرب)
محروس بريك (جامعة قطر، قطر)
محمد الدرويش (جامعة محمد الخامس، المغرب)
محمد الصحبي البعزاوي (جامعة الوصل، الإمارات)
امحمد الملاخ (جامعة القاضي عياض، المغرب)
مراد الدقامر (جامعة محمد الخامس، المغرب)
مرتضى جبار كاظم (جامعة الكوفة، العراق)
نعمة بنعياد (جامعة محمد الخامس، المغرب)
نور الدين أمروص (جامعة محمد الخامس، المغرب)
وفاء قضيوي (جامعة محمد الخامس، المغرب)

البريد الإلكتروني للمجلة
linguist@linguist.ma
للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمجلة
https://linguist.ma

Dépôt Légal: 2019PE0001
ISSN: 2665-7406 (Online)
E-ISSN: 2737-8586 (Print)

بروتوكول النشر في المجلة

اللساني:

- مجلة فصلية دوليّة علميّة محكّمة متخصّصة في اللّسانيات.
- لغات المجلة هي: العربية والإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية، والألمانية، والإسبانية، والبرتغالية.
- تقبل المجلة البحوث سواء أكانت تأليفا أم ترجمة، أو مراجعة، شريطة أن يكون البحث المترجم أو الكتاب على درجة كبيرة من الأهمية.

رسالة المجلة:

- الإسهام في نشر ثقافة لسانية عالِمة.
- تطوير البحث اللساني في الثقافة العربية.
- مواكبة مستجدات البحث اللساني وتحولاته المعرفية.
- إطلاع الباحثين والمهتمين على أهم ما يكتب وينشر في مجال اللسانيات.
- الاهتمام بانفتاح الحقل اللساني وحواره مع التخصصات الأخرى بالتركيز على الدراسات البينية.

خصوصية المجلة:

- تنشر المجلة البحوث والدراسات الجادة في مجال اللسانيات.
- تسعى المجلة إلى مواكبة مستجدات البحث اللساني من خلال ترجمة البحوث والدراسات التي تنشر في أهم المجلات اللسانية العالمية.
- إثارة نقاش حول أهم القضايا اللسانية المعاصرة.

شروط نشر البحوث والدراسات:

- تنشر المجلة البحوث الأصيلة التي لم يسبق نشرها أو إرسالها للنشر إلى أي جهة أخرى.
- تكون المواد المرسلة للنشر ذات علاقة باللسانيات، سواء أكانت دراسات وبحوثا نظرية وتطبيقية، أم بحوثا مترجمة.
- تلتزم البحوث بالأصول العلميّة المتعارف عليها.
- تقدَّم البحوث وفق شروط النّشر في المجلّة كما هو منصوص عليها على موقع المجلة.
- لا يقل عدد كلمات البحث عن 5000 كلمة ولا يزيد عن 9000 كلمة، بما في ذلك الملاحق.

شروط نشر مراجعة الكتب:

- تنشر المجلة مراجعات للإصدارات الحديثة، سواء أترجمت إلى اللغة العربية أم لم تترجم بعد.
- يجب أن يراعى في عرض الكتب الشروط الأساسيّة الآتية:

بروتوكول النشر في المجلة

- أن يكون الكتاب المراجع ضمن اهتمامات المجلة.
- أن يبنى اختيار الكتاب على أسس موضوعيّة: أهميّة الكتاب، قيمته العلميّة، إغناؤه لحقل المعرفة، والفائدة من عرضه ومراجعته.
- أن يكون الكتاب قد صدر خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- كما يجب أن تراعي المراجعة الشروط الآتية:
- الإشارة إلى عنوان الكتاب، ومؤلفه، وفصوله، وعدد صفحاته، وجهة النشر، وتاريخ النشر.
- التّعريف بمؤلّف الكتاب بإيجاز، وبالمترجم (إن كان الكتاب قد ترجم إلى اللغة العربية).
- الوقوف على مقدّمات الكتاب الأساسية: الأهداف، المضامين العامة، المصادر والمراجع، المنهج، المحتويات...
- عرض مضامين الكتاب عرضا وافيا وتحليلها تحليلًا ضافيا، مع الوقوف على أهم الأفكار والمحاور الأساسيّة، واستخدام الأدوات النقديّة والمنهج المقارن بينه وبين المراجع المعروفة في الحقل المدروس.
- يتراوح عدد كلمات المراجعة بين 2000 و3000 كلمة، وتقبل المراجعات التي يصل عدد كلماتها 4000 كلمة، إذا ركزت على التّحليل والمقارنة.

التوثيق في المجلة:

تعتمد المجلة نظام التوثيق APA (جمعية علم النفس الأمريكية) الإصدار السابع (7)، ويمكن الاطلاع على تفاصيل التوثيق على موقع المجلة، أو موقع الجمعية.

مرفقات ضروريّة للنّشر:

- يُرفق بالبحوث المقدمة للنشر في المجلة:
- البحث الأصل إذا كان البحث مترجما، مع توثيق النص الأصل توثيقا كاملا.
- ملخص البحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنجليزية، لا يقل عن 250 كلمة ولا يزيد عن 300 كلمة.
- جرد للكلمات المفاتيح (لا يقل عن خمس كلمات ولا يزيد عن سبع كلمات)
- سيرة موجزة للباحث (لا تزيد عن 200 كلمة) باللغة العربية واللغة الإنجليزية.
- السيرة الذاتية المفصّلة للباحث.

للاطلاع على تفاصيل أخرى للنشر انظر موقع المجلة.

إجراءات النّشر:

- ترسل جميع المواد على موقع المجلة (**إنشاء طلب نشر**).
- سيتوصل الباحث بإشعار بإرسال بحثه حال استكمال شروط الإرسال.
- تلتزم المجلة بإخطار صاحب البحث في أجل أقصاه عشرة أيام بقبول البحث أو رفضه شكلا، وبعرضه على المحكمين في حالة استيفائه لشروط النّشر في المجلة ومعاييره.

بروتوكول النشر في المجلة

- تُرسل المواد التي تستجيب لمعايير النشر للتحكيم على نحو سري.
- يخبر الباحث بنتائج التحكيم (قبولا أو رفضا) في أجل أقصاه شهر ابتداء من تاريخ إشعاره باستيفاء المادة المرسلة للشروط الشكلية وعرضها على المحكمين.
- إذا رفض البحث فإن المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب.
- إذا طالب المحكمون بإجراء تعديلاتٍ على أيّ بحث؛ يخبر الباحث بذلك، ويتعين عليه الالتزام بالآجال المحددة لإجراء التعديلات المطلوبة.
- تفرض المجلة أن يلتزم الباحث بالتحرير والتدقيق اللّغوي، وفق الشروط المعمول بها في الدّوريّات العالميّة.
- تحتفظ المجلة بحق إعادة نشر البحث بأي صيغة تراها ذات فائدة، وإخطار الباحث بذلك.
- لا يحق نشر أي مادة بعد تحكيمها وقبولها للنشر قبولا نهائيا وإخطار صاحبها بذلك.
- يمكن للباحث إعادة نشر بحثه بعد مرور سنة من تاريخ نشره، شريطة إخبار المجلة بذلك.
- لا تدفع المجلة تعويضا ماديّا عن الموادّ التي تنشرها، ولا تتقاضى أيَّ مقابل مادّي عن النشر.

لا تعبر البحوث المنشورة عن رأي المجلة
ترتيب المواد يخضع لضرورات فنية
يتحمل الباحث وحده المسؤولية القانونية لبحثه

البريد الإلكتروني للمجلة

linguist@linguist.ma

للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمجلة

https://linguist.ma

شارك في هذا العدد

أحمد المتوكل: عمل أستاذاً بجامعة محمد الخامس بالرباط في قسمي اللغة الفرنسية والعربية وكان له دور مهم في تكوين أجيال من الباحثين اللسانيين في المغرب والعالم العربي. وركز في تدريسه على التداوليات والنحو الوظيفي، خاصة مدرسة أمستردام التي أسسها سيمون ديك. ألّف المتوكل العديد من الكتب والمقالات باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.

حسن خميس الملخ: أستاذ النحو والصرف واللسانيات في قسم اللغة العربيّة وآدابها في الجامعة القاسميّة في الشارقة، وعميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية فيها، حاصل على الدكتوراه في الجامعة الأردنيّة في نظرية النحو العربي، ومتخصّص بدراسة النحو بصورته الموروثة وعلاقته باللسانيّات الحديثة في الجانبين: النظريّ والتعليميّ مع اهتمام بتيسير النحو العربيّ، وإعادة توصيفه لأغراض التعليم في المستويات المختلفة، وهو خبير في المعجم التاريخيّ، والكتب المدرسية التربوية في اللغة العربيّة، وله عشرات الكتب والأبحاث والمشاركات العلمية في الندوات والمؤتمرات.

إيمان محمد قاسمية: باحثة في اللسانيات الاجتماعية، حاصلة على درجة الدكتوراه في اللسانيات من الجامعة الهاشمية بالأردن، تدور اهتماماتها في اللغة والفلسفة وتحليل الخطاب النسوي، والتحليل النقدي للخطاب.

عيسى عودة برهومة: أستاذ (اللسانيات التطبيقيّة) في (قسم اللغة العربيّة وآدابها) (بكلية الآداب) في الجامعة الهاشميّة بـ(المملكة الأردنيّة الهاشميّة). حاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات الاجتماعيّة من الجامعة الأردنيّة، بعمّان، المملكة الأردنية الهاشميّة، عام 2001، تدور اهتماماته البحثيّة حول اللسانيات، وتحليل الخطاب، وتعليم اللغة للناطقين بها ولغير الناطقين بها،...

مصطفى رجوان: حاصل على شهادة الدكتوراه في البلاغة وتحليل الخطاب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المملكة المغربية.
تدور اهتماماته البحثية حول تحليل الخطاب، والبلاغة الجديدة والقديمة، والتأويل، والثقافة، والسرديات.

محمد همام: أستاذ التعليم العالي ونائب العميد ومنسق ماستر: الصياغة القانونية وتقنيات التشريع بالمغرب بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أيت ملول، جامعة ابن زهر، سابقا (2017–2024)، وأستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة ابن زهر حاليا. أستاذ مادة البلاغة وتحليل الخطاب. حاصل على الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة القاضي عياض مراكش. له مؤلفات وأبحاث علمية في مجلات وطنية ودولية. منسق أعمال ورشات علمية ومؤتمرات علمية في المغرب وخارجه.

سعيد بن خلوق: أستاذ بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين. حاصل على درجة الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية، تخصص: الترجمة واللسانيات من جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس،

شارك في هذا العدد

المملكة المغربية، عام 2025. تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات التقابلية، والترجمة بين العربية والفرنسية، وإدماج الذكاء الاِصطناعيّ بالتدريس، وتدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها.

منتصر أمين عبد الرحيم: أستاذ اللسانيات المساعد بالكلية الجامعية بجامعة الطائف (سابقا) ومدرس اللغة العربية بوزارة التربية والتعليم المصرية، ذو اهتمامات بحثية حول المعجمية والمصطلحية والترجمة والتداولية والدراسات الاستشراقية وله نحو خمسة عشر كتابا ومعجما بين تأليف وتنسيق وترجمة.

ختام سلامة بني عامر: ناقدة أردنية، وباحثة في الحقل اللغوي، وتلقت دراستها في المؤسسات الحكومية؛ حتى وصلت إلى الدراسات العليا التي انتهت بحصولها على درجة الدكتوراة في الفلسفة تخصص لغة عربية/ لغو ونحو (2023) في جامعة اليرموك. اكتسبت خبرات تربوية نتيجة عملها في المدارس الحكومية في الأردن، والدولية في الإمارات العربية المتحدة، وخبرات أخرى من عملها اليوم في مركز وزارة التربية والتعليم، ومن تكليفها بضبط الصياغات التشريعية التربوية بالوزارة، إضافات إلى تدريب مدربي المناظرات ومحكميها، وتحكيمها البحوث العلمية في مجلة مجمع القاسمي. ولها إسهامات أدبية؛ وأخرى بحثية.

نوف الشهراني: باحثة في سلك الدكتوراه بجامعة الملك خالد، كلية العلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، أبها، المملكة العربية السعودية. حاصلة على درجة الماجستير في تخصص اللغة العربية، اللغويات، ببحث تحت عنوان «الاتساق المعجمي في رواية ثلاثية غرناطة لرضوى عاشور: دراسة نصّية». تتركّز اهتماماتها البحثية على الدراسات التداولية والنصّية لتحليل الخطاب.

رشيد بن مالك: أستاذ مميز، عضو بمجمع اللغة العربية في الجزائر، ورئيس مخبر عادات وأشكال التعبير الشعبي في الجزائر، ينتمي إلى كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان–الجزائر، أشرف على عدة مذكرات ماجستير ورسائل دكتوراه، ألف وترجم أكثر من عشرين كتاب في الدراسات السيميائية، وشارك في عدة ملتقيات ومؤتمرات وطنية ودولية.

أسماء بن مالك: أستاذة محاضرة في قسم الترجمة، كلية اللغات الأجنبية جامعة تلمسان – الجزائر ، متحصلة على شهادة دكتوراه ببحث موسوم : «الخلفيات النظرية للمصطلح السيميائي وترجمته إلى اللغة العربية» ،ومتحصلة على تأهيل جامعي في تخصص الترجمة ، رئيسة فرقة تحليل الخطاب بمخبر عادات وأشكال التعبير الشعبي بالجزائر ، وحاليا تشغل منصب رئيسة الشعبة في قسم الترجمة.

مختار زواوي: أستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر. باحث ومترجم ومحكم في اللسانيات، والسيميائيات، وترجمة النص القرآني. حاصل على الدكتوراه في السيميائيات من جامعة سيدي بلعباس عام 2012، ويدرس بها مادتي اللسانيات العامة واللغة الفرنسية بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر.

اللساني Linguist
مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في اللسانيات تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس بالرباط

شارك في تحكيم مواد هذا العدد

- امحمد الملاخ
- حسن خميس الملخ
- سعيد بكار
- سيف الدين الفقراء
- عبد الرحيم الحلوي
- عثمان احمياني
- عيسى عودة برهومة
- محمد الوحيدي
- مصطفى عقلي
- مصطفى غلفان
- منتصر أمين
- وليد العناتي

فهرس المحتويات

أ. د. أحمد المتوكل: نظرية النحو الوظيفي والتطور اللغوي، مقدمات منهجية..... 10

أ. د. حسن خميس الملخ: الشكُّ المنهجيُّ في التراث النحويّ، مقاربة إبستمولوجيّة 29

د. إيمان محمد قاسمية و أ. د. عيسى عودة برهومه: العنف اللّغوي في الدرس النحويّ .. 56

د. مصطفى رجوان: خطيئة اللحن، مقاربة نقدية ثقافية لقضية اللحن في كتاب «البيان والتبيين» 84

د.محمد همام: التكوثر البلاغي، منظور آخر للتخاطب ولتحليل الخطاب 106

سعيد بن خلوق: نماذج نظرية وتطبيقية لدراسة المعنى والدّلالة في القرآن الكريم..... 131

د. منتصر أَمين عبد الرَّحيم: التَّرجمة التَّداوليَّة..... 159

د. ختام سلامة بني عامر: المُوجِّهات الحجاجية في الهندسة التشريعية، دراسة في إعادة تشكيل المركز القانوني للترقية في الأردن..... 178

نوف علي الشهراني: التضام المعجمي في مقالة الرجل والمرأة لأحمد أمين: «دراسة نصّية» 209

إيفان دارول هاريس، السيميائية النفسية، الولادة والمراهقة والنضج المؤسسي، ترجمة: د. رشيد بن مالك ود. أسماء بن مالك 250

برونو أمبروز، المنعطف المعرفي في التداوليات، ترجمة: أ. د. مختار زواوي..... 266

نظرية النحو الوظيفي والتطور اللغوي

مقدمات منهجية

أ. د. أحمد المتوكل

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المملكة المغربية

ahmed.moutaouakil@yahoo.com

الملخّص

لقد شرعت -راجيا من الله عز وجل حوله وقوته- في استكشاف مجال كنت لامسته من سنوات، وهو مجال ما تتيحه اللسانيات الوظيفية لرصد تطور اللغات الطبيعية وتفسيره متخذا اللغة العربية مثالا.

تقودني في إنجاز هذا العمل مبادئ منهجية أساسية ثلاثة:

أولا: أن تؤطرَ دراستَنا لتطور اللغة العربية نظريةٌ بعينها، ونقصد هنا نظرية النحو الوظيفي. ونشير إلى أن الدراسات التي خلت يمكن أن نقول عنها إنها غير مؤطرة بأية نظرية لسانية. نريد الآن أن ندرس تطور بنية اللغة العربية انطلاقا من نفس المبادئ النظرية وبنفس النمذجة التي اقترحناها لوصف اللغة العربية والتي توسلنا بها في إقامة الحوار بين اللسانيات الحديثة والفكر اللغوي التراثي وفي مقاربة بعض قضايا المجتمع كقضية التنمية الاقتصادية.

ثانيا: المبدأ الثاني الذي نروم استشراف تحصيله هو أن تاريخ تطور اللغات تحكمه نزوعات مترتبة على قوانين التواصل، أي: أن ما يطرأ على اللغة من تطور يملى من قوانين التواصل وآلياته.

ثالثا: المبدأ الثالث أن هذه النزوعات نزوعاتٌ كلية وليست نزوعاتٍ خاصةٍ تحكم لغة بعينها. ما نرصده من تطور للغة العربية يجب أن يكون نزوعات كلية أو على الأصح توسيطات (parameters) لنزوعات كلية.

الكلمات المفاتيح: اللسانيات الوظيفية، تطور اللغة العربية، القوانين التواصلية، النزوعات الكلية.

Functional Grammar and Language Change

Methodological Foundations

Prof. Ahmed Moutaouakil
Faculty of Arts and Humanities, Mohammed V University, Rabat, Morocco
ahmed.moutaouakil@yahoo.com

ABSTRACT

In order to enhance its explanatory adequacy, the theory of Functional Discourse Grammar must account for the properties of natural languages in diachrony as well as in synchrony.

The relevance of the notions of mapping and transparency for typological studies has been extensively demonstrated in Hengeveld and Mackenzie (2008). In this study, my main aim is to show, through an examination of the evolution of Arabic, that these notions can also be useful in the study of language change.

Keywords: Functional Linguistics; Arabic Language Development; Communicative Laws; Universal Tendencies.

مدخل

في إطار الدراسات الوظيفية التطورية، ننشغل الآن بمشروع نأمل أن يتحقق وأن ينجز على المستوى المغربي والمستوى العربي ككل، منطلقنا في ذلك السؤال التالي: فيم يختلف هذا المشروع عما أنجز قديما وحديثا في شأن تاريخ اللغة العربية؟

يمكن القول إن التجديد الذي نطمح إليه في تصورنا لتاريخ اللغة العربية يمس ثلاثة مجالات: **مجال الموضوع**، و**مجال المنهج**، و**مجال التنظير**.

ففيما يتعلق بالموضوع، ما قيم به إلى حد الآن، حسب معلوماتنا ومعرفتنا، دراسة «اللغة العربية الكلاسيكية» و«اللغة العربية المعاصرة» و«االلغات العربية الدوارج»، لكن الذي نلحظه هو أن هذه الدراسات لم تأخذ بعين الاعتبار البعد التطوري الذي عرفته اللغة العربية. لدينا دراسات للعربيات الدوارج ودراسات للعربية الفصحى المعاصرة والتي يمكن أن نسميها اللغة العربية المعاصرة المعيار (standard)، ودراسات للعربية الفصحى القديمة (ونقصد بها هنا لغة القرآن الكريم ولغة الشعر العربي إلى حدود القرن الرابع). لدينا إذن، دراسات لهذه الحقب (أو السينكرونيات)، لكن ليست لدينا دراسة لكيفية الانتقال الذي تم من حقبة إلى أخرى. ما نريد هو أن ندرس هذه التزامنات في اللغة العربية، وأن نتتبع التطور الذي لحق اللغة العربية؛ من العربية الفصحى القديمة إلى العربية الفصحى المعاصرة وإلى مختلف العربيات الدوارج الحالية مع استكشاف –وهذا هو الأهم– العوامل التي تكمن وراء هذا التطور ومختلف مضانه.

فيما يتعلق بمجال المنهج، تُنُوول تطور اللغة العربية، لكن تم ذلك بشكل **تجزيئي** بحيث لدينا وصف لتطور الأصوات كجهر الهمس وهمس الجهر إلى غير ذلك من التنويعات الصوتية، ودراسة لتطور الصرف ودراسة لتطور المعجم والدلالة، لكن هذه الدراسات كلها لا يجمعها جامع.

في مقابل هذا المنهج التجزيئي نريد أن نتناول تطور اللغة العربية بمنهج تجميعي أو كلي، ونقصد بذلك أن تاريخ اللغة العربية، وتاريخ كل لغة يجب أن يكون تاريخا لبنيتها ككل، تداولها ومعجمها ودلالتها وصرفها وتركيبها وأصواتها دون تجزيء، ولما طرأ على هذه البنية منظورا إليها كوحدة من تغيير.

وبخصوص التنظير، نروم استشراف تحصيل المبادئ الثلاثة الآتية:

أولا: أن تؤطرَ دراستَنا للغة العربية نظريةٌ بعينها، ونقصد هنا نظرية النحو الوظيفي. ومن المعلوم أن التنظير الذي يأتي بهذا الشكل –أي أن نفس النظرية تصف تزامنا وتطورا وتفسره، ونفس النظرية تحلل الخطاب وقضايا التواصل، ونفس النظرية تعيد قراءة الفكر اللغوي العربي التراثي– له ما له من فوائد أقلها فائدة الاقتصاد، وهو معيار من المعايير التي تقاس بها قوة النظريات. ونشير هنا إلى أن الدراسات التي خلت يمكن أن نقول عنها إنها غير مؤطرة بأية نظرية لسانية.

ما نرومه هو أن ندرس تطور بنية اللغة العربية انطلاقا من نفس المبادئ النظرية، وبنفس النمذجة التي اقترحناها لوصف اللغة العربية في التزامن، والتي توسلنا بها في إقامة الحوار بين اللسانيات الحديثة والفكر اللغوي التراثي وفي مقاربة بعض القضايا السوسيو– لغوية كالترجمة وتعليم اللغة والاضطرابات النفسية –اللغوية.

ثانيا: تاريخ تطور اللغة العربية تحكمه نزوعات مترتبة على قوانين التواصل. وهذا ما يجعل من تاريخنا للغة العربية تأريخا وظيفيا، أي: أن ما يطرأ على اللغة من تطور يملى من قوانين التواصل وآلياته. من هذه القوانين: قانونان متدافعان، هما: «قانون الشفافية القصوى»، وقانون «الكلفة الأدنى». يعني هذا أن ما يرومه المتكلم في أي لغة من اللغات هو أن ينجح تواصله وأن يكون شفافا إلى أبعد الحدود دون أن يقتضي منه ذلك استعمال وسائل لغوية متعددة.

ومعنى هذا المبدأ بالنسبة إلى عملية النمذجة وهندسة الأنحاء أن التطور اللغوي يرصد ويفسر انطلاقا مما يطرأ من تغير في آليات انعكاس مستوى العناصر الوظيفية التحتية (العميقة)، التداولية والدلالية، في مستوى العناصر البنيوية السطحية (الصرفية–التركيبية والفونولوجية).

ثالثا: المبدأ الثالث أن هذه النزوعات نزوعاتٌ كلية، وليست نزوعاتٍ خاصةٍ بلغة بعينها. ما نرصده من تطور للغة العربية يجب أن يعد توسيطات (parameters) لنزوعات كلية.

1. التطور والحقل اللغوي العربي

تتواجد في الحقل اللغوي العربي لغة مشتركة هي العربية الفصحى ولغات

خاصة محلية هي الدوارج العربية. هذا الرصد للحقل اللغوي العربي رصد عام ممكن، وينبغي تدقيقه على النحو التالي:

I) يُميَّز غالبا بين عربيتين مشتركتين: «عربية فصحى» و«عربية فصيحة». يُقصد بالعربية الفصحى ما يصطلح المستشرقون على تسميته «العربية الكلاسيكية»، وهي لغة القرآن الكريم والأدب العربي القديم شعره ونثره. أما العربية الفصيحة أو «العربية المعاصرة المعيار» (Standard Modern Arabic) فإنها لغة الإنتاج الثقافي الحديث ولغة الإدارة والإعلام وغير ذلك في البلاد العربية.

II) تشكل العربية الفصيحة والعربيات الدوارج حقبا من تطور العربية الفصحى إلا أنها تتمايز في الوقت ذاته كمستويات لغوية مختلفة تقوم داخل المجتمعات المعنية بالأمر بوظائف متمايزة. يختلف وضع اللغة العربية، من هذا الجانب، عن وضع لغات أخرى كاللغات المنحدرة من اللاتينية (فرنسية، إسبانية، إيطالية) التي أصبحت، بالنظر إلى رائز التواصل، لغات مختلفة قائمة الذات بالنسبة إلى اللغة المصدر من جهة وبالنسبة إلى بعضها البعض من جهة ثانية.

III) ليس لدينا مع الأسف تأريخ للغة العربية يرصد تطورها من فصحاها إلى دوارجها. ما يمكن أن نعتمده حين نعمد إلى عملية كهذه هي المستويات الثلاثة: الفصحى والفصيحة والدوارج الحالية.

IV) يمكن تقسيم الدوارج العربية، بالنظر إلى الاشتراك في بعض السمات (النطقية، المعجمية...)، إلى فئات جهية كالدوارج المغاربية والدوارج الخليجية.

V) ويمكن أيضا التمييز داخل كل دارجة بين «لهجات» أو «لغيّات» بالنظر إلى المناطق وإلى الفروق الاجتماعية–الثقافية. مثال ذلك أن في الدارجة المغربية لهجات الشمال والشرق والجنوب ولهجات البوادي في مقابل لهجات الحواضر، كما أن فيها لغيَّات تختلف باختلاف الانتماءات الاجتماعية–الثقافية.

ويمكن أن نلخص مكونات الحقل اللغوي العربي في الترسيمة التالية:

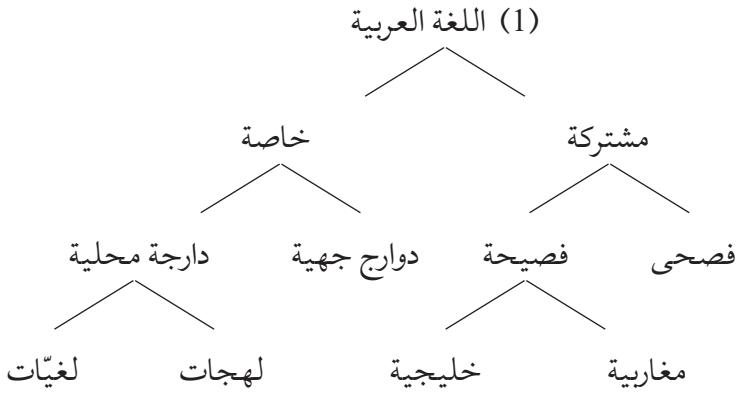

ما سيعنينا هنا بالدرجة الأولى هو رصد أهم معالم التطور الذي طرأ على آلية الانعكاس البنيوي أثناء الانتقال من العربية الفصحى إلى العربية الفصيحة وإلى العربيات الدوارج.

2. الانعكاس البنيوي

يتم الانعكاس البنيوي، أي: الانتقال من البنية التحتية بشقيها العلاقي (التداولي) والتمثيلي (المعجمي–الدلالي) إلى سطح العبارة اللغوية، بوسائل صرفية أو تركيبية أو تنغيمية وفقا للمسطرة المقترحة في نموذج "نحو الخطاب الوظيفي المعيار" (هنخفلد ومكنزي 2008) والمسطرة المعممة التي اقترحناها في ما أسميناه "نحو الخطاب الوظيفي المعيار الموسع" (المتوكل 2011)، الممثل لهما بالترسيمتين الآتيتين:

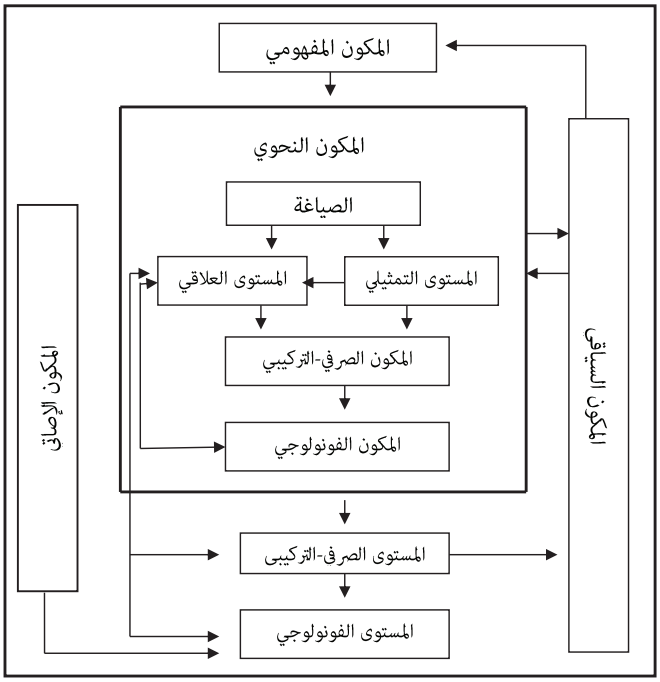

(2) نحو الخطاب الوظيفي المعيار

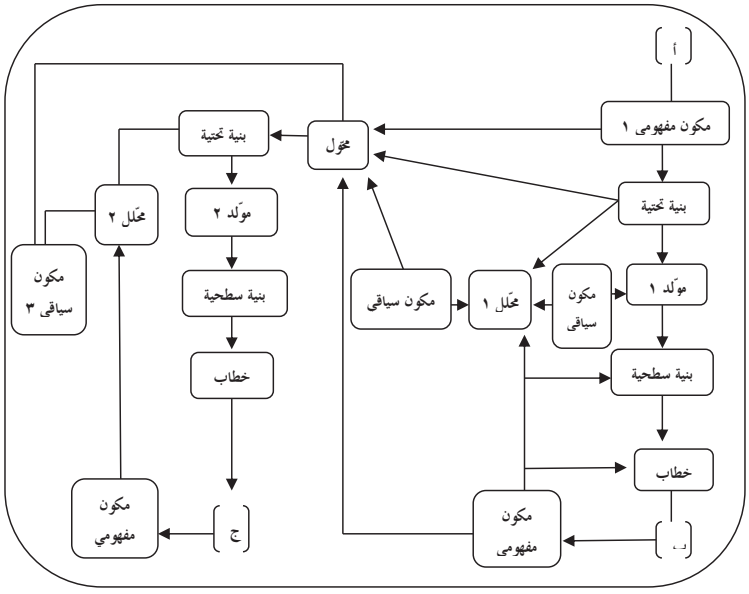

(3) نحو الخطاب الوظيفي الموسع

يتولى الصرف تسطيح مخصصات المستويين العلاقي والتمثيلي (مشفوعا بالتركيب أو التنغيم أو غير مشفوع بهما)، ويتم تسطيح الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية عن طريق الصرف مبدئيا، في حين يكفل التركيب، أي: الرتبة بالخصوص، تسطيح الوظائف التداولية محورا وبؤرة.

لنتساءل الآن عن التغيير الذي يطرأ عبر تطور اللغة على طبيعة وسائل الانعكاس وعن كيفية توزيعها.

3. الانعكاس البنيوي والتطور اللغوي

3-1 التطور المعجمي الدلالي

يسلك تطور المفردات من حيث مدلولها مسلكين عامين اثنين:

1- يلحق الحقل الدلالي للمفردة تقلص بسقوط أحد مداليلها إن كانت مما يعرف بـ«المشترك اللفظي»،

2- في المقابل، يتسع حقل المفردة الدلالي باكتساب مدلول جديد (أو مداليل جديدة).

وفي هذا المسلك يكون المدلول الجديد مدلولا عاما يتداول في التواصل اليومي أو مدلولا خاصا كما يحصل حين تصبح المفردة مصطلحا من مصطلحات حقل معرفي معين.

- **المدخل المعجمي عناصره وتنظيمه العام**

يتكون المدخل المعجمي من شقين: إطار حملي وتعريف دلالي.

الإطار الحملي:

يتكون الإطار الحملي من «**محمول**» دوره الدلالة على الواقعة نفسها (عمل، قوة، وضع، حالة) وعدد معين من «**الحدود**» تحيل على المشاركين في الواقعة. وتنقسم الحدود إلى زمرتين: زمرة «**الموضوعات**» وزمرة «**اللواحق**» على أساس أن الموضوعات تحيل على الذوات المشاركة التي يقتضيها تمام الواقعة بحيث إذاحذفت اختلت الواقعة وأن اللواحق مجرد تحديدات إضافية للظروف.

التعريف الدلالي:

يمثل الإطار الحملي لخصائص المحمول المعجمية) مقولته (والبنيوية) محلاتيته الكمية والكيفية (لكنه لايضطلع برصد معناه. لذلك يتعين أن يُضاف إلى

المدخل المعجمي مكوّن آخر يقوم بهذه المهمة. هذا المكون هو ما يطلق عليه في أدبيات النحو الوظيفي (ديك 1978 و1989) ومصطلح «**التعريف الدلالي**».

ما نريد إضافته تضمين المدخل المعجمي معلومات عن تطور الوحدات المعجمية عبر تاريخ اللغة سواء أكان هذا التطور تغيرا في الإطار الحملي كأن يعدى الفعل أو يصبح لازما مثلا، أم كان تغيرا في التعريف الدلالي ذاته. بهذا يصبح المدخل المعجمي على الصورة التالية:

أ- العبارة

ب- الإطار الحملي

ج- التعريف الدلالي الأصل

د- التعريف الدلالي الفرع

فبإغناء المدخل المعجمي بهذه المعلومات نحصل على نظرية وظيفية قادرة على رصد ظواهر لغوية وتفسيرها لا في التزامن فحسب، بل كذلك في التطور علما أن التنميط اللغوي هدف من أهداف نحو الخطاب الوظيفي الكبرى.

2-3 التطور البنيوي

3-2-1 من صرف الصيغ إلى صرف الأدوات

يُميَّز عادة بين صرفين: صرف «**تأليفي**» وصرف «**تحليلي**». المقصود بالصرف الأول صرف اللغات الصاهرة أو الإلصاقية، ويقصد بالصرف الثاني صرف اللغات التي تستخدم صرفات «حرة» أو أدوات للتعبير عما تعبر عنه اللغات الأخرى صهرا أو إلصاقا.

ثمة نُزوع لغوي عام يشمل العربية ودوارجها نحو الانتقال من صرف الصيغ إلى صرف الأدوات لتسطيح جُل المخصصات الواردة خاصة من المستوى التمثيلي (المعجمي الدلالي) كمخصص المحمول ومخصص الحد.

1) تستعمل العربية الفصحى/ الفصيحة كما هو معلوم أفعالا مساعدة (أو «أفعالا ناقصة» بالمصطلح القديم) للتعبير عن بعض قيم المخصص الجهي كالشروع والمقاربة (بدأ، شرع، طفق/ كاد، أوشك، قارب...) والتحوّل (أصبح، بات، أضحى، أمسى...). أصل هذه الأفعال المساعدة محمولات تامة الدلالة (تعبر عن وقائع كباقي المحمولات) خضعت لمسلسل «التحجر» فأفرغت من مدلولها الأصلي وانتقلت بذلك إلى وضع مجرد أدوات.

ليس من الضروري أن يكون أصل هذه الأدوات محمولات أفعالا. فثمة صفات يمكن أن تخضع لنفس مسلسل التحجر. من ذلك الصفتان «غادي» و«ماشي» اللتان أصبحتا تدلان في العربية الدارجة المغربية على زمن المستقبل القريب:

6) دارجة مغربية

غادي/ ماشي نزورك غدّا

«سوف أزورك غدا»

نفس الانتقال إلى التعبير عن مخصص المحمول الزمني، تعويضا «للسين و«سوف» خضعت له «راح» المصرية:

7) دارجة مصرية

راح أزورك بكره

«سأزورك غدا»

في نفس الاتجاه تحجرت الصفتان «عمَّال» في الدارجة المصرية و«قاعد» في الدوارج المغاربية للتعبير عن مخصص المحمول الجِهي «الدّوام» (أو «التكرار»):

8) دارجة مصرية

عمال أآسي ليل ونهار

«لا أنفك أقاسى ليلا ونهارا»

9) دارجة تونسية/ مغربية/ ليبية

قاعد يطالب حتى ياخذ حقه

«لن يتوقف عن المطالبة إلى أن ينال حقه»

من اللافت للنظر أن انتقال بعض الأفعال الدالة على التنقل المكاني إلى الدلالة على السمات الزمنية (سمة المستقبل القريب خاصة) يكاد يشكل نزوعا عاما تتقاسمه اللغات (أو على الأقل عدد من اللغات).

في مقابل «راح» و«غادي» نجد في اللغتين الإنجليزية والفرنسية الفعلين «to go» و«aller»:

10) أ- I am **going to** give you some money

ب- Je **vais** vous donner de l'argent

2) ومن باب العدُول عن الصيغ إلى الأدوات أيضا استعمال دوارج عربية (الدوارج المغاربية على الخصوص) لمحدِّد عددي عوضا عن صيغة المثنى. من أمثلة ذلك:

11) دوارج مغاربية

شريت زوج كتب

«اشتريت كتابين»

3-2-2 من الصرف إلى التركيب

التركيب في منظورنا هنا إما ترتيب المكونات (داخل الجملة أو داخل المركب) أو بنيات مخصوصة.

1) أشهر ظواهر الاستعاضة عن الصرف بالرتبة الانتقال من تحقق الوظائف بواسطة الإعراب إلى تحققها بواسطة الموقع. حصل هذا الانتقال في كل الدوارج العربية حصوله في اللغات المنحدرة من اللاتينية كالفرنسية مثلا.

في الدوارج العربية (كما في اللغة الفرنسية) أصبح يُميَّز بين الفاعل وغيره بموقعه.

3-2-3 من الصرف إلى التنغيم

التنغيم تنغيمان: تنغيم يصاحب الوسائل الصرفية والتركيبية في الانعكاس البنيوي دعما لها، وتنغيم يكفل وحده تحقيق سمة من السمات التحتية العلاقية أو التمثيلية (المعجمية الدلالية).

بعد الاستغناء عن مجموعة من الوسائل الصرفية (أدوات على الخصوص)، أصبح التنغيم يضطلع بمفرده بتحقيق السمات التي كانت تكفل تحقيقها الصُّرفات المستغنى عنها.

من أبرز مظاهر الانتقال من الصرف إلى التنغيم ما حصل في مجال القوة الإنجازية. ولنأخذ مثالا لذلك القوة الإنجازية الاستفهام.

يتحقق الاستفهام في العربية الفصحى/ الفصيحة بواسطة أداتين هما «**الهمزة**» و«**هل**». ويحكم تعاقبَ هاتين الأداتين «التوزيعُ التكاملي» التالي:

تختص الأداة «هل» بتحقيق الاستفهام المنصبّ على الفعل الخطابي بكامله، كما يتبين من المقارنة بين الجملة (12أ) والجملتين اللاحنتين (12ب-ج):

(12) أ- هل هند آتية؟

ب-* هل **هند** آتية أم زينب؟

ج- * هل آتية هند أم غير آتية؟

أما «**الهمزة**» فدائرة استعمالها أوسع؛ إذ ترد للاستفهام عن الفعل الخطابي ككل

أو عن الفعل الإحالي أو الفعل الحَمْلِي منه:

(13) أ- أهند آتية أم لا؟

ب- أ **هند** آتية أم زينب؟

5- أ **آتية** هند أم غير آتية؟

أثناء الانتقال إلى العربيات الدوارج سقطت الأداتان «**الهمزة**» و«**هل**» من الاستعمال وتم تعويضهما إما بأداة أخرى كما حصل في الدارجة المغربية أو بالتنغيم وحده كما هو الشأن في الدارجة المصرية. من أمثلة ذلك:

(14) دارجة مغربية

واش رجع خالد من السفر؟

«هل رجع خالد من السفر؟»

(15) دارجة مصرية

خالد رِجع من السفر؟

«هل رجع خالد من السفر؟»

3-2-4 من الرتبة إلى البنيات المخصوصة

من التحققات الممكنة لوظيفة بؤرة المقابلة في العربية الفصحى/ الفصيحة أن يحتل المكون الذي يحملها أحد مواقع الحيز الصدر في البنية الصرفية –التركيبية.

بسقوط إمكان التصدير بعد تقلص الموقع الصدر، لم يعد في مقدور العربيات الدوارج إلا اللجوء إلى تراكيب تبئيرية مخصوصة كالفصل والاستثناء:

(16) دارجة مغربية

اللي تلاقيته **خالد**

«**الذي/ من** التقيته خالد»

(17) دارجة مصرية

«**اللي** التقيتُه خالد»

«**الذي/ من** التقيته خالد»

(18) دارجة مغربية

ماتلاقيت **غير** خالد

«لم التق إلا خالدا»

(19) دارجة مصرية

ما التقيتش **غير** خالد
«لم ألتق إلا خالدا»

3-2-5 من رتبة قبلية إلى رتبة بعدية

مجال الجملة في العربية رأس (فعل، اسم...) مشفوع بحيزين: حيز قبلي (أو «صدر») وحيز بعدي (أو «عجز»). يحتل الموقعَ الصدر الأدوات الإنجازية (كأدوات الاستفهام والتحضيض والعرض...) وضمائر الاستفهام والمكونات المبأرة تبئير مقابلة.

بفقدان الإعراب وانتقال تحقق الوظائف (الدلالية والتركيبية) من الصرف إلى الرتبة تقلصت سعة الحيز الصدر في الدوارج العربية وأصبح الوضع فيها شبيها بالوضع في اللغتين الإنجليزية والفرنسية وباقي اللغات ذات «الرتبة المحفوظة» بوجه عام.

بتقلص الطاقة الإيوائية للحيز الصدر وانعدام إمكان التصدير، تلجأ العربيات الدوارج إلى إحدى إستراتيجيتين: تعويض الرتبة بتراكيب مخصوصة كالفصل والاستثناء كما سبق أن بينا، وزحلقة المكونات التي حقها التصدير إلى الحيز العجز.

في إطار الإستراتيجية الثانية عُولجت مَوْقَعَة ضمائر الاستفهام في الدارجة المصرية.

سبق وأن أشرنا في مكان آخر (المتوكل (1986))، إلى أن ضمائر الاستفهام في الدارجة المصرية تحتل الموقع الأخير في الجملة على عكس ما يحصل في العربية الفصحى/ الفصيحة. قارن:

(20) دارجة مصرية:

1- «العوازل زودوها حبتين
كل ساعة بيسألوني رحت **فين**، جيت **منين**»

ب-* العوازل زوّدوها حبتين
كل ساعة بيسألوني **فين** رحت، منين **جيت**»

يُستنتج من المقارنة بين المثالين (20أ) و(20ب) أن ضمير الاستفهام في الدارجة المصرية يُفضي إلى جمل ذات مقبولية دنيا إن لم تكن لاحنة إن هو ورد في أول الجملة. ويصح هذا أيضا في الكلام المنثور العادي الذي لا ضغط فيه لقافية:

(21) أ- حا قابلك بكره **فين؟**

ب–* **فين** حاقابلك بكره؟
«أين سأ قابلك غدا؟»

كما يُستنتج من المرادف الفصيح للأمثلة المصرية أن ضمير الاستفهام في العربية الفصحى/ الفصيحة ثابت التصدر إلا إذا أُريد بتأخيره ما يسمى «استفهام الصدى» echo – question)) كما في التراكيب التي من قبيل (22ب) حيث القوة الإنجازية «استغراب» أكثر منها محض سؤال:

(22)أ– لِنتقابل غدا في الشيراتون
2– سأقابلك غدا **أين؟!**

دعنا الآن نحاول أن نعلل هذا النزوحَ للمكونات من الحيز الصدر إلى الحيز العجز أثناء انتقال العربية إلى دوارجها. لتعليل هذه الظاهرة جوانب ثلاثة يمكن أن نلخصها على النحو التالي:

أولا، للحيز البعدي (ما بعد الرأس) من السعة ومن الطاقة الإيوائية ما ليس للحيز القبلي (ما قبل الرأس). إلى هذا المعنى قصد دِكْ (دك (1997أ)) وهو يعرض للمبادئ العامة التي تحكم ترتيب المكونات حيث أشار إلى أن الحيز البعدي «أكثر مضيافيَّة» من الحيز القبلي.

تنطبق هذه السمة لا على الحيز البعدي في الجملة فحسب، بل كذلك على الحيز البعدي في المركب الاسمي.

ولعل من الأمثلة الممكن سوقها في هذا الباب نزوع محدّدات في بعض دوارج العربية إلى الانتقال من موقعها قبل رأس المركب (الاسم) إلى الحيز الذي يليه. من هذه المحددات أسماء الإشارة التي أصبحت تَزدوج وتحتضن الرأس كما هو الشأن في الدارجة المغربية.

بيان ذلك في المقارنة بين الجمل الآتية:

(23)أ– دارجة مغربية
أ. قريت **هاد** الكتاب
ب. قريت **هاد** الكتاب **هادا**
ج.* قريت الكتاب **هادا**
«قرأت هذا الكتاب»

ثانيا، بتقلص الحيز الصدر وامتناع إيوائه للمكونات التي من حقها أن تتموقع

فيه، يُصبح المجال الطبيعي والوحيد لاستقبال هذه المكونات هو الحيز العجز.

ثالثا، أشرنا في أحد أبحاثنا السابقة (المتوكل (1986)) إلى أن ثمة تلازما ملحوظا بين موقع أداة الاستفهام وموقع ضمير الاستفهام إن تصدّرت تصدّر، وإن تأخرت تأخر.

إذا صحت علاقة التلازم هذه بين الأداة والضمير أمكن أن نعتمدها تعليلا مقبولا لنزوح الضمير إلى آخر الجملة في الدوارج التي لم تعُد لها أداة، وتولى التنغيم فيها الدلالة على الاستفهام (علما بأن التنغيم في هذه الحالة يقع في آخر الجملة) كما هو الشأن في الدارجة المصرية.

3-2-6 من التركيب إلى التنغيم

ليس ثمة حالات انتقال نهائي من تحقيق السمات التحتية (علاقية أو تمثيلية) بواسطة التركيب إلى تحقيقها عن طريق التنغيم.

ما يلاحَظ هو نزوع إلى تفضيل وسيلة التنغيم كل ما كان ذلك ممكنا.

مثالان يكفيان لتوضيح المقصود:

1) يُستخدم كثيرا النبر المشدد للدلالة على حمل مكون ما لبؤرة المقابلة بعد امتناع تصديره بدلا من فصله أو استثنائه:

(23) دارجة مغربية

تلاقيت **خالد** (بنبر «**خالد**»)

«خالداً التقيت»

(24) دارجة مصرية

التقيت خالد (بنبر «**خالد**»)

«خالدا التقيت»

4. الانعكاس البنيوي وتنميط اللغات

4-1 من الفصيلة إلى النمط

بدأت المقارنة بين اللغات بالسعي، كما هو معلوم، في تصنيف اللغات وتجميعها في فصائل (أو «أُسَر») تنحدر من نفس اللغة الأم. من المنظور السلالي هذا، قسّمت اللغات إلى لغات سامية (منها اللغة العربية) ولغات لاتينية (أو رومانية) كاللغات الفرنسية والإسبانية والإيطالية والرومانية ولغات سلافية ولغات أنكلوساكسونية كاللغتين الألمانية والأنجليزية. كما جمعت الفصائل الثلاث الأخيرة في فصيلة

كبرى تعلوها سمّيت اللغات الهندية–الأوروبية إلى جانب لغات أخرى.

خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، حدث تحول جذري في اللسانيات المقارنة من حيث مجال المقارنة ومعيارها حيث عُدِل عن القرابة السلالية إلى القرابة البنيوية. من هذا المنظور، أصبحت اللغات تصنّف «أنماطا» على أساس تآلفها من حيث خصائصها البنيوية بغض النظر عن انتمائها السلالي.

في هذا التوجه (الذي يطلق عليه «اللسانيات النمطية» (Typological linguitics)، لم يعد هناك تقاطع بالضرورة بين الانتماء السلالي والانتماء النمطي. دليل ذلك إمكان إدراج لغتين مختلفتين «سلاليا» في نفس الخانة النمطية كالجمع بين اللغة العربية ولغات أوروبّية باعتبارها لغات «فاعلية» في مقابل اللغات «المبتدئية» كاللغة الصينية مثلا.

2–4 التنميط الأحادي/ التنميط المتكامل

التوجه الغالب في اللسانيات التي عُنيت بالمقارنة هو التوجه الذي ينطلق من أن موطن الاختلاف بين اللغات هو الصرف والتركيب. لهذا كان انصباب البحث المقارن على البنية الصرفية–التركيبية بالأساس.

من نفس المنظور، صنفت اللغات من حيث ترتيب المكونات داخل الجملة أصنافا تحقق البنيات الرتبية التالية:

(25) أ– فعل – فاعل – مفعول

ب– فاعل – فعل – مفعول

ج– مفعول – فاعل – فعل

د– فاعل – مفعول – فعل

هـ– مفعول – فعل – فاعل

و– فعل – مفعول – فاعل

حسب المعيار الرتبي هذا، تكون اللغة العربية من فئة اللغات ذات البنية الرتبية (l25).

إن للتنميط الصرفي–التركيبي مزايا أهمها ثلاث: أولاها، أنه يتيح رصد تآسرات بنيوية دالة بين لغات تنتمي سلاليا إلى فصائل لغوية مختلفة، وثانيتها، أن أساس المقارنة بنيات صرفية–تركيبية لا مجرّد وحدات منفردة. وثالثتها، أن مكمن الاختلاف بين اللغات الخصائص الصرفية – التركيبية أكثر من غيرها من الخصائص.

ومع ذلك، يظل هذا الضرب من التنميط قاصرا عن أن يفي بالمطلوب.

إن الاختلافات التي تُلحظ في المستوى الصرفي- التركيبي ليست في الواقع، في عمومها، إلا **انعكاسات** لاختلافات تداولية أو دلالية. دعنا نأخذ للتمثيل لذلك ترتيب المكونات داخل الجملة في اللغة العربية حيث يمكن أن تتحقق لا البنية الرتيبة (25أ) فحسب كما في الجملة (26أ)، بل كذلك البنيتان الرتبيتان (25ب وج) كما في الجملتين (26ب وج):

(26) أ – ساعد عليٌّ مُنى

ب- ساعد مُنى عليٌّ

ج- منى ساعد عليٌّ

يتبين من فحص الأمثلة (26 أ–ج) ثلاثة أمورٍ مهمة هي:

أولا، أن الرتبة ليست اعتباطية ولا محايدة خلافا للاعتقاد السائد، بل هي تحقيق لسمات تداولية. فالمكون «منى» على سبيل المثال «بؤرة جديد» في التركيب (26أ) و«بؤرة مقابلة» في التركيب (26ج) و«محور» في التركيب (26ب)؛

ثانيا، أن التمييز المعتاد إقامته بين «اللغات ذات الرتبة المحفوظة» و«اللغات ذات الرتبة الحرة» (اللغات الإعرابية) لا سند له إذا سلّمنا بأن جميع الرتب محفوظة تداوليا»؛

ثالثا، أن ورود اعتماد الرتبة وحدها معيارا لتنميط اللغات يصبح محط تساؤل.

مقاربتان اثنتان 'إذن' لتنميط اللغات: «**مقاربة أحادية**» تعتمد بنية واحدة، البنية الصرفية- التركيبية و«**مقاربة متكاملة**» تعتمد البنيات الصرفية–التركيبية والتداولية والدلالية والفونولوجية أربعَها وما يقوم بينها داخل الجهاز الواصف من تعالق، على اعتبار البنيتين التداولية والدلالية مستويين لبنية واحدة تحتية تنقل إلى بنية سطحية من مستويين: مستوى صرفي- تركيبي ومستوى فونولوجي.

خاتمة:

لإغناء كفاية نظرية النحو الوظيفي، يتعين إضافة مهمة وصف خصائص اللغات وتفسيرها في تطورها إلى مهمة وصف وتفسير خصائصها في التزامن. لبلوغ هذه الغاية المهمة، يمكن تسخير آليات نموذجي نحو الخطاب الوظيفي المعيار والموسع وهندستهما على أساس أن تطور اللغات وانتقالها أثناء تطورها من نمط

لغوي إلى نمط لغوي آخر يتم عن طريق تغير الوسائل التي يتحقق بها انعكاس خصائص المستويين التحتيين التداولي والدلالي في المستوى البنيوي الصرفي- التركيبي والتنغيمي.

المصادر والمراجع:

العربية

- إسماعيلي علوي، ح. (2004). قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية. *عالم الفكر*،33(2).
- إسماعيلي علوي، ح. (2009). *اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته*.بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- البوشيخي، ع. (1998). *قدرة المتكلم التواصلية وإشكال بناء الأنحاء* (أطروحة دكتوراه). كلية الآداب، مكناس.
- المتوكل، أ. (1988). *قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية*.الرباط: اتحاد الناشرين المغاربة.
- المتوكل، أ. (1992). مبدأ الوظيفية وصياغة الأنحاء. *مجلة المناظرة*،1.
- المتوكل، أ. (2012). *اللسانيات الوظيفية المقارنة: دراسة في التنميط والتطور*.بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- المتوكل، (2016). *المنهج الوظيفي في البحث اللساني*.بيروت: منشورات ضفاف.
- المتوكل، أ. (2022). *في اللسانيات العربية الوظيفية*.الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- (2023) ثنائية اللفظ والمعنى في صناعة الأنحاء خطاطة بحث. ضمن كتاب جماعي هندسة النماذج النحوية في اللسانيات المعاصرة، إعداد وتنسيق عبد الرحمن رحموني وعزيز العماري، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع. الأردن.
- (2023) الوظيفية وهندسة الأنحاء. ضمن كتاب جماعي هندسة النماذج النحوية في اللسانيات المعاصرة، إعداد وتنسيق عبد الرحمن رحموني وعزيز العماري، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع. الأردن.
- (2023) منهج الترجمة في النحو الوظيفي. ضمن كتاب اللسانيات والترجمة.تنسيق وإعداد حافظ إسماعيلي علوي. الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن.

الأجنبية

- Dik, S. C. (1997a). *The theory of functional grammar. Part 1: The structure of the clause* (2nd rev. ed., K. Hengeveld, Ed.). Berlin: Mouton de Gruyter.
- Dik, S. C. (1997b). *The theory of functional grammar. Part 2: Complex and derived constructions* (K. Hengeveld, Ed.). Berlin: Mouton de Gruyter.
- Hengeveld, K., & Mackenzie, J. L. (2008). *Functional discourse grammar: A*

typologically based theory of language structure. Oxford: Oxford University Press.

- Moutaouakil, A. (1971). *Les procès orientés en français* (DES thésis). Faculté des Lettres, Rabat.
- Moutaouakil, A. (1989). *Pragmatic functions in a functional grammar of Arabic*. Dordrecht: Foris.
- Moutaouakil, A. (1998). Benveniste's 'Récit' and 'Discours' as discourse operators in Functional Grammar. In M. Hannay & A. M. Bolkestein (Eds.), *Functional grammar and verbal interaction*. Amsterdam: John Benjamins.
- Moutaouakil, A. (2004). Discourse structure, the generalized parallelism hypothesis, and the architecture of Functional Grammar. In J. L. Mackenzie & M. Gómez–González (Eds.), *A new architecture for Functional Grammar*. Berlin: Mouton de Gruyter.
- Moutaouakil, A. (2005). Exclamation in Functional Grammar: Sentence type, illocution or modality? In C. de Groot & K. Hengeveld (Eds.), *Morpho–syntactic expression in Functional Grammar*. Berlin: Mouton de Gruyter.
- Moutaouakil, A. (2006). Functional grammar and Arabic. In *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics* (Vol. II). Leiden: Brill.
- Moutaouakil, A. (2018). Issues in functional Arabic linguistics. In A. Benmamoun & R. Bassiouney (Eds.), *The Routledge handbook of Arabic linguistics*. New York: Routledge.
- Moutaouakil, A. (2022). *Grammaire fonctionnelle et discours: De quelques problématiques et approches*. Publications de la Faculté des Lettres, Rabat.

الشكُّ المنهجيُّ في التراث النحويّ

مقاربة إبستمولوجيّة

أ. د. حسن خميس الملخ

قسم اللغة العربية ـ كليّة الآداب الجامعة القاسميّة ـ الشارقة- الإمارات العربية المتحدة

helmalkh@alqasimia.ac.ae

https://orcid.org/0000-0001-5393-1149

الملخّص

يهدف البحثُ إلى توضيح الشكّ المنهجيّ لدى نحاة العربيّة بوصفه استصحابًا لليقين بوسائل الاستدلال في النحو وأصوله، وليس شَكًّا في ثوابت وجود المنقولات اللغويّة، والقوانين النحويّة المستنبطة منها؛ لاختبار فرضيّة أنَّ الشكّ لدى نحاة العربيّة لم يكن لأجل الشكّ المحض إنّما كان بقصد الوصول إلى اليقين. فيسعى إلى تحليل آليات توظيف الشك المنهجي في بناء النظرية النحوية العربية. اتَّبَعَ البحث منهج التحليل النحويّ، مع الاستعانة بالمنهج الفلسفيّ الإبستمولوجيّ في شكله اللغويّ اللسانيّ. وقد اعتمد البحث على تحليل نصيٍّ لعينة ممثلة من المؤلفات النحوية الموروثة باستخدام منهج التحليل الكيفي للمحتوى. أهمُّ نتائج البحث إثبات أنَّ أخذَ نحاة العربيّة بمنهجيّة الشكّ لم يكن أخذًا مطلقًا، بل كان شكًّا منهجيًّا لاستصحاب اليقين في الاستدلال على أنَّ اللغة العربيّة في النحو العربيّ صورة تجريديّة تفسيريّة مطابقة للغة العربية في الاستعمال الفصيح الصحيح. كما أظهرت النتائج أن الشكّ المنهجي كان أداة أساسية في تطوير آليات الاستدلال النحوي وتنقيح القواعد بقصد التثبُّت، والتقوية، والبرهان، وإغلاق دائرة الارتياب في موارد المنقولات اللغويّة، والمستنبَطات التقنينيّة.

الكلمات المفاتيح: الشكّ المنهجيّ، النحو العربيّ، استصحاب اليقين، الشواهد، القياس، الإعراب، نظرية المعرفة النحوية، الاستدلال اللغوي.

Methodological Doubt in the Grammatical Heritage An Epistemological Approach

Prof. Hassan Khamis Said El-Malkh
Department of Arabic Language, College of Arts,
Al Qasimia University, Sharjah, United Arab Emirates
helmalkh@alqasimia.ac.ae
https://orcid.org/0000-0001-5393-1149

ABSTRACT

This study aims to clarify the nature of methodological doubt among Arab grammarians. It treats this doubt as a means of maintaining certainty in the processes of grammatical inference and its foundational principles, not as a denial of the authenticity of transmitted linguistic data or the grammatical rules derived from them. The study tests the hypothesis that doubt among Arab grammarians was not pursued for its own sake, but as a deliberate path toward certainty. The research analyzes how methodological doubt was employed in constructing the Arabic grammatical theory. It adopts the method of grammatical analysis supported by a philosophical epistemological framework expressed in a linguistic form. A representative textual sample of the classical grammatical corpus was examined using qualitative content analysis. The principal findings confirm that the grammarians' adoption of methodological doubt was never absolute. Rather, it was a disciplined form of doubt aimed at preserving certainty in demonstrating that Arabic grammar offers an abstract explanatory model that accurately corresponds to authentic, eloquent Arabic usage. The findings also show that methodological doubt functioned as a central tool for refining grammatical reasoning, strengthening evidence, verifying rules, and reducing uncertainty in transmitted linguistic sources and derived regulatory principles.

Keywords: Methodological doubt, Arabic grammar, certainty, evidential texts, analogy, parsing, grammatical epistemology, linguistic inference.

1 المقدِّمة

كان الشّكّ المنهجيّ حاضِرا في التراث النحويّ بوصفه استصحابًا لليقين بوسائل الاستدلال في النحو وأصوله، وليس شَكًّا في ثوابت وجود المنقولات اللغويّة، والقوانين النحويّة المستنبطة منها؛ بقصد تحقيق التماسك المعرفيّ لمنظومة النحو التعليميّ مع إبقاء جدل المعرفة النسبيّة في فحص الشواهد، وتدقيق القواعد، وتنقيح القياس، وتدقيق العلل في النحو العلميّ الذي يتباحثُ فيه النحاة الراسخون بعلم العربيّة بمعناه الواسع للصرف والنحو معًا، وإن ظهر شيءٌ من جدل المناقشة في بعض المؤلّفات التعليميّة عند الاختلاف في ضبط المحتملات من الشواهد والتوثّق منها، أو في الاختلاف في أوجُهِ الإعراب، والمراوحة في الحكم على القياس وعلله بين الوثاقة والوهن؛ لأنَّ الخطّ الفاصل بين النحو التعليميّ والعلميّ ليس ثابتًا في مكانه، بل هو في حركة دائمة بسبب اختلاف وجهات النظر في مقدار المعرفة النحويّة المناسبة للتعليم العام، فكيف حضر الشكُّ المنهجيّ من غير أن يصبح التراث النحويّ مادة علميّة مشكوكا في صحتها؟

ويأتي هذا البحث في سياق الاهتمام المتزايد بدراسة الأسس المعرفية والمنهجية للتراث النحويّ العربيّ؛ إذ تشهد الدراسات اللسانية المعاصرة توجُّهًا نحو إعادة قراءة هذا التراث من منظورات معرفية حديثة. وتكمن أهمية البحث في أنَّه يسلط الضوء على جانب منهجي مُهِمّ في الفكر النحوي العربي، وهو دور الشكّ المنهجي في تمتين بناء النظرية النحوية وتطويرها، مما يكشف عن عمق التفكير العلمي لدى نحاة العربيّة وتطور آلياتهم في التعامل مع الظواهر اللغوية.

2 الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 مفهومُ الشّكّ المنهجيّ

الشكُّ بطبيعته مُرتبطٌ بالارتياب (صبري، 2011، ص. 24–25)؛ ذلك أنَّه يرجع في المعجم العربيّ إلى ما يقع فيه الارتيابُ نتيجة التردّد بين أمرين أو الجهل بهما، أو بأحدهما عندما يكون خِلافًا لليقين (ابن منظور، 1994، مادة «ش.ك. ك»؛ الفيروز آبادي، 2005، مادة «ش.ك.ك») أمّا في الاصطلاح العامّ؛ فإنَّ جمهرة الفلاسفة قديما وحديثا على اختلاف اتجاهاتهم ورؤاهم يعدّونه مظهرًا من مظاهر التردّد بين نقيضين

لا يُرجِّحُ العقلُ أحدَهما على الآخر إلا بعد الاستدلال بدليل يمكنُ أن يقبله العقل (صليبا، 1982، ج 1، ص. 707).

لكنَّ الشّكَّ الذي ينهض هذا البحث بتجليته إنَّما هو «الشكّ المنهجيّ»، وهو شَكٌّ غير وجوديّ؛ إذ هو شَكّ العقل، وليس شكَّ العقيدة والفِكر، فيقترب من أن يكون صُوريًّا (وهبة، 2007، ص.367) غير مذهبيّ؛ لهذا عرَّفه مجمع اللغة العربيّة في القاهرة في معجمه الفلسفيّ بأنَّه: «مرحلة أساسيّة من مراحل منهج البحث في الفلسفة، وقوامها تمحيص المعاني والأحكام تمحيصًا تامًّا بحيث لا يقبل منا إلا ما ثبت يقينه. ومن أبرز من قال بها الغزالي، ثمّ ديكارت» (مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، 1983، ص. 103). وهذا يعني أنَّ الشكّ المنهجيّ مُنْقِذٌ من الضلال في الأحكام العلميّة؛ لأنَّه يحتمي بأشكال الاستدلال في العلم؛ إذ هو التزام بالسعي نحو «الحقيقة البرهانيّة» (هيكت، 2014، ص. 843) كما قالت جينيفر مايكل هيكت في نهاية كتابها المعروف «تاريخ الشكّ»، الأمر الذي يُحيل تقنيات الاستدلال في النحو العربيّ إلى وسائل إزالة الشكّ بمنهجيّةٍ علميّة رصينة في عُرْفِ جمهور النحاة والباحثين قديمًا وحديثًا، فكلّ ما تسرّبَ إليه الاحتمال دَخَله الشكُّ؛ ذلك أنَّ الشكّ في الموضوع يُراد به تارةً الاحتمال، كما قال الخاقانيّ (الخاقانيّ، 1996، ص. 333).

2.2 أهميّةُ الشكّ المنهجيّ في النحو العربيّ

الشكُّ المنهجيّ حاضرٌ بالقوّة وبالفعل في أعمال نحاة العربيّة قديمًا وحديثًا؛ لأنَّه الداعي إلى الاستدلال في النحو بالسماع والقياس والتعليل والضبط والاختيار والترجيح؛ ذلك أنَّ النحوَ علمٌ بالقوانين التي تضبط المنجَزَ الكلاميّ في العربيّة نطقًا وكتابة، وهذا يعني أنَّ الأخذَ بالقوانين ابتداعٌ مستمرّ في الإنجاز اللغويّ العربيّ الفصيح، يتجانسُ في بِنيته الصوتيّة والصرفيّة والتركيبيّة مع الموروث في تاريخ العربيّة القرآنيّة –نسبة إلى اللغة العربيّة التي نزل بها القرآنُ الكريم–، وهو ما أدركه علماءُ أصول النحو كابن جنّي، وأبي البركات الأنباريّ، والسيوطيّ وغيرهم في حرصهم على ضرورة استعصام المشتغِلين بالنحو والصرف بضوابط منهجيّة تنيرُ لهم طريق البحث في مسائل العربيّة، قال أبو البركات الأنباريّ في فائدة علم أصول النحو: «وفائدته التعويل في إثبات الحُكم على الحُجّة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يَفاع الاطلاع على الدليل؛ فإنَّ المخلِدَ إلى التقليد لا يعرف

وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفكّ في أكثر الأمر عن عوارض الشّكّ والارتياب» (الأنباريّ، 1971، ص. 80).

ومن يتدبّرْ في أعمال نحاة العربيّة؛ يجدْ أنَّ الشكّ المنهجيّ كان لاحقًا استلزاميًّا في شيءٍ من رؤاهم وآرائهم وأقوالهم؛ فإقامة قوانين العربيّة على المسموع الفصيح الثابت عن العرب في عصر الاحتجاج لَحِقَه تدقيقُ المسموعِ في التأكُّد من نِسبته ورِوايته من جهة الوجود، وفي التأكّد من اطّراده وكثرته وقلّته من جهة الكَمّ اللازم لبناء القانون في النحو والصرف. وإقامة الدليل على القياس لحقه التدقيقُ في وجه القياس وعلّته بين المقيس والمقيس عليه قوّة وضعفًا وانطباقًا ووثاقةً. وضبط الكلام بنية وموقعًا على مقتضى القانون لحقه البرهانُ الصرفيُّ في البحث عن الميزان، والبرهانُ النحويُّ في البحث عن الإعراب، كما لحق الاختلافَ في الإعراب التدقيقُ في العلاقات النحويّة والدلاليّة بين كلمات الجملة أو العبارة، فبرزت ظاهرة التعدّد في الإعراب.

إنَّ هذا التدقيق العلميّ مؤشِّرٌ حقيقيّ على صِفة النسبيّة في قوانين النحو والصرف، فلم يطّرد عن العرب الأقحاح إجماع كلّي، وإن اقتربَ من الكمال بدليل ظاهرة الشذوذ؛ لهذا برز الشكُّ المنهجيّ في كلّ ما ليس فيه إجماع كلّي في نقلٍ، أو وصفٍ، أو تقنين، أو قياس، أو تعليل، فاتَّسَعَ الجَدَلُ بين النحاة حتى عُرفوا بكثرة خلافاتهم وبِوَهن عِللهم؛ فما كادَ قولُ المفكِّرُ الفرنسيّ مونتيني: «اليقين وسادة الكُسالى» (جلال، 2022، ص.17) ينطبق عليهم؛ لأنَّهم معرفون بالنشاط العقليّ المتجدِّد.

وفي موازاة هذا الشكّ المنهجيّ الطبيعيّ المعروف في اللغات كلّها تقريبا برزَ اليقينُ بوصفه استصحابًا لنصٍّ ثابتٍ، أو لقياسٍ راجح، أو لعلّةٍ قويّة، أو لإعرابٍ ظاهرٍ قويّ في ضوء حرص علماء العربيّة على السعي نحو «استنباط الكليّات» (معلوف، 2006، ص. 300) إيمانًا صادقًا صحيحًا منهم بأنَّ اللغة العربيّة نظام حضوريّ متكامل تنطبق عليه مَحاوِرُ الاستصحاب التي أشار إليها الخاقاني (الخاقاني، 1996، ص. 357)، وهي: وحدة الموضوع «استعماليّة اللغة»، وأسبقيّة اليقين فيها على التقعيد، والحاجة إلى إزالة الشكّ المتأخِّر عن التقنين بالدليل. فوجود العربيّةِ يقينٌ حقيقيّ ناجز، لكنَّ تقنينها يقينٌ تصوريّ مفتقِرٌ إلى الدليل؛ وعليه تكون العلاقة بين العربيّة نظامًا لغويّا ناجزًا، والعربيّة بوصفها مجموعة من قوانين الصوت والنحو

والصرف علاقة نسبيّة؛ لأنَّ المقدمة الأولى مقدمة كبرى، فهي يقين مطلَق ببداهة العقل والنقل، لكنَّ المقدمة الثانية مقدمة صُغرى، فهي يقينٌ نِسبيٌّ غالبٌ، يمكن أنْ يتسرّب إليه الشكّ؛ لهذا بقي الشاهد يقوم بوظيفته في الدفاع عن القوانين التي استنبطها النحاة والصرفيّون.

والمساحةُ المعرفيّة بين افتقاد الإجماع الكليّ، ووجود اليقين الغالب هي المساحة التي يعمل فيها النحاة والصرفيّون واللسانيّون انطلاقًا من ظهور شَكّ منهجيّ، يمكنُ إزالتُه بتخريجات مختلفة؛ ليترجّح اليقينُ، وليصبح الإجماعُ من الناحية النظريّة إجماعًا عقليًّا كليّا بعد رَدَّ ما كان ظاهرُه المخالفة إلى حيّز الموافقة؛ إذ يُمارسُ بعض النحويّين مثل عبد السلام المسديّ (المسديّ، 2014، ص. 11–21) دور المحقِّق اللغويّ انطلاقًا من العمل في جهاز الأمن اللغويّ بصفةِ وصيٍّ على السلامة اللغويّة، فلا ينفكّ عن الشكّ في كلّ ما هو غريب على مستوى المعجم أو التركيب أو الدلالة أو الصوت؛ للوصول إلى حاجته وحاجة مجتمعه العربي إلى الأمان اللغويّ.

لكنَّ من الاحتراس العلميّ أن نستبعد في هذا البحث «الشكّ» عندما يكون معنى من المعاني الدلاليّة التي تؤدّيها الأداة النحويّة في سياقها، أو العبارة اللغويّة في تضافر عناصرها اللغويّة المقاليّة والمقاميّة؛ ولهذا كانت دراسة رافد حميد يوسف الموسومة بعنوان: «دلالة الشكّ عند النحويّين» (يوسف، 2018، ص. 467–489) دراسة موازية مفيدة في مجالها في معنى «الشكّ» عندما يأتي في الجملة أو الأداة، وليست دراسة سابقة في الشكّ عندما يكون جزءًا من منهجيّة البحث العلميّ.

وتظهر أهميّةُ الشكّ المنهجيّ وحضوره في أعمال نحاة العربيّة عند ربطه بمقولات «الاحتمال»؛ لأنَّ القول بالاحتمال من أهمّ مظاهر الشكّ المنهجيّ، بل أهمّها على الإطلاق، فمن الأصول المقرَّرة في النحو والصرف قول النحاة «إذا دخَلَ الدليلَ الاحتمالُ؛ بطُلَ به الاستدلالُ» (الأندلسيّ، 1997، ج 1، ص166)؛ ذلك أنَّ جمهورَ النحاة عافوا مصطلح «الشكّ» لِظلاله السيئة في الثقافة العربيّة الإسلاميّة، فعبّروا عنه بمصطلح موضوعيّ علميّ محايد، وهو «الاحتمال» حتى يمكن الاطمئنان إلى أنَّ الحديث عن المحتمَلات في العربيّة إنَّما هو حديثٌ عن الشكّ المنهجيّ، وسعي إلى توضيحه وتجليته بقصد إعادته إلى جادّة العربيّة الكليّة، أو استبعاده من موارد الاستدلال في النقل والقياس والتقنين والتعليل والإعراب.

2.3 الدراساتُ السابقةُ

قَلَّ أنْ يفرغَ الباحثون إلى دراسة الشكّ المنهجيّ في علوم العربيّة؛ لارتباط تاريخه بسيرة غير محمودة في التراث العربيّ الإسلاميّ، ومع هذا فقد تهدَّى البحث بدراسة سابقة رائدة في هذا الموضوع، أنجزَها: عادل بن معتوق العيثان، في بحثه ذي العنوان: «منهج الشكّ الأصوليّ وكيفية تطبيقه في البحث النحويّ»، ونشرها في العدد الأول من المجلد الخامس والعشرين من مجلة الدراسات العربيّة التي تصدر عن دار العلوم في جامعة المنيا في مصر، وذلك سنة 2012م، لكنه نحا نحوَ الحديث عن أسس الحجّة الأصوليّة، ولوازمها العلميّة، وأنواع الشكّ في بحث عن الشكّ عندما يغدو مُنْتِجا في المعنى، لا في التقعيد؛ فاضطرب بين النحو وأصوله والشكّ بعمومه.

كما يمكن الإشارة إلى دراسة رافد حميد يوسف الموسومة بعنوان: «دلالة الشكّ عند النحويّين» (يوسف، 2018، ص. 467–489) وهي دراسة موازية مفيدة في مجالها في معنى «الشكّ» عندما يأتي في الجملة أو الأداة، وليست دراسة سابقة في الشكّ عندما يكون جزءًا من منهجيّة البحث العلميّ؛ ذلك أنَّ الشكّ التعليميّ في المنظومة النحويّة معنى مقنَّن في العربيّة، بخلاف الشكّ الإبستمولوجيّ الذي يمثّل منهجيّة في الفكر اللغويّ وتحليله.

لكنَّ موضوع الشكّ المنهجيّ كان حاضرا في الدراسات التي تناولت حوار المعرفة بين الفلسفة العربيّة والغربيّة، كما في مقالة هاني محمد عبد الفتاح: «الشكّ والنقد بين المنهج الخلدونيّ والديكارتيّ» التي شارك فيها ضمن الأعمال المنشورة للندوة الفلسفية الثامنة والعشرين للجمعية الفلسفية المصرية سنة 2017م، وأكَّد فيها أنَّ كُلّاً من ابن خلدون وديكارت يريدان منّا أن نبني أحكامنا على معارف يقينيّة» (عبد الفتاح، 2017، ص. 69).

وتجدر الإشارة إلى غياب دراسات معمقة تتناول الشكّ المنهجي في النحو العربي من منظور فلسفي معرفي، مما يبرز الحاجة إلى هذا البحث الذي يسعى إلى سدّ هذه الفجوة المعرفية من خلال تحليل شامل لتجليات الشك المنهجي في التراث النحوي العربي وآليات توظيفه في بناء النظرية النحوية.

3 المنهجيّة

منهجُ البحث في إجراءاته منهج تحليليّ بتقنيات التحليل المناسبة في العربيّة مع الاستعانة بالمنهج الفلسفيّ في شكله النحويّ الأصوليّ في أصول النحو بقصد

ضبط بنية البحث من التصوّرات إلى المنطلقات مرورًا بالإجراءات مع ضرْبِ الأمثلة المناسبة من النحو لتجلية الأفكار الجزئيّة قَصْدَ الوصولِ إلى نتيجة علميّة تقودُ إليها معالجة فرضيّة البحث في أنَّ الشكَّ المنهجيّ كان حاضِرًا في أعمال نحاة العربيّة بقصد إغلاق باب الشكّ في مستندات قوانين العربيّة، وتعميماتها، والبرهنة على انضواء ما ظاهره الخروج عنها تحت لواء العربيّة الموحَّدة بوسيلة من وسائل الاستدلال والبرهان لضمان استمرار قيام قوانين النحو بوظيفتها في تعليم العربيّة، وإنتاج خطاب لغويّ عربيّ لا يختلف في بنيته الصوتيّة والصرفيّة والتركيبيّة عن خطاب عصور الفصاحة العربيّة.

وقد اعتمد البحث على عينة ممثلة من المؤلفات النحوية التقليدية، شملت: كتاب سيبويه، والخصائص لابن جني، ولمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري، والإنصاف في مسائل الخلاف له أيضًا، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، والأشباه والنظائر للسيوطي؛ لأنَّ هذه العينة بسياقاتها التاريخيّة والنظرية والتقنينيّة والتطوّرية والخلافيّة والموسوعيّة تكاد تمثّل النحو العربيّ بصورته التقليديّة المعروفة، وتغني عن التتبّع التاريخيّ لقراءة ظاهرة الشكّ المنهجيّ في التراث النحويّ في ظِلِّ عدو وجود خلاف جذريّ مؤثِّر في استعمال الشكّ المنهجيّ لدى نحاة العربيّة؛ فإنَّ كان كتاب سيبويه يمثّل البداية؛ فإنَّ كتاب الخصائص لابن جنّي، وكتاب لمع الأدلة لأبي البركات الأنباريّ يمثّلان النظرية النحويّة والصرفيّة، كما يمثّل كتاب الإنصاف الخلاف النحويّ، في حين يمثّل كتابا التذييلِ والتكميل، والأشباه والنظائر آراء نحاة العربية السابقين حتى القرن العاشر الهجريّ؛ إذ لم نجد بعد ذلك إضافة حقيقيّة للمنجز النحويّ في صورته التقليدية الموروثة حتى بداية العصر الحديث. وقد جرى تحليل هذه النصوص باستخدام منهج التحليل الكيفي للمحتوى مع التركيز على استخراج مظاهر الشك المنهجي وآليات توظيفها.

وأهمّ السؤالات التي يسعى البحثُ إلى الإجابة عنها:

1. ما مفهوم الشكّ المنهجيّ وأهميّة دراسته في النحو؟
2. ما موقِف جمهور النحاة من الشكّ في المسموع رواية وعددًا؟
3. إلى أيّ مدى يمكن النظر إلى القياس وأركانه على أنَّه موطن شَكّ وتقوية في وقت واحدٍ؟
4. متى يكون الاختلاف في الإعراب شكلا من أشكال الشكّ؟

5. ألا يستدعي الانزياحُ التركيبيّ الشكَّ في السلامة اللغويّة عند غير المتمِكنين من العربيّة؟
6. ما دور الوظائف الصرفيّة في إثارة الشكّ المنهجيّة باستعمال الأبنية الصرفيّة؟
7. أليسَ في ظاهرة الخلاف النحويّ مظهرٌ من مظاهر الشكّ المنهجيّ؟

كما جرى تنظيم النتائج والمناقشة في ستة أقسام رئيسة تتناول تجليات الشكّ المنهجي في مختلف جوانب النظرية النحوية العربية، وهي:

1. استصحاب الشواهد بين اليقين والشكّ
2. القياسُ سَعْيٌ وراء اليقين العقليّ
3. تعدّد الإعراب شكّ بعد يقين الوصف
4. الانزياحُ التركيبيّ مَظِنّة الشكّ في السلامة اللغويّة
5. اختلال الوظائف الصرفيّة مدخل الشكّ في استعمال البنية الصرفيّة
6. الخلاف النحويّ بين اليقين والشكّ

4 النتائج والمناقشة

4.1 استصحابُ الشَّواهدِ بين اليقين والشكّ

مع أنَّ كتاب سيبويه المتوفَّى بآخرةٍ من القرن الثاني الهجريّ فيه ما يقترب من ألف شاهد من الشعر، إلا أنَّ الحقيقة العلميّة التي يخرج بها من يتدبَّر كتاب سيبويه أنَّ عددَ الأمثلةِ فيه يفوق عدد الشواهد الشعريّة مع أنَّه أقدمُ ما وصلَ إلينا في علم العربيّة، بدليل أنَّه يكثر من قوله: «وذلك قولك»، و«كقولك»، كقوله في «باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء، ... وكذلك هذه الحروف منزلتُها من الأفعال. وهي: إنَّ، لكنَّ، وليت، ولعلَّ، وكأنَّ –عدَّ إنَّ وأنَّ حرفًا واحدًا لتقارب الرسم– وذلك قولك: إنَّ زيدًا مُنطلِقٌ، وإنَّ عَمْرًا مسافرٌ، وإنَّ زيدًا أخوكَ. وكذلك أخواتها» (سيبويه، 1988، ج 2، ص. 131).

فسيبويه لم يأتِ بشواهد على إنَّ وأخواتها وعمَلها، بل قرَّرَ قانونًا نحويًّا، وهذا التقريرُ يمثِّلُ اليقين المبنيّ على الكثرة المطلقة من الاستعمال حين تتبّعَ كلامَ العرب؛ فيكون استعمالُ الشواهد النحويّة من قبيل الاستجابة لما يمكنُ أن يقع فيه الشكُّ، أمّا ما حظّه اليقينُ من قوانين النحو؛ فالمثال كافٍ في التمثيل عليه.

ويبدو أنَّ هذا المنهج الحميد هو الذي سار عليه جمهورُ النحاة حتى عصر

الناسِ هذا، فليست الشواهد إلا لإزالة ما يلحقه شَكٌّ من قوانين العربيّة؛ وعليه يمكن الاطمئنان إلى أمرين مهمّين: أوّلهما: أنَّ الشواهِدَ لا تمثِّل اللغة العربيّة كلّها. وثانيهما: أنَّ الشواهد وحدَها لا تصلح لتعليم العربيّة؛ لأنَّنا إنَّما نعلّم ما هو فاشٍ في الاستعمال بقوانين شِبه كليّة، وهو الجانب الذي نحن ببيانه أعنى، ولنا في حفظ العربيّة واستمرارها أهَمّ. وقد يُضافُ إلى هذين الأمرين أنَّ الحاجة إلى الشواهدِ تبقى قائمة لأغراض البحث العلميّ وتحصين القوانين النحويّة التي يمكنُ أن تصل إليها سِهامُ الشكّ والنقد؛ فيكون في إبقائها شيءٌ من استصحابِ أدلّة اليقين قَصْدَ المحافظة على فعالية المنظومة النحويّة للعربيّة.

ومن ذلكَ ما أورده أبو حيّان الأندلسيّ من كلام ابن مالك في التسهيل عن تأثير «ليت» في مبتدأ الجملة الاسميّة وخبرها بقوله: «ويجوزُ نصبهما بـ«ليتَ» عند الفرّاء، وبالخمسة عند بعضِ أصحابِه، ونقل ابن أصْبَغ أنَّ مذهب الجمهور أنَّه لا يجوز نصب الاسمين بعد شيءٍ من هذه الحروف، قال: وأجازه الفرّاء في كأنَّ، وليت، ولعلَّ. وأجازه الكسائيّ في ليت، وبعض المتأخّرين في الستّة» (ابن مالك، 1990، ج2، ص. 9–10؛ الأندلسيّ، 1997، ج5، ص. 26).

فالقوانينُ التي ذكَرَها ابنُ مالك وأبو حيّان الأندلسيّ نِسبيّةٌ غير مطلقة، تتعارضُ والسَّمْتَ العام لعمل إنَّ وأخواتها في الجملة الاسميّة من حيث التخصيص ببعض الأدوات، أو التعميم، أو اختلاف أحكام ضبط المعمول بإجازة نصب الاسم والخبر؛ وهذا يعني أنَّ هذه القوانين قد داخَلَها شيءٌ من الشكِّ المنهجيّ المحوجِ إلى الاستدلال بالشواهِد؛ فَسارَعَ ابنُ مالك إلى الاستدلال بأربعة شواهد، منها شاهِدٌ من الحديث النبويّ الشريف (ابن مالك، 1990، ج2، ص. 9–10)، في حين أبانَ أبو حيّان عن شَكّه المنهجيّ بصورة أوضح، وعالجه بالاستعصام بالشواهد أيضًا، فقال: «ونحنُ نسردُ ما أتى عن العرب شاهدًا على ذلك ممّا استدلّوا به»، وسَرَدَ سِتّة عشرَ شاهِدًا (الأندلسيّ، 1997، ج 5، ص. 27–30)، منها شواهد ابن مالك الأربعة.

وتصريحه السابق يدلّ على الإحساس بضرورة تحصين مواطن الضعف في القانون النحويّ بالشواهِد، كما يدلّ قوله «ممّا استدلّوا به» على استجابته لمنهج عام لدى النحاة في دَفْع الشكّ بالشواهد، ويدلّ أيضًا في وجه آخر على أمانة نقل المسموع لدى النحاة، وعلى قدرتهم العجيبة في تخريج الشواهد المخالفة لِسَمْت العربيّة في عمومها وفق طرائق مختلفة من التأويل والتقدير أعادَ بها ابنُ مالك وبعده

أبو حيّان الأندلسيّ هذا الخروج إلى جادّة العربيّة بتقديرات مختلفة، قد تُقبَل أو تُعَدَّل، أو تُرْفَضُ، لكنَّها دالّة على إعمال الشكّ، ثم دفْعه بالردّ إلى اليقين العام من القانون المطلق؛ لهذا يمكن الاطمئنان إلى حدٍّ ما إلى أنَّ جمهور النحاة ما استعملوا الشكّ إلا وأردفوه بيقين القانون العامّ تأويلا وتقديرًا وتخريجًا، بل إنَّهم يقدّمون اليقينَ على الشكّ، فلا يفتتِحون فَرْشَ البابِ النحويّ بالشاذّ، ولا بالنادر، ولا بالقليل، ولا بالمخالِف، ولا بالشكوكِ فيه، بل يفتتحونه بما اطّرد واستقام وانقاس، فممّا أصَّلَه قُدامى النحاة وأوائلُهم قولُ عبدالله بن أبي إسحاق الحَضْرميّ: «عليكَ ببابٍ من النحو يطّرِد وينقاسُ» (الجُمَحيّ، 1980، ج1، ص. 15)؛ لأنَّ الاطّرادَ والقياس من صِفات اليقين.

وانتقَدَ أبو حيّان الأندلسيّ في «البحر المحيط» الزمخشريَّ في «الكشّاف» في إيراده الشواهد على القراءات التي قُرئ بها الفعل «يُضَيِّفوهما» في قوله تعالى: ﴿فَأَبَوْاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا﴾ [الكهف: من الآية 77] فقال: «وقدْ أَكْثَرَ الزَّمَخْشَريُّ وغيرُه مِنْ إيرادِ الشَّواهِدِ عَلَى ذَلِك، وَمَنْ لَه أَدْنَى مُطالَعةٍ لِكَلام العَرَبِ لا يَحْتاجُ إِلَى شاهِدٍ فِي ذَلك» (الأندلسيّ، 2000، ج7، ص. 210)؛ ذلك أنَّ إيراد الشواهد على اليقينيّات من قوانين النحو والصرف يجعلها في حُكم المشكوك فيه شكّا منهجيّا، وهو تصرّفٌ غير مَرضيٍّ عنه عند مدقّقي النحاة وأئمتهم؛ إذ تصريف الفعل «يُضيِّف» بالتشديد من الفعل «ضَيَّفَ»، وبالتخفيف «يُضِيف» من الفعل «أضافَ»، ولا شذوذَ في تحويل «فَعَّل»، و«أفْعَلَ» إلى المضارع في العربيّة؛ لهذا كان انتقادُ أبي حيّان للزمخشريّ في موضعِه من المنهجيّة العلميَّة لإيراد الشواهِدِ.

ومع أنَّ الشواهد قد تمثّل مظهرًا من مظاهر إزالة الشكّ المنهجيّ عن القانون النحويّ إلا أنَّها بذاتها قد لا تسلَمُ من الشكِّ المنهجيّ، فقد أغرَبَ محمدُ بنُ مسعود الأندلسيّ عندما عدَّ الاسم الموصول «الذي» بمعنى «أنْ» في قول ذي الرّمّة:

أَتَقْرَحُ أكبادُ المحِبّينَ كالذي أرى كَبدي مِن حُبِّ مَيّةَ يَقْرَحُ

وجعله مصدريًّا، فتتبَّعه أبو حيّان الأندلسيّ، ثمّ أعمَلَ عبدُ القادر البغداديّ الشكَّ المنهجيّ في هذا الشاهد، فقال: «وهذا الشاهد من قصيدةٍ لذي الرّمّة، وليسَ الثابتُ في ديوانه كذلك، وعندي نسختان صحيحتان منه، والرواية فيهما إنَّما هي كذا:

أَتَقْرَحُ أكبادُ المحِبّينَ كُلُّهُمْ كما كَبدي مِن ذِكْرِ مَيّةَ تَقْرَحُ

إذا خَطرَتْ من ذِكْرِ ميّةَ خَطْرةٌ على القلب كادَتْ في فؤادي تَجْرَحُ» (عبد القادر

البغداديّ، 1980، ج7، ص. 177)

وعلى هذا لا شاهِدَ في حَمْل الاسم الموصول على معنى «أن» المصدريّة، ومنهجيّة التحقّق العلميّ التي اتَّبعها عبد القادر البغدادي بدأت من الشكّ المنهجيّ في توجيه الشاهد ابتداءً من لمزِ أبي حيّان الأندلسيّ لمحمد بن مسعود، ثم تحوُّل هذا اللَمْز إلى شَكّ منهجيّ عند عبد القادر البغداديّ، ثم الانتقال إلى مرحلة التحقُّق والتوثُّق بالعودة إلى نسختين من الديوان، ثم إزالة الإغراب والشكّ باليقين الثابت في نسختَي الديوان؛ لإقرار أنَّ الاسم الموصول لا يأتي في العربيّة للمصدريّة.

ويمكن القول إن توظيف الشواهد في النحو العربي يكشف عن ثلاثة مستويات من الشكّ المنهجي: المستوى الأوّل يتعلق بالشكّ في القاعدة النحوية نفسِها مما يستدعي الاستشهاد لتأكيدها، والمستوى الثاني يتعلق بالشكّ في صحة الشاهد من حيث الرواية والنسبة، والمستوى الثالث يتعلق بالشكّ في دلالة الشاهد على القاعدة المستشهد لها. وقد برع النحاة العرب في التعامل مع هذه المستويات الثلاثة بمنهجية علمية دقيقة.

4.2 القياسُ سَعْيٌ وراء اليقين العقليّ

عندما يربط جمهورُ النحاة في القياس الشكليّ بين المواقع النحويّة المتشابهة في الحُكم الإعرابيّ الثابت بالاستعمال؛ فإنّهم في الغالبِ يستجيبون لفكرة الإثبات بالشكّ المنهجيّ المؤكِّد لليقين. من ذلك ما ذَكره أبو البركات الأنباريّ في كتاب الأسرار من الاستدلال على رفع المبتدأ بحمله على الفاعل، والاستدلال في موضع آخر على رفع الفاعل بحمله على المبتدأ (الأنباريّ، 1999، ص. ص. 73، 78). وما غفل عمّا فعل أو تناقَض فيما ذَكَر، لكنَّه أرادَ إثبات رفع المبتدأ فشكَّ فيه، فلمّا قاسه على الفاعل؛ زالَ الشكُّ وثبت اليقين، ولمّا أراد إثبات رفع الفاعل؛ شكَّ فيه، فقاسه على المبتدأ، فحصل اليقينُ على حُكم الرفع.

وهذه العمليّة عمليّة شكلية خالصة يأخذ فيها المشكوكُ فيه اليقينَ من نظيره، فيثبت الحُكم، ويحصل الأُنس به؛ فيسهل الاقتناع به، وتقوى الملاحظةُ بين المتشابهات، فلا تُنْسى الأحكامُ بشرط أن يكون المقيسُ عليه والمقيسُ معلومَينِ حتى لا يكون من قياس المجهول على المعلوم، وهو صورة أخرى من الشكّ المنهجيّ.

من ذلك اختلاف بعض النحاة في ضبط اسم لا النافية للجنس عندما يكون جمعَ

مؤنّثٍ سالمًا، فقد نقل السيوطيُّ أنَّ النحاة اختلفوا في ضبط نحو «لا مُسلمات» على أربعة مذاهب: أحدها: الكسر والتنوين، وهو مذهب ابن خروف. والثاني: الكسر بلا تنوين، وهو مذهب الأكثرين. والثالث: الفتح، وهو مذهب المازنيّ والفارسيّ. والرابع: جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين (السيوطي، 1985، ج3، ص. 345). فثمة يقينانِ في هذه المسألة؛ الأوّل: جواز نفي الاسم النكرة بلا النافية للجنس، وهو اليقين العامّ. والثاني: عدم وجود ما يُقاس عليه من الشواهد المستعملة المطّردة. وهو يقين الجهالة؛ فجاز قياسُ المجهول على المعلوم العام، لكنَّ الاختلافَ وقَعَ في لواحِق القياس في ضبط المولَّد قياسًا؛ إذ يبدو أنَّ رأي الأكثرين من النحاة هو الراجح بالكسر من غير تنوين؛ لأنَّ التنوين علامة إعراب.

وثَمّة في النحو والصرف كُلّياتٌ تصوّريّة يُعَبَّرُ عنها بالأصول، يُحْوِجُ الأخذُ بها إلى الاستِعصام بالعِلل، من ذلك قولُ جمهور النحاة: «الأصلُ في الأفعالِ البناء» (السيوطي، 2006، ص. 119)، لكنَّ هذا الأصل الكليّ أو المقدّمة الكبرى لا يجري على الفعل المضارع إلا في الحالتين المعروفتين في بنائه؛ ذلك أنَّ عَدَّ الأصل مقدِّمة كليّة كُبرى، يوجِب أن تكون المقدمة الصغرى «الفعل المضارع» مبنيّا بعلّة أنَّه فعل، لكنَّ اليقينَ أنَّ الفعل المضارع دخله الرفعُ والنصبُ والجزمُ؛ فصار معرَبًا، وفي هذه النتيجة شَكٌّ منهجيّ عقليّ، يحتاج إلى الردِّ إلى اليقين النقليّ والعقليّ، فأمّا اليقين النَّقْليّ فلم يحصل لثبوت البناء في حالتين من حالات الفعل المضارع؛ لهذا احتيجَ إلى اليقين العقليّ؛ ذلك أنَّ من دوافع الشكّ المنهجيّ «امتناع البرهان التام» (صبري، 2011، ص. 28) وهو الحاصل في تقنين الفعل المضارع؛ لهذا اجتهدَ جمهور النحاة في تحصين إعراب الفعل المضارع بعدّة عِلَلٍ (العكبريّ، 2001، ج2، ص. 20–22) حتى يُزيلوا ما اعتَوَرَهُ من شكّ عدم الانسجام مع الأصل العام.

ومن ذلك قول المبرِّد: «الألفُ لا تكون أصلا في اسم ولا فعل، إنَّما تكون زائدة أو بدَلا» (المبرِّد، 1996، ج1، ص. 56)، وقول ابن جنّي: «الألف لا تكون مفتوحة أبدًا» (ابن جِنّي، 1957، ج3، ص. 72)، لكنَّ الألف ناجزة صوتيًّا في «باعَ»، و«مَضى»؛ ولهذا أدّى الإيمانُ بيقين الأصلين السابقين إلى القول بإعلال الألف، وتقدير الحركة على الحرف المُعَلّ ليصِحَّ الميزان الصرفيّ، وهو إيمان صحيح لم يدخله شَكٌّ، لكنَّه احتاج إلى تعليلِ ما ظاهرُه الخروجُ عن الأصل العام.

واحتاطَ جمهورُ النحاةِ لقوانين العربيّة بحمايتها بالقياس التعليميّ عندما

حدَسوا بِشَكٍّ بعضِ المتعلِّمين بتعميماتهم العلميّة في الأحكام النحويّة من نحو: رفْع الفاعل، ونصبِ الحال، وجرّ المضافِ إليه، وما شابه ذلك، فقالوا بالبناء على المحلّ، وتأويل المصدر المؤوّل، والجملة، وشبه الجملة، في شَكلٍ تعليميّ من القياس عندما يُقَرِّرون مثلاً رَفْعَ الفاعل بشكلٍ مُطلَقٍ، ثمّ يعرضون للمتعلِّمين أشكالَ الفاعل عندما يكون مبنيًّا، أو مصدرًا مؤولاً، ويُعلِّلون تعميم الرفْع بالحمل على المحلّ، بقياسِ المبنيّ على المعرَب الكثير لئلا تنخرم القوانين العامّة، ويتجاوزون ذلك إلى القول بإعراب الجمل التي تقع موقِع الاسم المفرد، كجملة المضاف إليه، أو الحال، ويُزيلون الشكّ في هذا كلّه بالاستبدال بالاسم المفرد المعرَب؛ ليحصل الأُنس بأحكامهم بقياس العارض على الثابت المطرِد الكثير، وإن كانَ مجيءُ الفاعل اسما مبنيًّا ثابتًا في عادة العرب في كلامهم كثبوت مجيء المضاف إليه مصدرًا أو جملة، ومجيء الحال جملة أو شبه جملةٍ، بإقناع المتعلِّمين بأنَّ التعميم لا يقتضي بالضرورة الانطباق التامّ، وهو ما يُسَمّى بـــ«امتناع التدليل على الصدقِ العمليّ» (صبري، 2011، ص. 28)؛ فيكون الخروجُ من الشكّ المنهجيّ العارض بالقول بالتأويل، والاستعصام بالتعليل الذي يحوِّل «ما هو عادة في كلام العرب إلى علّةٍ ومعلولٍ تفسيرًا لهذه العادة» (الملخ، 2000، ص. 182)، وتصل هذه العمليّة ذَروتها في الإعراب التامّ.

وإذا لم يكنِ التأويلُ مخرَجًا مُقْنِعًا لما ثبت بالعادة؛ يلجأ جمهورُ النحاة والصرفيّين إلى القول بالشذوذ، وبالضرورة الشعريّة، مثل شذوذ الجرّ بالحرف «لعلَّ»، أو جواز إبقاء حرف العلّة في آخر الفعل المضارع المجزوم عند الضرورة الشعريّة، وهم في هاتين الحالتين يحرصون على إبعادهما عن المعطى التعليميّ للمبتدئين بدراسة العربيّة؛ ذلك أنَّ الشذوذ والضرورة الشعريّة لا يَصلُحانِ دائمًا لإزالة الشكّ ونشْر القوانينِ العامّة التي يستقيم بها الكلامُ ويطرد مع نظائره الكثيرة.

4.3 تَعَدُّدُ الإعرابِ شَكٌّ بعدَ يقينِ الوصْفِ

يختصرُ النحاةُ وهم يعربونَ الكلمات في تراكيب العربيّة في عدد أبواب النحو العربيّ التي تشبه الخانات الموقعيّة في اللسانيّات الحديثة؛ فتصبح الكلماتُ التي تقع في خانة واحدة في حالة تكافُؤ موقعيّ في الإعراب، كما في الكلمتين: «فَرِحًا»، و«حَزينًا» في قولنا: «دَخَلَ الطالبُ فَرِحًا»، و«دَخَلَ الطالبُ حَزينًا»، فكلٌّ منهما حال، وإن كانتا من حيث المعنى المعجميّ على التضادّ؛ لكنَّ كُلاً منهما ذات معنى

وظيفيٍّ واحد في الدلالة على هيئة من قام بفعل الدخول.

وينضاف إلى هذا الاختصار انحصارُ الأحكام الإعرابيّة وعلامات كلّ منها في عدد محدودٍ، فيحدث التشابهُ العارضُ بسبب اشتراك بعض المواقع النحويّة في حُكم واحد، كالمفعولات، والحال، والتمييز؛ لهذا قد يقع الشكّ في الإعراب، الأمر الذي قد يؤدّي إلى تعدُّد الاحتمالات الإعرابيّة، واختلاف الظِّلال الدلاليّة لها نتيجة لذلك، وهو ما أشار إليه حسن الملخ في بحثه بـ«نظرية الاحتمالات الإعرابيّة في النحو العربيّ: إعراب القرآن الكريم أنموذجا؛ تفسير البحر المحيط منطلقا» (الملخ، 209–246 2002)؛ لهذا كان «فنُّ الجَمْع والفَرْق» جزءًا من ظاهرة الأشباه والنظائر في النحو، كما هو عند السيوطيّ في كتابه «الأشباه والنظائر»، في حرص من النحاة قدْرَ الإمكان على الاعتصام بقيود القاعدة النحويّة لتحقيق التوزيع الموقعيّ الصحيح الدقيق للكلمة في الإعراب.

ومع هذا، فالتعدّدُ ظاهرةٌ لائحةٌ في النحو العربيّ، كما في اختلاف النحاة في إعراب الاسم المنصوب «خَبيرا» من قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٨﴾﴾ [الفرقان: 58] إذ أشار مؤلّفو موسوعة التفصيل في إعراب آيات التنزيل إلى اختلاف النحاة في إعرابها الاسم «خبيرا» على ثلاثة إعرابات (الخطيب وآخرون، 2015، ج 19، ص. 64)، وهي النصب: على التمييز، أو الحال، أو المفعول به للفعل «كفى»، وما هذا الاختلاف إلا لاتحاد صورة المواقع الإعرابيّة الثلاثة بالنصب، الأمر الذي أدخل الاختلاف في تحديد الموقع الراجح، فكان الشكّ، وكان الترجيح، مع أنَّ اليقينَ الذي لا خِلاف فيه استصحابُ صورة النصبِ، ومع هذا فالاحتمالات الثلاثة متقاربة سائغة، لكلٍّ منها وجهٌ، وإن كان التخريجُ على التمييز أقربَ.

لكنَّ الاحتمالاتِ إنْ دخَلَ بينها التباعُدُ؛ كانت دليلا على الاستسلام للشكّ المحض، ومن بعده الاحتياج إلى شيءٍ من التكلّف والتعسُّف في التأويل والتقدير، من ذلك أنَّ جمهور النحاة يستشهدون على «كان التامّة» بقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280] لدلالة «كان» على الحدوث، ولتمام المعنى والكلام من غير خبر مذكور أو محذوف، لكنَّ بعضَ الكوفيّين والمفسِّرين والمعرِبين ذهبوا إلى أنَّ الخبر محذوف تقديره جملة: «لكم عليه حقٌّ» (الخطيب وآخرون، 2015، ج 3، ص. 100–101)، ولا دليل على هذا سوى إلغاء احتمال ظاهر

قريب، والتمسُّك باحتمال بعيد، يُشيحُ عن الاعتراف بـ«كان التامّة».

إنَّ الاحتمالات شكلٌ من أشكال التعدّد، يقوم على فكرة النسبيّة في التوثّق؛ لهذا يسعى القائل بالاحتمال إلى فحص الاحتمالات من أجل الوصول إلى الثقة واليقين، كمن رأى حيوانًا من بعيدٍ يشبه الذئب، فقال: إنَّه كلبٌ أو ذئب، فصاغ إدراكه العقليّ في احتمالين، مع أنَّ الحقيقة اليقينيّة أنَّه ما رأى سوى حيوان واحدٍ، قد يكون أحدهما، كما قد يكون غيرهما ممّا يقترب في الشكل منهما، مثل الضبع، فيبدأ باستعادة الصورة التي رآها ليزيل بالعلامات الفارقة الشكّ حتى يصل إلى اليقين، وهو ما يفعله جمهور المعرِبين حين يناقشون احتمالات إعراب الكلمة.

فالإعرابُ بَرْهَنَةٌ رِياضيّة لتأكيد حلول الكلمة في الخانة الصحيحة من خانات توزيع المواقع النحويّة، وسَعْيٌ إلى تَسوير الكلمة بسورٍ جامعٍ من قيود الموقع النحويّ الخاصّ بها، لكنَّه ليس مانعًا -بالضرورة- منَ التداخُلِ مع غيره من المواقع النحويّة، وفي الوقت نفسه، يقوم الإعرابُ بإزالة الشكّ في ضبط الكلمة عند الاضطراب في ضبطها أو الشكّ في ذلك، كأنْ تكون فاعلا بدلالة استكمالها متطلبات الفاعل في ذاتها وموقعها ووظيفتها وإعرابها.

وتكشف ظاهرة تعدد الإعراب عن بُعد معرفي مهم في النحو العربي؛ ذلك أنَّه يُظهِر التعدد الإعرابيّ على أنَّه وعي بنسبية المعنى وتعدد احتمالاته، مما يعكس نضجًا منهجيًا في التعامل مع اللغة بوصفها ظاهرة حية متعددة الأبعاد. وقد استخدم النحاة آليات متنوعة للترجيح بين الاحتمالات الإعرابية، منها: السياق اللغوي، والمعنى المقصود، وقوة القرينة، ودرجة الشيوع في الاستعمال.

4.4 الانزياحُ التركيبيّ مَظِنّةُ الشكِّ في السلامة اللغويّة

عدَّ عزمي محمد «الاطرادَ» مظهرًا من مظاهرِ العَراقةِ اللغويّة للعربيّة؛ ذلك أنَّ قواعد النحو فيها «تتكرَّر وتقوم بتوليد عددٍ هائل من الجُمل، ولا تستدعي سِمة الإنتاجيّة إحداثَ وضْعٍ جديد للنظام النحويّ» (حمود، 2024، ص. 32) حتى صارَ الاطرادُ عادةً لغويّة مُتْلَئِبَّةً عند المتداولين في العربيّة، فما أسرَعَ ما يتحوَّلُ هذا الاعتياد إلى جهاز حسّاسٍ لأيِّ انزياحٍ، أو انحراف، أو خطأ! يكتشفُ الخروجَ عن عادة الاطراد بسهولةٍ، وإن لم يُعرَفِ السببُ على الدوام؛ لأنَّ الحساسيّة اللغويّة في العربيّة عندَ من أتقنها على درجة عالية من الأمن اللغويّ.

ومع هذا؛ فإنَّ في بعضِ ما يخرج عن الاطراد، ويصطدم بالعادات اللغويّة المألوفة

نمطًا ثانيًا من الصواب الصحيح، لكنَّه صوابٌ داعٍ إلى الشكِّ ابتداءً، وإن كان في النتيجة صائرًا إلى يقين الصواب انتهاءً؛ لأنَّه من قَبيل «الشُّبَهِ والإشكالاتِ» التي تدعو إلى الشّكِّ المنهجيّ حسب رأي حسين صبري (صبري، 2011، ص. 28).

من ذلكَ أنْ يسمعَ أحدُنا جملةً اسميّة فيها مبتدأ مرفوع، لكنَّ الخبر فيها جاء على هيئة حال منصوب من نحو قولنا: «اللاعبُ ساجِدًا بعد تسجيله الهدفَ»، فالأصل المطّرِد: «اللاعبُ ساجِدٌ بعدَ تسجيله الهدفَ»، لكنَّ المتكلّم حوَّلَ الخبرَ المرفوع «ساجِدٌ» إلى حال منصوب «ساجِدًا»، وهو استعمال يستدعي من جهاز الأمان اللغويّ في العربيّة وصف الجملة بالخطأ، أو التدقيق أكثر من مرّة؛ لأنَّ ظاهر الجملة فيه انزياحٌ عن متطلبات السلامة اللغويّة للجملة الاسميّة، لكنَّ الأمر بعد التدقيق يمكنُ أن ينجلي عن التسامُحِ في قَبول الجملة في إطار سداد الحال عن الخبر، وهو استعمال عربيّ صحيح فصيح، وإن لم يكن شائعًا مطرِدًا؛ لأنَّه مظنّة الخطأ؛ إن لم يكن مقصودًا لغاية بلاغيّة إبلاغيّة للدلالة على الهيئة والتجدّد والاستمرار بأنْ يكون تحويل الخبر المرفوع إلى حال منصوب عن علمٍ وقصدٍ وغايةٍ؛ لهذا ما أجمعَ النحاةُ على قبوله، بل حاروا في قيودٍ وشروط، ليس من ورائها إلا حماية الأصل المطرد العامّ (المرادي، 2006، ص. 248–250؛ السيوطي، 1998، ج1، ص. 330–344).

ومن ذلك مسألة خبر المبتدأ بعد لولا الامتناعيّة؛ إذ اعتاد المشتغلون بالعربيّة أنَّ من حالات حذف الخبر وجوبًا مجيء المبتدأ المرفوع بعد لولا الامتناعيّة؛ لهذا قد يسبق الشكُّ اليقينَ عندما يقرؤون جملة من نحو: «لولا أبي مريضٌ لاشتركتُ في الرحلة»، فالقائل لم يشترك في الرحلة، ليس لأنَّ أباه موجود، بل لأنَّ أباه مريض، والمرض يستدعي منه البقاء مع أبيه والاعتناء به، لكنَّ القارئ المشبَعَ بقاعدة حذف الخبر بعد لولا الامتناعيّة قد يرفض الجملة ويراها لاحِنة، حتى إذا ما دقَّقَ فيها؛ وجدَ أنَّ الخبر ليس معلَّقًا على معنى الكينونة والاستقرار والوجود، بل هو معلَّق على مقولة معجميّة مختلفة، وهي المرض؛ فيكون قد حصل انزياحٌ دلاليّ في قيد قاعدة حذف الخبر، أدّى إلى تجميد العمل بها؛ ولهذا أوجبَ بعضُ النحاة التصريح بالخبر بعد لولا الامتناعيّة إذا لم يكن دالا على الوجود، أو ما يُسَمّيه المراديّ بالكون المطلق، قال: «لو أُرِيدَ كَوْنٌ مقيَّدٌ لا دليل عليه لم يجزِ الحذفُ» (المرادي، 2006، ص. 246).

وفي باب الحكاية يمكن أنْ يمرّ بنا تركيب من نحو: «مسجد المؤمنون»، فيتبادر إلى الذهن أنَّ التركيب غير دقيق؛ لأنَّ كلمة «المؤمنون» في موقع المضاف إليه

المجرور، فينبغي أن يكون التركيب «مسجد المؤمنين»، لكنَّ هذا التصحيح المبنيّ على الشكّ بصوابيّة التركيب يمكنُ أن يزول إذا استذكرْنا اسم سورة مشهورة من سور القرآن الكريم، وهي «سورة المؤمنون» التي اعتادَ الناسُ اسمَها بهذا التركيب، فما كان من النحاة إلا أن قالوا بأن المضاف إليه هنا على الحكاية لتخصيص الدلالة بفئة من مطلَق دلالة كلمة «المؤمنين»؛ ذلك أنَّ الحكاية توقفُ مقتضى الإعراب في آثاره من العلامات الإعرابيّة لِعِلّة دلاليّة مقصودة، وهي عادة لغويّة معهودة في كلام العرب، لكنَّها بخلاف الأصل والشائع؛ وعلَّل السيوطيّ ما جاء عليها من شواهد قليلة بأنَّها ممّا «جرى مجرى المثل الذي لا يُغيَّر» (السيوطي، 1994، ج3، ص. 254)، ومع هذا تبقى مظنّة الشكّ قبل التوثّق؛ لهذا ما شاعت؛ ذلك أنَّ قواعد اللغة مع الزمن والتعليم تسير نحو الاطّراد؛ فإن لم تستطع ذلك؛ تنقسمْ إلى لهجات آيلةٍ إلى لغات جديدةٍ، كما حصل مع اللغة اللاتينيّة.

لكنَّ الانزياح التركيبيّ الذي قد يتقبّله المثقّفُ قبل اللغويّ المتخصّص هو ما يكون في الشعر ونحوه من مسجوعِ الكلام، لأنَّ من معهود المشتغلين بالعربيّة الإيمان بخصوصيّة الشعر في الظاهرة التي تُسَمَّى بالضرورات الشعريّة، وهي الظاهرة التي سعى النحاة منذ سيبويه إلى تقنينها واحتوائها في نظام العربيّة وقوانينها حتى لا يتسع خرقُ الحريّة التركيبيّة للكلام على الراقع اللغويّ في النحو والصرف؛ فتؤذِن حينئذٍ -لا سمح الله- بخراب عمران العربيّة؛ فقال جمهور النحاة بالضرورات المستحسنة التي رأوا فيها انزياحًا راجِعًا إلى الأصل الأوّل من التركيب، وقالوا بالضرورات المستقبحة التي جعلوا منها مدخلا للنقّاد في رَمي العمل الأدبي بشيء من الضعف اللغويّ.

من ذلك إجازة الجمهور للشاعر صرفَ من لا ينصرف؛ إذ الأصل في الأسماء الصرف، كقول النابغة:

فلتأتِيَنْكَ قَصائدٌ ولَتدفعَنْ جَيشًا إليكَ قَوادِمُ الأكوارِ

بصرف صيغة منتهى الجمع في الاسم «قصائد»، كما ذكرَ ابن عصفور (ابن عصفور، 1980، ص. 22–24)، وهو من أئمة النحاة.

لكنَّ من أهل اللغة والنحو مَن رأى في الضرورة الشعريّة خطأً في الاستعمال، وليس حالة تركيبيّة مغفورة للشاعر، فقد ألَّفَ ابنُ فارسٍ رسالةً صغيرة سمّاها: «ذمّ الخطأ في الشعر»، تجعل الشكّ في أيّ انزياحٍ في الشعر مُعادِلا للحُكم على

لغته بالخطأ، وانتقدَ جمهور النحاة، فقال إنَّ «ناسًا من أهل العربيّة يوجِّهون لخطأ الشعراء وجوهًا، ويتمحّلون لذلك تأويلا حتى صنعوا فيما ذكرناه أبوابًا، وصنّفوا في ضرورات الشعر كُتبًا» (ابن فارس، 1980، ص. 17–18)، وهذا يعني أنَّه عمَّمَ الشكَّ بتقنية الانزياح اللغويّ صرفًا ونحوًا لتشمل الشعر، في إيمانٍ منه لضرورة التسوية في الصواب اللغويّ بين منجزات التعبير في اللسان كلّها شعرًا كانت أم نثرًا، وهو بهذا يستجيب لفكرة الإمكان بديلا من فكرة الضرورة، ويجعل الضرورة خطأ دالا على العجز والضعف في التعبير ومَلَكة الكلام والأدب الرفيع.

وقد خالَفه في هذه الرؤية نحويٌّ وشاعرٌ من المعاصرين، وهو محمد حماسة عبد اللطيف الذي رأى أنَّ الحكم بالصواب اللغويّ أو بالخطأ راجِع إلى الجماعة اللغويّة، وليس إلى النحاة (عبد اللطيف، 1996، ص. 362)، ولكنَّ المسألة في الحقيقة تتجاوز القبول أو الرفض إلى فكرة حفظ اللغة وصيانتها؛ لأنَّ فتح باب الحريّة اللغويّة أمام الشعراء على مِصْراعَيه مؤذِن بخراب اللغة، ففي الاحتواء مندوحة عن التشظّي والانتهاء؛ لهذا كان باب الضرورة من سدّ الذرائع أمام الشعراء؛ لئلا ينخرم الكلام بحجة الإبداع.

ويبرز تعامل النحاة مع الانزياح التركيبي جانبًا مهمًا من منهجيتهم في التوازن بين المعيارية والوصفية، فهم لم يرفضوا الانزياحات رفضًا مطلقًا، بل سَعَوا إلى تفسيرها وتأويلها بما يحفظ للغة نظامها وقوانينها، مع الاعتراف بخصوصية بعض السياقات كالشعر. وهذا يعكس وعيًا عميقًا بطبيعة الظاهرة اللغويّة الحيّة التي تجمع بين الثبات والتطور.

4.5 اختلالُ الوظائفِ الصرفيّة مدخلُ الشكِّ في استعمال البنية الصرفيّة

يمكنُ أن تجري بين اثنين من المتعاملين الذين يتواصلون لغويّا بعبارات اللطافة والشكر محادثة على هيئة:

- مشكور يا صديقي.

فيجيب الآخر:

- العفو، بل أنا مشكور لك.

وكلمة مشكور الثانية تثير الشكّ المنهجيّ في صوابيّتها؛ لأنَّها صيغة اسم مفعول، تدلّ على من وقع عليه فعل الشكر، لا من قام بالفعل، والأصل في المتكلِّم عن نفسه أنَّه يمثّل الفاعل اللغويّ، وعليه يكون مقتضى الكلام أن يقول: «العفو، أنا

شاكر لك»؛ فاسم الفاعل يفي بالصواب الصرفيّ الدلاليّ المطلوب لإنجاح التداول اللغويّ؛ لهذا تكون الوظيفة الصرفيّة للبنية الدلاليّة مدخلا للشكّ عندما لا تكون على وجهها الصحيح الملائم لمقام المقال، في حين تكون يقينًا عندما تأتي في مكانها بنية ووظيفة.

وليس ببعيد عن هذا أن يقول أحدهم: «فقدْت شهادة ميلادي، فذهبت لاستخراج شهادة جديدة بدل فاقِدٍ»، واسم الفاعل «فاقِد» يدل على من قام بفعل «الفَقْد»، لكنَّ شهادة الميلاد مفقودة، وقع عليها الفعل، ولو تقم به، ولو على سبيل المجاز؛ لهذا يشكّ المتلقّي في الصيغة، ويصحّحها، فيقول بل: «بدَل مفقود».

ولله دَرُّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه عندما كان يمشي وراء جنازة، فسأله رجل: من المتوفِّي؟ فقال: اللهُ. فقال: كيف ذلك يا أميرَ المؤمنين؟ فقال له: قُلْ: من المتوفَّى (العدنانيّ، 2008، ص. 271)؟ إذ أجابه على مقتضى صيغة اسم الفاعل التي وردَت في سؤاله، فلما استغربَ الجواب؛ صحّحَ له على ما يجب باستعمال صيغة اسم الفاعل. وهذا يعني أنَّ الخطأ في استعمال الصيغة الصرفيّة المناسبة قد يذهب بالتداول اللغويّ إلى غير المراد عندما يجري الكلام من غير شَكّ بمقصوده البعيد.

لكنَّ الصيغة الصرفيّة ووظيفتها قد تقبل التعدّد، من ذلك أن يقول أحدُ أهل مِصْر مثلا: «أنا من مصر»، فلا يرتضي المتلقّي الصيغةَ، ويصحّح له بأنَّ وجه الكلام باستعمال صيغة الاسم المنسوب، فيكون من الأفصح أن يُقال: «أنا مصريّ»؛ إذ الكلام عن النسَب، لكنَّ التعبير الأوّل ليس خطأ خالِصًا محضًا، بل هو وجه من أوجه الصواب، ولا يردّ صوابه إلا إنْ حصل تخصيص لاحتمال الوظيفة الصرفيّة، كما في استعمال صيغة اسم الآلة من الفعل «غسل»، فيمكن في التوليد القياسيّ لأبنية اسم الآلة أن تكون الصيغة: «غسّالة»، أو «مِغْسَلة»، أو «غاسولة» ونحو ذلك، لكنَّ الاستعمال العربيّ خصّص صيغة «غَسّالة» التي على وزن «فَعّالة» للدلالة على اسم الآلة مع ما فيها من المبالغة المناسبة في المعنى، وانزاح الاستعمال بتخصيص الصيغة «مَغْسَلة» التي على وزن «مَفْعَلة» للدلالة على المكان، لا على اسم الآلة؛ لثبوت وجود شيء من التداخُل في الصيغ الصرفيّة في العربيّة، ولنزوح العربيّة للتخصيص في أبنيتها الصرفيّة؛ وهذا يعني أنَّ تخصيص الصيغة الصرفيّة يحارب الشكّ فيها، وينتصر عليه.

ولكنَّ تخصيص الصيغة ليس اتجاهًا واحِدًا في اللغة العربيّة لاتساع الرقعة

الجغرافيّة للتداول باللسان العربيّ، ولتعدّد اللهجات؛ لهذا قد يشكّ المتلقّي المشرقيّ عندما يزور المغرب في صواب جمع الاسم «بنك» على «أبْناك»، في حين قد يشكّ المتلقّي المغربيّ عندما يزور المشرق في صواب جمع الاسم «بنك» على «بُنوك». وكلا الاستعمالين فصيح صحيح لتعدّد الصيغ الصرفيّة لجمع التكسير في العربيّة.

وقد يرفض المتلقّي صيغة صرفيّة لسبب نفسي، أو اجتماعيّ، وليس لسبب لغويّ: كما في استعمال الاسم المصغَّر «وُلَيْد» تصغير الاسم «وَلَد»؛ فإنَّ المتلقّي له إذا سمع تعبيرًا من نحو: «يا وُلَيْد»، قد يغضب منه، ويقول: «بل أنا رَجُل»، أو «وَلَد كبير» لاستشعاره أنَّ صيغة التصغير في تقليل اجتماعيّ من شأنه، مع أنَّها صيغة صحيحة في الاستعمال المجرّد.

إنَّ الشكَّ المنهجيّ في استعمال الأبنية الصرفيّة أقلّ من الشكّ في استعمال التراكيب؛ لأنَّ الدلالة الصرفيّة مأخوذة من الكلمة المفردة، لكنَّ الدلالة النحويّة مأخوذةٌ من التضامّ، مع ما تقبله ظاهرةُ التركيب من المجاز والاتّساع.

ويكشف تحليل الوظائف الصرفية عن دور الشكّ المنهجي في ضبط العلاقة بين البنية والوظيفة، فاستخدم النحاة الشك أداةً لاختبار مدى انطباق الصيغة الصرفية على وظيفتها الدلالية. وقد أدى هذا إلى تطوير نظام صرفي دقيق يراعي السياق التداولي والاستعمال الفعلي للغة، مما يعكس تطورًا منهجيًا في فهم العلاقة بين الشكل والمعنى في اللغة العربية.

4.6 الخلافُ النحويُّ بين اليقين والشكّ

عندما يمنعُ فريق من النحاة ما يجيزُه الفريقُ الآخر من التراكيب؛ فإنَّ المسألة ليست كالاختلاف في العوامل، أو العِلَل، أو الميزان الصرفيّ، أو الاشتقاق؛ لأنَّها في هذه الحالة تمثّل رفضًا من فريق لصورة تركيبيّة يراها الفريق الآخر صحيحة، وهذا يدلّ على الشكّ في صحّة وجود تلك الصورة التركيبيّة، أو حصر تلك الصيغة في خانة الشاذ والنادر ممّا لا يجوز السماح له بالنموّ الكمّي عن طريق التوليد بالقياس.

وتتخذ هذه الصورة –على قِلّتها– صورة التمسّك بالرواية الصحيحة مقابلَ الروايةِ غير الصحيحة، أو صورة الافتقار إلى التوجيه النحويّ الصحيح في الإعراب، أو القياس.

من ذلك أنَّ الكوفيّين أجازوا توكيد الاسم النكرة المحدود توكيدًا معنويا، واحتجّوا

لذلك بعدّة شواهدَ، منها قول الشاعر:

لكنَّه شاقَه أنْ قيلَ ذا رَجَبٌ يا لَيتَ عِدّةَ حَوْلٍ كلِّهِ رَجَبُ

فردَّ جمهورُ البصريّين روايتهم بأنْ قالوا: «الرواية الصحيحة:

يا لَيتَ عِدّةَ حَوْلي كلِّه رَجَبُ» (الأنباريّ، د.ت.، ج2، ص. 455)

وهذا يجعل من رواية الكوفيّين روايةً مشكوكًا فيها، بل غير صحيحة، الأمر الذي جعلَ جمهور البصريّين يتمسّكون بعدم جواز توكيد الاسم النكرة، ومع هذا فقد ذيّلوا رأيهم في آخر المسألة بالاحتراس، وذلك بافتراض صِحّة الشاهد وغيره من الشواهد، مع حملِها على الشذوذ والقِلّة في بابها استعصامًا بقولهم: «لو طردْنا القياسَ في كلّ ما جاء شاذًّا مخالِفًا للأصول والقياس، وجعلناه أصلا؛ لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلطَ الأصول بغيرها» (الأنباريّ، د.ت.، ج 2، ص. 456).

وأجازَ الكوفيّون تقديم التمييز على العامل فيه احتجاجًا بالقياس والنقل (العكبريّ، 1986، ص. 396–397)، فمن النقل قول الشاعر:

أتهجُرُ سَلمى للفِراقِ حبيبَها وما كانَ نفسًا بالفِراقِ تطيبُ

فاستعمل البصريون تقنية الشكّ، وردّوا الشاهد بالنقل وبإعادة التوجيه في الإعراب فقالوا: «الصحيح في الرواية:

وما كانَ نفسي بالفِراقِ تطيبُ

فـ«نفسي» اسم كان»، واحترسوا بافتراض صِحّة الشاهد بتخريجه بإعرابين: أوّلهما أن يكون منصوبًا بإضمار «أعني»، والثاني أن يكون شاذًّا في القياس والاستعمال، فلا يُجعل أصلا يُقاسُ عليه، وهذا يدل على سعيهم إلى استصحاب اليقين، ولو بوجهٍ.

وواضِح أنَّ جمهور النحاة يفضِّلون إعادة توجيه الإعراب، والاتّكاء على التشذيذ في منع القياس أكثر من القَول بتصحيح الرواية؛ وهذا يدلّ على درجة عالية لديهم في الاحتراس العلميّ عند الشكّ؛ لأنَّ المعرفة العلميّة في النقل لا تحقّق عند الاختلاف صفة الإجماع؛ وفي الوقت نفسه لا تنفي احتمال الصِّحّة في النقل.

ويُظهر تحليل الخلاف النحوي أن الشك المنهجي كان محركًا أساسيًا للتطور النحوي، وأدى الخلاف بين المدارس النحوية إلى إثراء النظرية النحوية وتعميق أدوات التحليل اللغوي. كما يكشف عن منهجية علمية متطورة في التعامل مع الأدلة المتعارضة، حيث طور النحاة آليات متنوعة للترجيح والتوفيق والاحتراس العلمي، مما يعكس نضجًا معرفيًا في التعامل مع تعدد الآراء واختلاف المذاهب.

5 الخاتمة والتوصيات

5.1 الخاتمة

وهكذا؛ فقد تبيّنَ بعد معالجة مَحاوِرِ البحث أنَّ أخْذَ جمهورِ نحاة العربيّة بتقنية الشكَّ لم يكن أخْذًا مطلَقًا بمبدأ الشَّكّ، بل كان أخْذًا بالنوعِ العلميّ منه، وهو الذي سمّاه ديكارت في توصيفه البحثيّ له بـ«الشّكّ المنهجيّ»؛ لأنَّه في الممارسة العلميّة المنهجيّة في البحث العلميّ شَكْلٌ من أشكال التوثّق والتثبّت بقصد الوصول إلى اليقين، وهو ما يتفق مع حرص نحاة العربيّة على توثيق المنقول من القول المحتجّ منه؛ ليكون شاهدًا غير مدخول عليه، ولتكون القوانينُ النحويّة المبنيّة عليه في غاية الوثاقة من حيث النقل، وأمّا العقل بالتعليل والاختلاف؛ فيغدو تعليلا مُقَوّيًا لتقنين المنقول؛ إذ الأصلُ بعد التوثُّقِ السلامةُ؛ لهذا ما كانوا يبادرون إلى التخطئة المطلقة بدليل ظاهرة الخلاف في النحو والصرف، بل يُعيدون بعد توضيح وجهة النظر الأخرى توجيهَ المشكوكِ فيه على احتمال اليقين في نقله وروايته وتخريج إعرابه؛ ولهذا بقيت الشواذّ حاضرة حتى عصرنا الحديث في كتب النحو والصرف، بل في تعليمه أحيانا؛ وهذا يعني أنَّ الشكّ المنهجيّ في البحث النحويّ والصرفيّ لم يخرج من عَباءة استصحابِ اليقين بوصفه الأصل.

وقد كشف البحث عن أن الشكّ المنهجي في النحو العربي يمثل نموذجًا معرفيًا متقدِّمًا في التعامل مع الظواهر اللغوية، وظّفه النحاةُ أداةً لبناء نظرية نحوية مُحْكَمة، تجمع بين الدقّة العلمية والمرونة المنهجية. كما أظهر البحث أن هذا الشكّ لم يكن عاملاً هادِمًا للغة، بل كان قوة بناءٍ، أسهمتْ في تطوير آليات الاستدلال النحوي، وتنقيح القواعد، وضبط الاستعمال اللغوي.

5.2 التوصيات

1. دراسة مقارنة بين الشكّ المنهجي عند النحاة العرب والشكّ المنهجي في النظريات اللسانية الحديثة لاستكشاف نقاط التلاقي والاختلاف وإمكانيات الإفادة المتبادلة.
2. تطوير نموذج منهجي معاصر للتعامل مع الشكّ وتوظيفه في البحث اللغوي العربي المعاصر بما يحقق التوازن بين الأصالة والمعاصرة.
3. توظيف منهجية الشكّ في تدريس النحو العربي لتنمية التفكير النقدي لدى المتعلمين عند تطوير مناهج تعليمية تركز على التحليل والاستدلال بدلاً من

الحفظ والتلقين.

4. الاهتمام بتجليات الشكّ المنهجي في كتب التراث النحوي للكشف عن دوره في تطور الفكر النحوي مع إعداد دراسات تحليلية معمقة للمؤلفات النحوية الكبرى.
5. إعداد قواعد بيانات رقمية للشواهد النحويّة والصرفيّة التي دار الشكُّ حولَ موضع الاستشهاد فيها.
6. تطوير برامج بحثية متخصصة في فلسفة النحو العربي وأصوله المعرفية، مع التركيز على دور الشك المنهجي في بناء النظرية النحوية.

المصادر والمراجع

- أبو البركات الأنباريّ، عبد الرحمن كمال الدين بن أبي سعيد. (1971). *لُمَع الأدلّة في أصول النحو* (ط 2). تحقيق: سعيد الأفغانيّ. بيروت: دار الفكر.
- أبو البركات الأنباريّ، عبد الرحمن كمال الدين بن أبي سعيد. (1999). *أسرار العربيّة* (ط 1). تحقيق: بركات يوسف هبّود. بيروت: دار الأرقم.
- أبو البركات الأنباريّ، عبد الرحمن كمال الدين بن أبي سعيد. (د.ت.). *الإنصاف في مسائل الخلاف*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الفكر.
- ابن جِنّي، أبو الفتح عثمان. (1957). *الخصائص* (ط 2). تحقيق: محمد علي النجّار. مصر: الهيئة المصرية العامّة للكُتّاب.
- جلال، شوقي. (2022). *الشكّ الخلاق* (ط1). المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي.
- حمود، عزمي محمد. (2024). العراقة اللغويّة: دراسة في محافظة العربيّة ووضوحها. *مجلة الجامعة القاسميّة للغة العربيّة وآدابها*، 32، (1)3.
- أبو حيّان الأندلسيّ، أثير الدين محمد بن يوسف. (1997). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل* (ط 1). تحقيق: حسن هنداويّ. دمشق: دار القلم.
- أبو حيّان الأندلسيّ، أثير الدين محمد بن يوسف. (2000). *البحر المحيط*. تحقيق: صدقي محمد جميل وآخرين. بيروت: دار الفكر.
- الخاقاني، محمد محمد طاهر. (1996). *عناصر العلوم* (ط 1). قُم: منشورات

أنوار الهدى.
- الخطيب، عبد اللطيف محمد وآخرون. (2015). *التفصيل في إعراب آيات التنزيل* (ط 1). الكويت: مكتبة الخطيب.
- ابن سَلّام الجُمَحيّ، محمد. (1980). *طبقات فحول الشعراء*. تحقيق: محمود محمد شاكر. القاهرة: دار المدنيّ.
- سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988). *الكتاب* (ط3). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1985). *الأشباه والنظائر في النحو* (ط 1). تحقيق: عبد العال سالم مكرَّم. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1994). *عقود الزَّبَرْجَد على مسند الإمام أحمَد*. تحقيق: سلمان القضاة. بيروت: دار الجيل.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1998). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (ط 1). تحقيق: أحمد شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلميّة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (2006). *الاقتراح في أصول النحو* (ط 2). ضبط ومراجعة: عبد الحكيم عطيّة، وعلاء الدين عطيّة. دمشق: دار البيروتيّ.
- صبري، حسين. (2011). *رُوّاد الشكّ المنهجيّ* (ط 1). الإمارات العربية المتحدة: دار الضياء للنشر والتوزيع.
- صليبا، جميل. (1982). *المعجم الفلسفيّ*. بيروت: دار الكتاب اللبنانيّ.
- عبد الفتّاح، هاني محمد، (2017). الشكّ والنقد بين المنهج الخلدوني والديكارتي، أعمال الندوة الفلسفية الثامنة والعشرين للجمعية الفلسفيّة المصرية: المنهج الفلسفيّ، الإسكندرية.
- عبد القادر البغداديّ. (1980). *شرح أبيات مغني اللبيب* (ط 1). تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. دمشق: دار المأمون للتراث.
- عبد اللطيف، محمد حماسة. (1996). *لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعريّة* (ط 1). مصر: دار الشروق.
- العدنانيّ، محمد. (2008). *معجم الأخطاء الشائعة* (ط 2). بيروت: مكتبة

لبنان.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1980). *ضرائر الشعر* (ط 1). تحقيق: السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس.
- العكبريّ، عبدالله بن الحسين. (1986). *التبيين عن مذاهب النحويّين البصريين والكوفيين* (ط 1). تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- العكبريّ، عبدالله بن الحسين. (2001). *اللباب في عِلَل البناء والإعراب* (ط 1). تحقيق: عبد الإله نبهان، وغازي مختار طليمات. دُبي: منشورات مركز جمعة الماجد.
- ابن فارس، أحمد. (1980). *ذمّ الخطأ في الشعر*. تحقيق: رمضان عبد التوّاب. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (2005). *القاموس المحيط* (ط 8). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله. (1990). *شرح التسهيل* (ط 1). تحقيق: عبد الرحمن السيد، وبدوي المختون. مصر: دار هجر.
- المبرِّد، محمد بن يزيد. (1996). *المقتضَب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عُضيمة. بيروت: عالم الكتب.
- مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة. (1983). *المعجم الفلسفيّ*. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة.
- المرادي، الحسن بن قاسم. (2006). *شرح التسهيل* (ط 1). تحقيق: محمد عبد النبي أحمد عبيد. مصر: مكتبة الإيمان.
- المسديّ، عبد السلام. (2014). *الهوية العربيّة والأمن اللغويّ: دراسة وتوثيق* (ط 1). بيروت: منشورات المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات.
- معلوف، سمير أحمد. (2006). منهجيّة البحث في الدرس النحويّ (دراسة معرفيّة في التفكير اللغويّ العربيّ). *مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق*، 81(2)، 300.
- الملخ، حسن. (2000). *نظرية التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين* (ط 1). الأردن: دار الشروق.

- الملخ، حسن. (2002). نظرية الاحتمالات الإعرابيّة في النحو العربي: إعراب القرآن الكريم أنموذجا؛ تفسير البحر المحيط منطلقا. مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 246–209، (2)8.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. (1994). *لسان العرب* (ط 3). بيروت: دار صادر.
- هيكت، جينيفر مايكل. (2014). *تاريخ الشكّ* (ط 1). ترجمة: عماد شيحة. مصر: المركز القومي للترجمة.
- وهبة، مراد. (2007). *المعجم الفلسفيّ*. القاهرة: دار قباء الحديثة.
- يوسف، رافد حميد. (2018). دلالة الشكّ عند النحويّين. *مجلة كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة*، 489–467، (1)8.

العنف اللّغوي في الدرس النحويّ

د. إيمان محمد قاسمية

قسم اللغة العربيّة، كلية الآداب، الجامعة الهاشمية، الأردن

emanmhammad@ymail.com

https://orcid.org/0009-0004-6264-9611

أ. د. عيسى عودة برهومه

قسم اللغة العربيّة، كلية الآداب، الجامعة الهاشمية، الأردن

ebarhouma@hu.edu.jo

https://orcid.org/0000-002-2814-6728

الملخّص

تتناول هذه الدراسة تمثلات العنف اللغوي في الدرس النحوي، محاولة الكشف عن الأبعاد الرمزية والإيديولوجية الكامنة في البنية النحوية، وذلك من خلال تحليل المصطلحات النحوية، والخطاب المضمَر في الكتاب لسيبويه على وجه التعيين، وما يتصل بقضايا التذكير والتأنيث، والتغليب، وتمثلاتها في الفكر النحوي القديم، والأمثلة النحوية المصنوعة.

وهي بسعيها لهذه الغاية تضع في اعتبارها أن النحو العربي، وإن بدا نظاما لغويا محايدًا، فإنه يحمل في طياته تجليات للعنف الرمزي، تظهر في آليات التصنيف والتقعيد، والطريقة التي صاغ بها النحاة العلاقة بين الأصل والفرع، والمذكّر والمؤنث، كما تسعى إلى إظهار كيف تحوّل النحو من أداة لضبط اللغة إلى منظومة تمارس سلطة رمزية على المتكلمين والمخاطَبين.

اتبعت الدراسة منهجًا تحليليًا يستند إلى النقد اللساني والثقافي، يجمع بين أدوات التحليل اللغوي الوصفي والنقد الثقافي، مستعينًا بمفاهيم العنف الرمزي عند (بيير بورديو)، في تفكيك الخطاب النحوي ورصد تمثلات السلطة في داخله.

وبذلك تفتح الدراسة أفقًا جديدًا لإعادة النظر في الموروث النحوي العربي، من منظور نقدي يُعيد للغة بعدها البشري، ويكشف ما تنطوي عليه من أنماط للهيمنة الرمزية والعنف الناعم.

وخلصت الدراسة إلى أن النحو العربي لا يُمكن فصله عن سياقه الثقافي والاجتماعي، فهو منظومة معرفية أسهمت في ترسيخ أنماط من الهيمنة الرمزية، مما يستدعي إعادة قراءته قراءة نقدية معاصرة تعيد للغة بعدها الإنساني، وتحرّرها من سلطة العنف الكامن في نظامها النحوي.

.

الكلمات المفاتيح: العنف اللّغوي، المستوى النحوي، التذكير والتأنيث، التغليب، المصطلحات النحويّة.

Linguistic Violence in the Grammatical level

Dr. Eman Mohammad Qasmiah
Department of Arabic Language, Faculty of Arts, The Hashemite University, Jordan
emanmhammad@ymail.com
https://orcid.org/0009-0004-6264-9611

Prof. Essa Odeh Barhoumeh
Department of Arabic Language, Faculty of Arts, The Hashemite University, Jordan
ebarhouma@hu.edu.jo
https://orcid.org/0009-0004-6264-9611

ABSTRACT

This study explores the manifestations of linguistic violence within the Arabic grammatical tradition, aiming to uncover the symbolic and ideological dimensions embedded in grammatical structures. It does so by analyzing grammatical terminology and the implicit discourse in Sibawayh's *Al-Kitab*, with particular attention to issues of gender (masculine and feminine), grammatical predominance, and their representations in classical grammatical thought.

In pursuit of this objective, the study considers that Arabic grammar, though seemingly a neutral linguistic system, inherently reflects symbolic violence. This is evident in its mechanisms of classification and codification, and in the way, grammarians conceptualized relationships such as origin versus derivative, and masculine versus feminine. The study also seeks to demonstrate how grammar evolved from a tool for regulating language into a system that exercises symbolic authority over speakers and interlocutors.

The research adopts an analytical approach grounded in linguistic and cultural criticism, combining descriptive linguistic analysis with cultural critique. It draws on Pierre Bourdieu's concept of symbolic violence to deconstruct grammatical discourse and trace representations of authority within it.

By doing so, the study opens new horizons for reexamining the Arabic grammatical heritage through a critical lens that restores the human dimension of language and reveals its embedded patterns of symbolic domination and subtle violence.

The study concludes that Arabic grammar cannot be separated from its

cultural and social context. It is a knowledge system that has contributed to the entrenchment of symbolic hegemonies, necessitating a contemporary critical rereading that rehumanizes language and liberates it from the latent violence within its grammatical framework.

Keywords: Linguistic violence, Grammatical level, Gender (Masculine and Feminine), Predominance, Grammatical Terminology..

مُقدّمة

يُعدّ النحو العربي أحد أهم علوم اللغة العربيّة ومفاتيحها، إذ يهدف إلى ضبط الكلام وفهمه وفق قواعد محددة، رغم ذلك فإنّ بعض الظواهر النحوية قد تحمل في طياتها دلالات عنيفة، سواء من حيث المصطلحات المستعملة أم القواعد المتبعة، وقد أثارت هذه الظواهر جدلًا بين اللغويين والنقاد، إذ رأى بعضهم أنها تعكس ثقافة مجتمعية قائمة على الهيمنة والسيطرة، ورأى آخرون أنها اصطلاحات لغوية لا تحمل أي دلالات أيديولوجية.

إنّ البحث في العنف اللغوي لا يُغني عن الإقرار بأنّ النحو العربي -كغيره من الأنظمة اللغوية- لم يُبنَ على العسف وحده، ولا تشكّلت قواعده لمحض الإلزام والتضييق، بلّ وُضع ابتداءً لتهذيب اللسان وصون البيان، وحفظ الخصائص التي تميّز العربية في دقّتها واتساقها. ومن الموضوعية اللازمة لكل دارس أن يعترف بأنّ في النحو مساحات واسعة من المرونة، وأنّ صُنّاعه أدركوا اختلاف الألسنة وتنوّع الاستعمال، فحاولوا أن يجمعوا بين ضبط القاعدة ورحابة الاستعمال.

وهذا يُفضي بنا إلى رؤية تُقرّ بأنّ كلّ لغة تحمل ذاكرة جماعية تختزن ما مرّ على أهلها من صراع، وما رسخ في وعيهم من قيم التفاضل. فالعنف، في هذا الإطار، لا يُمارَس بالفعل وحده، بل يُعاد إنتاجه بالكلمة، ويُشرعن بالخطاب، ويتوارث عبر النظم اللغوية نفسها. ومن ثمّ فإنّ العنف اللغوي يمثل ظاهرة إنسانية واسعة الانتشار، تستحق درساً عميقاً يكشف تجلياتها وسياقاتها.

ولئن برز في بعض أبواب النحو ما يتّصل بالتغليب أو التفضيل أو إعلاء صورة على أخرى، فإنّ التراث النحوي زاخرٌ في المقابل بنزعة تسامحية لاحبة؛ فقد أقرّ النحاة بوجوه الاختلاف، وتحدّثوا عن السماع واللهجات، ووسّعوا دائرة الجوازات، وأثبتوا أنّ العربية أوسع من أن تُختزل في وجه واحد.

إن الحديث عن العنف اللغوي في النحو العربي لا يعني إدانة العلم برمّته، ولا إسقاط قيمته أو منجزه، بل هو مسعى لقراءة بعض تمثّلات القوة والهيمنة التي تسلّلت إلى أبوابه، كما تسلّلت إلى لغات العالم كلّها. والدرس الموضوعي يقتضي أن نضع اليد على مواضع التي قد تحمل أثراً للقيم الاجتماعية السائدة، وأن نُقابلها بما في النحو نفسه من مرونةٍ وخيارات، ليغدو التحليل أكثر اتزاناً، وأقرب إلى الرؤية العلمية الموضوعية.

تنطوي أنظمة اللغة وتراكيبها على دوالّ من أعراف المجتمع وممارساته، ولعل التركيب النحوي للغة يعكس تفكير المتكلمين بهذه اللغة (مختار، 1996، ص. 59)، ولأن النحاة هم أبناء بيئتهم، فلم يكونوا بمنأى عن مجريات عصرهم والتأثر بها، وتأثيرها في الأنظمة اللّغويّة، فهي انعكاس للبنى الاجتماعيّة والسياسيّة.

لكنّها لم تكن بمنأى عن استعمال خطاب يتسم أحيانًا بالعنف اللّغوي، فالنحو نظام بشريّ، ولعل هذا العنف يعكس عادات ثقافيّة يتصف بها المجتمع الصادرة عنه تلك اللغة، فالسلوك اللّغوي مرهون بالنظام الاجتماعيّ.

ولو سعينا إلى تعريف جامع للعنف اللغوي لذهبت بنا المحاولة بعيدًا، إذ بادئ الأمر قد يستغرق على الواحد كيف للعنف أن يصحب اللغة وهي مسكن الوجود، وثانيها الصورة المستقرة عن العنف المادي وأنواعه المتعددة، فيصبح الجمع بين العنف واللغة أمرًا مغايرًا، فيُتعذر القول الواحد حول تعريف المُلغز.

وقد يتردد الإشكال بعد ذلك، إذا ما كانت اللغة في أصل بنيتها عنيفة، أو أن الأمر بيد مستعمل اللغة في إضفاء العنف على اللغة التي يستعملها، حتى تتسربل الحقيقة بالغموض واللبس، فتأتي هذه الدراسة محاولة الكشف عن غطاء هذا الستار.

إلا أنه يمكن أن نحدد تعريفًا نسير به بتمهّل وتريّث للوصول إلى ما سترسو إليه الدراسة من الكشف، فالعنف اللُّغويّ هو ما تتضمنه اللغة من مفردات وتعبيرات قاسية، أو أساليب لغويّة يستعملها الإنسان في مواطن مختلفة لفظًا وكتابة، استعمالًا مباشرًا أو غير مباشر، تحمل إيحاءات مسيئة؛ فهو أحد أشكال العنف الرمزي الذي يُمارس ضمنيًا من خلال رموز ثقافيّة أو عادات اجتماعيّة باستعمال اللغة أداة فاعلة لإلحاق الضرر والأذى النفسيّ الاجتماعيّ في أحايين كثيرة، وإن كان الأثر الأكبر يقع تحت الكلمات الضمنية التي تحمل بينها تلميحات بالإقصاء أو التمييز، إذ تُستعمل الكلمات أداة للسيطرة والقهر.

ويحسن أن نشير في مفهوم عنف اللّغة إلى رأي جان جاك لوسركل (J. Lecercle)، وإن كان يركز على جانب من اللغة الذي يدعوه بـ (المتبقّي) أو المقموع، وهو جزء مستلب ومستبعد من النظام اللغوي، أي ما تنبذه قواعد النحو، مثل: النكات، وزلات اللسان، والأخطاء النحويّة، وغيره، ويعني فضلة اللّغة، ويعادل اللاوعي لدى (فرويد)، الذي يشير إلى الأداءات اللغويّة المتمردة التي تتفلت من الأعراف اللّغويّة التي درّسها وصاغها فردينان دي سوسير (Ferdinand de Saussure)، وهذا الجانب هو الذي

يرتع فيه المبدعون والشعراء، والصوفيون، والمهووسون ومن شابههم، ومع أن هذه الممارسات لا تسير بحسب قواعد النحو، إلا أن (لوسركل) يصل إلى استنتاج أن ذلك الجانب من اللغة الذي يدعوه بـ «المتبقّي» ليس ذلك الجانب الغامض الواقع خلف حدود اللغة بل هو ظلها الملازم وجانبها الآخر، بل يعده الجزء الصادق من اللغة، فهو طرف مقهور يعاود الظهور لغويًا في عدة أشكال، ويؤكد (لوسركل) أنّ المتبقّي هو تسلل التناقضات والصراعات الاجتماعيّة التاريخيّة إلى حرم اللغة، وأن ليس هناك ما يمكن تسميته بالاستقرار في نظام اللّغة، وإنما هي علاقة تناقض مستمرة بين المتبقي واللّغة، وهذه اللّغة هي الحياة بكل تناقضاتها وفوضويتها (لوسركل، 2005، ص. 455/10–7) حدّ قوله.

ويرى أنّ الإنسان يستمتع بارتكاب هذا الإثم اللغويّ؛ لأنّ هذا العنف الذي يمارسه ضدّ تراكيبها هو الذي يضفي ويضيف إليها الحيويّة، كما يؤكد (لوسركل)، بل وإن هذا السف اللّغوي –حسب تعبيره– يُغني اللغة ويرفدها ولا ينقض عراها.

أولًا: العنف في مصطلحات النحو العربيّ

يستعمل النحو العربي مجموعة من المصطلحات التي تحمل دلالات عنيفة، إذ ثمة مصطلحات ومسائل في التراث النحوي تستوقف المتأمل، منها ما يتعلق بالمصطلحات، ومنها ما يتعلق بالشروط النحوية التي وضعها النحاة في رهانات محددة، وسنشير إلى ومضات على تلك المصطلحات التي تشربت عنفًا في حمولتها دون خوض في شروطهم النحويّة، مثل:

– **الإعراب والبناء**: يُستخدم مصطلح «الإعراب» للإشارة إلى تغيير حركة آخر الكلمة حسب موقعها الإعرابي، ويُستخدم مصطلح «البناء» للإشارة إلى ثبات حركة آخر الكلمة، الذي يلزم حالة واحدة، ويُعد هذا الاستعمال عنيفًا، لأنه يعطي انطباعًا بأن الكلمة المبنية هي كلمة جامدة تمثل حالة من التحجيم، إذ تكون بعض الأشكال اللغوية ثابتة لا تتغير.

إذ إن «الإعراب هو الاختلاف، ألا ترى أن البناء ضده؟ وهو عدم الاختلاف اتفاقا، ولا يطلق البناء على الحركات: وإنما جُعِلَ الإعراب في آخر الكلمة» (ينظر: الأستراباذي، 1975، ج1، ص. 63).

في بعض الحالات، قد يُنظر إلى هذا على أنه تحكم في التنوع اللغوي، أو محاولة

لتوحيد الخطاب من خلال تقليص الإمكانات اللغوية، ومثل هذا التحكم في اللغة قد يُعد عنفًا لغويًا، من جهة أخرى، إذا كانت الكلمات المبنية تمثل السلطة أو المواقع الثابتة في الجملة (مثل الأفعال المساعدة أو الضمائر المبنية التي لا تتغير)، قد تكون هذه الحالة من الثبات بمثابة «عنف لغوي» موجه نحو من لا يلتزم بهذا النظام أو لا يتحدث بالطريقة الصحيحة أو المقبولة لغويًا.

- **الإعراب**: يرتبط بتغيير أشكال الكلمات وفقًا للعوامل، مما قد يشير إلى نوع من التكيف القسري.
- **البناء**: يحمل دلالة الثبات والاستقرار، وكأن المبني يتمتع بحصانة ضد التغيير مقارنة بالمُعرب الذي يخضع للتأثيرات الخارجية.

الجمود (البناء) x المرونة (الإعراب)
= عنفًا لغويًا ملفعًا بالحركة والسكون، بالحرية والقيد.

- **الناسخ والمنسوخ**: يُستخدم مصطلح «الناسخ» للإشارة إلى الحكم النحوي الذي يلغي حكمًا آخر، قد يُفهم بمعنى القامع، إذ يُبطل ما كان قبله، ويُستخدم مصطلح «المنسوخ» للإشارة إلى الحكم الملغى، الذي يوحي بالإقصاء والاستبعاد، وبذلك يعد هذا الاستعمال عنيفًا، لأنه يعطي انطباعًا بأن هناك حكمًا قويًا يلغي حكمًا ضعيفًا.

قد يُستخدم الناسخ أو (العامل) عند سيبويه، للتفوق على إلغاء تأثيرات نحوية أو تغيير الصيغة النحوية لحكم سابق، مما قد يفضي إلى تهميش بعض الصيغ أو الأنماط اللغوية لصالح أنماط أخرى، وقد خصّه النحويون بالجملة الاسمية؛ فالنسخ عند علماء النحو هو نسخ الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر بحسب دخول العوامل الداخلة عليهما، وذلك بإزالة العلامة الإعرابية السابقة والإتيان بعلامة إعرابية جديدة. فهناك أفعال وحروف تُبطل عمل غيرها أو تُزيل أثرها، مثل الحروف الناسخة: (إن وأخواتها التي تزيل تأثير المبتدأ)... ، و(كان وأخواتها التي تؤثر في المبتدأ والخبر)... هذه العمليات تشبه مفاهيم الهيمنة والإزاحة، إذ يُقصى عنصر لغوي ليحل آخر مكانه.

- **الإعمال والإهمال**: وفي الكتاب استعمل لفظة سيبويه لفظ الإلغاء في أبواب متفرقة، بل إنه عنون أحد أبوابه هذا (باب الأفعال التي تستعمل وتلغى) (سيبويه،

1988،ج1، ص118)، فيكون الإعمال للعنصر اللغوي الذي له تأثير في غيره، ويرادُ بالإهمال أن يُترك دون تأثير، وكأنه فاقد للقوة أو عاجز عن التأثير في غيره، فـ«المهمل لا تعمل شيئا» (عبد الحميد، د. ت، ج1، ص. 317)، مثل إعمال إن المخففة وإهمالها، وإهمال (إنْ) و(متى) الشرطيتين وغيرهما من المسائل.

الإعمال = العمل: قادر على التأثير في غيره، عنصر قوة، دلالة على السلطة.
الإهمال = عدم العمل: غير قادر على التأثير في غيره، عنصر ضعف، دلالة على التهميش.

إن قراءة على قدر من التمعّن من شأنها أن تظهر عنفًا لغويًا قارًا في المصادر النحويّة دون محاكمة أو مرافعة لغويّة، تضبط تلك المصطلحات التي يمكن أن نذكر بعضًا منها، وذلك في جانبين:

مصطلحات متحيزة لغويًا للذكر

- قولهم الفاعل وليست الفاعلة، والمفعول به وليست بها، والمفعول لأجله وليست لأجلها، ونائب الفاعل وليست الفاعلة.
- ضمير المتكلم وليست المتكلمة، ضمير المخاطب وليست المخاطبة، ضمير الغائب، وليست الغائبة...

مصطلحات نحويّة أخرى

هنالك مصطلحات نحويّة متشربة من كأس الألفاظ العنيفة، يمكن أن ذكر منها:

- (أسلوب التنازع) الذي يوحي بالصراع والعنف، الذي يمكن استبداله بلفظ أكثر لطفا وحيادية، إذ كانت هذه التسمية متأخرة، اصطلحها النحويون المتأخرون؛ فقد عبّر عنها سيبويه قبل ذلك بـ (باب الفاعلين والمفعولين...)، إلا أن النحويين أرادوا التسمية العنيفة (التنازع).
- وفي تسمية بعض الأبواب النحوية تحيز واضح، إذ جاء درس (كان وأخواتها) و(إن وأخواتها) وغيرها بجعل المذكر هو الأعم فهو الكل، وجاء ما يدل على الأنثى بالفرعية والجزء، كذلك تسمية (باب المبهمة وصفاتها) (المبرّد، 1994، ج4، ص. 265)، لماذا لم يُمارس تغليب التذكير هنا؟
- الْمُقْحَمَة: وهي» وصف للام المعترضة بين المتضايفين، في مثل: يا بؤس للحرب - والأصل يا بؤس الحرب، فأقحمت تقوية للاختصاص، وفي مثل

قولهم كذلك: لا أبالك، إذ أقحمت اللام بين المضاف والمضاف إليه» (اللبدي، 1985، ص. 182)، يمكن تفسير الإقحام بوصفه فعلًا قسريًا، فهي تأتي بمعنى الإلزام، مما يعكس ذلك بُعدًا سلطويًا في اللغة، إذ يتم إدخال عناصر لغوية لا لزوم لها وفقًا لوجهة نظر معيارية.

- يعكس (الناقص) في النحو العربيّ الذي يُستخدم لوصف الفعل المعتل الآخر، حكمًا ضمنيًا بأن هذه الأفعال ناقصة، أي أنها تفتقر إلى شيء مقارنة بالأفعال الصحيحة، وهذا يتوافق مع نظرة معيارية للغة تفترض أن الشكل الكامل أو الصحيح هو الأصل، وما عداه يُصنَّف على أنه ناقص أو معتل. و(المنقوص) أيضًا، وهو الاسم المُعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة مثل: القاضي والمرتجي، وقد سمي هذا الاسم بالمنقوص لعدم ظهور كل الحركات الإعرابية على آخره؛ إذ تقدر فيه الضمة والكسرة لما فيهما من الثقل على الياء ولا تظهر عليها إلا الفتحة لخفتها (اللبدي، 1985، ص. 228)، على الرغم من أن هذين المصطلحين يبدوان محايدين من حيث التعريف النحوي، إلا أن استعمال مفاهيم النقصان والضعف في اللغة قد يحمل بعدًا معياريًا يعكس رؤية لغوية تمييزية.
- وقد توحي (التوابع) في النحو العربيّ إلى دلالة عنيفة، فهي تشير إلى علاقة نحويّة بين الكلمات، إذ تتبع كلمة أخرى في الإعراب، مثل: النعت، والعطف، والبدل، والتوكيد، ويتبدّى ذلك إذا نظرنا إلى العلاقة بين التابع والمتبوع بوصفها علاقة سلطة أو هيمنة لغوية؛ إذ يعتمد على المتبوع في الإعراب، مما يعني أنها فاقدة للاستقلالية النحويّة وتخضع لقواعد تحكمها، وهذا الخضوع ليس عنفًا في حد ذاته، وإنما علاقة تنظيمية في الجملة؛ على أنها تمثيل رمزي، تلمح إلى التبعية اللغوية بعدها تجسيدا لهيمنة عنصر على آخر، ولعل النحو العربي تأثر بثقافة القبيلة العربية، التي كانت قائمة على القوة والهيمنة، وانعكس ذلك في استعمال مصطلحات وقواعد نحوية تجسد هذه الثقافة.

كما وتأثر النحو العربي بالتراتبية الاجتماعية السائدة في المجتمع العربي، التي كانت تقوم على التمييز بين الطبقات الاجتماعية، وتراءى ذلك في استعمال مصطلحات وقواعد نحوية تُظهر هذه التراتبية.

أمثلة على العنف في التراتبية النحوية:

راعى النحو عند سيبويه تراتبية صارمة تشبه التراتبية الاجتماعية، فهناك عناصر مسيطرة وأخرى خاضعة.

- القوة والضعف بين الحركات الإعرابيّة:

وصف سيبويه الرفع بأنه أقوى، لأن الفاعل يكون مرفوعًا، وكأن الفاعل في اللغة هو السيد، وبقية العناصر تخضع له، أما الجر فهو الأضعف، لأنه يُستخدم مع المضاف إليه وحروف الجر، وكأنه في موقع الخضوع.

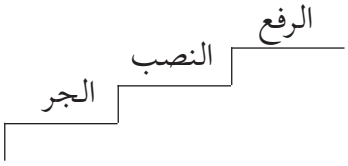

- الرفع أشرف الحركات وأعلاها (اللبدي، 1985، ص. 94)، فهو يوحي بالسيادة والعلو، وعمدة الكلام وهو أقوى من النصب، والنصب أقوى من الجر، فهو علم الفضلة (الأستراباذي، 1975، ج1، ص. 85).
- الجر: يحمل معنى السحب والإخضاع، كما في جرّ الأسير أو الشيء الثقيل، وعلاقة الجار والمجرور تعرب عن نوع من التبعية اللغوية، وإن كانت هذه الدلالة بعيدة عن المعنى الحقيق للجر.
- يوحي هذا التصنيف بوجود سلطة لغوية؛ إذ تتحكم بعض الحركات في غيرها، التي تبدو وكأنها حركات حاكمة وأخرى محكومة، فتُعطى الأفضلية في اللغة العربية للرفع على النصب والجر، ويعد هذا العنصر عنيفًا، لأنه يعكس ثقافة قائمة على التراتبية والهيمنة.
- والساكن أضعف من المتحرك (ابن يعيش، د. ت، ج5، ص. 138)، وهكذا نرى السكون بمعنى الخلو من الحركة، وقد يسمى الوقف، فهو ضد الحركة، وهو كذلك في معناه الاصطلاحي، إذ يعني تقييد الحرف وانقطاعه عن الحركة (اللبدي، 1985، ص. 10).
- الأسماء أقوى من الأفعال، والأفعال أقوى من الحروف، يظهر ذلك في:
- ثبات الاسم واستقلاليته

- الفعل أدنى مرتبة، لأنه لا يظهر إلا مقترنًا بزمن، مما يجعله أقل استقرارًا.
- الحروف في أدنى الهرم، لأنها لا تملك معنى بذاتها، بل تحتاج إلى غيرها.

على غرار هذا، ترتسم صورة النحو على هيئة صورة مصغّرة للطبقية الاجتماعية، إذ هناك طبقات لغوية عليا (الأسماء)، وطبقات أدنى (الأفعال)، وأخرى مهمشة (الحروف).

فالنحو ليس نظامًا أفقيًا متساويًا، بل هو نظام تراتبي طبقي، إذ هناك مستويات لغوية عليا ودنيا، وكأن الكلمات تخوض صراعًا من أجل البقاء.

- تفضيل المفرد على الجمع: في بعض الحالات النحوية، يُفضل استعمال المفرد على الجمع، حتى عند الحديث عن مجموعة. فيقال: «جاء القوم» بدلاً من «جاءوا القوم». هذه القاعدة تعكس ثقافة تراتبية تُعطي الأفضلية للفرد على الجماعة؛ إذ تعكس المصطلحات والقواعد النحوية ثقافة قائمة على القوة والهيمنة، إذ تُعطى الأفضلية للقوي على الضعيف، وللمذكر على المؤنث، وللفرد على الجماعة.
- تفضيل العاقل على غير العاقل: في اللغة العربية، يُعطى العاقل (الإنسان) أولوية على غير العاقل (الحيوان أو الجماد)، تعكس القواعد النحوية التراتبية الاجتماعية السائدة في المجتمع العربي، فتُعطى الأفضلية للعاقل على غير العاقل، وللإنسان على الحيوان.
- تفضيل المذكر على المؤنث: في اللغة العربية، يُستخدم المذكر ليشمل الذكر والأنثى، في حين لا يُستخدم المؤنث إلا للأنثى حسب، فيقال: «الطلاب متفوقون» حتى لو كان في المجموعة طالبات، وتعكس هذه القاعدة هيمنة الذكر في الثقافة العربية، وهذا ما سنأتي لبيانه في قادم الصفحات.

ثانيًا: مظاهر العنف في كتاب (الكتاب) لسيبويه

يُعد «الكتاب» لسيبويه أهم المصادر النحوية في التراث العربي، ويتميز بدقة قواعده وشدة صرامتها، غير أن بعض الباحثين يرون أن أسلوب العرض والمصطلحات وطريقة معالجة القضايا النحوية فيه تحمل نوعًا من العنف العلمي واللغوي، مما جعل النحو العربي يبدو معقدًا وصعب الفهم.

مظاهر العنف في هذا الكتاب:

- **العنف في المصطلحات النحوية**

يستخدم سيبويه في «الكتاب» مصطلحات توحي بالقوة والإلزام، وكأن النحو نظام قانوني صارم يجب الالتزام به، مثل:

- مصطلحات الضبط والقسر والإجبار

يستخدم سيبويه في الكتاب ألفاظًا تحمل معاني الإكراه والقسر، مثل:

- «ولا يجوز أن تقول...» (سيبويه، 1988، ج1، ص. 71)، «واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول...» (سيبويه، 1988، ج1، ص. 264)، «وهذا جائز» (سيبويه، 1988، ج1، ص. 224).

مثال:

«ولا يجوز أن تقول: ما زيدًا عبد الله ضاربًا؛ لأنه لا يستقيم» ومن الأحكام التي أطلقت على التركيب لفظ المكروه، كما في قوله: «وأما يونس فيقول: أإن تأتني آتيك، وهذا قبيح يكره في الجزاء» (سيبويه، 1988، ج1، ص. 71)؛ وكأن اللغة فضاء تحكمه القوانين الصارمة، إذ يُسمح بشيء ويُمنع آخر.

يبدو أن سيبويه لم يكن عالمًا يصف اللغة حسب، بل كان يُمارس دور ضابط لغوي يضع حدودًا صارمة لما هو جائز وما هو غير جائز.

- «اضطر» الذي يوعز إلى أن النحوي يفرض نظامًا قهريًا على المتحدث.

مثال من (الكتاب): «واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء، إلا أن يضطر شاعر» (سيبويه، 1988، ج2، ص. 239)، ويتأتى ذلك أن النحو عند سيبويه نظام صارم يجب التقيّد به، إذ تلتمس من هذه الصيغ (لا يجوز...) التي توحي بالحتمية، أمام قانون لغوي يَحرم تجاوزه.

مثال آخر:

«إذا كان في أول الكلمة حرف لين، ثم سكنت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها، قلبت ألفًا؛ لأن ذلك أخف عليهم» (سيبويه، 1988، ج1، ص. 74)، يُفرض على المتعلم قاعدة تحول دون حرية النطق، كما أن التسويغ مبني على «الاستخفاف»، وهو حكم قسري.

- **العنف في تقسيم اللغة إلى صحيح وفاسد:**

- قسم سيبويه اللغة إلى «مقبول» و«مردود»، مما ضيق دائرة الاستعمال اللغوي.

- رفض بعض الأساليب التي كانت مستعملة عند بعض القبائل بحجة أنها «ضرورة شعرية».
- افتراض أن هناك أساليب «صحيحة مطلقة»، رغم أن اللغة ظاهرة متغيرة بطبيعتها، فتجد أن في مواضيع يجيزها سيبويه وإن كانت قليلة، «فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد».

الذي من شأنه أن يخلق طبقة (أساقفة) من النحويين الذين يتحكمون في شكل اللغة، الذين يملكون زمام تشكيلها.

مثال:

«وأما ما كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة ما يجب أن يكون على ذلك، فلا يقاس عليه، لأنهم شبهوه بما يجب أن يكون عليه وليس مثله» (سيبويه، 1988، ج1، ص. 67)، يرفض سيبويه القياس على بعض الأساليب الشائعة بحجة أنها ليست أصلية، مما يدل على تشدد في تحديد ما هو «مقبول».

- **العنف في التعامل مع المخالفين:**

- تبني مذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي بشكل مطلق دون مناقشة تفصيلية للرأي المخالف.

مثال: «وهو قول الخليل...» (سيبويه، 1988، ج1، ص. 101).

- رفض بعض التفسيرات اللغوية حتى لو كانت منطقية، لأنها لم ترد في كلام العرب.
- توجيه الأحكام النحوية بطريقة توحي بأن رأيه هو الصحيح الوحيد.

مثال:

«وزعم الخليل أن هذا لا يجوز، لأن العرب لم تقله» (سيبويه، 1988، ج2، ص. 315)، فهو يرفض أسلوبًا معينًا لأنه لم يُسمع عن العرب، دون اعتبار لمرونة اللغة أو تطورها.

- **العنف في التعامل مع اللهجات المختلفة**

الذي يمكن أن يُنظر إليه على أنه نوع من العنف اللغوي لأنه يستبعد أو يُهمش اللهجات الأخرى في الجزيرة العربية بعدها أقل فصاحة أو شاذة، إذ:

- عدّ سيبويه بعض اللهجات العربية أقل قيمة من غيرها.

- تمسك باللهجات الفصحى ورفض الاعتراف ببعض التغيرات الطبيعية التي حدثت في اللغة.
- جعل بعض الظواهر الصوتية حكراً على لغة قريش فحسب.

مثال:

«وأما لغة تميم، فإنهم يقولون في الوقف: هذا غلامُ، بحذف الحركة، وهي لغة رديئة» (سيبويه، 1988، ج1، ص. 84)، إذ وصف لغة تميم بأنها «رديئة»، رغم أنها كانت مستعملة على نطاق واسع.

فتجد سيبويه يستعمل لغة حادة في الحكم على اللغات أو الأساليب اللغوية، بعبارات نحو:

- «وهذا كلام خبيث يوضع في غير موضعه» (سيبويه، 1988، ج2، ص. 114).
- «وهذا قبيح، وهو قليل خبيث». (سيبويه، 1988، ج1، ص. 387/389).
- «فهو قبيح وهو على قبحه رفع، كان قبيحا حتى تقول، واعلم أنه قبيح أن تقول...» (سيبويه،1988، ج1، ص. 227/380).
- «واعلم أن حروف الجزاء يُقبح أن يتقدَّمَ الأسماء فيها قبل الأفعال» (سيبويه،1988، ج3، ص. 126).

تأثيثا على ذلك، يمكن القول إن فرض الصواب اللغويّ والتشدد النحوي الذي أظهره سيبويه تجاه اللهجات المختلفة كان نوعًا من العنف الرمزي، فكان يُبرز الطبقات الاجتماعية والقوى الثقافية آنذاك، من خلال تبني نموذج لغوي معين، كان سيبويه ينقل صورة للقوة والهيمنة الثقافية، مما يؤثر في المتحدثين ببقية اللهجات العربية ويجعلهم يشعرون بالتهميش أو الاستبعاد.

ووفقا لنظرية (فوكو) عن السلطة والمعرفة، يمكن عدّ النحو أداة لفرض نموذج معرفي معين يحدد ما هو صحيح وما هو خطأ لغويًا، إذ نجد أن النحو العربي عند سيبويه ليس أداة وصفية حسب، بل هو ممارسة سلطوية تكرّس السلطة الرمزية، واستئناسًا بالمفهوم الذي طرحه (بيير بورديو)، يلوح لنا أن النحو كما أسسه سيبويه، لم يتحدد بنظام لضبط اللغة، بل كان وسيلة لإنتاج خطاب معياري يُمارس قسرًا على المتحدثين، بطريقة تجعل اللغة أداة ضبط اجتماعي وثقافي يكمن في فرض قواعد نحوية صارمة تميز بين اللهجات، وتكرّس إقصاء لهجات أخرى، ويُعد هذا التفضيل القوي للغة معينة أداة للهيمنة الرمزية، وفرض معايير ثقافية ولغوية.

- **العنف في تسويغ القواعد النحوية**

• يعتمد سيبويه على تعليلات معقدة تجعل القواعد أكثر صعوبة بدلاً من توضيح القاعدة ببساطة.
• تُفسر بعض القواعد بطريقة مبالغ فيها، وكأنها قوانين رياضية صارمة.
• التركيز على التفسير المنطقي أكثر من العملي للاستعمال اللغوي.

مثال:

«لأنهم جعلوا الإضافة عوضًا من التنوين، والتنوين هو العوض من الإضافة، فلما أضافوا زال التنوين، لأن العوض قد زال» (سيبويه، 1988، ج1، ص. 54)، هذا التعليل المتداخل يجعل فهم القاعدة أكثر صعوبة على المتعلم.

- ويتجلّى الغموض والتعقيد في الكتاب أيضًا، بتعدّد الأفكار والمصطلحات للمفهوم الواحد، فلا يكاد يستقر على مصطلح واحد، وكأنما أعطته اللغة زمام أمرها، ومن تلك هذه النماذج: (المفعول المطلق) يسميه الحدث والحدثان (سيبويه، 1988، ج1، ص. 34–35)، كما يسميه أيضاً الفعل، ويسميه مصدرًا، (العطف) الذي أطلق عليه الاشتراك، والإشراك (سيبويه، 1988، ج1، ص. 60/150)، و(المضارع) الذي ورد بتسميات عدة، منها: ما هو كائن لم ينقطع (سيبويه، 1988، ج1، ص. 12)، ما لم يمض (سيبويه، 1988، ج1، ص. 35).

بل ويظهر اللَّبس والصعوبة في تناقض الأقوال، إذ يذكر سيبويه أن بعض الظروف، مثل: خلف وأمام لا تستعمل أسماء غير ظروف إلا في قليل من الكلام، فقال: واعلم أن الظروف بعضها أشد من بعض في الأسماء، نحو: القبل، والقصد، والناحية، وأما الخلف والأمام والتحت فهن أقل استعمالا في الكلام أنْ تُجْعل أسماء، ولكنه قال بضد هذا بعد صفحات ليست بعيدة عنها، فحكم بأن استعمالها أسماء غير ظروف أكثر وأجرى في الكلام، فقال: واعلم أن هذه الحروف بعضها أشد تمكنًا في أن يكون اسمًا من بعض، مثل: القصد، والنحو، والقبل، والناحية. وأما الخلف، والأمام، والتحت، والدون، فتكون أسماء، وكينونة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم (سيبويه، 1988، ج1، ص. 411 –416).

وفي مسألة أخرى يستقر التضارب عند سيبويه في أكثر من موضع أن التاء في بنت وأخت للتأنيث، وذهب في باب ما لا ينصرف إلى أنها ليست للتأنيث، وعلل

ذلك؛ بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنا (سيبويه، 1988، ج3، ص. 221–362).

ويتغلّف الغموض تسميات الأبواب في الكتاب من جهة وطولها من جهة أخرى، وذلك في أول (الكتاب) فى تعليله لوجود ثمانية أنواع من العلامات الإعرابية وهو يُعبّر عن مكان الإعراب (بالمجرى)، يقول فيه (هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية) (سيبويه، 1988، ج1، ص. 13)، ومن تلك العناوين التي تستغلق على الدارس قبل الغور في قراءة الدرس مثل (هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسما آخر فيعمل فيه كما عمل فى الأول) والمقصود به باب البدل.

يتضح من خلال هذه المظاهر أن كتاب سيبويه، رغم أهميته في ضبط اللغة العربية، يُجلّي نوعًا من العنف اللغوي الذي جعل النحو أكثر تعقيدًا، وهذه الصرامة في الأحكام، المصطلحات، وطريقة العرض كانت سببًا في الصعوبة التي واجهها المتعلمون، مما أدى لاحقًا إلى ظهور دعوات لتيسير النحو، كما فعل ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة).

وصفوة القول، إنّ النحو العربي لم يكن نظامًا توصيفيًا فحسب، بل هو نظام تحكم وتوجيه للكلمات والجمل، فبسطت المصطلحات المستعملة فيه أشكالًا مختلفة من القوة، والهيمنة، والقسر، والصراع، ويبدو أن اللغة تحمل في طياتها آثارًا من الفكر السلطوي والعلاقات القهرية التي كانت جزءًا من الثقافة التي نشأ فيها هذا النحو.

ولا مشاحة في القول، إن سيبويه لم يكن عالمًا نحويًّا حسب، بل كان أيضًا جزءًا من سلطة لغوية تمارس عنفًا رمزيًا عبر فرض معايير لغوية محددة على المتحدثين باللهجات الأخرى، الذي يشبه فكرة (رأس المال الثقافيّ) عند (بورديو)، في النظام الذي بناه سيبويه، إذ ليس كل متحدث بالعربيّة يملك السلطة نفسها على اللغة، فتُمنح قيمة أعلى للهجات الذين يمتلكون القدرة على الحديث بلغة السلطة التي حددها بيد من يملكها.

وهي ملاحظات واستدراكات، وموضع محوج إلى فضل تأمل إلى أهل النظر، فهي تحتاج إلى رؤى فاحصة، وعمل دؤوب، وتخطيط لغويّ يطبق حلًا لما اعتاص اللغة من عنف رمزي أو ظاهر، وما جئنا به إن هو إلا تمثلات لمسألة حثيثة، لا يتسع الحديث للإفاضة فيها.

ثالثًا: العنف في موضوعات النحو العربي:

تتضمن بعض موضوعات النحو العربي عنفًا رمزيًا، مثل:

العنف اللّغويّ في مسألة التذكير والتأنيث

كان غياب النماذج الأنثويّة في الأمثلة النحويّة واضحًا، فلم نجد مثلًا: (ضربت هند فاطمة)، ووجدنا: (ضرب زيدٌ عمرًا)، إذ ركزت الأمثلة المستعملة على الشخصيات الذكورية، زيد، وعبدالله، وعمرو، وغيرهم، وكثيرًا ما أغفلت الإناث وسرّحتهن من خطابها النحويّ، و» تبقى المرأة مع كون المعادلة موضوعاً للفعل لا ذاتًا فاعلة لأن الفعل هو للرجولة في جنسويتها» (العلوي، 2015، ص. 23)، وإن هذا التغييب أباح هيمنة النظرة الذكوريّة في التنظير اللّغوي القديم، «فالشهادة في النحو مأخوذة من العرف وعادة أصحاب اللغة، فما تعودوه من أساليب التعبير وما جرت به ألسنتهم، وما ألفوه في كلامهم من طرق معينة في التعبير بالألفاظ» (أنيس، 1966، ص. 132)، انطرح في لغتهم، فتبدى مِقود قيادة نظام اللغة بيده.

ولم يكن النحويون وحدهم من أزاح المرأة عن بِساط أمثلتهم النحوية، بل وصل ذلك إلى قواعدهم النحوية، وأخذت مسألة التذكير والتأنيث نصيبًا ثاويًا في اللغة العربية تتسرب منها ظلال عنف لغويّ مُتأصل في تلكم المسألة التي نسترفد فيها قضية تغليب التذكير الذي نعده شكلًا من أشكال العنف اللّغوي.

لفت أقنوما الذكورة والأنوثة نظر الإنسان الأول، وانعكس أثر ذلك على لغته (الأنباري، 1996، ص. 43)، ويخطىء من يحصر التأنيث والتذكير في مسائل لغوية مجردة، إذ تحمل أبعادًا تتجاوز التصنيف النحوي، بيد أنها تنطوي على جوانب اجتماعية وثقافية تعكس تصورات المجتمع عن الجنسين، وإذا سألنا هل بمكنة القوامة الاجتماعية للرجل أن تلقي بوطأتها على النحو العربي؟ نركن إلى الإيجاب، ففي رأيي إن الفكر من يوجّه اللغة لا العكس، وجوهر الفكر لا يعلن نفسه إلا باللغة، ونظام اللغة يحمل في داخله تصورات ثقافيّة وقيمًا مجتمعية قد تعزز علاقات الهيمنة والتمييز، وتشكل مسألة تغليب التذكير على التأنيث إحدى تلك الزوايا التي تعلن عن حق الولاية للتذكير دون التأنيث، فاللغة خاضعة لمقاييس المجتمع وعاداته وثقافاته، وهي سبيل متأصل لكشف التراث الثقافي للمجتمعات، ولما كانت «معظم المجتمعات تفضل الذكر على الأنثى» (مختار، 1996، ص. 59)، كان الإيجاب تحقيقًا للثوابت الحاضرة في عاداتهم ولغتهم، وإن العنف بحسب

(لوسركال) هي قوة تمارس في اللغة وباللغة (لوسركال، 2005، ص. 10)، وسياسات الإقصاء هي ملمح من ملامح العنف اللغوي.

هذا وإن مسألة التأنيث والتذكير قامت ولم تقعد ذهابًا وإيابًا محملة بإشكاليات، واستبهامات، وتمثيلات شتى، وتخريجات مستغلقة، حتى أظهرت شأوًا عظيمًا بين اللغويين والنحويين لا تنالها مسألة لغوية أخرى، وقد حظي باب التذكير والتأنيث بعناية النحويين، إذ قرر بعض علماء العربيّة أنه من تمام المعرفة بالنحو، وذلك قول أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري: «إنّ من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنّث؛ لأنّ من ذكّر مؤنّثا أو أنث مذكّرا كان العيب لازما له، كلزومه من نصب مرفوعًا أو خفض منصوبًا أو نصب مخفوضًا» (الأنباري،1981، ج1، ص. 51)، بل عدت المعرفة بها من باب الفصاحة، وهذا ما ذكّر به السجستاني في قوله: إن أول الفصاحة معرفة التأنيث والتذكير، وإن معرفة التأنيث والتذكير ألزم من معرفة الإعراب، وكلتاهما لازمة (السّجستاني، 1997، ص. 33–34)، ومن جانب آخر تبدى مبلغ المسألة باحتفاء المكتبة العربية بتراث فسيح فيما صُنف من كتب المذكر والمؤنث.

وتعد موضوعة التأنيث والتذكير في العربية وفي اللغات السامية وغيرها من اللغات، من أوعر الموضوعات اللّغوية، وقد قرّ أئمة النحو بأنها من أغرب المسائل النحويّة وأكثرها تعقيدًا، فقد» أشكلت ظاهرة المذكر والمؤنث على الباحثين قديماً وحديثاً؛ لأنها لا تخضع إلى منطق، ولا تتسق والجنس الطبيعيّ» (برهومة، 1998، ص. 250)، أعرب ابن السراج عن صعوبة باب التذكير والتأنيث بقوله: «واعلم أن من التأنيث والتذكير ما لا يعلم ما قصد به، كما أنه يأتيك من الأسماء ما لا يعرف لأي شيء هو...» (ابن السراج، الأصول في النحو، 2009ج2، ص. 114)، وقد ذكر ابن التستري في فاتحة كتابه (المذكر والمؤنث) قوله: «ليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطّرد ولا لهما باب يحصرهما» (ابن التستري، 1983، ص. 1)، ولعل الغموض الذي أحاط بهذه المسألة قد يعود إلى التصاق التذكير والتأنيث بالتاريخ اللّغوي، ونشأة اللغة والتطور الذي طرأ على مسيرتها أمر مجهول كما قرره العلماء والباحثون، هذا وكان الجنس في اللغات طارئاً، وأن نشوءه كان محض مصادفة تاريخية، فالأصل في اللغة عدم وجود الجنس أو النوع، ولكن ظهوره جاء في فترات لاحقة، كما أسهم وجود المحايد المجازي من المذكر والمؤنث في اللغة إلى إيجاد

الاضطراب في اللغة العربية خاصة واللغات السامية عامة؛ لأنه لا ينتظم وفق قانون أو قاعدة بل المعول عليه السماع والرواية، لذا تباينت الآراء حوله» (برهومة، 2023، ص. 59/250)، مما جعل المستشرق (برجشتراسر Gotthelf Bergsträßer) يصرِّح أنّ «التأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو، ومسائلهما عديدة مشكلة ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلًا حازمًا» (برجشتراسر، 1994، ص. 112)، وباب الجنس ينفلت قواعده ويصعب حصرها واطرادها، فهي من الأبواب التي تعتاص على ابن اللغة في تحديد كثير من الكلم مما ليس في بنيته إحدى علامات المؤنث، وأغلب الظن أن الاعتياص المتحصل بسبب التأصيل اللغوي، وغياب الإجابات عما يدور في خَلَد واضعي اللغة قديمًا.

على الرغم من كثرة ما سطّره السابقون، وضجّت به مصنفاتهم، إلا أنهم لم يأتوا بالفيصل في هذه المسألة ومهما يكن من أمر فإن هذه الظاهرة لا تسير على وفق منطق عقلي في تصنيف الألفاظ، كما رأى (فندريس) أن «التمييز بين الأجناس النحوية لا يقوم على شيء من العقل» (فندريس، 1950، ص. 127)، إذ إن حمل الأشياء على المذكر أو المؤنث مجازيًا، منوط بتصورات الشعوب لهذه الأشياء، فما اقترب في شكله أو صفته تربطه بالأنثى الطبيعية جعلوه مؤنثاً، وإن اقترب من المذكر عاملوه معاملة المذكر الحقيقيّ (عمايرة، 1993، ص. 29)؛ ولذا نرى النحاة من العرب يقسمون التأنيث إلى مؤنث حقيقي ومؤنث مجازي، ولكل منهما أحكامه اللغوية التي تشترك في أمور وتختلف في أمور؛ فكأن العربية القديمة كانت قد مرت بمرحلة تاريخية لم يكن الجنس فيها واضحًا تمام الوضوح بقسميه المذكر والمؤنث (السامرائي، 1985، ص. 4)، ولعل هذا ما جعل القدماء، يتقلّدون اهتمامهم، بباب التذكير والتأنيث، فأفردوا له المؤلفات، موضحين المذكّر من المؤنّث، وما يستوي فيه التذكير والتأنيث، محتكمين في ذلك إلى التأويل والترجيح، في إطار قانون الحمل على المعنى.

على غرار أن اللغة مصفاة فكرية وأداة للنمذجة والتصنيف، ونظرًا لكون النحو وثيقة اجتماعية، كان للنحاة في مسألة التذكير والتأنيث إشكاليات ومباحث شتى، ومن جانبنا نكتفي بإيراد بعض القضايا التي نرى فيها انحيازًا نحو الرجل، وما تشحنه الحمولة الثقافيّة من عنف لغويّ انحيازي، إذ لم يكن النحو بمعزل عن الثقافة السائدة، فقد انبثقت قواعده انعكاسًا للواقع، وما كان النحويون إلا أن يركنوا إلى سلطان البيئة والثقافة التي قررت أنّ الذكر أصل ومنه اشتقت الأنثى، ولا بد أن

يُغلب الأصل على الفرع (برهومة، 2023، ص. 93)، وهي مسائل لا بُدَّ أَنْ تُؤثر في اللغة، لأنها أداة كشف عن روافد هذا النظام، فليس بمستغرب أن تنساب إليها، ويبدو ذلك بيّنًا في تغليب المذكر على المؤنث.

التغليب في التذكير والتأنيث: مقاربة في العنف اللّغويّ

ورّث الذكر من المجتمع الأسبقية في الخلق –حسب أسطورة التكوين– وانسحب ذلك على منظومة الحياة في مناشطها، فقزَّم هوية المؤنث وجعلها تابعة استجابة قانون التراتب الذي أقره النظام الذكوريّ، ليستقر وحده على عرش اللغة، يقول سيبويه: «واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن «الشيء» يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى، و«لشيء» ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون» (سيبويه، 1988، ج1، ص. 47)، وقد أشار إلى هذا المعنى من جاء بعد سيبويه، ذكر ابن التستري: أنه» إذا اجتمع مذكر ومؤنث غلّبت المذكر» (ابن التستري، 1983، ص. 69)، وسوغ ابن يعيش أصالة المذكر: أن المذكر لم يحتج إلى علامة؛ لأنه يفهم عند الإطلاق (ابن يعيش، د.ت، ج5، ص. 88)، وقريب من ذلك ما ذكره السجستاني: ولذلك استمر المذكر بغير علامة للتذكير، بل ليست للتذكير علامة، لأنه الأول، وألحقوا في أكثر المؤنث من الأسماء والصفات إحدى علامات التأنيث الثلاث: الهاء التي إذا اتصلت بما بعدها صارت تاءً، والألف المقصورة، والألف الممدودة اللتين للتأنيث» (السجستاني، 1997، ص. 36)، ولا يبتعد المبرد بقوله: «وكل مالا يعرف أمذكر هو أم مؤنث، فحقه أن يكون مذكراً، لأن التأنيث لغير هذه الحيوانات إنما هو تأنيث بعلامة، فإذا لم تكن العلامة، فالتذكير الأصل» (المبرّد، 1994، ص. 108)، بل يرى هو وغيره من النحاة إذ لم يميز أمذكر هو أم مؤنث، تلبية للأصل ونداء له يُذّكر ما يُلتبس على أمر.

واستدل الأنباري أيضًا، على أولية التذكير كما أفاد: «تقول من ذلك الرجل والمرأة قاما وقعدا وجلسا، ولا يجوز: قامتا وقعدتا؛ لأن المذكر يغلب المؤنث، أبذلك في كل ما لا يعرف أمذكر هو أم مؤنث: فحقه أن يكون مذكراً؛ لأن التأنيث تغير هذه الحيوانات إنما هو تأنيث بعلامة، فإذا لم تكن العلامة، فالتذكير الأصل» (الأنباري، 1981، ج 2، ص. 278)، إذ الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر، كما: قائمة وقائم (ابن هشام، 2008، ج3، ص. 235) يكاد النحاة الأوائل

يتفقون على أن الفروع هي التي تحتاج العلامات، والأصول لا تبتغي حاجتها، فللمذكر الغلبة والفضل، على ما يفتي به الفقه النحويّ، الذي قرر أن الذكر أصل ومنه اشتقت الأنثى، فهو الأول، إذ ليس له علامة يُعرف بها، بخلاف المؤنث تفتقر إلى علامة تميزها.

من حدد أن المؤنث هي من تفتقر إلى علامة؟ ولعل العلامة هي تلبية عاجلة للمؤنث تخاذلًا عن وضع مؤنة لألفاظ تشملها، ولعل ذلك يسقط عنها الفرعية.

لنقف بُرهة ونتساءل: لو وضُع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر، هل سيشتركان في الأصلية؟ أم أنها علامة ثقافية قصدية؟

ولعل هذه القاعدة تدعي بأصالة المذكر وفرعية المؤنث فلم يقم لها برهان يشيد أركانها، نؤسس قولنا على حقيقة المؤنث الحقيقي، إذ كانت جلبة الأصل والفرع هي بعلامة تفرق المذكر والمؤنث، فإن المؤنث الحقيقي لا يستوجب علامة تميزه من المذكر، نحو: (إيمان، زينب، هند...)، وفقًا لرؤيتهم بأن المؤنث هو ما يفتقر إلى علامة لا ينهض في كنف العديد من الأسماء المؤنثة التي استقامة دون علامة تفرّقها عن المذكر.

فتبدى العنف اللّغوي لصيقًا بهذا التغليب القارّ في الذاكرة الجمعيّة والنحويّة:

أ - حمل فرع على أصل (تذكير المؤنث)

ففي باب الحمل على المعنى، يقول ابن جني «اعلم أن هذا الشرج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث...، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا، وفي التدليل على ذلك، يُبرّر ابن جني تذكير المؤنث بأنه واسع جدًا لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب» (ابن جني، د.ت، ج2، ص. 417)، نلمح من قول ابن جني عنفًا لغويًا يُندد بأصولية التذكير، وهو قول ينسجم مع نظرية الأصل والفرع، التي تسلب حق التأنيث بِرده إلى التذكير بدعوى أن ذلك هو الأصل.

مضى اختلاس أنوثة اللغة بتذكيرها وردها إلى أصل مفترض مطلق الدلالة، وتام الوجود، من حيث الأصل، ولكنها تحولت بفعل التاريخ إلى (كائن ثقافي) جرى استلابها وبخس حقوقها لتكون ذات دلالة محددة ليست جوهرًا وليست ذاتًا وإنما هي مجموعة صفات (الغذّامي، 1997، ص. 16)، إن تصور الأصل والفرع في النحو

العربي، ليس بمستدرك عن تصوّرات يخزنها الإنسان إزاء واقعه المعاش.

وفي الشطر الثاني من الشاهد الذي أوردنا، نلحظ استغراب ابن جني وهو يعترض على رد المذكر إلى المؤنث، وتبرز نعرته الذكورية في خصوص ذلك، وقد تغامر أكثر في إثبات البعد الذكوري عند ابن جني من خلال توزيعه للمباحث والفصول، فتجده يضع (تذكير المؤنث) ضمن فصل سماه الحمل على المعنى؛ أي إنك إذا وجدت مؤنثاً في حال تذكير، فاحمله على معناه، وهنا كأن التذكير هو المعنى والتأنيث هو اللفظ، وهي وجهة نظر تُعلي من قيمة المعاني في مقابل الألفاظ، وتعكس فلسفة الذات والموضوع، ليتحول الذكر إلى معنى والأنثى إلى لفظ، ومجرد وعاء يصب فيه الفحل فحولته، وهي فلسفة الثقافة الذكورية بامتياز (رحايمي، 2018، ص. 330)، إن ظنهم بأن المذكر أصل للمؤنث، هو الذي جعلهم يرون أن في تذكير المؤنث متسعًا لذلك، في حين يضيقون كل ضيق من تأنيث المذكّر.

ب - حمل أصل على فرع (تأنيث المذكر)

عهدنا في كتب اللغة تغليب المذكر فهي من سنن العرب، تأسيسًا على ذلك كان تأنيث المذكر من مأزق الضرورة، فهي احتلال على منطقة حظرت منها لأجل فرعيتها الملفقة، لذلك قال عنه ابن جني فيما أوردنا أعلاه أنه أذهب في التناكر والإغراب أن تؤنّث مذكرا، إذ هو تمرد على نظرية الأصل والفرع التي صادق عليها النحاة، ومثاله قول الشاعر:

يا أيها الراكبُ المُزجي مَطِيتَهُ سائلْ،بنيأسدٍبلدماهذهالصوتُ؟

فالأصل أن يُشار إلى المذكر المفرد باسم الإشارة (هذا)، ولكنه في هذا الشاهد أشير إلى المذكر (الصوت) باسم الإشارة المؤنث المفرد، وفقًا لرأي ابن جني؛ فإنما أنّثه لأنه أراد الاستغاثة، وهذا من قبيح الضرورة، أعني تأنيث المذكر؛ لأنه خروج عن أصل إلى فرع، وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير، لأن التذكير هو الأصل، بدلالة أن «الشيء» مذكر، وهو يقع على المذكر والمؤنث، وقد بيّن ابن جني في حديثه لما سماه (غلبة الفروع على الأصول) أنه فصل طريف من فصول العربيّة؛ تجده في معاني العرب؛ كما تجده في معاني الإعراب؛ وأن الغرض منه إنما هو المبالغة (ابن جني، 1993، ص. 25)، وهذا هُزء مبطن للفرع فهو من باب الطرافة والمبالغة ليس إلا، فلا يتطاول الفرع على أصله، ولا ينقض الأصل إلى ما دونه منزلة، إذ من غير الممكن أن يسمو الفرع (المجاز) إلى مرتبة الأصل (الحقيقة)، فلكل مقام

مقال، لا يجب الخوض بها إلا للضرورة وهو مكروه.

إذ قد يعد تأنيث المذكر انتهاكًا للقواعد النحوية الصارمة، بيْد أن تأنيث المذكر نهج يمكن ترسيمه في إطار توسيع حدود التعبير اللغويّ؛ إنصافًا للتنوع الجندري، وتجاوزًا للتمييز اللغوي الذي يعزز التفرقة بين الجنسين، ويترك براثن العنف اللّغوي المستقرة في درن الفرعيّة المدبجّة لها.

العنف اللّغويّ في الأمثلة النحوية المصنوعة

لم يأتِ ذكرُ الأمثال المصنوعة اعتباطا، ولم تنشأ جزافًا، صنعها النّحوي معوّلا على حدسه باعتباره ناطقًا باللغة (حمودة، رفيق، الصفاقسي، منانة، 2018، ص. 169–170)، فهي لا تنفصل عن روح اللغة الحية، بكونها تعبر عن فكر قائلها وثقافته المستمدة من جو البيئة التي يقطن بها النّحوي، سيّما أن المثال المصنوع يحمل دلالة تاريخيّة اجتماعيّة على عصر معين أحياناً، فهو محملٌ بدلالات اجتماعيّة تكشف عن معالم الذهنيّة العربيّة وثقافتها.

وفي تقويم المسألة على نِصابها سنحاول أن نركز على كتاب سيبويه (الكتاب) فهو الكتاب الذي رسم معالم الصناعة النحويّة العربيّة، وباكورة النحويين الأولى والبوصلة الأدق، هذا وقد نظرنا أيضًا، إلى ما ورد من الأمثلة المصنوعة في كتب النحو التي تلت الكتاب مرورًا بها إلى الكتب الحديثة، فكان ذلك جزءا من عتاد الصورة المتجلّية للعنف اللّغوي في الأمثلة النحويّة المصنوعة.

ومن مظاهر العنف اللّغويّ التي احتقبتها الأمثلة المصنوعة في النحو العربيّ:

الضرب في التمثيل النحويّ

تزاحمت أمثلة النحاة المصنوعة ألفاظ العنف التي كان أبرزها ورودًا وترادادًا فعل الضرب، إلى أمثلة توضح العلاقات النحويّة، مثل: الفاعل والمفعول به، وكان الضرب فعلًا واضحًا في تجلي هذه العلاقة، فهي تتطلب فاعلًا يقوم بالفعل، ومفعولًا يقع عليه الفعل، ما يجعله مناسبًا للأمثلة النحوية التي تحتاج إلى توضيح الأدوار النحوية المختلفة، فيظهر عنف اللغة على وجه الخصوص في الأفعال التي تصف الأفعال التي يمارسها الفرد على فرد آخر.

إلا أن فعل الضرب طفا على أفعال وأمثلة متعددة، أحسبُ أن الأمر لم يكن توجه النحاة لاستعماله توضيحًا للقواعد النحويّة فحسب، وإنما هو نتاج للعقليّة الثقافيّة السائدة في المجتمع آنذاك، التي كان فعل الضرب عندها ظاهرًا عيانًا في مواقفهم

الاجتماعيّة المتعددة، ويمكن ذكر بعض من تلكم الأمثلة، بعنوانات متفرعة، وذلك من مثل:

اختار النحاة أسماء وأفعالًا محددة ومن بين تلك الأسماء نجد أن زيدًا أخذ النصيب الأكبر في التمثيل، واحتل فعل الضرب أرضية الأمثلة المصنوعة، فقد كان حاضرًا في العديد من الأمثلة، مما يعكس نمطًا ثابتًا في الشرح النحويّ.

ومن ذلك ما جاء في قول النحاة:

- ما ورد في كتاب سيبويه من أمثلة، قولك:

– «ضَرَبَ زيدٌ عمرا» (سيبويه، 1988، ج2، ص. 133).

– «هذا ضارب عبدالله ضربًا شديدًا وعمرو» (سيبويه، 1988، ج1، ص. 171).

– «مررت برجل ضاربه رجل» (سيبويه، 1988، ج1، ص. 425).

واحتوت أمثلة أخرى على فعل (القتل)، كما في الأمثلة الآتية:

– «الضرب زيدًا أم تقتل خالدًا» (سيبويه، 1988، ج3، ص. 207).

– «أيَّهم تَضربُ أو تقتلُ» (سيبويه، 1988، ج2، ص. 175).

– «أما زيدًا فاقتله» (سيبويه، 1988، ج1، ص. 192).

ما نستشفّه من استحضار ما تحفل به الأمثلة النحوية ابتداء، اللغة المتلفعة بأفعال عنيفة مثل: (ضرب، قتل، أهلك..)، التي لا تترك لنا مجالا إلا بتصريح يفضي إلى مرجعية ثقافية حاملة لتلك المفاهيم.

الخاتمة

وعليه، فإنّ التوازن –بين ما في النحو من تسامح وما فيه من أثرٍ للعنف الرمزي– يمهّد لدراسة أكثر عمقاً؛ إذ يتيح النظر إلى النحو بوصفه نظاماً بشرياً يتفاعل مع زمنه وثقافته، لا منظومة جامدة. وبهذه الرؤية المتأنية يمكن القبض على الظواهر التي تستدعي النقد، دون التفريط بما يملكه النحو من خصوبةٍ وإمكاناتٍ ومرجعياتٍ راسخة في بناء الوعي اللغوي، رست الدراسة على نتائج، منها:

تبدى العنف الرمزي لائحا في المصطلحات النحوية –مثل الرفع والنصب والجرّ وغيرها– إذ انطوت على تصوّر هرمي للقيمة والسلطة، وأن سيبويه مارس من خلال تصنيفاته نوعًا من العنف الرمزي في إعلاء الذكر على الأنثى، والأصل على الفرع، تحت مسمى القاعدة النحوية.

يمكن القول إن قضية التذكير والتأنيث ليست قائمة على منطق، بل تخضع لاعتبارات عُرفية متوارثة، ولكن هل يمكن رأب هذا الصدع، وطرح ربقية الفرعية والمجازية عن المؤنث النحويّ، فقضية تغليب التذكير مدموغة بالتفاوتات التي تحرم من المؤنث من فرص وجودها، وذلك عندما يغلب التذكير عند اجتماع المذكر والمؤنث، هذا الحكم النحويّ يفضي إلى تفاضلية يبصمها النحاة بعد مواضعة مكانة المرأة جماعيًا.

تنداح قضية التذكير والتأنيث كاشفة في تحققات لغوية تنطوي على قدر من التحيز للذكور، بدءا بتجسيد صورة احتياج المؤنث اللغوي إلى أمارة تدل عليها، فهي الفرع وتابع للأصل المذكر النحويّ.

ولأن اللغة تحتفظ بأثر الأشياء كانت قضية تغليب التذكير مسرحًا لتجليات القهر اللغوي على المرأة وقد لمسنا ذلك في بعض الأحكام النحوية التي أشرنا إلى بعضها، ما يضفي هذه الاختلافات اللغوية بربطها بالأدوار الاجتماعية في مجتمعهم القائم.

وذلك ما اشترطه النحاة في جمع المذكر السالم أن يكون للعقلاء، وهذا ما لم نجده في جمع المؤنث السالم الذي لم يسلم من تحجيم المؤنث إذ يقولون إن غير العاقل يجمع جمعًا مؤنثًا سالمًا، بهذا يساوون بين الأنثى العاقلة وغيرها من الكائنات غير العاقلة، وهذا محرم على منطقة جمع الذكور، بأثر من ترسبات وتركات خلفتها الثقافة آنذاك عن تصورات رشقت بها المرأة، لمصالح الفكر الإقصائي.

- إنّ مقدمات كتب التراث، على ما فيها من توقير للعلم وتصدير للتواضع، لا تخلو من عنف لغوي ناعم يتسلّل عبر عبارات الإقصاء والتفاضل والتنصّل، تُهمَّش فيها أصوات السابقين، بأساليب توهم بالتجديد، وهي تؤسّس للإلغاء، فالعنف هنا لا يعلن نفسه، بل يندسّ في مسام الخطاب، متخفيًا في ثوب التواضع العلمي.
- إن استقراء النماذج المتكررة في كتب النحو المختلفة تصنيفًا وزمانًا، أفضى بنا إلى تصور يقرّ بوجود عنف لغوي قار في الأمثلة النحوية المصنوعة بصورة واضحة، يدفعنا ذلك إلى القول دون مهاترة إن الضرب كان جزءًا من طبيعة الحياة لديهم، ولعل اختيار (الضرب) في الأمثلة قد يكون جزءًا من نمط أوسع يرسخ مفاهيم القوة والسيطرة بعده فعلا أساسيا في الحضور النحويّ، ولعله

أخذ الأحقية والأفضلية في مكانته البارزة في المصادر النحوية الأخرى.

على أنّه يحسنُ التنبه إلى أن لدرس النحوي -في صيغته التعليمية وأمثِلته المقرّرة- هو مرآة تُجلو ظلال اللحظة التاريخية التي نبتَ فيها، وتعكس اهتزازات الوعي الجمعي للأمّة التي صاغته. فالأمثلة النحوية ليست جملاً معزولة عن سياقاتها، بل تمثيلات ثقافية تتسرّب من خلالها تصوّرات المجتمع، وما يعتريه من توتّرات أو استقرار. ومن ثَمّ، فإن تتبّع الأمثلة التي شُيِّد عليها الدرس النحوي يكشف ملامح العصور التي أنتجتها، ويُضيء لنا مدى حضور العنف أو الغلبة أو السلم في بنيتها، بهذا يتحوّل المثال النحوي المصنوع إلى سجل دقيق لِما يعتمل في داخل البنية الثقافية؛ فتغدو الجملة المُدرَّسة صدى لقلق المرحلة.

المراجع العربية:

- الأستراباذي، رضي الدين، (1975)، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ط1.
- الأنباري، أبو البركات، (1996) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، القاهرة، ط2.
- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن، (1981) المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية وزارة الأوقاف، القاهرة، د.ط.
- أنيس، إبراهيم، (1966)، من أسرار اللغة،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3.
- ايريتيبه، فرانسواز، (2003)، ذكورة وأنوثة فكرة الاختلاف، ت: كاميليا صبحي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط.
- برجشتراسر، (1994)، التطور النحوي للغة العربية، ت: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2.
- برهومة، عيسى، (2023)، اللغة والجنس حفريات في الذكورة والأنوثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2.
- برهومة، عيسى عودة، (1998)، مسألة المذكر والمؤنث في اللغة والنحو: ظاهرة، تقريرا، إحصاء، معجما، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- ابن التستري، (1983)، المذكر والمؤنث، تحقيق: أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط.
- حمودة، رفيق، الصفاقسي، منانة، (2018)، الشاهد النحوي بين الطبيعة والصناعة، مجلة اللسانيات العربية، مركز الملك عبدالله ابن عبدالعزيز الدولي لخدمة العربية العربية، عدد6.

- رحايمي، يوسف، (2018)، الطائفية الذكورية في بنية اللغة العربية: قراءة في ذكورية اللغة، عدد12، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.
- السامرائي، إبراهيم، (1985)، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مجلد9، عدد 28–29.
- السّجستاني، أبو حاتم، (1997)، المذكر والمؤنث، تحقيق: حاتم الضامن، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1.
- ابن السراج، أبو بكر محمد، (2009) الأصول في النحو، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1.
- سيبويه، أبو بشر عمرو، (1988) الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط3.
- عبدالحميد، محمد محي الدين، (د.ت) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة الهداية، بيروت، د.ط.
- عمايرة، إسماعيل، (1993)، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، دار حنين، عمان، ط2.
- عمر، أحمد مختار، (1996)، اللغة واختلاف الجنسين،عالم الكتب،القاهرة، ط1.
- العلوي، هادي، (2015)، فصول عن المرأة، دار المدى، بيروت، ط4.
- الغذّامي، عبدالله، (1997)، المرأة واللغة، المركز الثقافي العربيّ، الدار البيضاء، ط2.
- ج. فندريس، (1950)، اللغة، ت:عبدالحميد الدواخلي، ومحمد القصاص،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط.
- اللبدي، محمد سمير، (1985)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.
- لوسركل، جان، (2005)، عنف اللغة، ت: محمد بدوي، المنظمة العربيّة للترجمة، بيروت، ط1.
- المبرّد، أبو العباس محمد، (1994)، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة،إصدار وزارة الأوقاف بجمهورية مصر العربية، القاهرة، ط1.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله، (2008) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار ابن حزم، بيروت، ط1.
- ابن يعيش، موفق الدين، (د.ت) شرح المفصل، الطباعة المنيرية بمصر، القاهرة، د.ط.

خطيئة اللحن

مقاربة نقدية ثقافية لقضية اللحن

في كتاب "البيان والتبيين"

د. مصطفى رجوان

باحث في البلاغة وتحليل الخطاب، المغرب.

mustapharajouane.do@gmail.com

https://orcid.org/0009-0009-9739-3456

الملخّص

تعنى هذه المقالة بقراءة موضوعة اللحن في كتاب «البيان والتبيين» قراءة منسجمة، لا تختزلُها في أقوال مقتطعة من الهدف العام من الكتاب، وفكر الجاحظ، والثقافة العربية التي أنتجتها.

وقد توصّلت المقالة إلى أن الجاحظ كانَ يبني سردية للحن داخل سردية كبيرة في كتاب «البيان والتبيين»، ويرصُد بوعيه الثقافي الكبير استفحال ظاهرة محاكمة اللحن في الثقافة العربية والمبالغة في عقاب مقترفها مادياً ورمزيّاً، ويبشّر بفضاء المدينة الجديد الذي تخفّف من أعباء الثقافة البدوية.

الكلمات المفاتيح: الجاحظ، البيان والتبيين، اللحن، النحو.

The sin of grammatical error

A Cultural-Critical Approach to the Issue of Lahn in Al-Jahiz's Al-Bayan wa al-Tabyin

Dr. Mustapha Rajouane
Researcher in rhetoric and discourse analysis, Morocco.
mustapharajouane.do@gmail.com
https://orcid.org/0009-0009-9739-3456

ABSTRACT

This article presents a cohesive analysis of lahn (linguistic error) in al-Jāḥiẓ's al-Bayān wa-l-tabyīn, emphasizing the importance of situating the topic within the book's broader aims, al-Jāḥiẓ's intellectual project, and the cultural context that shaped it, rather than treating it as a series of isolated remarks.

The article concludes that al-Jāḥiẓ weaves the theme of lahn into a broader narrative structure in al-Bayān wa-l-tabyīn. Drawing on his expansive cultural perspective, al-Jāḥiẓ highlights the growing preoccupation with prosecuting linguistic error in Arab society and the tendency to amplify both its material and symbolic penalties. Furthermore, he anticipates the rise of a new urban environment that mitigates the constraints imposed by Bedouin cultural traditions.

Keywords: Al-Jahiz, al-Bayān wa-l-tabyīn, lahn (linguistic error), Grammar.

كتاب «البيان والتبيين» في جوهره حكايةٌ طويلةٌ عن الصراع الإنساني، أو العربي الإسلامي، مع اللغة. لكن هذه الحكاية اختُزلت في أقوال اقتطعت من سياق القصة العام، وردَّدتها الكتب اللاحقة بغير المعنى النقدي الذي قصد إليه الجاحظ. من هذه الأقوال ما يخصّ قضية اللحن، التي تعرضت لسوء فهم كبير، بل كانت وسيلةً لتضخيم خطيئة اللحن التي عالجها الجاحظ بمنطق آخر.

السردية الأمّ

قال الجاحظ في باب اللحن: «قالوا: وأوّل لحن سمع بالبادية: هذه عصاتي، وأول لحن سمع بالعراق: حيّ على الفِلاح» (الجاحظ، 2/219، 1998). يرمي الجاحظ هذا الكلام وسط الكلام، في باب اللحن، ثُمَّ يمضي كعادته، من دون التفات، ومن دون أن يقولَ لنا ما يقصده منه، لكنّه عوّدنا على أن اختياراته قطعةٌ من عقله. إنه يرمي إشارة نيّرة لمن يلتقطها. هذا الخبرُ قد يكونُ مفتاحاً لمغاليق في باب اللحن، وفي الكتاب عامة، وهو في الوقت نفسه قفلٌ. تناقلت الكتب قديماً وحديثاً هذا الكلام بكثير من الفجاجة، واحتفت به كتب النحو دون أن تدري ما يضمره. وما تأويله؟

إنه الخبر الأم، وأصل أسطورة اللحن، والصّدمة اللغوية الأولى. يسخر الجاحظ ممن يعتبر هذا الأثر ضرباً من التأريخ. لكن العرب مولعون بتسجيل الأولية في كل شيء. يكتب الجاحظ سردية للحن. صحيحٌ أن ليسَ لها نصيبٌ من الحقيقة، لكن لها نصيبٌ من الخيال والتأويل. وبما أن كتاب البيان معنيّ بسرد قصة صراع الإنسان مع اللغة، فهذه السردية سردية للخطيئة، على غرار سردية الخطيئة البشرية التي أنزلت الإنسان من الجنّة إلى الأرض، ثمّ بعد ذلك، بدأت سلسلةٌ لا تنتهي من الأخطاء اللغوية البشرية.

الجاحظُ مشغولٌ بعلاقة البادية بالمدينة، ولا شكَ أن اللحن من مظاهر الخصومة بينهما. اللحن في المدينة فاش بين العوام، أما حظ البادية من خطيئة اللحن فأقل بكثير. لكنَّ البوادي تلحن كما تلحنُ الحواضر. لا نعلم هل وردت عبارة «هذه عصاتي» في سياق قراءة الآية القرآنية المكية أو في كلام من اليوميّ؟ وغالبُ الظنّ أنّه قولٌ من اليوميّ. أمّا «حي على الفِلاح» فهي من الأذان الذي اعتُمد في المدينة، فانتقل اللحن من اليومي إلى الطّقسيّ، ومن الألفاظ إلى الوجدان. قد مسَّ اللحنُ العصا وهيَ رمزُ البداوة والتقاليد، أما المدينة فتموجُ بالاختلافات ولا تُعنى بالثوابت.

يستعملُ الخبر الفعل المبني للمجهول «سُمع»، بمعنى أنَّ اللحن كانَ شيئاً يقَعُ وإن قليلاً. يُسمعُ اللحن حين نكونُ شديدي الانتباه له، وشديدي الحساسية منه. يوجدُ اللحن أكثر في ذهن المستمع، لا في اللغة. يُخطئ الإنسان في اللغة كما يُخطئ في أيّ شيء. فهل جاء الانتباهُ إلى اللحن مع نزول القرآن؟ تؤكد الروايات التاريخية هذا. قال أبو الطيب اللغوي (ت 351 هـ): «واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب وأحوج إلى التعلم الإعراب، لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي عليه الصلاة والسلام، فقد روينا أن رجلا لحن بحضرته فقال: أرشدوا أخاكم فقد ضل، وقال أبو بكر: لأن أقرأ فأسقط أحب إليّ من أن أقرأ فألحن» (أبو الطيب اللغوي، د. ت، ص. 19).

والمتديّنون بشدّة أشدّ الناس كلفاً بالقواعد، وأكثرهم تقديسا للغة، وحنيناً إلى الماضي.

البادية هي موطن النقاء الأصلي، والعراق هو مركز امتزاج اللغات والثقافات. البادية هي الجنّة، جنّة اللغة، حيثُ النّقاء الفطري والصّفاء والتصرّف على الطبيعة، لكن ارتُكب فيها الخطأ اللغوي، كما ارتكبت خطيئة الأكل من الشجرة المحرمة في الجنّة. أما المدينة، فهي المكان الجديد الذي طُردت إليه الثقافة العربية، وفيه كثرت الأخطاء اللغوية واستفحلت. ومن أرادَ النّقاء اللغوي، فعليه العودة إلى الأصل؛ أي إلى البادية. فنهض علماء النحو مدفوعين بعقيدتهم الدينية إلى رسم القواعد التي تضمنُ السلامة من الخطأ، وتفضحُ مرتكبيه، بل إنّهم قدّموا النصوص إلى الحكام لمعاقبة الجناة، والقواعد لمن أراد التوبة والأوبة إلى الصواب.

قصّة الصراع

بعد اللحن الأوّل والخطيئة الأولى، يحكي الجاحظ قصّة الصراع الدائر حول خطيئة اللحن في مجتمع صغير مجازيّ بحاضرة الشام، عمله تكثيف الثقافة العربية، أبطالُه عبد الملك بن مروان وبنوه: «قالوا: وكان الوليد ومحمد، ابنا عبد الملك، لحّانين، ولم يكن في ولده أفصح من هشام ومسلمة» (الجاحظ، 1998 2/205). ذكر الجاحظ أربعة أولاد لعبد الملك: اثنين وقعا في خطيئة اللحن واثنين سلما منها. ويكمل الجاحظ السردية من خلال الوليد اللحانة، ومسلمة الفصيح. على أن الوليد كان قد خلَف عبد الملك بن مروان، ثمَّ جاء بعده سليمان بن عبد

الملك وعمر بن عبد العزيز بن مروان، ثمّ يزيد بن عبد الملك، ثم هشام آخر ملوك بني أمية الأقوياء. هكذا يقسّم الجاحظ أبناء عبد الملك بن مروان إلى فصيح ولحانة.

يبدأُ الجاحظُ سردية اللحن، في هذا المجتمع الصغير، بعرض كلام فيه لحن للوليد بن عبد الملك بعدما ولي الخلافة. لا يدورُ الكلام عن علاقة الوليد باللحن إلا بعد توليه الخلافة. وهذا يذكرنا بواصل بن عطاء، الذي لم تؤرقه لثغته إلا بعد أن صار رئيس جماعة المعتزلة، وبموسى عليه السلام الذي تذكر عقدته فقط عندما أُرسل لمواجهة فرعون. ويحكي عبد الملك بن مروان سبب هذه المشكلة، وهي حبه الشديد الذي منعه من إرسال الوليد إلى البادية، قال: «وقال عبد الملك: أضرّ بالوليد حبنا له، فلم نوجّهه إلى البادية» (الجاحظ، 2/205، 1998). والبادية هي موطن الفطرة اللغوية السليمة، والنقاء، والصفاء، والطبيعة. لكن ما المشكلة في لحن الوليد وهو الملك؟ ينقُل الجاحظ خبراً: «قال: وقال صاحب الحديث الأول: أخبرني أبي، عن إسحاق بن قبيصة قال: كانت كتب الوليد تأتينا ملحونة، وكذلك كتب محمد، فقلت لمولى محمد: ما بال كتبكم تأتينا ملحونة وأنتم أهل الخلافة؟! فأخبره المولى بقولي، فإذا كتاب قد ورد عليّ: «أما بعد فقد أخبرني فلان بما قلت، وما أحسبك تشك أن قريشا أفصح من الأشعرين. والسلام» (الجاحظ، 1998).

تؤذي الأخطاء اللغوية الرجال في الثقافة العربية، وتنالُ من صورتهم ومكانتهم وحقوقهم. في السردية الأم، عانى النبيّ موسى من ضغط نفسيّ عندما كُلّف بالرسالة، لكنه فك عقدة اللثغة بالدعاء، وعانى واصل بن عطاء من اللثغة أيضاً بعدما أسس جماعة المعتزلة وترأسها، لكنه فك عقدته بالعقل والمجاهدة. أمّا لحن الوليد بن عبد الملك فلم يكن لتفاديه سبيل، فقد عُجن في طبيعته، وصار عسيراً التغلب عليه، بل التنبه إليه.

لا تتعلّق المسألة في عمقها بالصواب والخطأ، بل بصورة الحاكم الذي يجب أن يظهر بمظهر الأعرابي الجافّ الجافي. لكنّ اللحن يفضحُه ويقول: إنه ليسَ أعرابيّاً جافاً، فتهون صورته عند الرعية.

ثم يعودُ الجاحظ إلى عبد الملك بن مروان، وهو حالةٌ خاصّة في سردية اللحن والفصاحة. وقد روى الجاحظ خبراً في باب الفصاحة عنه، يقول: «قال أبو الحسن المدائني: «لما شدّ عبد الملك بن مروان أسنانه بالذهب، قال: لولا المنابر والنساء، ما باليت متى سقطت» (الجاحظ، 1/60، 1998).

وينقل قوله: «اللحن هجنة على الشريف، والعجب آفة الرأي» (الجاحظ، 1998، 2/216)، ويردف الجاحظ قوله بقول يشيرُ إلى انتمائه إلى الثقافة الجمعية: «وكان يقال: اللحن في المنطق أقبح من آثار الجدري في الوجه» (الجاحظ، 1998). وينسب إلى مسلمة بن عبد الملك: «اللحن في الكلام أقبحُ من الجدري في الوجه»، (ابن قتيبة، 2/137، 1997). كما ينسب إلى عبد الملك بن مروان قوله: «اللحن في الكلام أقبح من التّفتيق في الثوب، والجدريّ في الوجه» (ابن عبد ربه، 2/308، 1984).

استعارة المرض في هذا المكان قبيحة، في ذاتها لا في معناها (سونتاج، 2021، ص. 5). يذهب الجدري وتبقى آثاره وصمة قبح ونقيصة اجتماعية، على الرغم من أنها شهادة مقاومة وبقاء ونجاة من الموت. لا تحتفي الثقافة بهذه الشهادة، وإنما تختزل الجدري في القبح. يقول القائل: إنّ الجدري هو أعلى درجات القبح، لكن اللحن أقبح منه. وبالفعل، لا توجد صورة بشار بن برد، لكن الثقافة احتفظت بصورته في بيت حماد الذي هجاه ورسم له صورة القرد الأعمى، واحتفظت الثقافة بصورة خالد بن صفوان بوصفه لحانة على الرغم من تعلّمه النحو. ما هو بديل اللحن إذا؟ هل هو الصمت؟ تقترح الثقافة بديلا هو الإعراب، لكن الإعراب ليس دروساً تُتعلّم وتنجي من اللحن، فقد يلحن المرء وهو عالم بالقواعد ونحويّ.

العربيّ بهذه المعايير أنقى دائماً من الأعجميّ. العربيّ جميلٌ جمالاً قائماً على اللغة الموروثة، وصورة الأعجميّ أقبح من صورة المصاب بالجدريّ. أما بالنسبة لنسائهم فالأمر يختلف، لأنَ «اللحن من الجواري الظراف، ومن الكواعب النواهد، ومن الشواب الملاح، ومن ذوات الخدور الغرائر، أيسر. وربما استملح الرجل ذلك منهن ما لم تكن الجارية صاحبة تكلف [...] فإذا أسنت واكتهلت تغير ذلك الاستملاح» (الجاحظ، 1/146، 1998)، تماماً مثلما يُقتل الرجال في الحرب ويُبقى على النساء. والجارية التي تلحن تتكلّم ويُستعذب ذلك منها، أما إذا أسنَّتْ واكتهلت فمصيرُها هوّة سحيقةٌ من الصّمت. بل إنّ الرجل قد يُنعت بصفة المرأة إذا لحن كما حصل مع خالد بن صفوان، رغم أنّهُ خطيبٌ مفوّه، فقد جاء في خبر: «كان خالد بن صفوان يحدث بلال بن أبي بردة ويلحن، فقال: أتحدثني حديث الخلفاء، وتلحن لحن السقاءات؟ فتعلم الإعراب» (الزمخشري، 1/37، 1992). ولخالد بن صفوان حكايةٌ بعد ذلك مع ابن أبي بردة؛ فقد كان يأتي المسجد ويتعلّم الإعراب، وكفّ بصره، فكان ينتقد ابن أبي بردة، ربما لم ينس قوله ذلك له، فبلغه كلامه فيه، فضربه

مائتي جلدة، وقيل: بل أمر به فديس بطنه (المبرد، 1/34، 1997).

ويروي الجاحظ هذه الأبيات في السياق نفسه لشاعر أموي اسمه البردخت (الجاحظ، 2/215، 1998):

لقد كان في عينيك يا حفصُ شاغلٌ ... وأنفٌ كمثل الطّود عما تتبّع
تتبّع لحنا من كلام مرقّشٌ ... وخلقُك مبنيّ من اللحن أجمع
فعينك إقواء وأنفك مكفأٌ ... ووجهُك إيطاءٌ فما فيك مرقعُ

يشبه الشاعر العيوب الخلقية باللحن، وأشكاله مثل الإقواء في الشعر. أما قصة الأبيات فقد جاءت في «العقد الفريد» هكذا: «قال بعض الشعراء. وأدرك عليه رجل من المتفصّحين، يقال له حفص، لحنا في شعره، وكان حفص به اختلاف في عينه وتشويه في وجهه، فقال فيه» (ابن عبد ربه، 2/310، 1984). ومن خلاله يؤكد الجاحظ أن الثقافة تماثل بين الأخطاء اللغوية والعيوب الجسدية، فليس من الغريب أن يماثل عبد الملك بن مروان وغيره بين وصمة اللحن وآثار الجدري.

الثقافةُ نفسها ترى الوضيع جميلاً لمجرد الإعراب، وتطعن في الشريف لمجرد وقوعه في الأخطاء النحوية: «وكان أيوب السختياني يقول: تعلموا النحو، فإنه جمال للوضيع، وتركه هجنة للشريف» (الجاحظ، 1/219، 1998). المسألةُ، إذا، متعلّقةٌ بالجمال والقبح. لا تهمُّ وضاعة المعنى مع جمال الإعراب، ولا يهمُّ شرف المعنى مع وجود اللحن.

هناك وصمةٌ ثقافية متعلقة باللحن أقلُّ حدة من وصمة الجدري، تشكّل امتداداً للنص السابق، لكنها مقرونة بها، فقد جاء في «عيون الأخبار» لابن قتيبة: «قال مسلمة بن عبد الملك: اللحن في الكلام أقبح من الجدري في الوجه. وقال عبد الملك: اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوب النفيس. قال أبو الأسود: إني لأجد للّحن غمزا كغمز اللحم» (ابن قتيبة، 2/137، 1997).

ويروي ابن قتيبة أقوالاً أخرى في الموضوع، مثل قوله: «قال ابن سيرين: ما رأيت على رجل أحسن من فصاحة، ولا على امرأة أحسن من شحم» (ابن قتيبة، 1997 2/172)، وهيَ ثقافة تنظُر إلى الرجل من منظور أنه حاملٌ للعقل واللغة، وإلى المرأة من منظور أنها مجرد جسد، فكلما زاد شحمها زادت قيمتها.

وقد أورد الزمخشري في باب بعنوان «الجهل والنقص والخطأ والتصحيف والتحريف واللحن وما أشبه ذلك»: «لحن خالد بن صفوان عند عبد الملك فقال:

اللحن في الكلام أقبح من الجدري في الوجه. ولحن آخر عند سليمان فقال: اللحن في الكلام أقبح من النقبة في الديباج» (الزمخشري، 2/32، 1992).

ثقافة تشبيه الكلام باللباس كثيرة في كتاب البيان، منها قول الجاحظ: «ووصفوا كلامهم في أشعارهم فجعلوها كبرود العصب، وكالحلل والمعاطف، والديباج والوشي، وأشباه ذلك» (الجاحظ، 1/222، 1998). وهنا يظهر اللحن أيضا بمظهر وصمة عار اجتماعية ليست في الجسد فحسب، ولكن في اللباس أيضاً.

إذا ضفّرنا هذه الصور سنحصُل على صورة أوضح للحانة في الثقافة العربية، إنّهُ على شكل شيطان قبيح الوجه مثقوب الثياب. أمّا الفصيح الذي لا يُخطئ فذو صورة ملائكية، جميل الوجه، جميل الثياب.

في بدايات باب اللحن يرمي الجاحظ هذه الإشارة: «قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾. واللحن في هذا الموضع غير اللحن في ذلك» (الجاحظ، 1/222، 1998). يشيرُ الجاحظ هنا إلى انتقال دلالة اللحن من المعنى إلى اللفظ، ومن العمق إلى المظاهر، ومن دلالة القول على فساد الباطن إلى صورة مشوّهة ظاهريّة تُبنى من طريق الخطأ اللغوي. ويوافقه ما نقله عن بعض النسّاك (إبراهيم بن أدهم): «أعربنا كلامنا فما نحن نلحن، ولحنّا في أعمالنا فما نعرب حرفا» (الجاحظ، 1998، م2، ص. 260)، وذكره بتغيير بسيط في موضع آخر (الجاحظ، 1/220، 1998). لا بُدّ أن تكونَ الوصمة الاجتماعية، إذن، مرتبطة بالقيم، لكن الثقافة العربية الإسلامية حاذت عن تعاليم النصّ الذي أنشئ النحو لحمايته، وجعلت الخطأ اللغوي خطيئة أبدية. الثقافةُ نفسها تناست معيار التقوى، أو القيم أو الإحسان في العمل، في المفاضلة بين العربيّ والأعجمي، وأسّست لمعيار جديد هو معيار اللغة.

كما عدّ عبد الملك بن مروان اللحن ضمنيا نقصانا في الدين: «تعلموا النحو كما تتعلمون السنن والفرائض» (ابن عبد ربه، 2/310، 1984)، وهو في «البيان والتبيين» لعمر بن الخطاب (الجاحظ، 2/219، 1998). عموماً فعمر بن الخطاب وعبد الملك بن مروان متفقان في سرديات اللحن. وفي خبر: «حدث النضر بن شميل قال، أخبرنا الخليل بن أحمد قال: سمعت أيوب السختياني يحدّث بحديث فلحن فيه، فقال: استغفر الله، يعني أنه عدّ اللحن ذنبا» (الحموي، 1/23، 1993).

كذلك قيل لعبد الملك بن مروان: «لقد عجل عليك الشيب يا أمير المؤمنين، قال: شيَّبني ارتقاء المنابر، وتوقُّع اللحن» (ابن عبد ربه، 2/310، 1984)؛ وفي كتاب البيان:

«وقيل لعبد الملك بن مروان عجل عليك الشيب يا أمير المؤمنين! قال: وكيف لا يعجل عليّ وأنا أعرض عقلي على الناس في كل جمعة مرة أو مرتين. يعني خطبة الجمعة وبعض ما يعرض من الأمور» (الجاحظ، 1/135، 1998). فالخوفُ من الخطأ كان يسيطر على الرجل، لدرجة أَنَّهُ شيَّبه. وروى الجاحظ: «وكان مهدي بن هليل يقول: حدثنا هشام، مجزومة، ثم يقول ابن ويجزمه، ثم يقول حسان ويجزمه، لأنه حين لم يكن نحويا رأى السلامة في الوقف» (الجاحظ، 1/222، 1998)، صحيحٌ أنه لا يقترف اللحن في الإعراب، لكنه يدلّ الناس على عدم معرفته به. المهم ألا توصم صورته بجدريّ اللحن.

اهتم عبد الملك بن مروان بخطابه. رأينا هذا الاهتمام سابقاً في خبر: «وقال أبو الحسن المدائني: «لما شدّ عبد الملك بن مروان أسنانه بالذهب، قال: لولا المنابر والنساء، ما باليت متى سقطت» (الجاحظ، 1/60، 1998). مستفيداً من خطأ الأموي الآخر معاوية بن أبي سفيان: «قالوا: ولم يتكلم معاوية على منبر جماعة منذ سقطت ثناياه في الطست» (الجاحظ، 1998).

لماذا يخاف عبد الملك بن مروان، وهو على رأس السلطة، من الوقوع في اللحن؟ لأنّه يخافُ من سلطة أقوى منه هي سلطة الثقافة. ومما يروى: «قال سعيد بن سلم: دخلت على الرشيد فبهرني وملأ قلبي، فلما لحن خف عليّ أمره» (الزمخشري، 2/21–22، 1992). كذلك واليه القوي كان يتقي اللحن «وقال الحجاج لابن يعمر: أتسمعني ألحن؟ قال: ألا ربما سبقك لسانك ببعضه في آن وآن. قال: فإذا كان ذلك فعرّفني» (ابن عبد ربه، 2/308، 1984).

تتعدى المسألة المقامات الاجتماعية ودوائر السلطة، لتصل المقام القضائي، فقد روى الجاحظ هذا الخبر في «البيان والتبيين»: وقال بعضهم: ارتفع إلى زياد رجل وأخوه في ميراث، فقال: إن أبونا مات، وإن أخينا وثب على مال أبانا فأكله. فأما زياد فقال: الذي أضعت من لسانك أضرّ عليك مما أضعت من مالك. وأما القاضي فقال: فلا رحم الله أباك، ولا نيّح عظم أخيك! قم في لعنة الله!» (الجاحظ، 2/222، 1998).

يقعُ هذا الخبر في هوامش كتاب البيان، أو ما يُظنُّ أَنَّهُ الهامش، فالجاحِظُ مولَعُ بتسييد الهامش كما يقول عبد الله الغذامي. وهو من المواضع النادرة التي تذكر المقام القضائي، الذي من المفترض أن تعمل فيه البلاغة التداولية، لكنه هنا مادة للطرافة. الخبر طريفٌ ومضحِك بلا شكّ، ولا شكّ أنَّ اللحن يضعِفُ جانب

الأسلوب في دعوى الرجل الذي اشتكى أخاهُ إلى القاضي في شأن الميراث، لكنّ هذا لا يبُرّر طرده للرّجُل، فهو قاضي حقوق وليسَ قاضي نحو، وقد فهِمَ كلام الرّجُل رغم النّشاز الذي عكَّر مزاجه. بينما رأى زياد أنّ ضياع النّحو من لسان الرّجل أفدحُ من ضياع المال، وهو موقف القاضي كذلك، إلّا أنّ الأوّل ظلَّ هادئاً والثاني فقد أعصابه.

ورُغم طرافة الخبر إلّا أنَّهُ يحمل حقيقة مرة لا تزال مستمرة الى يومنا هذا، هي الاهتمام الزائد بالنحو بدل الاهتمام بالمضمون، والاهتمام بالقشور بدل الاهتمام بالجوهر.

ونقل الجاحظ هذا الخبر في السياق نفسه: «قال الأصمعي: خاصم عيسى بن عمر النحوي الثقفي رجلا إلى بلال بن أبي بردة، فجعل عيسى يتتبّع الإعراب، وجعل الرجل ينظر إليه، فقال له بلال: لأن يذهب بعض حق هذا أحب إليك من ترك الإعراب، فلا تتشاغل به واقصد لحجتك» (الجاحظ، 2/218، 1998).

وقع عكس الخبر السابق في هذا الخبر؛ فالقاضي بلال بن أبي بردة رأى أنّ عيسى بن عمر، وهو نحويّ، كان شديد الاهتمام بتتبّع الإعراب، وكان خصمُه يراقبُه، فطلب القاضي من عمر أن يقصِد إلى حجته وأن يترُك الاهتمام الزائد بلغته. لكنَّهُ قدَّم ملاحظة عظيمة حين قال: «لأن يذهب بعض حق هذا أحب إليك من ترك الإعراب». فالعرب قد يتسامحون مع المخطئ في الفكرة والقيمة، لكنهم لا يغفرون لمن أخطأ في اللغة.

ويأتي الجاحظ بعده بخبر: «وقدم رجل من النحويين رجلا إلى السلطان في دين له عليه فقال: أصلح الله الأمير، لي عليه درهمان. فقال خصمه: لا والله أيها الأمير إن هي إلا ثلاثة دراهم، ولكن لظهور الإعراب ترك من حقه درهما" (الجاحظ، 1998 1/218).

خبرٌ من المقام القضائي مرة أخرى، يحرصُ فيه رجلٌ من النحويين على صيغة يظهرُ فيها الإعراب، ويترُكُ الصيغة الأصلية التي ذهب معها درهمٌ من حقّه. لكنّ هذا يستفزّ خصمه الذي يقرّ بحق النحويّ، ليس في درهمين بل في ثلاثة. إنهُ صوتُ العدالة، التي تشكو من انقلاب القيم، إذ أصبح الإعراب أهمّ من العدل. وينذرُ بتحوّل النحو إلى سلطة رمزيّة تتحدى القيم والمؤسسات. وفي خبر: «وكان معاوية بن بجير عامل البصرة لا يلحن فمات بجير بالبصرة ومعاوية بفارس خليفة أبيه، فقال الفيج الذي جاء بنعيه مات بجيرا، فقال له لحنت لا أم لك، فقال أخوه عبد الله بن بجير:

ألـــم تـــر أنّ خـيـر بـنـي بجير معاوية المحقق ما ظننتا
أتـــــاه مـخـبـر يـنـعـى بجيرا علانية فقال له لحنتا"

(الحموي، 1/23، 1993) وهل هناك أعظمُ من الموت خطباً؟ لكن أخ المتوفى أهمّه اللحن، ولم يلتفت إلى خبر الموت.

وفي عيون الأخبار: «دخل أعرابيّ السّوق فسمعهم يلحنون، فقال: سبحان الله! يلحنون ويربحون ونحن لا نلحن ولا نربح!» (ابن قتيبة، 2/137، 1997). هذا الأعرابي يرى، بفطرته السّليمة، أن الكلام سلعة رمزية يجبُ أن تقدّر في السوق اللغوية، فالكلام السليم له قيمة مثل النقود السليمة واللحن لا قيمة له مثل النقود المزيفة، لكن غابَ عنهُ أنّ هذه السوق ماديّة لا تكترثُ للغة الإعراب وعالمٌ ثقافيّ له لغته الخاصة.

بلغ هوس المتعصّبين للغة إلى العقاب على اللحن بالعنف، ليس العنف الرمزي فحسب، بل الجسديّ، ومنه ما روي في البيان: «كتب الحصين بن أبي الحر إلى عمر كتابا، فلحن في حرف منه، فكتب إليه عمر: أن قنّع كاتبك سوطا» (الجاحظ، 2/216–217، 1998)، وروي كذلك: «كتب كاتب الأشعري: من أبو موسى، فكتب إليه عمر: انظر كاتبك فاجلده سوطا. وروي: أقسمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا» (الزمخشري، 2/26، 1992). ورويت أخبارٌ في كتب أخرى في شأن عمر، منها: «وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يضرب أولاده على اللحن ولا يضربهم على الخطأ، ووجد في كتاب عامل له لحنا فأحضره وضربه درة واحدة» (الحموي، 1/23، 1993). اللحن أيضاً خطأ، لكن عمر بن الخطاب كان يرى خطأ اللحن أعظم من الأخطاء الأخرى. وأمر بضرب عامله ضرباً رمزيّاً. وقد طرد الموالي من المدينة، ولم يُسمح إلا لواحد هو أبو لؤلؤة مولى المغيرة بن شعبة الذي اغتاله.

مسلمة بن عبد الملك، وهو بطل من أبطال هذا الباب، عاقب أيضاً على اللحن: «كان مسلمة بن عبد الملك يعرض الجند، فقال لرجل، ما اسمك؟ فقال: عبد الله، بالنصب، قال: ابن من؟ قال: ابن عبد الرحمن، بالجر، فأمر بضربه فقال: بسم الله، فقال دعوه فلو كان تاركا لتركه تحت السياط» (الزمخشري، 2/26، 1992). وقال: «إني لأحب أن أسأل هذا الشيخ –يعني عمرو بن مسلم– فما يمنعني منه إلا لحنه» (الجاحظ، 1/219، 1998). فهو يفضّل ألا يستفيد بعلم على ألا يسمع لحناً. أما أبو حنيفة، فقد قيل له: «ما تقول في رجل أخذ صخرة فضرب بها رأس رجل فقتله،

أتقيده به؟ قال: لا ولو ضرب رأسه **بأبا** قبيس» (الجاحظ، 1998)، فالرجل يسألُ هذا الفقيه والعالم عن مسألة في الدين، لكن عقله ينصرف إلى اللغة، والدينُ وأمور الحياة أهم من الانصراف إلى اللغة. يبدو أن تقديس اللغة العربية متجذرٌ في العقل الديني الإسلامي.

إنّ الطائفة العظمى من الأخبار التي رواها الجاحظ تؤكد أن شخصيات مرموقة في السياسة والفقه والثقافة كانت تلحن، بالمقابل عرّف بشخصيات كانت لا تلحن (الحموي، 2/221، 1993)، وهو ما يمكّننا من استنتاجات مهمّة. الأول: أنّ اللحن مسألةٌ عادية، فهذه الثلة من المتقدمين كانت تقعُ فيه، فما بالك بالمتأخرين؟ فقد روى الجاحظ: «وزعم أصحابنا البصريون عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: لم أر قرويين أفصح من الحسن والحجاج، وكان –زعموا– لا يبرّئهما من اللحن.

وزعم أبو العاصي أنه لم ير قرويا قط لا يلحن في حديثه، وفيما يجري بينه وبين الناس، إلا ما تفقده من أبي زيد النحوي، ومن أبي سعيد المعلم» (الجاحظ، 1998 1/219).

مقصد الكلام واضح؛ إنّ القرويين منبع اللغة والفصاحة يقعون في اللحن، فكيف يُزري اللحن بالمدنيين؟ وكيف يزري بالإنسان المعاصر الذي بين زمانه وزمانهم قرون كثيرة؟

والثاني: أنّ المعرفة باللحن كانت مزية يُعرف بها الناس ويصنّفون بناء عليها، والعكس صحيحٌ. والثالث: أنّ من يلحن يلحقُ به العار، ويشنّع عليه، ويدوّن اسمه في الكتب وتوصم صورته بوصمة الجدري اللغوي، وليسَ له الحقّ في النسيان، بل تلحقه الخطيئة الأبدية، التي لا تكفّر عنها خطابته ولا شعره. «وإذا اطلعنا على تراجم حياة المثقفين، التي جمعها ياقوت الرومي في كتابه معجم الأدباء، نجد أن تعلم النحو وعلم اللغة كانا القاعدة الأساسية عند ثقافة كل منهم. وأكبر مدح لثقافة الرجل كان أن يقال عنه إنه تعلم النحو عند عالم نحوي كبير أو أخذ اللغة العربية عن فم عربي أصيل» (فيشر، 1976، ص. 70).

والرابع: أنّ فرط الانتباه إلى اللحن يصرف عن فحوى الخطاب، وعن أمور عظيمة، فتتجه الملاحظة إلى اللحن ويترك الأمر الذي أنشئ من أجله الخطاب.

والخامس: أنّ هناك دائماً شخصٌ، أو بعض الأشخاص يقفون بالمرصاد لكلّ من يلحن، ولو في كلمة واحدة، ولو كان أعلى منصب في السلطة السياسية. يقفون على

الخطأ في اللغة، أما إذا كانت اللغة موزونة فلا يهمّ فحوى الخطاب، ولا يهمّ أن يغالط ويكذب فالإعراب جمالٌ للوضيع.

اللحن موقفاً من العالم

ينقلُ الجاحظ هذا الخبر الطريف: «أبو الحسن قال: كان سابق الأعمى يقرأ: الخالق البارئ المصوَّر. فكان ابن جابان إذا لقيه قال: يا سابق، ما فعل الحرف الذي تشرك بالله فيه؟» (الجاحظ، 2/219، 1998).

خبرٌ طريف ومضحك. ولكن لنسأل بعض الأسئلة. من سابق الأعمى هذا؟ هو قاصّ، وقاص نموذجي، لأن من صفات القاص في الثقافة العربية أن يكون أعمى بعيد الصوت. يعني أنه محترف على غرار موسى بن سيار الأسواري ذي اللسانين، وأبي علي الأسواري الذي استغرق تفسير القرآن مجلسه كله ومات مع الانتهاء منه. ويعني أنّه حافظٌ للقرآن وعالم به. وسارد الخبر لم يقل «قرأ» بل «يقرأ»، كذلك ابن جابان قال له: «تشرك»، ولم يقل «أشركت». لماذا لم يصلح هذا الخطأ إذن؟ يبدي هذا القاصّ امتناعاً غريباً عن إصلاح الخطأ، فلم يَكُن يدغُ فتح الحرف الذي يستحق الكسر. المشكلة أن هذا الخطأ وقع في نصّ القرآن المتواتر. والمشكلة الأخرى أنّه جعل الله مفعولاً لا فاعلاً. وهذا الخطأ من النوع الذي لا ينفعُ معه تأويل أو تخريج. لكن لماذا هذه الآية بالذات؟ في الآية صفات الله. لم يلحن القاص في الخالق. ولم يلحن في البارئ. لكنه لحن في المصوّر. لماذا المصور؟ ربما هو اعتراض نفسي، أو اعتراض على العالم، لأنه أعمى، لأنّ صورته خطأٌ جسديّ فادح يستلزم خطأ نحويّاً فادحاً. وربّما دمج الجاحظ صوته معه، فالجاحظ أيضاً معنيّ بمسألة التصوير.

ويروي الجاحظ خبراً بعد الخبر السابق بطلاهُ أيضاً هاتان الشخصيتان: «قال: وقرأ «ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا». قال ابن جابان: وإن آمنوا أيضا لم ننكحهم» (الجاحظ، 2/219، 1998).

في هذه المرة يقولُ الراوي إن القاص سابق الأعمى «قرأ»، وليس «يقرأ»، وحرّف المعنى تحريفاً شنيعاً. قد يكون الخطأ عارضاً وقد يكونُ هذا القاص عابثاً، لكن هذا لا يتناسب مع طبيعة وظيفة القصّاص. لماذا يحضُرُ ابن جابان دائماً ويصحّح لسابق الأعمى بطريقة ساخرة؟ ربما ابن جابان هو صوت الاعتدال الذي ينادي سابق الأعمى من داخله، أو هو ضميره.

هل يبدو التأويل مبالغاً فيه؟ لنقرأ الخبر الذي سبقه. قال الجاحظ: «وروى أبو الحسن إن الحجاج كان يقرأ: إنّا من المجرمون منتقمون» (الجاحظ، 1/222، 1998). لماذا لحن الحجاج بن يوسف الثقفي في كلمة «المجرمين»؟ لعلّ السبب واضح. يبين الجاحظ هذا عندما يتبع الخبر بقوله: «وقد زعم رؤبة بن العجاج أو أبوه العجاج وأبو عمرو بن العلاء، أنهما لم يريا قرويين أفصح من الحسن والحجاج» (الجاحظ، 1/219، 1998). لكنّ هذا غريب إذا استحضرنا الروايات التي تتحدث عن خدمة الحجاج للرّسم القرآني ومساهمته فيه. هذا بعضٌ من إسهامه، لكنّه إسهامٌ مدفوعٌ بلاوعي نفسيّ.

الانعتاق من الذنب

يروي الجاحظ خبراً غريباً بطله محمد بن سليمان والي أبي جعفر المنصور على البصرة. قال: «وكان محمد بن سليمان له خطبة لا يغيرها، وكان يقول: «إن الله وملائكتُه». فكان يرفع الملائكة، فقيل له في ذلك، فقال: خرّجوا لها وجها. ولم يكن يدع الرفع» (الجاحظ، 1/295، 1998).

كأن الجاحظ يهزأ بسرديات عصر بني أمية، عندما يهزأُ هذا الوالي في السياق العباسي الجديد بالإعراب. لم يكُن يدع الرفع، وهو أيسر. ويطلب من البصريين، أهل النحو، البحث عن وجه إعرابي، دونَ أن يشعر بالعار أو الذنب. ولا يشغل نفسه بالمسألة، تاركاً عبئها للمعترضين ليصحّحوه. هم الذين يشعرون بألم اللحن، أما هو فلا يعبأُ به. لقد كان عصر بني أمية محاولةً للحفاظ على النقاء من العنصر الأجنبي، والنقاء من اللحن بطبيعة الحال، لكن العباسيين استعانوا بالفرس منذ بداية دعوتهم، ولا بد أن يشيع اللحن في السياق الثقافي الجديد. لذلك، لا توجدُ سرديات عن خطيئة اللحن في السياق الثقافي الجديد الذي أسّس لمعايير جديدة بعيدة عن الأصل والشكل ومظاهر اللغة. لكنَّ هذا الوالي يُخطئُ في القرآن. صحيحٌ أن للقرآن قراءات لكن هذا الوجه ليس ضمنها.

لم ينصرف مزاج الجاحظ إلى النحو، رغم أنه «أخذ النحو عن الأخفش أبي الحسن وكان صديقه» (الحموي، 5/2101، 1993). وفكرةُ الجاحظ عن النّحو بسيطة؛ أن قدراً يسيراً منه يكفي للبيان، أما الكثير منه فهو يحجُب تذوّق الكلام البليغ، والانشغال به يلهي عن كنه لغة المدينة وثقافتها، لأنّ أصله بدويّ.

يقول الجاحظ: «وأما النحو فلا تشغل قلبه منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه. وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به» (الجاحظ، 3/38، 1964).

وقد رأيتُ، من خلال سنوات في تدريس اللغة العربية، كيف تثقل دروس النّحو كاهل الطّفل دونَ أن يخرُج منها بشيء، ودونَ أن يتذكّر منها شيئاً. وكان أولى أن تتسرّب إليه اللغة من طريق الانغماس في النّصوص. وقد رأيتُ كيفَ يخوضُ الكثيرون من الكبار في عويص النّحو دونَ أن يخرجوا منه في كلامهم بفائدة.

ويضيف: «وعويص النحو لا يجري في المعاملات ولا يضطر إلى شيء» (الجاحظ، 1964)، فدائرة النحو وغريبه تنحسر في دائرة صغيرة، بين علماء النحو والمختصين فيه. أما المعاملات اليومية فلا يحتاجُ فيها إلى النحو أو الالتفات إلى الأخطاء اللغوية، لأنّ الخوض فيها يؤدّي إلى قطع التواصل والالتهاء بموضوع غير أساس.

يقول الجاحظ في باب البيان: «قالوا: القلم أحد اللسانين. كما قالوا: قلة العيال أحد اليسارين. وقالوا: القلم أبقى أثرا، واللسان أكثر هذرا. وقال عبد الرحمن بن كيسان: استعمال القلم أجدر أن يحضّ الذهن على تصحيح الكتاب، من استعمال اللسان على تصحيح الكلام» (الجاحظ، 80-2/79، 1998).

تمثّل الكتابة لحظة انعتاق أخرى من اللحن. صحيحٌ أنّها غير نهائية، لكن تعويضها للثقافة الشفوية يمنح الفرصة لتفادي اللحن والتصحيح وإعطاء المجال للإخوان الفصحاء للتصحيح بالنيابة. وكلما تطورت التقنيات كان هناك مجالٌ للتصحيح، فالكتابة الرقمية، على سبيل المثال، أتاحت فرصة عظيمة للتعديل المستمرّ في اللوح الضوئي.

لا بد من التغافُل عن الأخطاء كي تستمرّ العلاقات. لا بد من إغماض العينين عن قليل من الأخطاء في السياق الجديد. أمّا المحاسبة على اللحن في كل كلام يولّد الفرقة ويفتت الجماعة. في رواية قال الأصمعي: «أربعةٌ لم يلحنوا فِي جدٍ وَلَا هزلٍ؛ الشّعبِيّ، وَعبد الْملك بْن مَرْوَان، وَالْحجاج بْن يُوسُف، وَابْن الْقرْيَة، وَالْحجاج أفصحهم» (أبو القاسم الزجاجي، 1983، ص. 20). وهي رواية، وإن كانت غريبة، وتعارضُها بعض أخبار كتاب البيان، تبيّن أن صفة سلامة اللغة من التكدّر قد اختُزلت في أربعة: عبد الملك بن مروان وثلاثة ممن عاصروا حكمه. وهذا والحضارة العربية الإسلامية لم تفتح الباب كليّاً للثقافات الأخرى.

امتلأ السياق المدني الجديد باللحن، وبدأت تتولّدُ لغةٌ جديدة: «ولأهل المدينة ألسن ذلقة، وألفاظ حسنة، وعبارة جيدة. واللحن في عوامهم فاش، وعلى من لم ينظر في النحو منهم غالب» (الجاحظ، 1/146، 1998).

عندما يقولُ الجاحظ هذا فمن الواضح أنّهُ «يعبر هنا عن نمو اللغة وتجددها، أو وفائها بالتزامات جديدة، وعبارة الجاحظ بعد هذا ماكرة. الجاحظ يجمع بين الحسن واللحن إلى حد ما، هل يقول الجاحظ إن التنبه إلى اللحن يحول دون إدراك جوانب داخلية ذاتية في العبارة المدنية؟» (ناصف، 1997، ص. 54).

ظلّت اللغة العربية مشدودةً إلى أصلها البدويّ، ومع دخولها السياق الحضاري الجديد برزت مجموعةٌ من المشكلات في ألسنة مستعمليها. وقد أُلقيَ اللوم على من يتكلّم اللغة لا على اللغة. والواقع أنّ اللغة مرهقةٌ لمن يتكلّم ولمن يستمع. علينا أن نتنبّه إلى أنّ الجاحظ يتحدّث في سياق مُجايل للأعراب، وعن محنة أناسٍ مع اللحن في عصر كانت فيه اللغة العربية لا تزالُ دارجة. واليوم ما تزالُ خطيئةُ اللحن تلاحِقُنا مع تباعد الزمانين.

يشتت النحو الانتباه، ويجرُّ إلى تقاليد البادية، بينما تسيرُ المدينة في عكس الاتجاه. والنحو قواعد مستقرّة، بينما تتوق المدينة إلى الحركة. إنّهُ القوة التي تجرّنا دائماً إلى ما هو أصليّ. لكن الأصلي مجرد أسطورة.

موقف الجاحظ من اللحن واضح، لكن فهم السّوادُ الأعظم من قارئي كتاب البيان، أو بالأحرى مسيئي قراءته أو غير قارئيه، على غير ما قصد إليه، وعكس ما نبّه إليه؛ «إنّ الناس من بعد الجاحظ درجوا على أن يميزوا بين الخطأ والصواب اللغوي، وراحوا يتصورون الجاحظ تصورا غير ملائم. ظنوا أنّ الجاحظ معنيّ بالقواعد» (ناصف، 1997، ص. 16). يمكنُ أن نستدلّ على هذا أيضاً من داخل الفكر الاعتزالي الذي يرى اللغة دينامية تتكيّف مع المتغيرات السياقية.

جماليات اللحن

اللحنُ خطأ، لكن قد يكونُ هو الصواب. وقد روى الجاحظ في كتاب البيان أخباراً وأقوالاً مليئة باللحن على سبيل النقل والحكاية، ولولا اللحن لما كانت لها قيمة ولما استظرفناها. يروم النحوي إصلاح اللغة، لكن هذا الإصلاح قد يكونُ على عكس ما يجبُ أن تسير عليه الأمور: «ومتى سمعت –حفظك الله– بنادرة من كلام الأعراب،

فإياك أن تحكيها إلا مع إعرابها ومخارج ألفاظها، فإنك إن غيّرتها بأن تلحن في إعرابها وأخرجتها مخارج كلام المولدين والبلديين، خرجت من تلك الحكاية وعليك فضل كبير. وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام، وملحة من ملح الحشوة والطغام، فإياك وأن تستعمل فيها الإعراب، أو تتخير لها لفظا حسنا، أو تجعل لها من فيك مخرجا سريا، فإن ذلك يفسد الإمتاع بها، ويخرجها من صورتها، ومن الذي أريدت له، ويذهب استطابتهم إياها واستملاحهم لها» (الجاحظ، 146–145/1، 1998).

أتصوّر الجاحظ يترجّى أحدهم من ذلك التيّار بقوله (حفظك الله)، وهو يريدُ بسذاجته إصلاح النادرة لكنَّهُ سيجعل الأمور سيّئة. إصلاحُ النّادرة لُغويّاً وأسلوبيّاً تدميرٌ لها، لأنّ اللغة ليسَت هدفاً في ذاتها وإنّما هي متعلّقةٌ بمكوّنات النادرة ومقاصدها، وتأثيرُها لا يكونُ إلّا بهذه اللغة التي تبدو خاطئة غير فصيحة وخارج مدار البيان والبلاغة. يقولُ الجاحظ أيضاً: «إنّ الإعراب يفسد نوادر المولّدين، كما أنّ اللحن يفسد كلام الأعراب؛ لأنّ سامع ذلك الكلام إنّما أعجبته تلك الصورة وذلك المخرج، وتلك اللغة وتلك العادة؛ فإذا دخلت على هذا الأمر –الذي إنما أضحك بسخفه وبعض كلام العجميّة التي فيه– حروف الإعراب والتحقيق والتثقيل وحوّلته إلى صورة ألفاظ الأعراب الفصحاء، وأهل المروءة والنجابة انقلب المعنى مع انقلاب نظمه، وتبدّلت صورته» (الجاحظ، 1/282، 1968).

وفي بعض الأحيان قد تكونُ للجاحظ مقاصد أخرى ثقافية فضلاً عن صناعة النادرة: «أشار الجاحظ إلى أنه سيبدأ أخبار البخلاء من أهل خراسان. هؤلاء البخلاء، الذين ليسوا عربًا، يمتلكون منطقًا يقول: «احتفظ بالطعام، ولا تشاركه مع الضيف»، ويرافق ذلك أخطاء لغوية في الكلام. [...] تخلو كلمة الجاحظ، في هذا النص الجاد، من أي أخطاء لغوية. قد يكون الجاحظ يرغب في إثبات أن البخلاء ليسوا عرباً. ومن ثمّ يقدّم اعتذاره الخاص للأشخاص الذين سيقرؤون هذا الكتاب» (Jeong, 2008, p. 326).

يتعلّق السبب الثاني بطبيعة جنس النادرة، الذي يقومُ على تصوير النّقائص. فيقولُ الجاحظ: «وإن وجدتم في هذا الكتاب لحنا أو كلاما غير معرب، ولفظا معدولا عن جهته فاعملوا أنّا إنما تركنا ذلك لأن الإعراب يبغّض هذا الباب، ويخرجه من حدّه إلا أن ما حكي كلاما من كلام متعاقلي البخلاء، وأشحّاء العلماء، كسهل بن هارون، وأشباهه» (الجاحظ، 1971، ص. 40).

تحدث عن الفكرة أيضا ابن قتيبة في مقدمة «عيون الأخبار»، قال: «وكذلك اللحن إن مرّ بك في حديث من النوادر فلا يذهبنّ عليك أنّا تعمدناه وأردنا منك أن تتعمده لأنّ الإعراب ربما سلب بعض الحديث حسنه وشاطر النادرة حلاوتها» (ابن قتيبة، 1/46، 1997). غير أن الفرق بين الجاحظ وابن قتيبة، هو أن ابن قتيبة يريد أن ينفي عن نفسه تهمة الجهل في مقدمة الكتاب، لكنه ضد اللحن. بينما يقول أبو حيان التوحيدي عن قناعة: «لا تنكر اللحن والخطأ إذا كانت الحكاية عن سفيه أو ناقص. وإني سمعت تميمياً من عسكر شيراز، وكان انتجع الملك عضد الدولة، يقول: ملح النادرة في لحنها، وحرارتها في حسن مقطعها، وحلاوتها في قصر متنها» (التوحيدي، 1/111، 1988).

إذا كان لحن النوادر عفويا ومقبولاً، فهناك لحنٌ يبعث على الاشمئزاز، هو اللحن القادم من التكلّف: «ثم اعلم أن أقبح اللحن لحن أصحاب التقعير والتقعيب، والتشديق والتمطيط والجهورة والتفخيم. وأقبح من ذلك لحن الأعاريب النازلين على طرق السابلة، وبقرب مجامع الأسواق. ولأهل المدينة ألسن ذلقة، وألفاظ حسنة، وعبارة جيدة. واللحن في عوامهم فاش، وعلى من لم ينظر في النحو منهم غالب» (الجاحظ، 1/146، 1998).

اللحنُ مستهجنٌ ممّن يدّعون الفصاحة والبيان لأنّهم رفعوا الرهان، ومستهجنٌ من الأعراب لأنّهم أهلُ الفصاحة. أمّا كلامُ أهل المدينة فهو يشبههم، ومن الطبيعي أن يكونَ اللحن في عامتهم فاشياً خاصّة من لم يتعلّم النّحو. يشيرُ الجاحظ إلى أنّ اللحن ظاهرةٌ عادية في السياق المدنيّ الجديد، خاصّة عند العامة، نحوَ لُغةٍ عامية تخضعُ لمتطلبات التطوّر وتنسجم مع السياق الجديد. ثمّ يذكُر الجاحظ ملاحظة لطيفة: «واللحن من الجواري الظراف، ومن الكواعب النواهد، ومن الشواب الملاح، ومن ذوات الخدور الغرائر، أيسر. وربما استملح الرجل ذلك منهن ما لم تكن الجارية صاحبة تكلف، ولكن إذا كان اللحن على سجية سكان البلد. وكما يستملحون اللثغة إذا كانت حديثة السن، ومقدودة مجدولة، فإذا أسنت واكتهلت تغير ذلك الاستملاح» (الجاحظ، 1/146، 1998).

فاللحنُ ليسَ سيّئاً بشكل مُطلق. وكذلك جوانب اللغة الأخرى: ليسَ هناك شيءٌ جيد بشكل مطلق وليسَ هناك شيءٌ سيئ بشكل مطلق. لكلّ شيء سياقُه. فربّما كان الخطأُ صواباً في موضع، وربما كان الصّوابُ خطأ في موضع آخر.

تحاسب الثقافة العربية الرجال على اللحن، وكلما كبرت مناصبهم كبرت محاسبتهم، أما الجواري فينظرون إليهن على أنهن «كواعب نواهد» و«شواب ملاح» و«ذوات خدور» ليس لهن في الحل والعقد، ويستطيبون ذلك منهن، لكن يصبح مكروهاً عندما تسن المرأة وتكتهل. وهذا من عيوب الثقافة المضمرة في هذا الرأي.

محنة سيبويه

لنتوقّف وقفةً ولنَعُد إلى القرن الثاني الهجريّ، ولننظُر في مأساة أشهر النّحاة في الثقافة العربية، حينَ سأل الكسائي سيبويه مسائل منها المسألة الزنبورية الشهيرة، فقال الكسائي لأشهر نحويّ في الثقافة العربية: لحنت يا سيبويه! وكذلك سأله الفراء وخطّأه، ولهذه القصة جذور بعيدة، فقد رويت حكايات متعدّدة لسبب تخصّص سيبويه في علم النّحو، منها قولهم: «كان سيبويه مستمليا لحماد بن سلمة، وكان حماد فصيحا، فاستملاه يوما قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «ليس من أصحابي أحدٌ إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء .فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء. فصاح به حماد :لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، إنما هو استثناء. فقال سيبويه: لا جرم والله، لأطلبن علما لا تلحنني معه. فمضى ولزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرمي والخليل وسائر النحويين» (أبو القاسم الزجاجي، 1983، ص. 118).

وهذا طبيعي؛ فالحديث عن النّحو لا يكونُ والنّحو بخير، بل عندما يكونُ هناكَ خللٌ فيه. وهكذا تخصّص سيبويه في اللحن، وطلب علمه لكيلا يلحن فيه لا هو ولا غيره. وبعد عمرٍ من ملازمة علماء النّحو الكبار والنبوغ فيه حتى صار فيه مَعْلماً، قال له الكسائي بقسوة: «لحنت يا سيبويه!»، وكأنّ عمره ضاعَ هباءً. ويتجادَلُ الناسُ أيّهما كان على حقّ، ويتحدّثون عن مؤامرة من الكسائيّ واتّفاقه مع الأعراب الذين كانوا بباب الوزير، لكنَّ القصّة مؤلمة وتقدّم دروساً في ثقافة اللحن، لأنّها تمثّلُ فضاءً ثقافيّاً لا يقبَلُ الاختلاف، ويهشِّمُ الآخر الذي افترض أَنَّهُ أخطأ ويدمّرُه معنويّاً، في حين أنّ هذه الاختلافات موجودة في اللغة، ولو أحضِرَ أعرابٌ آخرون من قبيلة أخرى لرأوا رأي سيبويه. وسيبويه هو الآخر مخطئٌ لأنّهُ أعانَ هذه الثّقافة عليه. ولنتأمّل: إذا كانت هذه حالُ سيبويه، مع محنة اللغة، وهو صاحبُ الكتاب، فما هي حالُ غير النحويين وعامّة النّاس؟ عموماً، هو صراع بين الثقافة البدويّة العالمة بالنحو وهذا المولد الفارسيّ، انتهى بانتصار الأصيل على الدخيل.

ورثة الخطيئة

استشْرَت اليوم ظاهرة «السلفية اللغوية» (الغذامي، 2024، ص. 88–90)، كما سمّاها عبد الله الغذامي، مبتكرةً قوانين مثل قانون (قل ولا تقل) الذي يفرض الوصاية على المتكلم ويفرضها على الفكر كما يفرضها على اللغة التي يحبسها في نقطة زمنية بعيدة، وقانون (الفصيح) الذي يعترض المتكلم كلما تكلم بدعوى أنه خالف سمت القدماء، وهي تربية ذهنية وسلوكية تهدف إلى صناعة أجيال من التابعين العمي وجامدي العقول (الغذامي، 2024). وكثيرٌ من الشباب، والباحثين، يظنون أن المعرفة بالنحو، وتعلّم بعض المعجم الغريب والتراكيب القديمة يجعلهم مثقّفين وباحثين كباراً. وهذا وهمٌ من ثقافة القشرة.

رأينا سردية اللحن كما رصدها الجاحظ ببصره الحاد وبصيرته النيّرة. ورغم مرور هذه القرون لم يتغير الوضع كثيراً: «وأصبح النحو عند العرب عنوان الثقافة. فإذا أرادوا امتحان أحد منهم ألقوا إليه جملة معقّدة وطلبوا إعرابها. فإذا تلكأ أو تلعثم استهانوا به. وقد أدى هذا بالخطيب إلى أن يبطئ في النطق وأن يتنطّع به لكي يبرهن للمستمعين أنه بحر في العلم عميق. أما المعاني فتأتي بعد ذلك عرضًا» (الوردي، 1994، ص. 145).

وهكذا أنتجنا أجيالاً من المغرمين بالتشدّق البديع وتزويق الكلام والكلام الأجوف، وشديدي الانتباه إلى دقائق النحو. فأصبح النحو ليسَ مجرّد مجموعة من القواعد التي أفرزها النتاج اللغوي في ظروف سياقية معينة، وإنّما تحوّل إلى شيء أكبر وأبعد: «يمكن تشبيه النحو العربي بالعقدة النفسية. إنه وسواس. فالخطيب لا يستطيع أن ينطلق في كلامه مخافة أن يخطئ في النحو. والمستمعون لا يكترثون بما يأتي من المعاني، إنما يركزون على تتبع حركات الإعراب من كلامه. وهم لا بدّ أن يعثروا فيها على لحن. فيهزون رؤوسهم آسفين كأن الكلام لا يحتوي إلا على الفتح والضم والكسر والسكون» (الوردي، 1994، ص. 145).

وقد رأينا هذا الإشكال الثقافي في مجموعة من أخبار كتاب البيان، حيثُ النحو أهم من المحتوى، وأهم من ضياع الحقوق في دار القضاء، وأهمّ من مسألة تهمّ واقع الإنسان.

يعبّر الطفل الغربي اليوم بكل طلاقة واسترسال دون أن توضع أمامه العوائق، لكنّ الطفل العربي في المدرسة، والثانوية، والجامعة لا يستطيعُ أن يتكلّم باللغة

العربية بكل طلاقة ودون خوف، إلا في الحالات النادرة. كذلك، يعبّر الإنسان الغربيّ اليوم بكل طلاقة، عندما يكونُ شخصية عامة أو أستاذا باحثاً وما إلى ذلك، لكنّ نظيره العربيّ يجد الصعوبات الجمة من نفسه ومن غيره. أما إذا أتقن النحو فإنه، في الغالب، يكونُ حفلةً استعراضية جوفاء خالية من المعنى: «والذي يقارن بين الخطيب العربي والخطيب الغربي يجد بينهما فرقاً واضحاً. فالخطيب الغربي يرتجل الكلام على رسله وكأنه يتحدث به إلى صديق. إنّه يريد أن يفهم المستمعين، وهم يريدون أن يفهموه دونَ أن يلتفتوا إلى الحركات في أواخر كلماته. أمّا الخطيب العربيّ فهو عند الارتجال في خوف دائم. فعقدة النحو تأخُذُ بخناقه. وحين تستمع إليه تكادُ تشعر بأنه لا يقصد التّفهيم والتوضيح في كلامه، إنّما هو يقصد الحذلقة والتنطّع فيه. ويصحّ القول بأنّه يتقمّص عند الخطابة شخصية أخرى غير الشخصية التي كانت لديه قبل بدء الخطاب» (الوردي، 1994).

لا شكّ أن اللغة العربية ذاتها تطرحُ إشكالات. خُذ مثلاً النّطق بالرقم خمسة. إنّ الأوروبيّ اليوم يعبّر عنه بصيغة واحدة ويُفهم منه ذلك بسهولة. بينما يطرح الرّقم نفسه مجموعة مشكلات لغوية، بين التذكير والتّأنيث، والحركات الإعرابية، فنجدُ أنّ الصّواب واحد من بين بضعة احتمالات. لكن على العربيّ اليوم أن يتمعّن في ممارسته اللغويّة، تعبيراً واستماعاً، فالعملية البيانية تجري في هذين الاتجاهين. عليه أن يتمعّن في ممارسته في السياق المعاصر المتسارع بشدّة، وأن يسأل نفسه: هل هذا السياق يمكِنُ أن يمهلنا حتّى ننهي خلافاتنا اللغوية الصّغيرة؟

خاتمة

اللحن مظهر من مظاهر الصراع مع اللغة في الثّقافة العربية. اللحنُ في كتاب البيان هو سردية الخطيئة، عندما انتقل الإنسان من البادية إلى المدينة، فكثرت فيها أخطاؤه اللغوية. فصار اللحن خطيئة أخلاقية واجتماعية ودينية، ووصمة اجتماعية تطعنُ في الشرف والمروءة. قد تُنسى الذنوب الأخرى، لكن عار اللحن يظلّ يطاردُ صاحبه في كتب الأخبار والتراجم والنقد والبلاغة، أمّا إتقان الإعراب فيضمنُ له سمعة براقة وإن أخطأ في فحوى الخطاب.

كان عصر الإسلام، خاصة عصر بني أمية، عصر انغلاق ومحاولة للنقاء من الأجنبي. لكن الدولة العباسية عاكست هذه السياسة، لأن من بين أسس دعوتها إعادة

الاعتبار للعنصر الأجنبي بعد إقصاء الأمويين له. كان الإعراب يلائم العرب والأعراب، لكنّ الدخلاء على الثقافة العربية يعجزهم ذلك، لأن طبيعتهم غير طبيعة الأعراب.

قائمة المراجع

- الجاحظ. (1998). البيان والتبيين. (تح: عبد السلام محمد هارون) القاهرة: منشورات مكتبة الخانجي.
- الدينوري ابن قتيبة. (1997). عيون الأخبار. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأندلسي ابن عبد ربه. (1984). العقد الفريد. (تح. مفيد قميحة) بيروت: دار الكتب العلمية.
- سونتاج سوزان. (2021). المرض كاستعارة. (تر. حسين الشوفي) بغداد، بيروت، دمشق: دار المدى.
- الزمخشري. (1992). ربيع الأبرار ونصوص الأخبار. (تح. عبد الأمير مهنا) منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
- المبرد. (1997). الكامل في اللغة والأدب. (تح. محمد أبو الفضل إبراهيم) القاهرة: دار الفكر العربي.
- ياقوت الحموي. (1993). معجم الأدباء. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الجاحظ. (1964). رسائل الجاحظ. (تح. عبد السلام محمد هارون، المحرر) مصر: مكتبة الخانجي.
- ناصف مصطفى. (1997). محاورات مع النثر العربي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الجاحظ. (1968). الحيوان. (تح. عبد السلام محمد هارون، المحرر) مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
- الجاحظ. (1971). البخلاء. (تح. طه الحاجري، المحرر) دار المعارف.
- أبو حيان التوحيدي. (1988). البصائر والذخائر. (تح. وداد القاضي) بيروت: دار صادر.
- أبو القاسم الزجاجي. (1983). مكتبة الخانجي. (تح. عبد السلام محمد هارون) الرياض: مكتبة الخانجي–القاهرة، دار الرفاعي.
- الغذامي عبد الله. (2024). اللابس المتلبس: من أوراق أبي الطيب المتنبي. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- الوردي علي. (1994). أسطورة الأدب الرفيع. لندن، لندن: دار كوفان.
- Jeong-A KIM. (2008). Kitab al-Bukhala and Food: Food for Satire. ln; The Perspectives of Arabic Literature-Beyond the Areas and the Ages.

التكوثر البلاغي

منظور آخر للتخاطب ولتحليل الخطاب

د.محمد همام

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، المملكة المغربية

m.houmam@uiz.ac.ma

https://orcid.org/0009-0007-5635-8748

الملخّص

يقدم البحث مقاربة طه عبد الرحمن للبلاغة وتحليل الخطاب، من خلال توظيف المنطق في التصنيف والتحليل والاستدلال. كما يضيء الجوانب المنهجية والتداولية في اجتهاد طه عبد الرحمن، بما يسميه: (**نظرية التكوثر**)؛ التكوثر بما هو فعل عقلي، يقصد به (التكثير النافع).

ويعرض البحث معالجة طه للاشتغال التخاطبي، من خلال (التكوثر الخطابي للكلام) عبر دراسة صفاته الخطابية والحجاجية والمجازية، ومن خلال (التكوثر الحجاجي للكلام)، بناء على قصدين معرفين هما: (الادعاء) و(الاعتراض).

وبسط البحث تصور طه للحجاج؛ وهو (**الحجاج التقويمي**) بمختلف مراتبه. كما عرض (مبادئ التعامل التخاطبي) من خلال مناقشة طه لاجتهادات مجموعة من فلاسفة اللغة والبلاغة؛ من أمثال: ب. غرايس، و: ر. لايكوف، و: ب. براون، و: س. ليفنسن، و: ليتش. كما عرض البحث (نماذج التواصل الخطابي) في تحليل طه، بمستوياته الثلاثة: (الوصل) و(الايصال) و(الاتصال)، عندما تكون الحجة دليلا، أو فعلا قصديا، أو أداة معيارية.

وانتهى البحث إلى أن (الكلام) و(الخطاب) و(الحجاج) هي عناصر أساسية في الحقيقة النطقية الإنسانية. ترتبط وفق علاقات مخصوصة، وتساهم في بناء معمار تخاطب كامل ومتكامل، بغرض الإفهام والإنهاض.

الكلمات المفاتيح: طه عبد الرحمن، التكوثر، التخاطب، تحليل الخطاب، الحجاج.

The Theory of Productive Multiplicity

An Alternative on communication and Discourse Analysis

Dr. Mohamed Houmam

Faculty of Letters and Human Sciences of Agadir, Ibn zohr University, Agadir, Morocco.

m.houmam@uiz.ac.ma

https://orcid.org/0009-0007-5635-8748

ABSTRACT

The study presents Ṭāhā ʿAbd al-Raḥmān's approach to rhetoric and discourse analysis through using of logic in classification, analysis, and inference. It also sheds light on the methodological and pragmatic dimensions of his intellectual project, particularly what he terms the Theory of al-Takawthur. al-Takawthur is conceived as a Mental act aimed at beneficial multiplication.

The study examines Ṭāhā's treatment of communicative activity through the concept of discursive takawthur of speech, by analyzing its rhetorical, argumentative, and figurative properties, as well as through argumentative takawthur of speech, based on two defining epistemic intentions: assertion and objection.

The study further elaborates Ṭāhā's conception of argumentation, which he designates as evaluative argumentation, in its various levels. It also discusses the principles of communicative interaction through Ṭāhā's engagement with the works of several philosophers of language and rhetoric, including Paul Grice, George Lakoff, Brown, Stephen Levinson, and Leech.

In addition, the study presents models of discursive communication in Ṭāhā's analysis, across three levels: linking (waṣl), transmission (īṣāl), and communication (ittiṣāl), depending on whether the argument functions as evidence, as an intentional act, or as a normative instrument.

The study concludes that speech, discourse, and argumentation constitute fundamental components of human enunciative reality. They are interconnected through specific relations and collectively contribute to the construction of a comprehensive and integrated communicative architecture aimed at understanding and intellectual mobilization.

Keywords: Al-Altkhāṭb, Discourse Analysis al-Takawthur, Ṭāhā ʿAbd al-Raḥmān , Argument.

تمهيد

تعرض هذه الدراسة جوانب من الرؤية البلاغية في اجتهادات الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن. رؤية تفردت عن رؤى المهتمين بالدرس البلاغي وتحليل الخطاب، باستثمار الأداة المنطقية في التصنيف والتحليل والاستدلال. كما تسعى الدراسة إلى خدمة التلقي المنهجي/ التداولي للمشروع العلمي لطه عبد الرحمن، قبل التوغل في مباحثه التحليلية التي تمس قضايا مختلفة، في الدين والفكر والاجتماع... وظل الأستاذ طه يشكو من الإقبال على مشروعه العلمي مجزءا، وقراءة نصوصه عضين. **فالمرحلة الائتمانية** من المشروع العلمي للأستاذ طه، وهي ذروته، تتأسس على مرحلة أولى هي **المرحلة التداولية**؛ وهي التي بنى فيها منهج الاستشكال والاستدلال، وأصَّل المفاهيم، وقدَّم رؤيته للغة، وللبلاغة، وللخطاب، ولعلاقاتها ببقية الحقول المعرفية، والأدوات العلمية التي يشتغل بها الأستاذ طه، خاصة المنطق. وتعتبر البلاغة وتحليل الخطاب في علاقة بالمنطق أبرز الإبداعات المنهجية والتحليلية التي أقام عليها الأستاذ طه مشروعه العلمي، تداوليا وائتمانيا، على السواء. وعليه جاءت هذه الدراسة لتضيء منظور طه للبلاغة في التخاطب وتحليل الخطاب. فالمطلع على المشروع العلمي للأستاذ طه سيلحظ عنايته بالكلام وبالخطاب، وحضورهما كضرورة معرفية لتجلي الفكر؛ إذ الفكر لا يتم إلا باللغة وبواسطتها، بل وداخلها. وقد أبرز طه هذا بشكل مستفيض في بحثه عن البنيات اللغوية للأنطولوجيا العربية. (مشروح، 2002، ص ص. 102–101)

ويذهب طه عبد الرحمن إلى أن البلاغة لم تقتبس من المنطق مفاهيمه ومصطلحاته ومقولاته وحسب، بل اقتبست منه المبادئ النظرية التي تستند إليها المفاهيم؛ مثل: الخبر و**مبدأ الفائدة**، والصدق والكذب و**مبدأ مطابقة الحكم للواقع أو عدم مطابقته**، ومعنى المقولة و**مبدأ ترتيب الأجناس**، والحقيقة والمجاز و**مبدأ اللزوم**، وغيرها (عبد الرحمن، 1991، ص ص. 71–53).

وعليه، لا يمكن فصل البحث البلاغي في مشروع طه عبد الرحمن، وهو موضوع هذه الدراسة، عن إطاره العام، وهو المنطق ممزوجا بمعارف أخرى، أو مشكلا قاعدتها الأساسية. وتندرج هذه الدراسة، كما سبقت الإشارة، في سياق البحث في الجوانب المنهجية والتداولية في اجتهاد طه عبد الرحمن، وهي عناصر القوة الأولى في مشروعه العلمي برمته. ويحظى المنظور المنطقي بمكانة بارزة فيه، وهو ما

ستبرزه الدراسة من خلال رصد **تجسير العلاقة بين المنطق والبلاغة** في تحليله على مستوى التخاطب وتحليل الخطاب. فالكتابة المنطقية الاجتهادية والإبداعية عند طه تكاد تؤطر كل المباحث الجزئية لمشروعه العلمي. وكان اهتمامه بإحياء البحث في «علوم الآلة» أو «علوم الوسائل»، في مقابل «علوم المقاصد» أو «علوم الغايات»، هو ما جعل اجتهاده البلاغي في مشروعه يتسم بالعمق في البحث والصرامة في المنهج. وولج طه مجال البلاغة بوعي تداخلي مثمر؛ فاستثمر تداخل علمين محوريين هما «المنطقيات» و«اللسانيات»، لإنتاج خطاب فلسفي يبعث روح التفلسف في المباحث البلاغية.

وأطر طه اجتهاداته البلاغية في إطار نظرية «**التكوثر العقلي**»[1] التي برز فيها التأليف المنطقي الاجتهادي والتأليف الفلسفي المنطقي، من خلال اختراع المفاهيم وتوليد المصطلحات وبيان الفروق وإنشاء الدعاوى وصوغ المبادئ ووضع القواعد وترتيب القوانين، والتدليل على المسائل واستخلاص النتائج وتصحيح الآراء وإيراد الشبه، والدخول في عمليات استدلال متعمقة ومعقدة.

آليات الاشتغال التخاطبي:

تقوم **نظرية التكوثر** التي وجهت التحليل البلاغي لطه، وترتيباته المنطقية، على غرض فلسفي هو «**وجدان الكثرة الممكنة تحت الوحدة الظاهرة**» (عبد الرحمن، 1998، ص. 18)، وهو ما اصطلح عليه طه بـ«**التكوثر**». هذا المفهوم الذي يؤسس، بنظر طه، **لعلم بيان جديد**، كما يستشكل مسألة التراث، ويفتح لها آفاقا فلسفية جديدة.

(1) اختار طه مصطلح «التكوثر» لتفرده على غيره من الألفاظ المنتمية إلى حقله الدلالي، بإفادة معنى «التكثير النافع». أما الألفاظ الأخرى فقد تعني «التكثير الضار». وعندها لا يكون التكوثر إلا في ما ينفع، ولا تكوثر في ما يضر، والعقل المتكوثر هو الذي يبقى على التقلب والتشعب، طالبا لخير العاقل في الآجل والعاجل. وقد بنى طه هذا التصور التكوثري للعقل على اعتبار أن الأصل في العقل هو الكثرة وليس الوحدة، كما غلب على اعتقاد الناس. وعليه فالعقل النافع هو العقل الذي يتكثر، أما العقل الضار فهو الذي يتقلَّل. وبناء عليه ينتهي طه إلى أن العقل عقول شتى، لا بالإضافة إلى الأفراد المختلفين، أو الطوائف الكثيرة، أو الأقوام المتفرقة، وإنما بالإضافة إلى الفرد الواحد، فيكون إيقاع اسم واحد عليها ضربا من الإجمال الذي لا بد لـه من تفصيل، أو ضربا من المجاز الذي لا بد لـه من تأويل (عبد الرحمن، 1998، ص. 405).

والتكوثر عند طه، فعل عقلي؛ فلا يتكوثر إلا العقل. والعقل كما هو محدد في مشروع طه، إنما هو فعالية وليس جوهرا مستقلا قائما بنفس الإنسان. كما أن التكوثر فعل قصدي؛ فلا يتكوثر إلا الفعل القاصد، كما أنه نفعي؛ فلا يتكوثر إلا الفعل النافع. وعليه، ينحصر التكوثر، بنظر طه، في الأفعال العاقلة والقاصدة والنافعة. ومنذ إدراك الإنسان لمدلول «**التكاثر بصدد المعقولات**»، وإدراك مفهوم «**اللاتناهي**» من خلال توالي الأعداد الطبيعية، أصبح البحث جاريا لإدراك التكاثر في «اللغة» و«المعرفة»؛ ولاحظ الباحثون تكاثر بنيات اللغة وتراكيبها بطريق غير محدود ولو أن عدد ألفاظها محدود، كما وقفوا على تكاثر المضامين المعرفية التي تحملها التراكيب والبنيات اللغوية، مثل الأعداد التي ليست لها نهاية. إلاَّ أن طه يميز بين **التكاثر والتكوثر**؛ فالأول أعم والثاني أخص.

وللتدقيق في تمييز التكوثر العقلي، فصله طه عن فرضيات في التكاثر العقلي، مرتبطة بتطور العلم وتكون اللغة؛ مثل فرضيات: «التعدد المعرفي» و«التراكم المعرفي» و«التوليد النحوي» و«التعدد الصوتي»، وخلص طه إلى أن **التكوثر العقلي يقوم على مبادئ محددة وهي: «مبدأ نسبية الوحدة والكثرة»، و«مبدأ اعتبارية الوحدة والكثرة»[1]، و«مبدأ المراجعة»، و«مبدأ التشعيب»[2]، و«مبدأ التجدد» و«مبدأ التوالد»[3]، و«مبدأ التدرج» و«مبدأ التقلب»[4]**.

---

(1) يتميز التكوثر العقلي بهذين المبدأين عن فرضية التعدد المعرفي كما ظهرت في مجال الميتافيزيقا والمعرفة والسياسة، سواء كانت تعددية متصلة بشقيها المتكاملة والمتفاضلة، أو تعددية منفصلة بشقيها المتواصلة والمتقاطعة (عبد الرحمن، 1998، ص. 24).

(2) يتميز التكوثر العقلي بهذين المبدأين عن فرضية التراكم المعرفي كما ظهر مع فيلسوف العلم «بوبَّر» Popper والفيلسوف «لاكاتوس»، ومؤرخ الفلسفة «كولنغوود» Colingwood. وتقوم هذه الفرضية على مبدأي «الصيانة والزيادة» (ينظر: عبد الرحمن، 1998، ص. 2).

(3) يتميز التكوثر العقلي بهذين المبدأين عن فرضية التوليد النحوي كما ظهرت مع «تشومسكي» Chomsky، وتقوم هذه الفرضية على مبدأي «التوليد والدوران» (ينظر: عبد الرحمن، 1998، ص ص. 26–27).

(4) يتميز التكوثر العقلي بهذين المبدأين عن فرضية «تعدد الأصوات» والتي ظهرت مع اللساني «ديكرو» Ducrot، والذي استمد بعض أصولها من اللساني الروسي «ميخائيل باختين»، وهي نظرية معروفة في مجال تحليل الخطاب، ومدارها على أن القول المنطوق لا تقوم به ذات واحدة، وإنما تشارك في القيام به ذوات كثيرة، وهي المسؤولة عن الأغراض الكلامية التي يحملها القول، وأخرى غيرها تتوجه إليها هذه الأغراض الكلامية (ينظر: عبد الرحمن، 1998، ص. 28).

وبمقتضى المبدأين الأخيرين، فإن الذوات المتعددة في الخطاب لا تكون متواصلة وحسب وفق نظرية تعدد الأصوات، ولكنها متفاعلة تفاعلا يجعلها تتبادل مواقعها وتتقلب في وظائفها وفق **نظرية التكوثر العقلي**، هذه النظرية المنبثقة من الوعي التداخلي لطه، تقوم على التداخل بين الذوات باعتباره أصلا في الخاصية المميزة للقول الطبيعي، ألا وهي «**الالتباس**» الذي يعتبر قوة ومزية تكسب اللغة الطبيعية الطواعية أو المرونة الكفيلة بجعلها تستجيب لأغراض التبليغ الإنساني التي لا تحصى[1]؛ ذلك ما سنكتشفه في الفقرتين التاليتين، من خلال الوقوف على آليات الاشتغال التخاطبي وآليات الاشتغال الاستعاري، وتتبع مسالك تحليلات طه اللسانية والبلاغية واستنتاجاته المنطقية.

1- التكوثر الخطابي للكلام:

يؤطر طه دراسته للتخاطب داخل نظريته «التكوثرية»، بناء على قاعدة تكوثر الخطاب. هذا التكوثر الخطابي يقوم على ثلاث دعاوى: **الأولى** تقول بأن **الأصل في تكوثر الكلام هو صفته الخطابية**، بناء على أن لا كلام بغير خطاب، **والثانية** تقول بأن **الأصل في تكوثر الخطاب هو صفته الحجاجية**، بناء على أن لا خطاب بغير حجاج، **والثالثة** تقول بأن **الأصل في تكوثر الحجاج هو صفته المجازية**، بناء على أن لا حجاج بغير مجاز.

وهذه العناصر المكونة لدعاوى تكوثر الخطاب تتداخل فيما بينها وتترابط وفق مقتضيات ترتيبية مضبوطة؛ فالكلام أصل في كل تواصل، وهو ينبني في جوهره على قصدين اثنين: **قصد التوجه إلى الغير، وقصد إفهام هذا الغير**. وعندها يكون الكلام الحق، بنظر طه، هو الذي تحققت فيه إرادة التوجيه إلى الغير، كما تتوافر في المتلقي إرادة التلقف بما يلقى إليه، فالمتلقي هو المتلقف الذي قصده الملقي بفعل إلقائه (عبد الرحمن، 1998، ص. 214). ولا ينفي الصفة التوجيهية التي تميز الكلام افتراض أن الكلام الحق لا يكون إلا مع اثنين؛ ذلك أن الفرد الواحد يجرد من ذاته ذاتا أخرى

(1) ينظر: «رسالة في منطق الاستدلال الاحتجاجي والطبيعي ونماذجه»، العرض الذي ألقاه طه عبد الرحمن أمام لجنة المناقشة، للحصول على دكتوراه الدولة، بباريس بتاريخ 23 فبراير 1985، وألقي العرض نفسه في جلسة تكريمية للأستاذ طه بجامعة محمد الخامس بتاريخ 19 مارس 1985 (1986، ص. 125)؛ وينظر أيضا تدقيق معنى «الالتباس» في: عبد الرحمن (1998، ص. 230).

مفارقة، يكلمها ويحاورها ويتواصل معها ويلقي إليها بالكلام كما يلقي إلى غيره، ويستمع لها كما يستمع لغيره. أما قصد الإفهام فهو أيضا شرط في الكلام الحق، كما أن المستمع الحق لا يكون كذلك حتى يكون قد أفهم ما فهم، سواء أوافق الإفهام الفهم أم خالفه. ولا ينفي هذا القصد إفهام الإنسان نفسه، ذلك أنه يولِّد منها مستمعا يُفهمه ويَفهمه، فيكون فاهما ومفهما، كما يكون متكلما ومستمعا في آن واحد.

إن هذا المنطوق الذي يقترن وصفه بـ«الكلام» وفق مقتضيات القصد التوجيهي والقصد الإفهامي هو الذي يسمى «**خطابا**». وعليه يصبح الخطاب، عند طه، هو «**كل منطوق به موجَّه إلى الغير بغرض إفهامه مقصودا مخصوصا**» (عبد الرحمن، 1998، ص. 215). فتكون حقيقة الكلام هي الدخول في علاقة تواصلية مع الغير وهي التي تسمى «**العلاقة التخاطبية**»، فيتم تجاوز مستوى العلاقات التواصلية الضيقة القائمة على العلاقة اللفظية، إلى علاقات تخاطبية، سعى طه إلى رصد آلياتها وضبطها وإثبات أن لا كلام بغير تخاطب، ولا متكلم من غير أن تكون له وظيفة «المخاطِب»، ولا مستمع من غير أن تكون له وظيفة «المخاطَب». وحتى إن عدَّ الاعتراف بالعلاقات اللفظية، فهي وفق آليات الاشتغال التخاطبي، تندرج ضمن العلاقة التخاطبية، وهي العلاقة الأصلية. عند ذلك يتحدد معنى اللفظ لا بالمدلول الموضوع والمحفوظ في المعاجم، وإنما بالقصد الذي يكون للمتكلم منه عند النطق به والذي يدعو المستمع إلى الدخول في تعقبه مقاميا، وليس معجميا. وهذا ما يبرز الخاصية التخاطبية في الكلام، وكذا في اللسان العربي الذي كان يضع لمدلول اللفظ أسماء ثلاثة، هي «**المعنى**» و«**المراد**» و«**المقصود**». هذه الخاصية الخطابية التي ما زالت ضامرة في الدراسات البلاغية واللغوية العربية.

إن المظهر التكوثري الذي يتجلى به الكلام متفرع على العلاقة التخاطبية التي ينبني عليها؛ ذلك أن العلاقة بين المتكلم والمستمع لا تنحصر فقط في نقل مضمون قول ما، أو تحويل فائدة أو معلومة. فهذا النقل إن كان، فهو إما صريح يرتبط بالمعاني الظاهرة المستقلة عن مقامات الكلام، وإما ضمني يتعلق بالمعاني المضمرة والمجازية غير المستقلة عن هذه المقامات. وتنبني هذه المعاني الضمنية عن القصد الذي ينبني عليه الكلام. فمعيار الفائدة في هذه الحالة هو المقصد الخفي، وليس الظاهر الصريح[1].

(1) يبني طه قاعدة الخفاء والظهور في التخاطب العربي على قاعدة الاختصار التي تميز اللسان العربي؛ إذ يميل إلى إيجاز العبارة وطي المعارف المشتركة طيا، اعتمادا على قدرة المخاطب

فالإنسان العاقل إذن، ليس آلة نقل وحسب، مهما تعسفنا في تجريد وظيفته التواصلية، بل اختص الإنسان بنوع خاص من النقل الظاهري والضمني، وهو الذي يسمى «تبليغا». **فالتبليغ هو عبارة عن نقل فائدة القول الطبيعي نقلا يزدوج فيه الإظهار والإضمار** (عبد الرحمن، 1998، ص. 216). فالإنسان المتكلم بحسب هذا التصور ليس جهاز إرسال وحسب، ولكنه ذات مبلِّغة تزاوج بين قصد الإظهار وقصد الإضمار باعتماد آليات وقرائن مقامية وسياقية ظاهرة وباطنة، وحاضرة في النص وغائبة مستحضرة. وإذا كان النقل هو الجانب التجريدي من العلاقة التخاطبية وحسب، فإن مفهوم التبليغ ليس بدوره إلا جانبا محدودا من هذه العلاقة، ولا يستجمع حقيقتها. فالتخاطب ليس إلا تواصلا، ولكن **التواصل لا يحقق بالضرورة التخاطب، ما لم يتحقق نفع الغير بالكلام من أي وجه من الوجوه**. ويسمي طه التخاطب الذي لا نفع معه «**خطبا**» أي الأمر الشديد الذي يكثر معه القول. من هنا ميز طه بين التواصل والتخاطب من خلال آليتين بلاغيتين هما: **التطويل والاختصار**؛ فالتواصل ينبني على التطويل ويختفي فيه الانتفاع، في حين ينبني التخاطب على الاختصار. وقد استثمر طه هاتين الآليتين في تقويم التقريب الاختصاري للمنطق، وكذا في نقد بعض النقول العربية للفلسفة اليونانية، مما سنعود إليه لاحقا في دراسة أخرى مستقلة، ولكن في سياق آخر، وهو الاشتغال الترجمي. فبفعل التطويل الذي ينتفي فيه النفع يقع الاختلال في «**الجانب التعاملي**» من التخاطب، من غير أن يختل

في تدارك ما أضمر في الكلام وفي استحضار أدلته السياقية، بل في إبداعها من عنده متى اقتضت ذلك حاجة الفهم. فعلى قدر ما يأتي المتكلم من الإضمار يأتي المستمع من الجهد في الفهم ويعتبر طه هذه الإضمارات تداولية؛ إذ يكون الأصل فيها مقامات الكلام وسياقاته من حيث مناسبته لها وتكون الشواهد على الإضمار إما قولية أو حالية، والشواهد القولية إما أن تكون «شواهد لفظية» تحصل من علامات الإعراب أو من صيغ الصرف أو من أدوات الربط المختلفة كحروف المعاني، وإما أن تكون شواهد سياقية وتتحصل من بنية النص، وتختلف طبيعة وحجما، كما تتخذ صورا مختلفة تضيق أو تتسع، كالاستئناف البياني أو المطابقة، أو الدخول في الوصف الواقعي، أو القصص الخيالي... (1998، ص ص. 112-113-151). أما الشواهد الحالية فنستفيدها من خارج النص وتتعلق بعناصر متعددة، كذات المخاطَب وذات المخاطِب والعالم الخارجي، والمعرفة المشتركة، لغوية أو ثقافية أو عملية أو حوارية ... وتختلف عمليات تعقب الإضمار في الخطاب بحسب اختلاف الأنساق الاستدلالية بين «نظرية القياس» و«منطق المحمولات» و«منطق القضايا» و«منطق الموجهات» و«نظرية الحجاج» و«نظرية الخطاب»، وغيرها (1998، ص ص. 152-164).

«**الجانب التواصلي**»؛ لأن التخاطب ليس تواصلا وحسب، بل هو أيضا تعامل، مما يستدعي مراقبة **جهة العمل** في العلاقة التخاطبية، كما يستدعي التواصل مراقبة **جهة الفائدة**.

ومراقبة جهة العمل تقتضي الاهتمام بأولى مراتبها، وهي «**فعل القول**» نفسه على مقتضى الانتفاع؛ هذا الانتفاع الذي يكون بدوره على مقتضى ما يميز الفعل الإنساني عن غيره وهو الإنسانية، وليس العقلانية كما رسخه **أرسطو** في النفوس؛ بدعوى أن «الإنسانية» تطابق «العقلانية»، حتى سمى «**بول غريس**» Paul Grice «**قواعد التخاطب**» بـ«**قواعد العقلانية**». والعقلانية المقصودة هي **العقلانية المجردة**، والتي لا تليق، بنظر طه، بمجال الخطاب، لأن مقامات الكلام أحوال مشخصة وليست معاني كلية مجردة، مما يحدث تقابلا ضديا بين «**العقلانية**» و«**الخطابية**»، يضاف إلى هذا، التصور التكوثري للعقل الذي يقوم على أن العقل ليس عقلا واحدا وإنما عقول كثيرة؛ وقد يكون هذا العقل الكثير، أو المتكوثر، على مراتب أو على أطوار أو على فترات (عبد الرحمن، 1998، ص ص. 219–218).

إن الكيفية التي ينبغي أن يأتي عليها «فعل القول» للمتكلم مما يكون بها ازدياد إنسانيته إذن ليست العقلانية المجردة والتي لا تتجاوز الجانب التواصلي من التخاطب، وإنما هي «**الخاصية الأخلاقية**» باعتبارها، بنظر طه، الخاصية العملية القادرة على إمداد المتكلم بمزيد الإنسانية على المستوى التعاملي، كما تمده الخاصية العقلانية بها على المستوى التواصلي. فمراقبة فعل القول وفق الخاصية الأخلاقية تكون بإتيان هذا الفعل على الوجه الذي يمحو من القول ما يشينه أخلاقيا في عين المستمع؛ أي بإتيانه على الوجه المهذَّب، مخلَّصا من عيوب الدلالة ومنزوعة عنه أسباب الانتفاع به.

وعليه يصبح المتكلم، وفق نظرية تكوثر الخطاب، ليس ذاتا مجردة للتبليغ وحسب، وإنما هو ذات محمولة على التهذيب. هذا الأخير الذي يكون على درجتين تورثان نوعين متباينين من الانتفاع بالخطاب، هما: «**التأدب**» و«**التخلُّق**»؛ فالتأدب يحصل لما يأتي المتكلم بفعل القول على الوجه الذي يبرز به دلالته القريبة ويقوي أسباب الانتفاع العاجل به؛ فيكون التخاطب في هذه الصيغة ذا نزوع تبادلي يرمي إلى حفظ عرى التواصل وتبادل المصالح والخدمات، مما يجعله قليل الأثر في زيادة إنسانية المتكلم، وقد ينقلب إلى عكسها. أما التخلُّق فيحصل لما يأتي المتكلم

بفعل القول على الوجه الذي يبرز به دلالته البعيدة، فضلا عن اعتبار دلالته القريبة ويقوي أسباب الانتفاع الآجل به، فضلا عن اعتبار الانتفاع العاجل به. فالتخلق في العملية التخاطبية يرتفع فوق مرتبة التبادل الخاصة إلى مرتبة أعلى هي «**التفاعل**» التي ينشغل فيها المتكلم بمراقبة مقاصده وأحواله حتى لا يشوبها شيء من دواعي الطمع، كما ينشغل بمراقبة حركاته وسكناته حتى لا يلتبس بها شيء من أسباب التكلف الخفي (عبد الرحمن، 1998، ص. 224). ولما يتخلص المتكلم من دواعي الأغراض والأعواض فإن ذلك يزيد في إنسانيته فيزداد أنس المخاطب بفعله القولي ويتفاعل معه.

فالعلاقة التخاطبية التي تؤسس حقيقة الكلام يكون للمتكلم فيها فضل السبق في الإقامة، كما يقوم فيها بأدوار مختلفة مما يجعل خطابه متكوثرا؛ أي لم يعد ذاتا واحدة، وإنما ذوات متعددة بعضها فوق بعض، أدناها «**الذات الناقلة**»، تليها «**الذات المبلغة**»، وكلتا الذاتين فرع من «**الذات المتواصلة**» للمتكلم، وتأتي فوقهما «**الذات المتأدِّبة**»، وتعلوها جميعا «**الذات المتخلِّقة**». والذات المتأدبة والذات المتخلقة فرع من «**الذات المتعاملة**» للمتكلم، وهي ذات فاعلة، عكس الذات المتواصلة التي هي ذات قائلة. فبفعل العلاقة التخاطبية وتعدد مستوياتها وعناصرها، يتكوثر الكلام من جهة ذوات المتكلم، أي تكوثر الكلام لصفته الخطابية.

التكوثر الحجاجي للكلام:

تناول طه التكوثر الحجاجي للكلام من جهة أن ماهية الخطاب ليست مجرد إقامة علاقة تخاطبية بين جانبين، وتحصيل أحد الجانبين قصد التوجه والآخر قصد الإفهام، وإنما حقيقة الخطاب تضيف إلى هذا تحقيق قصدين معرفيين هما: «**قصد الادعاء**» و«**قصد الاعتراض**»؛ فقصد الادعاء يحتم على الناطق تحصيل صريح للاعتقاد بما يقول والاستعداد لإقامة الدليل عليه، حتى لا يكون مجرد ناقل لما يقول، أو كاذبا في قوله. أما قصد الاعتراض فيعطي للمنطوق لــه حق مطالبة الناطق بالدليل على ما يدعيه. والخطاب الذي يقوم بهذه المقتضيات التعاملية من ادعاء واعتراض هو الذي يسمى حجاجا، **بما هو كل منطوق به موجَّه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق لــه الاعتراض عليها** (عبد الرحمن، 1998، ص. 226).

وبهذا يكون الخطاب، وفق النظرية التكوثرية، هو الدخول مع الغير في علاقة تخاطبية على مقتضى الادعاء والاعتراض، أي أن حقيقة الخطاب تحددها «**العلاقة**

الاستدلالية» وليس العلاقة التخاطبية وحدها، حتى لا خطاب بغير حجاج؛ إذ إن العلاقة التخاطبية في أصلها مردودة إلى العلاقة الاستدلالية البانية لحقيقة الخطاب، وهذا ما يجعل تكوثر الخطاب متفرعا عن العلاقة الاستدلالية.

وبحكم العمق الأخلاقي لمشروع طه ودعواته المتكررة إلى التخلص من سطوة العقل اليوناني وآلياته، فإن الحجاج الذي تنبني عليه حقيقة الخطاب ليس حجاجا تجريديا يكون فيه التدليل على الدعوى على مقتضى طريقة أهل البرهان، مع تغييب النظر في المضامين والاستعمالات واتباع القواعد الصورية المقرَّرة في باب البرهان الصناعي، لما يسببه هذا المسلك من آفات في التطويل والتهويل مما نجده كثيرا في الخطاب الفلسفي.

إن **الحجاج التجريدي**، بنظر طه، من أفقر مظاهر الاستدلال في الخطاب الطبيعي، وهذا ما جعله يلتمس نوعا آخر من الحجاج سماه بـ«**الحجاج التوجيهي**» الذي يقوم منه التدليل على الدعوى بناء على فعل التوجيه الذي يختص به المستدل. ثم إن المستدل بالحجاج التوجيهي كثيرا ما يأتي بقصود أفعاله المصاحبة لأقواله الخاصة متناسيا الجانب العلاقي من الاستدلال مما يصله بالمخاطب ويمتعه بحق الاعتراض، وهذا ما يجعل هذا المستدل يقدم وحدة الجملة على وحدة النص. ومثل طه لهذه الحالة بـ«**نظرية الأفعال اللغوية**» التي جعلت من مفهومي «**القصد**» و«**الفعل**» الأصلين اللذين تتفرع عنهما باقي مفاهيمهما وما يتصل بها من علل وأحكام، بحيث تصير الحجة فيها مردودة إلى مجموعة من القصود ومجموعة من الأفعال، منظورا إليها من جانب المدعي وليس من جانب المعترض. فالحجاج التوجيهي إذن، وبرغم تميزه عن الحجاج التجريدي، فهو لا يفي بموجبات الاستدلال في الخطاب الطبيعي، وهذا ما جعل طه يلتمس نوعا آخر من الحجاج أكثر وفاء لموجبات الاستدلال، وهو ما سماه بـ«**الحجاج التقويمي**» وهو الذي يكون في الحالة التي يجرد فيها المستدل من نفسه ذاتا ثانية تنزل منزلة المعترض على دعواه، فيكون هو أول متلق لما يلقي، فيستبق استفسارات واعتراضات المعترض ويستحضر مختلف إمكانات تقبلها واقتناع المخاطب بها.

وعليه يقوم المستدل بتقويم أدلته من خلال حوار مع ذاته مراعيا كل المستلزمات التخاطبية من قيود تواصلية وحدود تعاملية، وهذا ما يبرز أن الحجاج التقويمي يستجيب لما ينطوي عليه الاستدلال في الخطاب الطبيعي من الثراء والاتساع

والشمول. هذا الحجاج التقويمي الذي يمثل مشروع طه برمته نموذجا حيا لممارسته وتطبيقه في مستويات استدلالية متعددة.

وأشار طه إلى أن النوع الاستدلالي الواحد، تجريديا أو توجيهيا أو تقويميا، يتضمن رتبا فرعية من الاستدلالات. ولما كان مشروع طه يعتمد الحجاج التقويمي في الخطاب الطبيعي، فقد مثل بـ«**قياس التمثيل**» لاشتهاره بالانتساب إلى الخطاب الطبيعي، في إطار الاهتمام المتجدد اليوم بالمراتب الحجاجية بتجدد الدراسات الخطابية، تداوليات أو تحليليات أو سيميائيات، مما اهتم به علماء من حقول معرفية مختلفة، كاللسانيات والمنطق والرياضيات والفلسفة، وهو ما يبرز الصفة الدَّرجية للاستدلال الطبيعي الذي يتجلى على وجهه الأكمل في الخطاب (1998، ص. 229).

إن مراتب الحجة في الخطاب مختلفة ومتعددة، ترتبط كل واحدة منها مع غيرها بقوانين مخصوصة، وهذا ما توضحه **نظرية مراتب الحجاج** التي تحصر تصور مراتب الحجاج في أشكال ثلاثة، هي المراتب المتضادة، والمراتب الموجهة توجيها كميا، والمراتب الموجهة توجيها قصديا. واعتبر طه أن الصنف الأخير يتميز عن غيره باتساع آفاقه الاستدلالية، فوقف على القوانين التي تضبط مراتبه وعلى الاستدلالات الحجاجية التي يقوم عليها وعلى وجوه هذه العلاقات بين هذه الاستدلالات المرتبة وبين طرق القياس التمثيلي؛ فدرس **حجاجية القول الطبيعي** وقوانين السلم الحجاجي، من خلال وصف الأقوال وتحديد مراتبها من جهة قوتها الحجاجية، ثم **ترتيب الحجج**. كما وقف عند مسلمات القياس مثل حوارية الخطاب، ووصفية الخطاب، وبنائية الخطاب، وترتيبية الصفات. وعرض لعمليات القياس كعملية التفريق وعملية التثبيت وعملية الإلحاق، ودرس التقويم السلمي لقياس التمثيل من خلال الوقوف على أصول التفكير المرتبي كما أوردها أرسطو، ومن خلال تمييزه بين علاقة التماثل وعلاقة التفاضل البسيط وعلاقة التفاضل المرتب. وقد احتاج أرسطو لهذين النوعين لما انتقل إلى تحديد علاقة التفاضل في مجال عملي هو «**مجال المقاصد والوسائل**»، وهذا ما ساعد طه على استخراج نوعين آخرين من التفاضل، هما: «**التفاضل المركب الموافق**» و«**التفاضل المركب المخالف**» (1998، ص. 283). واستخرج طه القواعد التي تضبط تركيب هذه العلاقات وتضبط الاستنتاج منها، مفردة أو مجتمعة، وحددها في: قاعدة قلب الأوسط، وقاعدة توارث المتماثلين

للتفاضل، وقاعدة تفاوت التفاضل المشترك، وقاعدة قلب التفاضل، وقاعدة جمع التفاضل المركب، وقاعدة تفاضل الأطراف. كما عقد مقابلة بين السلم الحجاجي وقياس التمثيل، ليستخلص من عملية التقويم السلمي لقياس التمثيل اتساع مجال الاستدلالات القياسية، وانبناء الخطاب الطبيعي الذي تتحدد وظيفته، ليس في إنجاز عمليات حسابية آلية، ولكن في تشييد خطاب متعدد الوظائف تتداخل فيه المستويات وتتزاوج فيه الأقوال ويتمازج فيه العرض بالاعتراض. وهذا الخطاب موجه توجيها عمليا؛ إذ تتداخل فيه الوقائع مع القيم والمعطيات مع المبنيات والمعاني مع المباني، وهو أيضا خطاب مفتوح تبنى موضوعاته بناء تدريحيا ويعوَّل في هذا البناء على معارف المخاطب ويترك فيه جانب من المبادرة (عبد الرحمن، 1998، ص. 291)[1].

إن التسليم بحجاجية الطرائق الاستدلالية يجعل الحاجة ماسة لاعتبار الأدلة القياسية عند التنظير لتحليل الخطاب، وشمولية القياس لكل ممارسة فكرية وعدم حصره في قطاع واحد كعلم الكلام كما رسخ عند أهل البرهان. بل يذهب طه إلى أن أوائل الأبحاث في تحليل الخطاب يجب طلبها في مباحث الأصوليين في تحديد الدلالة وتصنيفها، وما أفردوه من أبواب في بيان الاستدلال وطرق التأويل. فما أثبتوه في **باب «الاقتضاء»** و«**المفهوم**» يكاد يضاهي ما توصل إليه الدرس البلاغي المعاصر في سياق نظريات التخاطب المعاصرة. ومما عمق ذلك تميز الدراسات الأصولية بانتمائها إلى البحث التداولي أكثر من انتمائها إلى مجال البحث الدلالي المحض (عبد الرحمن، 1998، ص. 362). فالاستدلال القياسي الحجاجي إذن، يحتوي بنظر طه على كل الآليات التي يتوالد ويتكاثر بها كل خطاب طبيعي، بل إن تحليل الخطاب لا يستقيم بغير النظر في الآليات القياسية في مختلف الأساليب البيانية، التي تحقق أقصى إمكانات التبليغ المفضية إلى انتهاض المخاطب بالعمل والتغيير.

إن الحجاج آلية تداخلية فعالة في النظرية التخاطبية عند طه، ذلك أنه ينبني على مبدأ الاستدلال على حقائق الأشياء مجتمعة إلى مقاصدها للعلم بالحقائق والعمل

(1) وعليه يصبح قياس التمثيل هو الحجاج؛ أي الاستدلال الذي يختص بالخطاب الطبيعي في مقابل البرهان الذي هو الاستدلال الذي يختص بالقول الصناعي (عبد الرحمن، 1998، ص. 232).

بالمقاصد، وهذا يعني أن **المستدل الحجاجي مطالب بتحصيل قصدين إضافيين هما: «قصد العلم بالشيء» و«قصد العمل به»** حتى لا يتهم بالجهل أو المغالطة، أو اتباع الهوى وضعف الإرادة. ولما يتحصل هذا لزم البحث عن منطوق به يصلح أن يكون حجاجا وفق المقتضيات التفاعلية الواجبة، فلا يصلح لهذا، بنظر طه، إلا **«المجاز» بما هو منطوق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها بحسب القيمة التي تحملها** (عبد الرحمن، 1998، ص. 231). هذا المجاز الذي يوفي بشرط الالتباس المميز للحجاج بجمعه بين ظاهر الدعوى، أي عبارتها، وباطنها، أي إشارتها؛ ففي الاستدلال الحجاجي، جمع بين معنيين متقابلين هما: **«العبارة» و«الإشارة»**[1]، وهذا هو عين الالتباس، بما هو تعالق بين معنيين، أحدهما حقيقي والآخر مجازي.

وعليه **يصبح الحجاج في الخطاب، لا مجرد الدخول في علاقة استدلالية، ولكن الدخول فيها على مقتضى المجاز**، بمعنى أن الذي يحدد ماهية الحجاج إنما هو «العلاقة المجازية»، وهو ما يسميه اللسان العربي بـ**«الاعتبار»**، فلا حجاج بغير مجاز.

ولما كانت العلاقة المجازية بانية لحقيقة الحجاج، عمد طه إلى رصد المظهر التكاثري الذي يتجلى به الحجاج من خلال نموذجها الأمثل وهو **«العلاقة الاستدلالية»**، بما أن الاستعارة هي المجاز الذي يقوم على علاقة المشابهة بين المعنى الحقيقي والمعنى القيمي. ذلك ما سنقف عليه لاحقا، بعد بسط القول في مبادئ الآليات التخاطبية كما رصدها طه عرضا وتقويما، في الدرس اللساني- المنطقي الحديث، وكذا في التراث البلاغي الإسلامي.

2. مبادئ الاشتغال التخاطبي:

يشمل الحديث عن التخاطب في هذه الفقرة مستوياته التواصلية أو التبليغية

(1) يستعمل طه لفظ (العبارة) من منظور اصطلاحي خاص، وليس هو أبدا الاستعمال المشهور الذي يحمل اللفظ على: «عموم التعبير عن الشيء» (1999، ص. 68). فعبارية المفهوم عند طه، هي مدلوله الاصطلاحي، في مقابل إشاريته، وهي مدلوله غير الاصطلاحي. والمدلول غير الاصطلاحي، أو المدلول التأثيلي بتعبير طه، هو جملة العناصر الصرفية والدلالية التي تصاحب المعنى الاصطلاحي للمفهوم الفلسفي من غير أن تدخل فيه كمقوم من مقوماته، مثل المدلول اللغوي والصيغة ومضمونها والتقابلات والتلازمات والاستعمالات داخل الحقل الذي يتداول فيه اللفظ الموضوع لهذا المفهوم (2002، ص ص. 91-92).

أو التعاملية أو التهذيبية. وهي جميعا موضوع بحث منطقي هو «**منطق الحجاج والحوار**»، أو فرع «**التداوليات**»[1] من اللسانيات الحديثة لاختصاص هذا المبحث بدراسة الاستعمالات اللغوية في تعلقها بمقامات الكلام، ولما كان التخاطب ينبني على أساسين هما: «**التعامل**» و«**التواصل**».

وقد عمل طه على اختيار **مبادئ التخاطب** واعتبار وظيفته الانتهاضية وتحقيق التواصل والتعامل بين المتخاطبين، كما اختبر **نماذج التواصل** وأنواع الحجج التي تتوسَّل بها.

أ- مبادئ التعامل التخاطبي:

فـ«**مبدأ التعاون**» Principe de coopération الذي عرف عند الفيلسوف الأمريكي «بول غريس» Paul Grice، يأتي في صيغة: «**ليكن انتهاضك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه**». وهذا المبدأ هو المنظم لطرق التخاطب في الخطاب الطبيعي. ويعتقد غريس أنه مطلوب في كل تواصل لغوي جاد وجيد بين المتكلم والمخاطب (Grice, 1979, pp. 61-62). وتتفرع عن هذا المبدأ قواعد تخاطبية فرعية، وتلك القواعد هي:

1 ـ قاعدتا **كم الخبر**[2] La quantité.

2 ـ وقاعدتا **كيف الخبر**[3] La qualité.

3 ـ وقاعدة **علاقة الخبر بمقتضى الحال**[4] La relation.

4 ـ وقواعد **جهة الخبر**[5] La modalité.

---

(1) يرجع السبق في الدراسات اللسانية العربية الحديثة إلى طه عبد الرحمن في ابتكار مصطلح (التداوليات)؛ فقد اختاره منذ سنة 1970 مقابلا للمصطلح الغربي (براغماتيقا)، لأنه، بنظره، يوفي المطلوب حقه، باعتبار دلالته على معنيي (الاستعمال) و(التفاعل) معا (1987، ص. 20).

(2) مضمونهما: 1) لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته،2) لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب (عبد الرحمن، 1998، ص. 238).

(3) مضمونهما: 1) لا تقل ما تعلم كذبه، 2) لا تقل ما ليست لك عليه بينة (عبد الرحمن، 1998، ص. 238).

(4) مضمونها: ليناسب مقالك مقامك (عبد الرحمن، 1998، ص. 238).

(5) مضمونها: 1) لتحترز من الالتباس، 2) لتحترز من الإجمال، 3) لتتكلم بإيجاز، 4) لترتب كلامك (عبد الرحمن، 1998، ص ص. 238-239)

إن مبدأ التعاون وما يتفرع عنه من قواعد تخاطبية فرعية مبدأ استدلالي، لأنه يفترض في المخاطب الاعتقاد المسبق بأن المتكلم يعرف مجموع هذه المبادئ ويراعيها خلال التخاطب، ولذلك يسعى المخاطب دائما إلى التوفيق بين ما يوجَّه إليه من كلام وبين فرضية احترام تلك المبادئ، حتى إذا تبين له أن المتكلم أخل بقاعدة أو أكثر، لجأ إلى القيام بعملية استدلالية يكتشف خلالها المضمر من المنطوق مستعينا بالمقام التخاطبي ليعطي للكلام دلالات ضمنية غير دلالته المباشرة، وبذلك يعود التوافق المفقود ظاهريا بين الكلام ومبادئ التخاطب. وتكون الدلالة غير المباشرة، في نظر غريس، دلالة ضمنية استلزامية عقلية خالصة، كما أن الآليات الاستدلالية هي آليات عقلية قياسية (Grice, 1979, p. 65)[1].

إلا أن طه عبد الرحمن يرى بأن هذه القواعد، ولو أنها تبتغي الوصول بكل مخاطبة إلى الإفادة التي تبلغ الغاية في الوضوح من خلال التزامها ظاهريا، فإن إفادة بعيدة قد تحصل بخرقها والخروج عليها، وهذه الإفادة البعيدة هي ما يسميه علماء الأصول بـ«**المفهوم**» أو «**المسكوت عنه**». كما أن هذه القواعد المتفرعة عن مبدأ التعاون لا تضبط إلا الجانب التبليغي من التخاطب، وتهمل الجانب التهذيبي منه. وهذا القصور في مبدأ التعاون، هو ما سيتجاوزه «**مبدأ التأدب**».

وقد نظّـرت لمبدأ التأدب، كمبدأ تداولي تخاطبي، «روبين لاكـوف» Robin Lakoff، وصيغته عندها هي: «**لتكن مؤدبا**». وتتفرع عنه هو الآخر قواعد عدة هي:

1 ـ قاعدة **التعفف**[2].

2 ـ وقاعدة **التشكك**[3].

3 ـ وقاعدة **التودد**[4].

وتسعى هذه القواعد إلى تحقيق الغاية التي من أجلها دخل المتخاطبان في الكلام. وبرغم أن لاكوف ادعت الكلية والشمول لقواعدها في الطبيعة والعدد، وأنها تأخذ بها المجتمعات البشرية والجماعات اللغوية على اختلافها، وإنما يقع الاختلاف في ترتيبها، فإن هذه القواعد بنظر طه، تتدرج في القوة، كما أنها تتعارض

(1) وينظر حول المظهر القياسي لهذه المبادئ: طه عبد الرحمن (1987، ص ص. 102–104).
(2) مقتضاها: لا تفرض نفسك على المخاطب (عبد الرحمن، 1998، ص. 240).
(3) مقتضاها: لتجعل المخاطب يختار بنفسه (عبد الرحمن، 1998، ص. 241).
(4) مقتضاها: لتظهر الود للمخاطب (عبد الرحمن، 1998، ص. 241).

مع القواعد التعاونية التي وضعها غريس وتفضلها، بل وترد التبليغ إلى التهذيب، إلا أن مبدأ التأدب عند لاكوف لا يماثل بالضرورة مفهوم العمل الذي بنى عليه أساس التهذيب، فلا حديث عن الوظيفة العملية، وبالأولى عن الوظيفة الاصطلاحية في القواعد التعاملية عند لاكوف، وهذا ما يجعل المبدأ التخاطبي التأدبي يقصر عن التغيير السلوكي لانفصاله عن العمل، وجموده على جانب تجريدي من التهذيب. وذلك ما يحققه مبدأ تخاطبي وتداولي آخر هو «**مبدأ التواجه**».

ظهر **مبدأ التواجه**، أي مقابلة الوجه للوجه، عند ب. «براون» Penelope Brown و«س. ليفنسن» Stephen Levinson، وصيغته: «**لتصن وجه غيرك**». ويتأسس هذا المبدأ على مفهومين أساسيين هما: مفهوم «**الوجه**»[1] ومفهوم «**التهديد**»[2]. وذكر بروان وليفنسن خططا تخاطبية عديدة، تتفرع عن مبدأ التواجه، من خلال صيغ تعبيرية معلومة تخفف من آثار التهديد.

ومن خلال المقابلة بين خطط التخاطب عند براون وليفنسن، وبين قواعد التأدب عند «لاكوف»، يظهر أن مبدأ التواجه يفضل مبدأ «التأدب»، كما يفضل مبدأ التعاون عند غريس؛ إذ إن مبدأ التواجه أكثر تغلغلا في الدلالة العملية من خلال الاشتغال بمفهوم «**الوجه**» الذي هو المقصد الذي يستهدف المتكلم والمستمع تحقيقه، كما أن الخطة التخاطبية المتبعة هي بمثابة الوسيلة اللغوية المتخذة لبلوغ المقصد الوجهي. **فالتهذيب التواجهي، إذن، يحقق، بنظر طه، وجهي البنية العملية وهما: المقاصد والوسائل**. إلاَّ أن هذا المبدأ يقصر عن تبين الجهات غير التهديدية في العمل التهذيبي، كما يجعل التهديد هو الأصل في دخول المتكلم في العمل، بما يجعل التهديد هو السمة المميزة للأقوال، ودور التهذيب إذن هو التقليل من التهديد.

---

(1) مفهوم الوجه هو الذات التي يدعيها المرء لنفسه والتي يريد أن تتحدد بها قيمته الاجتماعية، وهو على ضربين: وجه دافع، ووجه جالب؛ فالأول هو إرادة المتكلم دفع الاعتراض عنه، والثاني إرادة جلب الاعتراف لـه. ويكون هذا الدفع والجلب من خلال المخاطبة (عبد الرحمن، 1998، ص. 243).

(2) مفهوم التهديد هو الأقوال التي تعوق بطبيعتها إرادات المستمع أو المتكلم في دفع الاعتراض أو جلب الاعتراف، مثل «الأمر» و«الطلب» و«النصح» و«التذكر» و«الإنذار» و«التحذير» و«الوعيد» بالنسبة إلى المستمع، ومثل «العرض» و«الوعد» بالنسبة إلى المتكلم، وأخرى غيرها في ما يتعلق بالوجه الجالب للمستمع، أو بالوجه الدافع للمتكلم (عبد الرحمن، 1998، ص. 243).

وعلى هذا الأساس يغيب في مبدأ التواجه معاني «**القرب**» من الغير، وتحقيق الألفة معه، مما يعتبر من المقاصد الضرورية للتواصل الإنساني، وهذا ما ينقص من قيمة مبدأ التواجه، لعدم اشتغاله بالبعد التقريبي من العمل التهذيبي، ذلك ما يستوفيه «**مبدأ التأدب الأقصى**».

ظهر مبدأ التأدب الأقصى مع «ليتش» Leo Frey Leech، وهو مكمل لمبدأ التعاون، وصيغته تأتي في صورتين؛ الأولى سلبية هي: «**قلل من الكلام غير المؤدب**»،والأخرى إيجابية هي: «**أكثر من الكلام المؤدب**». وتتفرع عن هذا المبدأ قواعد عدة منها:

1 ـ قاعدة **اللباقة**[1].

2 ـ قاعدة **السخاء**[2].

3 ـ قاعدة **الاستحسان**[3].

4 ـ قاعدة **التواضع**[4].

5 ـ قاعدة **الاتفاق**[5].

6 ـ قاعدة **التعاطف**[6].

ويحصر ليتش وظيفة هذه القواعد، وخاصة قاعدة اللباقة، في منع النزاع وتحقيق التعاون بين المتخاطبين. وقد يترجح مبدأ التأدب الأقصى على مبدأ التعاون متى وقع التعارض بينهما. بل يمكن رد قواعد التأدب للاكوف وخطط التواجه لبروان وليفنسن إلى قاعدة اللباقة التي هي درجات عند ليتش. إلاَّ أن هذا المبدأ برغم تميزه عن المبادئ

(1) صورتها السلبية: قلل من خسارة الغير، وصورتها الإيجابية: أكثر من ربح الغير (عبد الرحمن، 1998، ص. 246).

(2) صورتها السلبية: قلل من ربح الذات، وصورتها الإيجابية: أكثر من خسارة الذات (عبد الرحمن، 1998، ص. 246).

(3) صورتها السلبية: قلل من ذم الغير، وصورتها الإيجابية: أكثر من مدح الغير (عبد الرحمن، 1998، ص. 246).

(4) صورتها السلبية: قلل من مدح الذات، وصورتها الإيجابية: أكثر من ذم الذات (عبد الرحمن، 1998، ص. 247).

(5) صورتها السلبية: قلل من اختلاف الذات والغير، وصورتها الإيجابية: أكثر من اتفاق الذات والغير (عبد الرحمن، 1998، ص. 247).

(6) صورتها السلبية: قلل من تنافر الذات والغير، وصورتها الإيجابية: أكثر من تعاطف الذات والغير (عبد الرحمن، 1998، ص. 247).

السابقة، فهو بنظر طه يميل إلى التظاهر والحرص على الغرضية، ومن خلال **الخاصية اللاتناظرية للتأدب الأقصى**، وكذا من خلال خاصية الربح والخسارة لمفهومي اللباقة والسخاء؛ فالخاصية اللاتناظرية تسحب صفة الصدق عن التأدب، وتجعله محل تنازع بين المتكلم والمخاطب، في وقت يتحقق التخاطب الحق لما يتحقق نفع المتخاطبين جميعا من التأدب. أما خاصية الربح والخسارة فتحول العمل التهذيبي للتخاطب إلى «معاملة تجارية» تدر الأرباح أو تسبب في الخسائر، مما يخل بالعمق الأخلاقي للعمل التهذيبي، فيتحول إلى تهذيب غير خالص يقوم على الخدمات والمصالح، عكس التهذيب الخالص القائم على القيم والمعايير المعنوية. وهذا ما يقلل من قيمة مبدأ التأدب الأقصى برغم انبنائه على التقرب، وسعيه لتحقيق الأنس والألفة مع الغير. فكان لا بد من طلب مبدأ يأخذ بالتقرب، لكنه يتجنب الآفات سالفة الذكر، مثل التظاهر وطلب التعويض. وهذا ما يستوفيه، بنظر طه، «**مبدأ التصديق**».

استخلص طه هذا المبدأ من التراث الإسلامي المتغلغل في العمل. ويتخذ صورا مختلفة، أشهرها: «**مطابقة القول للفعل**»، وتأتي صيغته على الشكل التالي: «**لا تقل لغيرك قولا لا يصدِّقه فعلك**». ويتكون هذا المبدأ من جانبين؛ الأول **تبليغي**، أي نقل القول، والآخر **تهذيبي**، أي تطبيق القول، تتفرع عنه قواعد جامعة لمبدأ التعاون وقواعده المنظمة للجانب التبليغي[1]، وهي: **قواعد التواصل**[2]. كما تتفرع عن مبدأ التصديق قواعد في جانبه التهذيبي هي:

1 ـ قاعدة **القصد**[3].

2 ـ قاعدة **الصدق**[4].

3 ـ قاعدة **الإخلاص**[5].

---

(1) يستثني طه من قواعد مبدأ التعاون قاعدة الكيف.

(2) استخرجها طه من كتاب «أدب الدنيا والدين» للماوردي، وهي:

1 ـ ينبغي للكلام أن يكون لداع يدعو إليه، إما في اجتلاب نفع أو دفع ضرر.

2 ـ ينبغي أن يأتي المتكلم به في موضعه ويتوخى به إصابة فرصته.

3 ـ ينبغي أن يقتصر من الكلام على قدر حاجته.

4 ـ يجب أن يتخير اللفظ الذي به يتكلم (عبد الرحمن، 1998، ص. 249).

(3) مقتضاها هو: لتتفقَّد قصدك في كل قول تلقي به إلى الغير (عبد الرحمن، 1998، ص ص. 103–250).

(4) مقتضاها هو: لتكن صادقا في ما تنقله إلى غيرك (عبد الرحمن، 1998، ص. 250)

(5) مقتضاها هو: لتكن في تودك للغير متجردا عن أغراضك (عبد الرحمن، 1998، ص. 250).

وهذه القواعد التهذيبية تتضمن بدورها ما تقرَّر في قواعد التأدب وقواعد التواجه السابقة.

وهكذا، تفضل القواعد التبليغية المتفرعة عن مبدأ التصديق نظيراتها في المبادئ السابقة؛ إذ تشملها وتزيد عليها، كما أن الوصول في المخاطبة وفق مبدأ التصديق يقتضي من المتخاطبيْن تشغيل مداركهما كلها، سواء منها الحسية أو العملية؛ فالمستمع يراقب قول المتكلم وفعله، كما أن المتكلم يراقب إنصات المستمع وفهمه، فتتحول المخاطبة نفسها إلى عمل يشمل القول والفعل والصِّلة بينهما، فيحصل التقارب بين المتخاطبين زيادة بعد زيادة، ولا يكون إلا تقربا صادقا وخالصا من غير تنافس ولا تنازع، مما سماه الأقدمون بـ«**آفات الكلام**». **وباعتماد مبدأ التصديق يتحقق الكمال في التخاطب من جهة التعامل، باعتباره بنية تفاعلية حية.**

ب- نماذج التواصل التخاطبي:

حدد طه للفظ «**التواصل**» معان ثلاثة هي: «**الوصل**»، بما هو نقل الخبر، و«**الإيصال**»، بما هو نقل الخبر مع اعتبار مصدره الذي هو المتكلم، و«**الاتصال**»، بما هو نقل الخبر مع اعتبار مصدره وهو المتكلم واعتبار مقصده الذي هو المستمع معاً. وربط بين التواصل والحجاج؛ إذ لا يمكن التواصل باللسان من غير حجاج.

ولما ارتبط الحجاج بالحجة، فقد ميَّز طه بين أنواع ثلاثة من الحجج؛ هي:

1 ـ **الحجة التجريدية** التي يستقل بناؤها الاستدلالي بنفسه.

2 ـ و**الحجة التوجيهية**، وهي الفعل الاستدلالي الذي يأتي به المتكلم.

3 ـ و**الحجة التقويمية**، وهي الفعل الاستدلالي الذي يأتي به المتكلم بغرض إفادة المستمع مع نهوض هذا الأخير بتقويم هذا الفعل.

وبحكم الترابط بين الحجاج والتواصل، وضع طه ثلاثة نماذج تواصلية، تتحدد فيها وظيفة الحجة بحسب نوع التواصل، وهي: النموذج الوصلي للحجة، والنموذج الإيصالي للحجة، والنموذج الاتصالي للحجة.

ففي **النموذج الوصلي** للحجة، يتم تجريد الحجة، **بما هي دليل**، من فعاليتها الخطابية، من خلال محو تلك الوظائف الخطابية، والزهد في استعمال أدوات لغوية كأسماء الإشارة وأسماء الضمائر، مما يستبعد أي دور للسياق والمقام في العملية التخاطبية. كما يحيل صاحب النموذج الوصلي للحجة إلى التصريح بكل المعاني المضمرة وعدم اعتبار المعاني المشتركة بين المتخاطبين أو المستدلين بالحجة.

ولما تفقد هذه الحجة المجردة فعاليتها الخطابية تتحول إلى «**متوالية من التوابع المصورة والمرتبة**»، مما يلغي فرص التواصل الحي وتداخل مستوياته. وقد كرس هذا النموذج الوصلي للحجة نظرية الإعلام الحديثة التي تختزل العملية التواصلية ككل في عقد Codage وحل Décodage، مما يخرج عن مقتضيات التواصل في الخطاب الطبيعي؛ إذ يتم فصل المنقول عن صورته المنقول بها، خارج اعتبارات إنشاء الخطاب أو تأويله، ولا تتجاوز وظيفة الناقل والمنقول إليه المستوى التقني وحسب؛ أي «مرسل» و«مرسل إليه». ولا يتم التعويل في هذا النموذج إلاَّ على البنية المنطقية للخبر الذي تحمله الحجة المجردة، ويتم إهمال فعل الإخبار كلية برغم ما لــه من مكانة خاصة في القول الخطابي.

أما في **النموذج الإيصالي** للحجة، فتكون الحجة **فعلا قصديا**، وبالتالي تأخذ بالفعالية الخطابية، ويظهر ذلك من خلال الارتباط الوثيق بين القصدية واللغة؛ فحجَّ بمعنى «قصد». كما تتميز قصدية النموذج الإيصالي للحجة من خلال تراتبيتها؛ فهي طبقات من القصود، أي النيات، وطبقات من المقاصد، أي الأهداف، إخبارا للمستمع وتعريفه بالقصد، أو دفعه إلى العمل ومعرفة مدى اقتناعه، من خلال بناء فعله الإقناعي.

وهذا النموذج الإيصالي لا يكاد يجاوز قصدية المتكلم من دون المستمع، وهذا ما يلغي مشاركة المستمع في تكوين قصدية المتكلم. وعليه تصير الحجة التوجيهية المرتبطة بهذا النموذج بنية دلالية موجهة من جانب واحد، فلا تصل إلى مستوى الحجة الحية ذات البنية التداولية والتفاعلية، وهنا يصيب القصور هذا النموذج. ويرجع طه أسباب التعثر في هذا النموذج إلى التأثر بـ«**نظرية الأفعال اللغوية**»، والتي وضع أصولها «أوستين» John Langshaw Austin وأقام بناءها «سورل» John R. Searl وتوسعت بعدهما مع «بول غريس» وغيره. وتقوم هذه النظرية في مجملها على القول بأن الجمل اللغوية لا تنقل مضامين مجردة، وإنما تؤدي وظائف تختلف باختلاف السياقات والمقامات المتنوعة (عبد الرحمن، 1998، ص. 260).

لقد حاولت هذه النظرية استنباط تصور جديد للغة، يحولها من مجرد أداة لنقل معلومات من المتكلم إلى المخاطب، إلى وسيلة للتأثير في مواقف المخاطب واعتقاداته، ودفعه إلى اتخاذ أنماط سلوكية معينة تقتضيها صيغ التخاطب المستعملة وفق مجموعة من المبادئ والقواعد المتعارف عليها في بيئة المتخاطبين ومجالهما

التداولي. وهكذا تصبح عملية التخاطب اللغوي في حقيقتها إنجازا لأفعال لا مجرد عملية تكلم أو نقل للواقع عبر الجمل أو الملفوظات اللغوية. وكان ذلك الدافع وراء إدراج الحجاج ضمن الأفعال اللغوية من خلال عمليات التوسيع التي خضعت لها النظرية. وعليه تعد نظرية «**الحجاج في اللغة**» امتدادا وتطويرا لنظرية الأفعال اللغوية.

فصار الحجاج، بعد عملية التوسيع هاته مع ديكرو وأسكومبر Jean–Claude Anscombre وغيرهما، عبارة عن علاقة دلالية تربط بين الأقوال في الخطاب تنتج عن عمل المحاجّة، ولكن هذا العمل محكوم بقيود لغوية؛ فلا بد من أن تتوافر في الحجة (ق1) شروط محددة حتى تؤدي إلى النتيجة (ق2). ولهذا فإن الحجاج مسجل في بنية اللغة ذاتها وليس مرتبطا بالمحتوى الخبري للأقوال ولا بمعطيات بلاغية مقامية، كما كان يقترح التصور التداولي التقليدي (المبخوت، 1998، ص ص. 361–360)[1]. وذلك لأن القول يتضمن في ذاته تلميحا إلى تمييز حجاجي للقضايا التي ينشئها. ولا جرم أن هذا التمييز يمكن أن يتنوع من متكلم لآخر، حسب حالات الخطاب؛ إذ لا أحد يستطيع تحديد الخلاصة المقترحة أو المنفية من (ق)، أي أن القيمة الأساسية للقول ترجع في جزء مهم إلى الاستعمال الحجاجي له. (Oswald, 1980, p. 16)

ورغم ذلك فقد بقي مفهوم الحجاج ذاك محدودا، بنظر طه، ولم يتجاوز **الفعل**

(1) ينطلق التصور التداولي التقليدي من تقسيم الخطاب إلى مستويات ثلاثة تتعاقب تعاقبا خطيا: 1) المستوى التركيبي Syntaxe، ويعنى بتحديد قواعد التأليف التي تنشئ، أو لا تنشئ، سلاسل تامة التشكل؛ أي جملا لغوية. 2) المستوى الدلالي Sémantique، ويعالج علاقة العلامات بمراجعها أو مدلولاتها؛ ومدلول جملة ما، أو ما تحيل عليه، حسب «ش. موريس» Charles Morris وغيره من المناطقة، هو قيمتها الحقيقية. 3) المستوى التداولي Pragmatique، وتدرس فيه علاقات الرموز بالمؤولين لها، ويبحث فيه عن مدى استيفاء القول لشروط المقام، وقدرته التأثيرية. ومن ثم فيتوجب، حسب مناصري هذا التحليل، البدء بالمستوى التركيبي، ثم المرور إلى المستوى الدلالي، ونصل في الختام فقط إلى المستوى التداولي، ولكن في الحقيقة إن «قواعد التشكل الجيد للمستوى التركيبي مستقلة عن المحتوى الإخباري للأقوال، ويمكن أن نحدد هذه الأخيرة، بدورها، دون أن نقيم وزنا لتأثير الكلام في المخاطبين»، أي: أن ظواهر تداولية كثيرة تبرز منذ المستوى الأول التركيبي.(Anscombre et Ducrot, pp. 15-17) وانطلاقا من هذا المفهوم ليس الحجاج بالظاهرة التي تبرز فقط في المستوى التداولي من الخطاب، بل هو عنصر ملازم لعملية التكلم ذاتها، أي أنه خاصية لغوية دلالية وليس ظاهرة مرتبطة باستعمالاتها المقامية.

التكلمي اللغوي المركب؛ وبقيت الحجة في هذه النظرية مجرد جملة من الأفعال اللغوية المرتبة، بينما الحجة في الخطاب الطبيعي نص منظوم نظما يستقل بأوصافه وقوانينه عن الفعل اللغوي، كما سبق، وتأتي وفق المقتضيات الاستعمالية لمقام التكلم (عبد الرحمن، 1995، ص ص. 199–198).

ويبقى النموذج الأخير، وهو **النموذج الاتصالي** للحجة، هو الأكثر استيفاء لشروط التخاطب الطبيعي؛ إذ يأخذ بالفعالية الخطابية، بما هي تفاعل بين المتكلم والمستمع معا. ويتحقق هذا التفاعل عبر التزاوج وعبر الممارسة الحية له. فالتفاعل من خلال التزاوج يحصل لمَّا يجرِّد المتكلم من نفسه ذاتا، وتنشق عنه اعتباريا تكون هي الذات المدعية، والذات الثانية باطنة تشترك مع ذات المستمع وهي الذات المعترضة؛ **فالملقي في هذه الحالة هو أول متلق لكلامه** (عبد الرحمن، 1998، ص. 55). وقد تتعدد هذه الذوات المنشقة متى تعددت مستويات مدار الكلام، وكذلك الأمر نفسه بالنسبة إلى المستمع، وكل هذا الاشتقاق الاعتباري للمتكلم أو المستمع، بما يحقق التفاعل التزاوجي، يرافقه ازدواج في مختلف أركان العملية التخاطبية، فيحصل «**ازدواج في القصد**» و«**ازدواج في التكلم**» و«**ازدواج في الاستماع**» و«**ازدواج في السياق**».

وأما الممارسة الحية للتفاعل فتكون عبر الأخذ بالمعنى الحقيقي للحجة، أي عبارتها، وكذلك بمعناها المجازي، أي إشارتها. والأخذ بالجانب الإشاري في الحجة لا يحصل إلاَّ باعتبار «**مقتضى الحال**» أو «**المقام**». كما أن الممارسة الحية للتفاعل هي الأخذ بدلالة الحجة على الفعل وكذلك الأخذ بدلالتها على الأخلاق، من خلال الرجوع إلى العمل.

فالممارسة الحية للتفاعل هي أخذ بالمجاز والأخلاق في الحجة، وعندما يدخل المجاز على الحجة بمختلف أساليب البيان واحترام مقتضيات التداول (عبد الرحمن، 1995، ص. 201). تتحول هذه الحجة إلى خطاب أوسع لا يأخذ بأسباب الظهور والوضوح وحسب، بل يأخذ بأسباب الاشتباه والالتباس والخفاء، مما يسمح لهذه الحجة بالحياة في السياقات المتعددة والمتحولة للنص، واكتساب خصوبة متجددة بتجدد مقتضيات المقام؛ ذلك أن القول يتبدَّل معناه بتبدل سياقه، نسقا كان أو مقاما، فيكون الأصل فيه هو تعدد المحامل وليس وحدتها (عبد الرحمن، 1998، ص. 260).

إن اعتبار الأخلاق في الحجة يحولها إلى أداة معيارية، ومعياريتها قائمة في إدراك حكمتها من جانب الفعل ومن جانب القول، مما يفتح آفاقا جديدة أمام العقل والعمل فيخرجان من محدودية التجريد وضيق التوجيه إلى سعة التقويم. وعليه تتحول الحجة في هذا النموذج إلى بنية تداولية يقترن فيها التوجيه بالفعل والتقويم بالخلُق.

ويرجع طه نجاعة هذا النموذج الاتصالي في التخاطب إلى استناده إلى «**نظرية الحوار**» التي تشكلت من خلال المجهودات المبذولة في قطاعات معرفية متداخلة نحو: «المنطق الرمزي»، و«المنطق غير الصوري»، و«نظرية الحجاج»، و«حركة التفكير النقدي»، و«فلسفة اللغة»، و«فلسفة التواصل». وقد اتفقت جميعا حول أصول عامة وأخرى خاصة للحوار، لكنها اختلفت بحسب توجهاتها المعرفية وإجراءاتها المنهجية لمجالاتها العلمية (عبد الرحمن، 1998، ص ص. 271–270)، وغفلت كلها، بنظر طه، عن اعتبار **العلاقة التخاطبية علاقة أصلية وسابقة على العناصر الداخلة في تكوين الممارسة التواصلية، كما أن العلاقة التخاطبية علاقة عملية، تعتبر فيها الأخلاق أصلا في شرائط الفعل الذي تنطوي عليه.**

خاتمة.

نخلص إلى أن «الكلام» و«الخطاب» و«الحجاج» تشكل العناصر الأساس للحقيقة النطقية الإنسانية؛ وتنضبط هذه الحقيقة وفق علاقات مخصوصة بحسب عناصرها؛ فتكون العلاقة **تخاطبية في حالة الكلام**، و**استدلالية في حالة «الخطاب»**، و**مجازية في حالة «الحجاج»**. وكل عنصر أصلي في تلك الحقيقة النطقية ورث عن العلاقة التي دل عليها نوعا من التكوثر النطقي؛ سواء في ذوات المتكلم أو في ذوات المخاطب أو في ذوات المستعير[1]. ولكنها تلتقي جميعا في تشييد معمار تخاطب كامل ومتكامل، أي تخاطب جديد، يلقي فيه الجانبان المتخاطبان الأقوال بغرض إفهام كل منهما الآخر مقصودا معينا، وفق أفعال مخصوصة بغرض الإنهاض للعمل.

(1) وبهذا التداخل للذوات يستطيع المتحاور أن يملك آليات للتوجيه والتأثير، وأن يفتح العديد من الاتجاهات الخطابية، يتبادل فيها المتخاطبان الأدوار، تبليغا وتدليلا وتوجيها (عبد الرجمن، 1987، ص ص. 19–51).

مراجع الدراسة باللغة العربية:

- المبخوت، شكري. (1998). نظرية الحجاج في اللغة. في حمادي صود، *أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم*. منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس.
- عبد الرحمن، طه. (1991). الاستعارة بين حساب المنطق ونظرية الحجاج. *مجلة المناظرة*، (4)، الرباط.
- عبد الرحمن، طه. (1986). رسالة في منطق الاستدلال الاحتجاجي والطبيعي ونماذجه. *مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية*، (12)، الرباط.
- عبد الرحمن، طه. (2002). *الحق العربي في الاختلاف الفلسفي*. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- عبد الرحمن، طه. (1998). *اللسان والميزان أو التكوثر العقلي* (ط 1). المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- عبد الرحمن، طه. (1999). فقه الفلسفة 2، القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- عبد الرحمن، طه. (1995). *فقه الفلسفة 1، الفلسفة والترجمة* (ط 1). المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- عبد الرحمن، طه. (1987). *في أصول الحوار وتجديد علم الكلام* (ط 1). المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، الرباط.

References

- Grice, P. (1979). Logique et conversation. *Communication*, N° (30), Seuil, Paris
- Anscombre, J.C., et Ducrot, O. (1983). *L'argumentation dans la langue* (2ème éd). Mardaga, Bruxelles
- Ducrot, O. (1980). *Les échelles argumentatives*. Ed Minuit, Paris.

نماذج نظرية وتطبيقية لدراسة المعنى والدّلالة في القرآن الكريم

سعيد بن خلوق

أستاذ باحث، حاصل على دكتوراه في الترجمة واللسانيات

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المملكة المغربية

said.benkhallouk@usmba.ac.ma

https://orcid.org/0009-0003-4899-9095

الملخّص

تضم المعالجة اللغوية للنص القرآنيّ عدة مستويات للتحليل اللغويّ (صواتة، صرافة، تركيب، ودلالة)، ويتشكَّل هذا المعنى من خلال التفاعل الإيجابيّ بين مختلف المكونات اللغوية المساهمة في بنائه، الأمر الذي يستدعي ضرورة التمييز بين معنى الكلمةِ عندما تكون مُنفردةً، والدّلالة المرتبطة بها داخل النص. فمن المعلوم أنّ النَّص القرآني يتفرد بخطابه الإلهيّ المتميز عن النصوص البشرية، فهو إعجاز لغويّ يتطلب الحيطة والحذر عند دراسة معاني ألفاظه، ودلالات آياته.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز أنواع المعنى، ومستويات الدّلالة، وتحديد نقط التشابه والإختلاف بينهما.
- توضيح كيفية تشَكُّل المعنى في القرآن الكريم من خلال التمييز بين مستويات الدّلالة (المعجمية، والوظيفية، والثقافية).
- إبراز إشكاليات تحديد المعنى في القرآن الكريم مثل المشترك اللفظيّ، والتَّضاد، والمجاز.

اتبعت الدراسة منهجاً نقديّاً عبر استعراضٍ لأبرز النظريات اللغوية في السّاحة الأكاديمية العربية والغربية، ثم قمنا بتحليلٍ مقارنٍ هَدَفُهُ إبراز التفاوتات والإختلافات اللُّغوية بين أنواع المعنى من جهة، ومستويات الدّلالة من جهة ثانية.

وقد افترضنا أنَّ المعنى في القرآن الكريم يتشكل من خلال تلاحم الكثير من المستويات الدّلالية، واللغوية، والعاطفية، والثقافية، والإجتماعية. إضافة إلى ذلك، افترضنا أنَّ السِّياق والمقام يؤدّيان دوراً مهمّاً في تحديد المعنى الدلاليّ في النص القرآنيّ.

وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

– يعتمد بناء المعنى في القرآن الكريم على وحدة المعنى بين الآيات القرآنية، وذلك من خلال نظام بنيويّ ودلاليّ، يتأسس هو أيضاً على العلاقة التي تنسجها كلُّ الأنظمة اللغوية (النحوية، والصرفية، والتركيبية) مع الأنظمة الثقافية والسِّياقية والتّداولية.

– تحتلُّ دراسة المعنى أهميةً كبرى في فهم وتفسير النص القرآنيّ، وذلك من خلال منظوماتٍ بنيويةٍ وتفسيريةٍ متعددةٍ.

الكلمات المفاتيح: المعنى، الدّلالة، اللغة، السِّياق المعجميّ، السياق الثقافيّ، السياق الإجتماعيّ، السياق العاطفيّ.

Theoretical And Practical Models For Studying Meaning And Signification In The Qur'an

Said Ben Khallouk
Phd In Translation And Linguistics
The College Of Arts And Humanities, Sais-Fes, University Of Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fes
said.benkhallouk@usmba.ac.ma
https://orcid.org/0009-0003-4899-9095

ABSTRACT

The linguistic treatment of the Qur'anic text encompasses several levels of analysis: phonetic, morphological, syntactic, and semantic. Meaning is shaped through the constructive interaction among the various linguistic components that contribute to its formation. This necessitates a clear distinction between the meaning of a word in isolation and the signification it acquires within the textual context. It is well established that the Qur'anic discourse is unique in its divine origin and fundamentally distinct from human textual productions. As a linguistic miracle, the Qur'an demands a cautious and methodical approach in the study of its vocabulary and the interpretation of its verses.

Objectives of the Study: – To examine the types of meaning and levels of signification, and to clarify how meaning is constructed in the Qur'an by distinguishing between different levels of signification: lexical, functional, and cultural. – To highlight the challenges of meaning determination in the Qur'anic text, such as polysemy, antonymy, and metaphor.

The study adopts a critical approach by reviewing major linguistic theories, followed by a comparative analysis aimed at revealing the divergences and discrepancies between types of meaning on the one hand, and levels of signification on the other.

We hypothesize that Qur'anic meaning is shaped through the interplay of multiple layers of signification—linguistic, emotional, cultural, or social. Moreover, both context (al-siyāq) and situational setting (al-maqām) play

a crucial role in determining the semantic scope of Qur'anic expression.

We have arrived at the following results:

*The construction of meaning in the Qur'an rests on the unity of meaning across verses, through a structural and semantic system that itself relies on the weaving of relations among all morphological, syntactic, and lexical systems, with cultural, contextual, and discursive systems.

*The study of meaning occupies a central place in the understanding and interpretation of the Qur'anic text, and this is achieved through multiple structural and interpretive systems

.

Keywords: meaning, signification, language, Lexical context, cultural context, social context, affective context.

مقدمة

منذ البدايات الأولى للدراسات اللغوية، شَكَّلَتِ العلاقة التي تربط بين الأصوات ودلالاتها مُعضلة منَ المعضلات اللغوية والفلسفية، كما أنَّ هذه العلاقة الدّلاليَّة كانت محطَّ جدال معرفيّ بين مختلف الاتجاهات اللغوية والفلسفية. وتُشكل الدراسات الدلالية الهدف الأساسيَّ للغة، والغاية الأسمى للخطاب؛ يقول عنها تمام حسان إنها «قِمَّة الدراسات النَّحوية [كما أنها تشكل] فلسفتها» (حسان، 1994، ص.18). ويعتبر النص القرآنيّ من بين أهم النصوص التي ضمَّت الكثير من الأبحاث والدراسات الدّلالية، فاشتغل بهذه الصناعةِ العديدُ من المفسرين والنُّحاة المسلمين، وأنتجوا العديد من المـُجلَّدات التفسيرية، والكتب المـُرتبِطة بعلومها اللغوية. إلاّ أنَّ اللَّبس يظلّ قائماً بين المعنى والدّلالة. فهل يمكننا التمييز بينهما؟ وكيف يَبني النص القرآنيّ معناه الدّلاليّ؟ وما هي الإشكالات المعنوية التي تعترض تشكيل المعنى في القرآن الكريم؟

تسعى هذه الدراسة إلى البحث عن كيفية بناء المعنى في القرآن الكريم، وذلك من خلال التمييز بين المعنى المعجميّ للألفاظ منفردة، وتأثير السياق القرآنيّ في هذا المعنى، فيتغير من معنى جامد إلى دلالةٍ متحركةٍ وتابعةٍ لِسياق الآية القرآنية، ولِمقامها الاِجتماعيّ أيضاً. وتأتي أهمية هذه الدراسة في كونها ذات طابع عمليّ يسعى إلى تطبيق الجانب النظريّ على أمثلة من النص القرآنيّ. من أجل ذلك، اتبعت الدراسة منهجيةً نقديةً لِاستعراض أبرز النظريات اللغوية، العربية والغربية، يليها تحليلٌ مقارنٌ بين أنواع المعنى من جهة، ومستويات الدّلالة من جهة ثانية. لذلك، سنأخذ آياتٍ من القرآن الكريم كعيناتِ دراسيةٍ تكون المنطلَق لتحديد إشكالات المعنى، لِإيجاد الحلول العملية لها. وقد وضعنا فرضيات تقوم على أساسِ حقيقة أنَّ المعنى في القرآن الكريم يتشكلُ من خلال تلاحم الكثير من المستويات الدّلالية اللغوية، والعاطفية، والثقافية، والاِجتماعية، إضافة إلى الدور المهم الذي يلعبه السِّياق في تحديد المعنى الدلاليّ القرآنيّ. وافترضنا أيضاً أنَّ المقام الاِجتماعيّ يشكل جزءاً أساسيّاً من الفهم الجيد للآيات القرآنية.

نقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول: نقوم في الفصل الأول بِتحديد مفهوم المـعنى، والتمييز بين مختلف أنواعه، وكذلك بالنسبة الدلالة، لِنخلص في الأخير إلى إبراز حدود التشابه والاِختلاف بينهما. وسنخصص الفصل الثاني للجانب التطبيقيّ، ونستعرض فيه مستويات المعنى الدّلالي الذي يشمله النص القرآنيّ، سواء اللغويّ، أو العاطفيّ، أو

الثقافيّ. وسنقدم في الفصل الثالث أهم الإشكالات الدّلالية التي تعترض عملية تفسير القرآن الكريم مثل المشترك اللفظيّ، والتَّضاد، والمجاز.

1. مفاهيم

1.1. مفهوم المعنى

يدرس الفلاسفة المعنى من خلال بحثهم عن الحقيقة، فقد وجد استيفن أولمان أنّ المعنى «يمثل نقطة التقابل بين ثلاثة أنواع من علم المعنى» (أولمان، 1975، ص.64) (علم المعنى اللغوي، علم المعنى الفلسفي، علم المعنى العام)، وبالتالي، فعلم المعنى عند أولمان يستمد قوته ومشروعيته العلمية من خلال هذه العلوم الثلاثة لأنها تحيط به من أوجه مُختلفة.

ويحدد بالمر (Palmer 1995) معنى كلمة على أنها بحث عن مجموعة من المصطلحات المألوفة، والتي بدورها تُقَرِّب إلى معرفة المصطلح المجهول، وذلك «بأن نقدم كلمةً أكثرَ أُلْفَةً من تلك التي نسأل عن معناها» (بالمير، 1995، ص.13)، ومنه، تكون الغاية هو تقديم كلمة معلومة تُقَرِّبُ المعنى، وسنكون قد حققنا انتقالاً من كلمة مجهولة إلى كلمة معلومة، ومن كلمة غامضة إلى كلمة نستطيع أن نفهمها، وهذا الإجراء هو ما يقوم به المعجم. لكن يبرز مستوى آخر من مستويات «المعنى»، وهو عندما ننطق كلمة تحمل معنى يخالف ما نقوله، بل تعنى شيئا آخر غير الذي يوجد في دواخلنا. وهنا يبرز الفرق بين: القول والمعنى، خاصة إذا استخدم المتكلم علامات صوتية أو جسدية كالتَّنْغيم (l'intonation) أو تعابير العينين والوجه التي تدلُّ على عدم الاتفاق بين الكلام والمعنى المقصود، وهو ما سنراه عند حديثنا عن الدلالة. هنا يجب التفريق بين نوعين من المعنى الخاص بالكلمة.

1.1.1. المعنى المعجمي

هو المعنى الأوليّ أو المبدئيّ للكلمة، من خلاله، يتم إنشاء قناة أولية للاتصال اللغويّ. إنه معنى إدراكيّ يتعرض للكثير من التغيرات المعنوية أو الوظيفية أو هما معاً، وذلك حسب التغيرات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الذي يتداول هذه الكلمة. فمثلا: كلمة (رجل) لها معنى أساسيّ يدل على ملامح: (+ إنسان + ذكَر+ بالغ ...)[1]، لكنه يحمل من الصفات الثانوية ما يمكن أن يتغير حسب الثقافة والزمن

(1) يدل الرمز (+) على تحقق الملمح، والرمز (–) على عدم تحققه.

والخبرة: (+ حكمة – خوف + خشونة ...). إضافة إلى ذلك، يرتكز المعنى المعجميّ على عدة أسس لغوية أخرى، منها الصوتية أو الصرفة أو التركيبية، فهي مجتمعة «تُحدد طريقة النُّطق، وطريقة الهجاء والمبنى الصّرفيّ» (حسان، 1994، ص.331).

وفي المعاجم، يُمكن لمعنى الكلمة أن يكون مُتعدِّداً، فقد اكتسبت الكلمة تعدد المعنى من خلال تطور رُؤيتنا لمعناها الحقيقيّ الأول والمُتَّفَق عليه. لكن كثرة استعمالها مجازاً، واعتياد الناس على هذا الاستعمال «المجازي» أعطاها شرعيتها، فأصبحت الكلمة تمتلك، إضافة إلى معناها الحقيقي الأول، معاني أخرى، تحولت من مجازية إلى حقيقية من كثرة الإستعمال. لذلك، نقول إنَّ الكلمة تحمل أكثر من معنى. وهنا ندخل في نطاق ما يعرف بالدلالة.

2.1.1. المعنى الوظيفي

يتحدد المعنى الوظيفيّ للكلمة من خلال تحديد مبناه الصرفيّ كالإسم، أو الصفة، أو الظرفية، أو المصدر، أو غيره. فإذا كانت الكلمة مُبهمة المعنى، يكون القارئ ملزَماً بالإستعانة بالكلمات المجاورة لها من أجل أن يخرجها من اللَّبس المعنويّ إلى الوضوح الوظيفيّ. الأمر الذي نجده في المعاجم العربية حينما نريد تحديد معنى اللفظ. وعلى الرغم من أنّ القرائن اللفظية، التي تُسهِم في تحديد الإعراب والعلاقات الإسنادية[1] ووَظائف الكلمات داخل الجملة، ليس لها معنى خارج سياق الجملة أو النص، إلاّ أنّها تتحكم في معنى الكلمة، وتغير وظيفتها بحسب طريقة تموضعها في الجملة. وقد شبهها البعض بِـ«أشكال وعلامات» (محمد قدو، بدون، ص.281). كما أنّ القرائن المعنوية التي تتمثل في السياق وظروف النص تُسهِم هي الأخرى في تحديد المعنى الوظيفيّ للكلمة، وهو ما يصطلح عليه بدلالة الكلمة. هنا يلتقي كلٌّ مِنَ «المعنى» و«الدّلالة»، فالإنتقال من الأول نحو الثاني يتطلَّب الحديث عن السياق والجملة، فالكلمة تكون حاملةً لمعنى مُعين، يتغير إلى دلالة سياقية مُكتسبة، وهو ما سنُبيِّنه في النقطة الموالية.

2.1. مفهوم الدلالة

الدلالة هي الواسطة التي تدل على شيء ما، ونستطيع من خلالها تحديد دلالة

(1) وهي مجموع العلاقات المعنوية التي تربط المسند إليه بالمسند، كعلاقة المبتدأ بالخبر وعلاقة الفاعل بالفعل، وهي علاقات معنوية تُنْسَجُ بين مكونات الجملة داخل السياق نفسه دون أن تشير إلى معنى «الزمن».

هذا الشيء، مثل دلالة الألفاظ على المعاني، ودلالة الإشارات والرموز والكتابة. وتحيل الدلالة على الحقيقة الذهنية للشيء، أو ما يمثله من تصور ذهنيّ يتموقع في سياق لغويّ، أو اجتماعيّ، أو ثقافيّ، أو غيره. يمكن لهذه الإحالة التصور أنْ تأخذ معنى حقيقيّاً، كما يمكن أنْ تأخذ معنى تداوليّاً أو مجازيّاً. ويمكن التقاط معنى «الدلالة» انطلاقاً من أدبيات النحاة العرب واللسانيين الغربيين، غير أنَّ تصور الفريقين لمعنى الدلالة يعرف فوارق بنيوية، نجملها على الشكل التالي:

أولا – عند العرب: عرَّف الأصفهاني الدلالة بقوله: «اِعلم أنَّ دلالة اللَّفظ عبارة عن كونه بحيث إذا سُمع أو تخيل، لاحظت النفس معناه» (الأصفهاني، 1986، ص.154) ، أما السبكي فيقول عن الدلالة إنّها «معنىً يُعرَضُ للشيء بِالقياس إلى غيره» (السبكي، 1981، ص.203). وقال ابن النجار «اَلدَّلالةُ هي كَوْنُ الشيء يَلْزَمُ مِنْ فَهْمِهِ فَهْمُ شيء آخرَ. فَالشيءُ الأولُ هُو الدّال، والشيءُ الثاني هُو المدلول» (ابن النجار، 1993، ص.125). هنا يربط هؤلاء النحاة بين عنصرين اثنين هما الدال والمدلول من أجل الوصول إلى دلالة الشيء، فيكون العنصر الأول، الذي يكون معروفاً، بمثابةِ مرجعٍ للعنصر الثاني ودليلا عليه. ويختلف تحديد معنى الدلالة بحسب اهتمام ومجالِ الدراسة، فعلماء البلاغة اهتموا بالدلالة من خلال أساليب البلاغة، كما أن الفلاسفة اهتموا بالدلالة للبحث عن حقيقة الألفاظ والأساليب، وهكذا دواليك.

ودلالة الكلمة –كما رأينا سابقاً– هي المعنى الذي تكتسبه من خلال تموقعها داخل الجملة. فالسياق يقوم بتغيير المعنى المعجميّ للكلمة، وذلك من خلال قرائن لفظية ومعنوية، تتظافر مُجتمعة أو منفردة من أجل إتمام المعنى الذي يراد إبلاغه للمتلقي، وتشكيل المعنى الدلالِـيّ للكلمة. يوضح الرسم التالي اكتساب الكلمة للمعنى الدلاليّ من خلال القرائن اللفظية والمعنوية:

المعنى المعجميّ	• تتخذ الكلمة معنى أوليّاً متفقا عليه، وخارجاً عن تأثير السياق
القرائن اللفظية والمعنوية	• تتدخل هذه القرائن من أجل إكساب الكلمة معنى آخر غير المعنى المعجميّ
المعنى الوظيفيّ	• وهو المعنى الدلاليّ للكلمة بعد اقترانها بالقرائن السِّياقيَّة (اللفظية والمعنوية)

رسم توضيحي 1: تدخل القرائن السياقية في تغيير معنى الكلمة الوظيفيّ إلى دلالة سياقية

ثانياً – عند الغرب: يرى العلماء الغرب أنَّ الدلالة فرعٌ من علوم اللغة، يدرس نظريات المعنى، والشروط التي يجب توافرها في الكلمة ليكون قادرا على حمل المعنى. وظهرت العديد من النظريات التي تدرس علم الدلالة، فمنها من تبنى النظرية الإشارية – التصورية، أو النظرية السلوكية، أو نظرية السياق، أو نظرية الحقول الدلالية، أو النظرية التحليلية، أو غيرها. وبما أنَّ بحثنا يهتم بالجانب اللغويّ للدلالة والمعنى، فسوف نهتم بدراسة طبيعة العلاقة الدلالِـيّة لِلكلمات فيما بينها، فهل العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة اعتباطية، أو علاقة منطقية، أو علاقة طبيعية؟

ذهب العالم اللغويّ (Ferdinand De Saussure) إلى التشكيك في ربط «الدال» و«المدلول» تحت طائلة «الاعتباطية» (arbitraire) التي دعا إليها (Whitney)، فهذا الأخير لم يُدرك أنّ هذه العلاقة الاعتباطية تجعل من اللغة عنصراً مُنفصلا عن المؤسسة الاجتماعية الحاضنة للغة، وهي مكانُ نشأتها ومرتعًا مهمّاً لتطويرها. يقول دو سوسير في هذا الصدد إنَّ: «(Whitney) يُشدِّدُ على الطابع الاعتباطيّ للعلامة، لكنه لم يدرك أنه بذلك يفصل اللغة عن باقي المؤسسات الاجتماعية» (De Saussure, 2001, p. 110). فلا يمكن فصل اللغة عن بيئتها وسياقها المؤسَّساتيّ، لأنه يساهم لا محالة في تشكيل معناها الدلاليّ، وبالتالي، فالطابع الاعتباطيّ ليس له وجود حقيقيّ في ربط اللفظ بمعناه، ويضيف دوسوسير De Saussure (2001) إلى أنَّ «المؤسسات الاجتماعية، كالقوانين والعادات ...الخ، تتأسس كلها، وبدرجات متفاوتة، على العلاقات الطبيعية التي تجمع الأشياء فيما بينها؛ فقد نجد علاقات تناسبية وضرورية بين الوسائل (اللغوية) وبين الأهداف المرجوة». لكنَّ دو سوسير يرى أنَّ اللغة يمكن أن تحمل في حالات أخرى شيئاً من «الاعتباط»، حينما يستدرك بقوله: «لا يمكن التحكم في اللغة عند اختيارها لوسائلها التَّعبيرية، إذ لا نرى مانعاً من ربط فكرة ما بِمُتَتالِيَةٍ صوتية كيفما كانت» (De Saussure, 2001, p. 110)، وهو بذلك يربط بين عُنصري العلامة اللغوية (le signe linguistique) من جهة، والعلاقة الاعتباطية من جهة ثانية، ومُبرره أنه ليست هناك علاقة منطقية تربط بين الأشياء (المدلول) ومدلولاتها (الدّال). بالنِّهاية، يصل (De Saussure) إلى أنَّ اللغة تجمع بين المواضعة والاعتباط، لكنه لم يذكر أنها تحمل أيضا الصِّفة «التَّوْقيفِيَّة». في المُجمل، يمكننا أنْ نقول إنَّ العلاقة التي تجمع بين اللَّفظ والمعنى يمكن أنْ تضم العناصر الثلاثة: العنصر

التوقيفيّ، والعنصر الوضعيّ، والعنصر الاعتباطيّ. وهو ما سيشكل معضلة أمام دراسة المعنى الدلاليّ للكلمة. يوضع الرسم التاليّ تصور دو سوسير للعلاقة بين اللفظ ومعناه، وقد أضفنا إليه العنصر التَّوقيفِيّ الذي أهمله:

رسم توضيحي 2: العلاقة بين اللفظ والمعنى عند (De Saussure)

وهناك أوجدن وريتشاردز اللذان ربطا بين عناصر ثلاثة (الدّال، والمدلول والمرجع) لتشكيل الدلالة، ونفوا الاعتباطية عنها. إلاّ أن (Benvenist) نفى الإعتباطية عن علاقة الدال بالمدلول، وأقرَّها على علاقة هذين الأخيرين بالمرجع. لكن يبقى تحديد العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة للدلالة أمراً مُركباً، يستحيل توصيفه أو تحديد معالمه بصفة دقيقة.

3.1. حدود التَّــلاقي بين «المعنى» و«الدّلالة»

كخلاصة لما قدمناه من تعاريف لمفهومَيْ «المعنى» و«الدّلالة»، يتضح أنَّ المصطلحين معاً يحملان قدراً من التّعقيدات، ويُشكلان مفهومهما من خلال عدة مستويات تم التطرق إليها. لكن، يلتقي المفهومان عند حدود الإستعمال، والإنتقال من المعنى المجرد للكلمة (المعنى المعجميّ) البعيد عن السياق، إلى دلالة الكلمة التي اكتسبتها من خلال سياق الجملة التي تنتمي إليها. فالكلمة تنطلق من المعنى الأوليّ الوحيد إلى دلالاتها الــمُــتعددة، والتي اكتسبتها من خلال تصور ذهنيّ تابع للسياق اللغويّ، أو الثقافيّ، أو الإجتماعيّ. لذلك، يمكن القول إنَّ الإنتقال من «المعنى» إلى «الدّلالة» هو انتقالٌ من الجمود المعجميّ (المعنى) إلى الحركة السِّياقية (الدّلالة).

2. مستويات المعنى في النص القرآنيّ

ننتقل إلى دراسة المعنى الدلاليّ في نصٍّ شديد التعقيد والأهمية، وهو النص القرآنيّ. وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال إشكالية فلسفيّة ووجوديةَ، طرحها ويطرحها العديد من المهتمين بالشأن اللغويّ، وخصوصاً الذين درسوا دلالات ومعاني النصوص الدينية في العالمين العربيّ الإسلاميّ والغربيّ المسيحيّ. فقد وُضِعَتْ أسئلة مثل: هل يمكننا القول إنَّ الكلمات القرآنية، والألفاظ والآيات لها علاقة «توقيفية» مع معانيها، أم أنَّ العلاقة «وضعية» استقرَّ إليها العلماء، وبنوا عليها كتباً شارحة للآيات والسُّوَرِ القرآنية؛ فمن المعلوم أنَّ العلاقة التوقيفية تستمد مشروعيتها من أقوال النحاة الأوائل الذين يعتقدون أنّ اللغة قد نزلت من عند الله كنظام واحد، ليس للبشر دخل في تشكيلها إجمالاً وتفصيلاً، وهو ما ذهب إليه جمهور كبير من العلماء المسلمين، مِنهم أبو حسن الأشعريّ ومن تبِعه. أما العلاقة الوضعية لدلالة الألفاظ فتستمد مشروعيتها من كلام المتقدِّمين الذين يقولون إنَّ اللغة تمتاز بصفة المُواضعة، أيْ أنَّ البشرَ اتفقوا على صفة اللغة، وعلاقات الكلمات بالرموز التي تشير إليها، من هؤلاء المعتزلة الذين ميَّزوا دراساتهم اللغوية عن الدراسات الدّينية. بينما نجد مجموعة ثالثة من المفكرين الذين ظلوا حائرين بين التوقيف والوضع، كابن جنيّ الذي كان يظن أن هناك من الألفاظ ما هو توقيفي، وما هو وضعيّ، وغيره الكثير. انطلاقاً من هذا النقاش اللغوي والفلسفيّ، سنحاول دراسة كيفية تحديد معاني القرآن الكريم انطلاقاً من ثلاثة مستويات: المعنى الدّلاليّ اللغويّ، المعنى الدّلاليّ العاطفيّ، والمعنى الثقافيّ والإجتماعيّ.

1.2. المعنى الدلاليّ – اللغوي في القرآن الكريم

كما رأينا سابقاً، فالمعنى اللغوي، أو السياق اللغويّ، هو: ورود الكلمة ضِمن مجموعة من الكلمات داخل الجملة، وهو الذي يُصطلَح عليه: (collocation)، أي إرتصاف الكلمة وتضامّها المعجميّ مع العناصر الأخرى المُكونة للجملة، والتي تعطي معنى مُحَدَّداً ومقبول عند فئة معينة. فمثلا: ترتصف كلمة (يذوب) مع (السُّكر) و(الماء) و(الثلج) وغيرها من العناصر اللغوية التي تحدد معناها، بحيث لا نجدها مع عناصر أخرى كالطبيعة أو الشجرة أو غيرها.

ويقدم المعنى اللغوي معنى محدداً للكلمة، يكون غير قابل للتأويل والإحتمال. ويتحدد معنى الكلمة داخل مجموع الكلمات من السياق نفسه، الأمر الذي يجعل

احتمال تعدد المعنى جد ضعيف. ويتضح أنَّ بناء المعنى في القرآن الكريم يعتمد بشكل كبير على السياق اللغوي والدلالي للألفاظ القرآنية، فتكتسب هذه الألفاظ بدورها دلالتها من خلال السياق الذي يرد فيه النص القرآنيّ. فالكلمة المنفردة تحمل معنى معجميّاً-أوليّاً، يتغير هذا المعنى إذا ما أُسنِدت الكلمة إلى السياق، وتجاورت مع القرائن السياقية. فكلمة اليد لا تحمل المعنى الأوليّ الذي يدل على عضو الجسم، بل يتعداه إلى معانيَ دلاليّة متعددة بتعدد السياق اللغويّ:

- «يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ» (الفتح، 10) تحمل اليد معنى القوة والبأس.
- «بَلْ يَداهُ مَبْسوطَتانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ» (المائدة، 46) تحمل معنى العطاء والكرم الواسع.
- «قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ» (صَ، 75) تحمل معنى الكرم ونعمة التَّفضيل.
- وكلمة (أُمَّة) تتخذ معاني متعددة بحسب الكلمات المتراصفة معها:
- تحمل معنى الجمع من النّاس، والطّائفة منهم في الآية الكريمة: «وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ» (يونس، 47).
- تحمل معنى الوقت المحدود والمعلوم في الآية الكريمة: «وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ» (هود، 8).
- تحمل معنى الدّين والملّة في الآية: «بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ» (الزخرف، 22).
- تحمل معنى الإمام والقائد في الآية الكريمة: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا» (النحل، 120).

إذن، فالكلمات ترتبط بالسياق اللغوي الذي يحكم الآية الكريمة، وهو ما أسماه (De Saussure) «الحقل الدلاليّ»، فقد أشار إلى أنَّ معنى الكلمة يمكن أن يتحدد انطلاقا من «الحقل الدلالِـيّ» للكلمة، وهذا يعني أنَّ معنى أيِّ كلمة يرتبط بمحيطها، وبالكلمات التي تتقاسم معها المفهوم العام. والأمر يُشبه قطعة الشطرنج الفرس (le cavalier)، فهي لا تُمثِّلُ شيئاً يُذكرُ خارج موقعها في رُقعة الشطرنج، بل تتخذ قيمتها عند الْتِحامِها بمجموع العناصر التي تتشارك معها القيمة نفسها. وبالتالي فالحقل الدلالِـيّ للكلمة يعطي نظرة ضمنية لمعنى الكلمة، لكن، داخل جملة تؤطره لغويّاً، وبالتالي، تحدد قيمته ومعناه.

2.2. المعنى الدلاليّ – العاطفيّ في القرآن الكريم

يختلف المعنى العاطفيّ للكلمة عن معناها اللغويّ، ويتأثر هذا النوع من المعاني بحمولات عاطفية ونفسية تخص الشخص بحد ذاته. وتَرِدُ العديد من المصطلحات المُحَمَّلة بالكثير من العواطف (أولمان، 1975) في القرآن الكريم مثل كلمة: (جِهاد) التي تثير الكثير من الجدال العاطفي المرتبط بالمعنى الذي تحمله. فمنهم من يرجعها إلى معنى الحرب والإغارة، ومنهم من يَحدُّها في مسألة الدفاع عن النفس، ومنهم من يقول إنّها مكابدة النفس والهوى، وغيرها من التفسيرات التي ترجع إلى عوامل عاطفية تختلف باختلاف الأفراد وأيديولوجياتهم. يقول الحق سبحانه وتعالى:

- «فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا» (الفرقان، 52)، ومعناه: التَّحدُّث والمناظرة بالقرآن، لأنَّ الكثير من المفسرين ومنهم ناصر الدين البيضاويّ يقول إنَّ: «مُجاهدةَ السُّفهاء بِالحُجَجِ أَكبرُ من مُجاهدةِ الأعداءِ بِالسَّيْفِ» (البيضاوي، (د.ت)، 128).
- «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ» (التوبة، 73)، يحث فيه المولى سبحانه نبيه بالقتال بالسيف، وهي من الآيات القلائل التي تأخذ معنى الحرب، ولا تكون إلاَّ في مواقف الدفاع عن النفس، أو الدين، أو المال. أما غير ذلك فهو جهاد بالمعاني الذي ذكرناه في الآية السابقة، وسنذكره في آيات موالية.
- «وَمَن جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ» (العنكبوت، 6)، وقوله سبحانه: «وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا» (العنكبوت، 69)، جاءت الآيتان بمعنى: عمل الصالحات والخير والإحسان. قال البيضاوي: «مَنْ جاهَدَ نفسَهُ بالصَّبر على مَضَضِ الطّاعة والكفِّ عن الشَّهوات» (البيضاوي، (د.ت)، 189).

ويدخل في هذا النوع ما يمكن تسميته بالدلالة المرتبطة بالموقف الذي يَحكمه المقام الإجتماعيّ. وتأخذ الألفاظ أو الآيات القرآنية معانيَ مختلفة بحسب مقام التَّلَقّي أثناء الإستماع إلى الآية الكريمة. فكلمة «الجهاد» يمكن أن يفهم منها الحرب، كما يمكن أن يفهم منها غير ذلك، والأمر يرجع إلى سياق الموقف الذي ينتمي إليه المُتلقّي، وميوله الإيديولوجيّ، وعواطفه (...). فقد وجدنا أنَّ أغلب المفسرين المسلمين اتجهوا إلى تفسير الجهاد بألفاظ المثابرة وبذل الجهد، والاستعداد للتغيير، وغيرها من الألفاظ المحفزة على البذل والعطاء. أما غير المسلمين ففهموها على

معناها المعجمِيِّ، مثل (Jacques Berque) من خلال ترجمته لمعنى الآية الكريمة:

- «فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا» (الفرقان، 52)

Ne cède pas aux dénégateurs. Par ceci combats-les d'un grand combat...(Berque, 1995, 386)

تحمل هذه الترجمة معنى الحرب (combats)، وتدل على عدم استِدعاء المترجِم لسياق المقام، والتَّعجل في الحكم والتأويل. وهي أيضاً دلالة على تأثير المقام الاِجتماعيّ، وإيديولوجية القارئ التي تؤثر على فهمه لمعنى الكلمة، وهو ما يؤثر ضمنيّاً على معنى الآية الكريمة.

لذلك، لا يمكن تحديد معنى الآية إلاّ إذا اطلعنا على سياق مقامها، وأسباب نزولها، وتتابع الآيات التي تخدم معناها (أو ما يمكن أنْ يُصطلح عليه: «وحدة المعنى» (l'unité de sens)) التي يمكن أن تنحصِر في الآية الواحدة أو في أكثر منها، إضافة إلى الاطلاع على تاريخ البعثة النَّبويّة، وعلى طبائع العرب. وتُسهم جميع العناصر التاريخية والثقافية والنفسية في تحقيق المعرفة الجيدة للمعنى الدلاليّ، الذي بدوره يخدم سياق المقام في النص القرآنيّ. ويدخل في هذه العملية عناصر أخرى غير لغوية مثل: العادات والتقاليد والأعراف وما تحتويه من خرافات وأساطير شعبية تكون حُبلى بالموروث الشعبيّ الشفهيّ المُتنقِّل بين الأجيال (لوليدي، 2016). فالمعنى لا يتحدد إلاّ عبر الاِطلاع على «الظروف الاجتماعية لمستعمليها [اللغة]، والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها، [...] ودرجة العلاقة بين المتكلم والسامع، ورتبة اللغة المستخدمة (أدبية، رسمية – عامية – مبتذلة)، ونوع اللغة (لغة الشعر – لغة النثر – لغة القانون – لغة العلم – لغة الإعلان ...)، والواسطة (حديث – خطبة – كتابة)» (مختار عمر، 38، 1998). من هنا، يكون «المقام» قد جمع بين ما هو تاريخيّ، وما هو لحظيّ واجتماعيّ، خِدمةً للمعنى الدلاليّ العميق للنص القرآنيّ.

3.2. المعنى الدلاليّ – الثقافي والاجتماعي في القرآن الكريم

جاء الخطاب القرآنيّ متناسباً مع السياق الثقافيّ والاِجتماعيّ للمجتمع العربيّ، الأمر الذي سهَّل على الناس فهمَه في حينه، وتدبرَهُ نظراً لوجود قابلية لُغوية للفهم، ووجودِ خطاب يُناسب السَّليقة اللسانية التي اكتسبوها في أشعارهم. وقد نفهم من هذا كلِّه أنَّ المعنى الدلاليّ القرآنيّ يرتبط كُلِّيَّةً بالجانب الثقافيّ والاِجتماعيّ الذي يستمد خصوصيته من دلالة الموقف، إذن، فهو محكوم بالمقام الاِجتماعيّ. فالقرآن الكريم

يحمل ألفاظاً وعبارات تناسب المستوى الثقافيّ واللغويّ للمخاطب، وتناسب الطبقات الإجتماعية التي تنتمي إليها، سواء أكان عاملاً، أو فلاحاً، أو صانعاً، أو غير ذلك.

ولا غرو أنّ اللغة تتشكّلُ هويتُها من خلال عناصر ثقافية واجتماعية فريدة، تجعل كل مجتمع ينحصر داخل مناخ لغويٍّ خاص به. وهذا ما أشار إليه المفكر الألماني (Martin Luther) في معرض حديثه عن كيفية بناء لغةٍ ألمانيةٍ خاصةٍ بالثقافيةِ الجرمانيّة عبر آليَّةِ الترجمة. فكانت كلُّ كتاباته الإبداعية، وترجماته لكتابهم المقدس تعتمد لغةً بسيطة وقريبة ثقافيّاً من المتلقّي البسيط، لكنه يؤكد على أنّه لم يبتعد عن النص الأصليّ، ولا عن روحه حينما قال: «لم أفصل نفسي عن كلمات الكتاب، لكنني بذلت مجهودًا كبيرًا لأبقى قريبًا قدر الإمكان من هذه الكلمات، دون أن أبتعد كثيرًا عنها وأُمارس كامل الحرية في الترجمة» (Luther, 1994, 198). من هنا، يكون فقه اللغة الإجتماعيّ والثقافيّ من أهم العناصر التي تؤدّي إلى الفهم الجيد للكلمات والعبارات والنصوص، لذلك نقول إنَّ الدلالة الثقافية والإجتماعية تشكل مستوى متقدماً من مستويات المعنى.

وذهب (Georges Mounin) إلى الأمر نفسه عندما اعتبر أنَّ اللغة لا تكتفي بما هو لغويّ فقط، بل إنَّ المعنى يتأسس على ما هو ثقافيّ، يتشكَّل من خلاله النسيج اللغويّ للأفراد والجماعات. لذلك، اعتبر مونان أنَّ الذي يريد التعامل مع النص وترجمته يجب أنْ يكون «عارفًا بالأعراق البشرية وصفاً وثقافة؛ وهذا يُحيل على ضرورة أنْ يكون مطلعاً على الشعوب التي تتحدث باللغة التي يريد الترجمة منها، أكثر من اقتصاره على معرفة هذه اللغة» (Mounin, 1963, p. 28)، بمعنى أنَّ المعنى لن يكون مكتمل الأركان إلاّ إذا توفر الفهم الجيد للثقافة المحيطة بهذه اللغة.

وكتمرين تطبيقيّ لِتأثير السياق الثقافي والإجتماعي على المعنى الدلاليّ للآيات القرآنية، ندرس التأثير الكبير للثقافة على فهم اسم الجلالة (الله) من خلال ترجمة (Jacques Berque) لِقوله تعالى:

- ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ (البقرة، 255) التي تُرجِمت إلى:

Dieu: il n'est de dieu que Lui, le Vivant, l'Agent suprême. (Berque, 1995, 62)

لقد ترجم (Berque) اسم الجلالة (الله) ب(dieu)، مما يجعلنا نطرح التساؤل التالي: لماذا هذا الإختيار، ولم يختر الإبقاء على اسم الجلالة كما هو (Allah)؟ لقد نبَّهَ

(Bobzin)إلى هذا التساؤل، وقال إنَّ مصطفى ماهر»ترجم القرآن الكريم إلى الألمانية سنة 1999 بتكليف من الأزهر، وكذلك فعل أحمد ميلاد كريمي الأفغانيّ سنة 2009، وهو أستاذ للّاهوت الإسلامي بجامعة مونستر الألمانية، فقد استخدم لفظ (Gott) مقابل لفظ الجلالة الله» (بوبزين، 203، 2018) أي (Dieu) في اللغة الفرنسية. لكن في المقابل، يحتفظ غيرهم من المترجمين بلفظ الجلالة «Allah» في اللغة الهدف، «مثل الترجمة التي أنجزها ماكس هينينغ» (المرجع نفسه، ص. 202). وهذا هو أسلوب الكثير من المترجمين المسلمين المتأثرين بثقافتهم الإسلامية.

لذلك نقول إنَّ العالم العربي الإسلامي له تصوره الخاص عن الإله الذي يمجده، وهو إلهٌ يتصِف بصفة التوحيد، خلافاً لِلعالَم غير المسلم الذي ليس له دراية كافية عن الإسلام، فكيف له أن يفهم لفظة «Allah»؟ وما هي الانطباعات التي تنشأ في ذهنه وهو أمام لفظ لم يأنس تَلَفُّظَهُ، ولا يفهم ماهيته العقائدية؟ بطبيعة الحال، سيكون المتلقي، والذي لا يتحدث اللغة العربية، أمام شيء من «الغُربة». ويضيف (Bobzin): «يتولد لدينا الانطباع بأن الأمر يتعلق بإلهٍ خاصٍّ بالمسلمين يُدعى: الله» (المرجع نفسه، ص. 204)، مما يجعل اسم الجلالة المُترجَم (Allah) لا يعني إلاّ المسلم دون غيره، وهو ما يخلق لدى المتلقي الغربي حالةً سيكولوجيةً معقدة، مما يُنتج إرباكاً على مستوى فهم النص المترجم.

في المقابل، ألا تُعدُّ هذه الترجمة (الله = Dieu) انزياحاً عن المقصود من لفظة (Allah) التي تشير إلى الوحدانية؟ ألا يمكن أن يختل توازن الآيات الكريمة، حين يقرأ المتلقّي للترجمةِ الفرنسيةِ الكلمةَ التي تحمل حمولات دلالية كثيرة، ويقع له إرباكٌ ثقافيّ ومعرفيٌّ، فخلط بين مفهوم التَّوحيد ومفهوم التثليث؟ هذه التساؤلات تثير الشك في اختيار (Berque) للفظة (Dieu)، لِنؤكد في الأخير على ضرورة احتفاظ اِسم الجلالة بلفظه الأصليّ: (الله = Allah)، فهو الأنسب لثقافة اللغة الأصلية.

ونجد أنَّ التأثير الثقافيّ موجود أيضاً في تعامل المترجم مع أسماء الأنبياء، خصوصاً الأسماء التي أصلها غير عربيّ. يقول تعالى:

«وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ. نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ. إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ (83) وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ. كُلًّا هَدَيْنَا. وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ. (84) وَزَكَرِيَّاءَ وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ. كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ. (85) وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ

وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ (86)» (الأنعام، 86–83)

وقد تُرجِمت على الشكل التالي:

tel Notre argument, dont Nous munîmes Abraham contre son peuple. Nous élevons en degré qui Nous voulons. Ton Seigneur est Sage, Connaissant. Nous lui accordâmes Isaac et Jacob, les guidâmes tous trois ; et Noé, Nous l'avions guidé avant lui ; et parmi sa descendance David, Salomon, Job, Joseph, Moïse, Aaron... Ainsi récompensons-Nous les bel-agissants et Zacharie, Jean-Baptiste et Jésus, Élie, tous d'entre les justifiés Ismaël, Élisée, Jonas, Loth : tous Nous les privilégiâmes sur les univers (Berque, 1995, 150)

ذَكرتِ الآيات أسماء الأنبياء: إبراهيم، وإسحاق، ويعقوب، ونوح، وداوود، وسليمان، وأيوب، ويوسف، وموسى، وهارون، وزكرياء، ويحيى، وعيسى، وإلياس، وإسماعيل، والْيَسَعَ، ويونس، ولوط. نضع في الجدول التالي ومقابلاتها التي استخدمها المترجم، وقد اتّبعنا الترتيب الذي جاءت به الآيات الكريمة أعلاه:

جدول 1 : ترجمة الأسماء الأعجمية للأنبياء عند (Jacques Berque)

اِسم النَّبِيّ	مقابله	اِسم النَّبِيّ	مقابله
إبراهيم	Abraham	هارون	Aaron
إسحاق	Isaac	زكرياء	Zacharie
يعقوب	Jacob	يحيى	Jean–Baptiste
نوح	Noé	عيسى	Jésus
داوود	David	إلياس	Élie
سليمان	Salomon	إسماعيل	Ismaël
أيوب	Job	اَلْيَسَع	Élisée
يوسف	Joseph	يونس	Jonas
موسى	Moïse	لوط	Loth

نلاحظ أننا أمام أسماء أعجمية لم تُشتقَّ من أُصولٍ لغوية عربية، بل هي كلمات عُرِّبَتْ، وانتهى بها المطاف في التّداول اليومي عند من يتحدثون اللغة العربية.

وتماشِياً مع ما ذكرناه سابقاً حول ترجمة اسم الجلالة (الله) إلى لفظتَيْ: (Allah أو Dieu)، فترجمة أسماء الأنبياء تكاد تكون يسيرة على المترجم، والأمر يرجع إلى وجود مُقابلات حقيقية لهذه الأسماء، كانت موجودة قبل نزولها في القرآن الكريم، بل الأصل فيها (أسماء الأنبياء) أنها غير عربية، وبالتالي، فاختيار الاِسم المُقابل لا يُشكل عائقاً عند المتلقي النّاطق بالفرنسيِّ، بل ستكون له دراية كاملة بها وبتاريخ هؤلاء الأنبياء.

يبقى عائقٌ واحدٌ يجب إثارته، وهو طبيعة التَّصوُّر الذي تحْمله عقيدة المتلقّي، خاصة إذا كان القارئ مسيحيّاً، أو غير مُسلم بصفة عامة. وكمثال على ذلك، يتولد لدى المُتَلَقّي المسيحيّ صعوبة عَقدية تحول دون فهم دلالة الآية أعلاه (سورة الأنعام، الآية 85) والتي تجعل عيسى – عليه السلام – ينتمي إلى ذُرِّية إبراهيم ونوح عليهما السّلام. هنا، سيتعارض منطوق الآية مع حمولة القارئ الثقافية، ولن يكون من السَّهل فتح النِّقاش بين ما أتت به دلالة الآية، وبين معتقد المُتلقّي. هنا يأتي دور الحواشي، فالمترجم ملزم بالعناية بها، ووضع تصور الشريعة الإسلامية للأسماء التي تعرف هذا الإشكال الثقافيّ.

ويقول تعالى أيضاً: «فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ» (البقرة، 175)

- يُقصَد بهذا التعجب التَّهكُّمَ، وسيفهمها الذين تربَّوا في ثقافات غريبة عن الثقافة العربية على أنها تعجب مَحْضٌ، ومنهم (Jacques Berque) الذي ترجم الآية بـِ:

Quelle endurance au Feu ! (Berque, 1995, p. 49)

لذلك، نقول إنَّ المعنى يُحمل على ما فهمه القارئ من خلال إرثه الثقافيّ، وحمولته الاجتماعية. فصيغة التّهكُّم هذه لن يفهمها إلاّ الذي تدرَّبَ على سماعها واستعمالها أثناء الحديث.

في الأخير، نستنتج أنَّ المعنى الدلاليّ للقرآن الكريم يرتبط بالجانبين الثقافيّ والاِجتماعيّ، وهو محكوم بالمقام الاِجتماعيّ. فالقرآن الكريم يحمل صيغاً وألفاظاً وتعابير تناسب ثقافة المخاطب العربيّ، ولغته التي تَعَوَّدَ عليها. لكن، على الرغم من السليقة اللغوية التي تمتع بها العرب، والتي ساعدت على الفهم الجيد للألفاظ القرآنية، والتَّمكن من معاني الآيات الكريمة، إلاّ أنَّ تحديد المعنى في القرآن الكريم يجد عدة إشكالات سنقوم بدراسة جانب منها في النقطة الموالية.

3. إشكالات تحديد المعنى في النص القرآنيّ

يضم النص القرآنيّ الكثير من المصطلحات التي ترتبط بعلاقات دلالية متعددة من بينها: «التَّرادُفُ والاشْتِراك والأضداد والفُروق والعُموم والخُصوص» (قدور، 2008 370). وقد وجدنا أنّه من الصعوبة بمكانٍ أنْ نجد علاقة دلالية كاملة بين مصطلحين اثنين، كأن يتحقق تطابق كلِّيٌّ (ترادفٌ) بين دلالتيْ كلمتين اثنتين، ويرجع السبب إلى وجود فوارق رمزية بينهما. نأخذ مثال بَشَرٌ/إِنْسان، فكل واحدٍ يشير إلى صِفةٍ خاصةٍ جدّاً تُميزه عن الآخر، فَيدل الأول على بادي البَشَرة، والثاني على كثرة نسيانه. وكذلك مَنْزِلٌ/مَسْكَن، فالأول يشير إلى مكان نزول الضيف، ويدل الثاني على مكان السَّكينة والإستقرار. إذن فهي أوصاف لشيء واحد، دون أن تكون مترادفات بشكل كامل. سنفصل في الأمر عبر أمثلة من القرآن الكريم.

1.3. المشترك اللفظيّ في القرآن الكريم

يطلق المشترك اللفظيّ (polysémie) على الكلمة التي تحمل أكثر من معنى، وعرَّفه جلال الدين السيوطيّ على أنّه «اللَّفظ الواحد الدّالُّ على مَعنيَيْن مختلفين فأكثر، دلالةً على السَّواءِ عِند أهل تلك اللغة» (السيوطي، 1998، ص. 369). فالعين يمكن أن تكون عضواً من الجسم، أو نبعاً للماء، أو مرض الحسد، أو غيره. انظر إلى بعض الأمثلة للمشترك اللفظيّ من القرآن الكريم:

جدول 2: أمثلة للمشترك اللفظيّ

الكلمة	معناها
عَيْنٌ	عضو من الجسد
	ثقب في الباب
	منبع الماء
	جاسوس
	مُراقب ومتتبع
	حَسَدٌ

الكلمة	معناها
خُرْطومٌ	أنف
	أنف فيل
	أُنبوب نقل الماء
خالٌ	أخ الأمّ
	شامة على الجلد
غُروبٌ	وقت أو مكان غروب الشمس
	دِلاءٌ، جمعٌ لكلمة (دَلْوٌ)
	ماءُ الفَمِ
	أرض مُنخفضة
اَلنَّوى (إذا كانت مصدراً)	تدل على البُعد
	تدل على أنّ التمر صار له نوىً
اَلنَّوى (إذا كانت جمعاً مُفرده: نَواةٌ)	تدل على بذرة التمر أو الزبيب

وقد تبعَ النُّحاةُ العرب اتِّجاهين في دراسة المشترك اللفظيّ، فوجد أصحاب الاتجاه الأول أنَّ الكلمة تحمل معنى أصليّاً، لكنَّ الناس اعتادوا على استخدامها استخداماً مجازيّاً، فَشكَّلَتْ كثرة الإستخدام المجازيِّ تعددَ المعنى. ومثال كلمة: (عَيْنٌ) التي تحمل دلالات معجمية متعددة، والتي يُمكن أنْ تُرَدَّ إلى معنى واحدٍ وهو: «أصلُ الشيء»، لكن معانيها الأخرى هي مجاز أصبح معروفاً من كثرة الاستخدام. لهذا يمكن ردُّ «المشترك اللفظي» إلى مبدأ المعنى الأصلي للكلمة، أما المعاني الأخرى فهي مجاز.

وعلى النَّقيض من ذلك، نجد اتِّجاهاً ثانياً يرى أن للمشترك اللفظي وجوداً لغويّاً ذا تأصيل لسانيٍّ مُعتبَرٍ. وأخذ هذا الإتجاهُ النصيبَ الأكبر في دراساتِ النُّحاة العرب، خاصةً عند مُفسِّري القرآن الكريم. من أهم من اهتمّوا بقضية المشترك اللَّفظي في

القرآن الكريم نجد جلال الدين السيوطيّ في كتابه (معترك الأقران في إعجاز القرآن) في جزئه الأول، وكذلك في كتابه (معترك الأقران في مشترك القرآن). وكان اهتمامه بتعدد المعنى في المُشترك اللَّفظيّ يرجع بالأساس إلى أنّ هذه الظاهرة هي من إعجاز القرآن الكريم، فَـ«كانت الكلمةُ الواحدةُ تَتَصَرَّفُ إلى عشرين وجهاً وأكثر وأقلّ، ولا يوجد ذلك في كلام البشر» (السيوطي، 1998، ص. 514). يشتمل هذا الكتاب عدة أمثلة تشير إلى المشترك اللَّفظيّ في القرآن الكريم، من بينها كلمة: (اَللِّسانُ) التي تحمل أكثر من معنى، مثل: عضو الجسم، واللغة، والثَّناء، لذلك تقْبلُ أربع مرادفات: العضو، واللغة، والدعاء، والثَّناء.

ونجد الكثير مِمَّنْ قدَّموا كُتُباً درست المشترك اللَّفظي في اللغة العربية، فقد ذكر أحمد مختار عمر «الأصمعي واليزيدي وأبو العميثل وكراع النمل» (مختار عمر، 1998، ص. 151)، لم يَصِلْنا سوى ما خَطَّ العميثل (الأعرابي عبد الله بن خليل المتوفى سنة 240 هـ) من كتابه (كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه) والكراع (علي بن الحسن الهنائي المتوفى سنة 310 هـ) من كتابه (المنجد في اللغة). فهذان من أقدم وأهم الكتب التي اهتمت بالمشترك اللَّفظيّ في اللغة العربية بعدد كلمات تصل إلى تسعمائة، والتي اقتبسَتْ هي الأخرى من مراجع تَمَّ ذِكرها من قِبَلِهِمْ، لكننا لم نجد لها أثراً في الكثير من معاجم الكتب.

من أجل ذلك، لا يمكن تحديد دلالة المشترك اللفظيّ بمنتهى الدقة إلا داخل سياقٍ يُؤطِّره، وهو ما أشار إليه محمد بن يزيد المبرد (المتوفى سنة 285هـ) حينما قال: «وكُلُّ من آثَرَ أَنْ يقولَ ما يَحتَمِلُ مَعنَيَيْنِ فَواجبٌ عليْهِ أَنْ يَضَعَ على ما يقْصِدُ لَهُ دليلاً، لِأَنَّ الْكَلامَ وُضِعَ لِلفائدةِ والبيانِ» (المبرد النحوي، 1988، ص. 52). فقد أورد الكثيرَ من الأمثلة بَرهَنَ من خلالها على أنَّ السياق هو المُحدِّد الوحيد لمعنى الكلمة، وهو الذي يجعل اللَّفظ الواحد يقبل أكثر من معنى (المبرد النحوي، مرجع سابق)، ومن ذلك قوله تعالى:

- ﴿الَّذينَ يَظُنّونَ أَنَّهُمْ مُلاقوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ راجِعونَ﴾(البقرة، 46)
- ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيّونَ لا يَعْلَمونَ الْكِتابَ إلاّ أَمانِيَّ وَإِنْ هُم إِلّا يَظُنّونَ﴾(البقرة، 78)

فَفِعلُ (يَظُنّون) هو مُشترك لفظِيٌّ يَحمل معنى الشَّك في الآية الأولى، ومعنى اليَقين في الثانية، لكنَّ السياق رفع اللَّبس، وأطر المعنى الدلاليّ للكلمة من خلال سياق الآية الكريمة.

2.3. التضاد في القرآن الكريم

يضم «تعدد المعنى» في حالات كثيرة ما يسمّى بِـالتَّضاد (Antonymie) الذي يدل على أنَّ للكلمة الواحدة معنيين متضادّين. وقد رجَّح بعض اللغويين، ومن بينهم أبو بكر بن الأنباريّ (327هـ)، أنْ يكون هذا النوع من العلاقات الدلالية قد نشأ إثر تطورٍ في المعنى، أو بسبب تطوُّرٍ عرفه اللَّفظ نفسه، أو بسبب طريقة استخدام اللهجات للمصطلح الواحد. نأخذ الأمثلة التالية:

جدول 3: أمثلة لكلمات تحمل المعنى وضده

الكلمة	معناها
اَلسُّدْفَةُ	تعني: الظُّلمة عند بني تميم
	تعني: الضوء عند قيس
جَلَلٌ	عَظيم
	حَقيرٌ
اَلْجَون	أبيض
	أسوَد
اَلسَّليمُ	اَلْمَلدوغُ من الحية أو العقرب، تفاؤلاً
	المعنى الأصلي الدّالِّ على العافية
اَلْقافِلَةُ	اَلْمَوْكِب
	الجماعة الرّاجعة من السَّفر
	الجماعة التي تَهُمُّ بالسَّفَرِ، وذلك تفاؤلاً بِرُجوعها سالمةً
بَشَّرَ	بِالخير
	بِالشَّرِّ والعذاب، من باب التَّهكُّمِ

الكلمة	معناها
بَصيرٌ	لِلمُبصِرِ
	للأعمى (تأدُّباً)
مَوْلى	سَيِّدٌ
	عَبْدٌ

انطلاقاً من الجدول أعلاه، وجب أخذ الحيطة والحذر، وتتبع المعنى الدّلاليّ للآيات التي توجد قبل أو بعد، كقوله تعالى:

- «فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ» (الإنشقاق، 24)، فعل (بَشَّرَ) يحمل معنى التهديد والوعيد بالعذاب.
- «فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ» (يس، 11)، فعل (بَشَّرَ) يحمل معنى الوعد بالخير والجزاء الجميل.

لذلك، يبقى السياق هو الفيصل في تحديد العلاقة الدلالية لِلكلمة، فهو السبيل لتحديد المعنى الحقيقيّ من المعنى المجازيّ للكلمات.

3.3. المجاز في القرآن الكريم

يمكن اعتبار المعنى المجازيّ للكلمات والآيات القرآنية انزياحاً عن المعنى الحقيقيّ لها، لِتَنْتَقِضَ العلاقة التي تجمع الدّال بالمدلول، وذلك لأنه «يتغير المعنى كلما تغيرت العلاقة بينهما [أي الدّال والمدلول]» (أولمان، 1975، ص. 155). فالتغيُّر التاريخيّ للعلاقة بين الشيء ومدلوله يجعل المعنى الحقيقيّ للكلمة يتغير، فيأخذ معنى مجازيّاً، ويرجع هذا الأمر إلى أسباب عدَّدَها استيفن أولمان في ثلاثة أسباب: «لغوية وتاريخية واجتماعية» (أولمان، 1975، ص. 157-160). تقتصر الأسباب اللغوية على إعادة إحياء الكلمات والمصطلحات القديمة، واستخدامها في مجالات علمية مُستجَدة لِإغناء المعاجم اللغوية العلمية من أجل أنْ تُساير حجم الإبتكارات. وتشير الأسباب التاريخية إلى التطور الذي يعرفه الشيء بعينه (مثلاً السفينة التي كانت شراعية حتى صارت نووية) دون أن تتغير تسميتها للحِفاظ على وظيفتها الأصلية. وترجع الأسباب الإجتماعيّة إلى قدرة الأفراد والجماعات على تطوير استعمال الكلمات، وانتقال التعامل معها من الحِسِّيِّ إلى التَّجريديّ أو المجازيّ. ويمكن اعتبار هذا التطور نوعاً من الحرية اللغوية، وذلك من خلال التعبير الوجدانيّ

عن أشياء لا نجد لها مقابلات مُعجمية، الشيء الذي يمكن اعتبارهُ إبداعاً يَتَوَسَّلُ توسيعَ معنى الكلمة بعد أنْ كان ضيِّقاً إلى حدٍّ ما.

سنحاول رسم جدول يجمع أمثلة تضم المجاز بأنواعه:

جدول 4: أمثلة من المجاز من القرآن الكريم

الآية القرآنية	المصطلح	المعنى المجازي	نوع المجاز
«وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ» (البقرة، 137)	السَّمِيعُ	هذه صفات بشرية يصف بها الله نفسه ليقرب إلينا المعنى، لكنّ الله غير ذلك وأكثر	مجاز لُغوِيّ
«يَـوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَىٰ إِنَّا مُنتَقِمُونَ» (الدخان، 16)	نَبْطِشُ – مُنتَقِمُونَ		
«مَّثَلُ eالْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى. وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ» (محمد، 15)	أَنْهَارٌ مِّن مَّاءٍ أَنْهَارٌ مِّن لَّبَنٍ نْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ أَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ	إيصال معاني وصور لا يمكن استيعابها من طرف البشر، واستخدام صُوَر بلاغية بسيطة ومرتكزة على الإستعارة، والتشبيه وغيره لتقريب الصورة.	مجاز تعبيريّ أو عقليّ

الآية القرآنية	المصطلح	المعنى المجازي	نوع المجاز
«اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ * مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ * الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ * الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾(النور، 35)	كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ...	استخدام صور مألوفة أو طبيعية، تصلح لبيان حقيقة إلهية لا يمكن إدراكها من خلال العقل البشريّ	المجاز الرمزيّ الإستعاريّ

إضافة إلى ما ورد في الجدول من أمثلة على تنوع الاستخدام المجازيّ في القرآن الكريم، إلاّ أنَّه يضفي على الآيات القرآنية إيقاعاً صوتيّاً، وتكراراً فريداً يُسهِّلُ الحفظ والتدبر. فعقل البشر لا يمكنه أن يستوعب مفاهيم عقلية وقوانين أخلاقية معقدة، فيأتي المجاز لترجمتها إلى صور متداولة ومفهومة وخالية من التجريد أو التعقيد. فالجنة والنار والحساب والبعث مفاهيم وحقائق يَسْهُلُ تقبلها إنْ قُدِّمت بطريقة حِسية وقريبة من الفهم البشريّ، والواقع الماديّ.

استنتاجات

من خلال بحثنا في البناء الدّلاليّ لِلقرآن الكريم، يتضح أنَّ المعنى ينطلق من الكلمة نحو الجملة أو الآية، ثم ينتقل عكسيّاً من الآية الواحدة، أو الآيات المتتاليات إلى الكلمة الواحدة. فالمعنى لا يتأسس إلاّ من خلال سياقٍ يُقيِّدُ المعنى المعجميّ لكل كلمات القرآن الكريم. ولا ننسى دور المقام الذي نزلت فيه السورة أو الآية الكريمة، فهو مُحدِّدٌ رئيسٌ للمعنى الدلاليّ، ومُسهِم مُعتبر في رفع اللَّبس الذي يُحدثه تعدد المعنى، أو المشترك اللفظي، أو المعنى المجازيّ أو غيرها من العلاقات الدلالية بين الدال والمدلول. وقد توصلنا إلى عدة استنتاجات أهمها:

- توجد اختلافات متعددة بين مصطلحَيْ المعنى والدّلالة، فالأول ينحصر داخل

الإطار المعجميّ، والذي يأخذ شكلاً وظيفيّاً من خلال تحديد مبناه الصرفيّ. ويتَّخذ الثاني رحابةً أوسع من خلال السِّياق الذي يتفاعل داخله، والمقام الذي يُعطيه بُعداً يُـــناسب كونه الثقافيّ، والإِجتماعيّ، واللغويّ.

- يمكن دراسة معنى الألفاظ القرآنية من خلال الدلالة اللغوية، وهو ما أشرنا إليه من ارتباط الألفاظ المتجاورة في السياق. وبالنتيجة، يعطيها هذا التراصف دلالتها اللغوية غير القابلة للتأويل والإِحتمال.
- يمكن دراسة معنى الألفاظ القرآنية من خلال الدّلالة العاطفية، وهي مرتبط بالحمولات النفسية والعاطفية للمتلقي الذي يقوم بفهم المعنى، وتأويله تأويلاً مُتحيِّزاً لِذاته وفهمه، ومُتناسباً مع عاطفته، هذا إنْ لم يُراجع كتب التّفسير المعتمَدة.
- يرتبط تحديد دّلالة الألفاظ القرآنية أيضاً بالمقام المُرتبِط هو الآخر بالموقف، فتأخذ معاني الألفاظ القرآنية، ومعها الآيات الكريمة، معاني مرتبطة بمقام التَّلقي كما أوضحنا سابقاً.
- يرتبط تحديد دّلالة الألفاظ القرآنية أيضاً بسياق وأسباب النزول، وبوحدة المعنى في الآية الواحدة أو الآيات المتتابعة، وتاريخ العرب، والسيرة النبوية.
- يمكن دراسة معنى الألفاظ القرآنية من خلال الدّلالة الثقافية والإِجتماعية، والتي تؤطِّر المجتمع، وتحدد لغته، والعناصر الـــمُـــسهِمة في فهم الألفاظ، وتفسير الآيات الكريمة. فالمعنى لن يكون مكتملاً إلّا إذا توفر الفهم الجيد للثقافة المحيطة باللغة العربية، وأحاط بعادات وتقاليد المجتمع العربيّ.
- تعرف الألفاظ القرآنية صعوبات كثيرة في تحديد دلالاتها، وذلك لوجود علاقات دلالية متعددة، مثل المشترك اللفظيّ، والتَّضاد، وتأويل الألفاظ والعبارات المجازية. لكن، الحل يكون بالرجوع إلى السياق، والربط بين دلالة الآية، ودلالة الآيات التي تحدد وحدة المعنى.

المصادر والمراجع

المراجع بالعربية

- ابن أحمد بن عبد العزيز، محمد. (1993). **شرح الكوكب المنير «مختصر التحرير»**، الجزء الأول، تحقيق محمد الزحيلي، الرياض: مكتبة العبيكان. https: / /ia904503.us.archive.

org /19 /items /FPskmskm /skm1.pdf
- ابن الأنباري، أبو بكر. (1960). **كتاب الأضداد**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: دائرة المطبوعات والنشر.
- ابن عبد الكافي السبكي، علي. (1981). **الإبهاج في شرح المنهاج**. تحقيق شعبان محمد إسماعيل. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية. https://archive.org/details/ibhaj/1/page/n201/mode/1up?view=theater
- أبو سعيد البيضاوي، ناصر الدين. (2000). **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**. المجلد الرابع. دمشق: دار الرشيد.
- السيوطي، جلال الدين. (1998). **المزهر في علوم اللغة**. الجزء الأول. تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرون. بيروت: منشورات المكتبة العصرية.
- السيوطي، جلال الدين. (1988). **معترك الأقران في إعجاز القرآن**. الجزء الثاني. تحقيق علي محمد البجاوي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- المسديّ ، عبد السلام. (1984). **قاموس اللسانيات**. الدار العربية للكتاب.
- أولمان، استيفن. (1975). **دور الكلمة في اللغة**. ترجمة كمال محمد بشر. القاهرة: مكتبة الشباب.
- بالمير. (1995). **علم الدلالة إطار جديد**. ترجمة صبري إبراهيم السيد. الإسكندرية: دار لمعرفة الجامعية.
- بوبزين، هارتموت. (2018). **مصطلح الألوهية في القرآن الكريم وأثره على المستويين القيمي والعقائدي في المسيحية والإسلام »مقاربة إشكالات ترجمة المصطلح القرآني«** . ترجمة عز العرب لحكيم بناني. الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الندوات تحت عنوان: أي مستقبل للبحث في العلوم الإسلامية. مؤسسة عبد الهادي بو طالب للثقافة والعلم والتنوير الفكري.
- حسان، تمام. (1994). **اللغة العربية معناها ومبناها**. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- قدور، محمد. (2008). **مبادئ اللسانيات**. دمشق: دار الفكر.
- لوليدي، يونس. (1988). **الأسطورة بين الثقافة الغربية والثقافة العربية الإسلامية**. فاس: مطبعة سيبام.
- محمد بن يزيد المبرد النحوي، أبو العباس. (1988). **ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد**. تحقيق أحمد محمد سليمان أبو رعد.
- محمود بن عبد الرحمان الأصفهاني، شمس الدين. (1986). **بيان المختصر: شرح مختصر ابن الحاجب**. الجزء الأول. تحقيق محمد مظهر بقا. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- مختار عمر، أحمد. (1998). **علم الدلالة**. القاهرة: عالم الكتب.

باللغة الأجنبية

- Berque, J. (1995). Coran « Essai De Traduction ». Paris : Edition Albin Michel, S.A.
- De Saussure, F. (Octobre 2001). Cours de linguistique générale. Editions

Payot et Rivages.
- Luther. Œuvres complètes. t. VI. Genève : Labor et Fides.
- Mounin, G. (1963). Les problèmes théoriques de la traduction. Paris : Gallimard.

ملحق الجداول

- جدول 1: ترجمة الأسماع الأعجمية للأنبياء عند (Jacques Berque) 12
- جدول 2: أمثلة للمشترك اللفظيّ 14
- جدول 3: أمثلة لكلمات تحمل المعنى وضده 17
- جدول 4: أمثلة من المجاز من القرآن الكريم 19

ملحق الرسوم التوضيحية

- رسم توضيحي 1: تدخل القرائن السياقية في تغيير معنى الكلمة الوظيفيّ إلى دلالة سياقية 4
- رسم توضيحي 2: العلاقة بين اللفظ والمعنى عند (De Saussure) 6

التَّرجمة التَّداوليَّة

د. منتصر أَمين عبد الرَّحيم
وزارة التربية والتعليم، مصر
montaseramein@gmail.com
https://orcid.org/0000-0003-2891-3808

إذا كانت التَّرجمة شكلًا من أَشكال السُّلوك اللُّغويّ، فمن الواضح أَنَّ موطنها الطَّبيعيّ هو التَّداوليَّة (Schaffner, 1999, p. 45)

Paul Chilton بول شلتون

الملخّص

نحاول في هذا البحث رسم صورة عن علاقة بعض الأركان الأساسية للدرس التداولي؛ أفعال الكلام، والافتراض المسبق، ونظرية الصلة أو المناسبة بدراسات الترجمة، ومن ناحية أخرى أحاول أن يتضمن الكشف عن هذه العلاقة بعض الأفكار عن كيفية تقييم الترجمة من المنظور التداولي؛ إذ يتبنى هذا البحث نظرة تمزج بين «تداولية الترجمة»، وبين «التداولية في الترجمة». في البداية أقدم نبذة تاريخية حول مصطلح «الترجمة التداولية» وعلاقة هذا المفهوم بمفهوم التكافؤ وبأنواع الترجمة، وأثر توظيف مستفادات الدرس اللساني في الترجمة، بعدها أنتقل بالبحث إلى استعراض نماذج هذه العلاقة ممثلة في ترجمة أفعال الكلام، والافتراض المسبق، ونظرية الصلة أو المناسبة ودورها في البحث الترجمي، مع الإشارة إلى بعض الأمثلة التطبيقية التي تتضح من خلالها هذه العلاقات.

الكلمات المفاتيح: الترجمة، التداولية، الترجمة التداولية، تداولية الترجمة، التداولية في الترجمة، أفعال الكلام، الافتراض المسبق، نظرية الصلة.

Pragmatic Translation

Dr. Montaser Amein Abdel-Raheem
Arabic Teacher, Ministry of Education, Egypt
montaseramein@gmail.com
https://orcid.org/0000-0003-2891-3808

ABSTRACT

In this research, I attempt to draw a picture of the relationship of some of the basic pillars of Pragmatic Studies – Speech Acts, Presupposition, and Relevance Theory – to Translation Studies and the boundries of that relation. In doing so, I try to include, in revealing this relationship, some ideas about how to evaluate translation from a pragmatic perspective. This research adopts a view that combines «Pragmatics of Translation» and «Pragmatics In Translation». At the beginning, I present a historical overview of the term «Pragmatic Translation» and its relationship to the concept of "Equivalence" and to translation types, and the effect of employing the Linguistic Turn in Translation Studies. After that, I move on to reviewing models of this relationship represented in the translation of Speech Acts, Presupposition, and Relevance Theory and their roles in translation research, with reference to some examples through which these relationships become clear.

.

Keywords: Pragmatics; Translation; Pragmatic Translation; Pragmatics in Translation; Pragmatics of Translation; Speech Acts; Presupposition; Relevance Theory.

مدخل:

إِذا بحثنا عن مفهوم «التَّرجمة التَّداوليَّة Pragmatic Translation» في المعاجم المختصَّة (مثل «معجم دراسَات التَّرجمة» (2014، 1997) نجده تسميَّة ثانية لـ «المقاربة التَّداوليَّة Pragmatic Approach» الخاصَّة بالتَّرجمة سيرورة ونتاجًا؛ فهو يشير إِلى «تلك التَّرجمة الَّتي لا تلتفت إِلى المعاني الأَساسيَّة فقط، بل تهتم أَيضًا بالطريقة الَّتي تُستعمَل بها المنطوقات في المواقف التَّواصليَّة، وبالطريقة الَّتي نفسِّر بها هذه المنطوقات داخل السِّياق» (Shuttleworth & Cowie 2014, p. 128)، ويرتبط هذا التَّعريف بدراسة «منى بكر M. Baker» الَّتي نُشِرت سنة 1992 بعنوان «In Other Words: A Course book on Translation»، ولكنَّ هذا الارتباط لا يعني بالضرورة أَنَّ مفهوم «التَّرجمة التَّداوليَّة» من المفاهيم المستحدثة حداثة هذه الدِّراسة، فالاستعمال الثَّاني لهذا المفهوم، بل الأَول والأَقدم في حقيقة الأَمر يشير إِلى صنف من أَصناف أَربعة للترجمة قدَّمها «جوزيف كازاجراند G. B. Casagrande» سنة 1954 (في مقال قصير لا يتعدى عدد صفحاته الخمسة بعنوان «The Ends of Translation») حيث تمثَّلت الغاية الرَّئيسة لهذا النَّوع من التَّرجمة في «ترجمة الرِّسالة ترجمة مناسبة قدر الإِمكان» تركِّز على «محتوى الرِّسالة في حد ذاته دون الاهتمام بالأُسلوب الجماليّ أَو الصِّيغة النَّحويَّة أَو السِّياق الحضاريّ» (Shuttleworth & Cowie 2014, p. 129).

ويعرَّف المفهوم الأَساسيّ لتداوليَّة التَّرجمة وفق كوميساروف V. N. Komissarov 1990)) بأَنَّه التَّأثير في سير التَّرجمة ونتيجتها عن طريق استنساخ الإِمكانات التَّداوليَّة للنص والسَّعي إِلى تأمين التَّأثير المطلوب في متلقي التَّرجمة (فاديم وأُولغا، 2010، ص. 155).

وما أَودُّ الإِشارة إِليه في هذا السِّياق هو أَنَّ أَول دراسة وضعت مفهوم «التَّرجمة التَّداوليَّة» عنوانًا لها هي دراسة «بيتر نيومارك P. Newmark» الصَّادرة سنة 1988 بعنوان «Pragmatic Translation and Literalism» (Newmark, 1988)، وقد حدَّد «نيومارك» الوصف التَّداوليّ للترجمة بطريقة استقبال جمهور القرَّاء للترجمة، وكيفيَّة تفاعلهم معها، وتأثرهم بها، وذلك مقابل تلك التَّرجمة الَّتي تتضمَّن العلاقة بين نص التَّرجمة والواقع غير اللِّسانيّ الَّذي يصفه هذا النَّص وتفترض دائمًا أَنَّ مستقبل هذا النَّص هو شخص مثقف.

وتتمثَّل مظاهر العوامل التَّداوليَّة حسب «نيومارك» في عنصرين: الأَول سمات

جمهور القرَّاء أَي: معرفتهم ومستواهم اللُّغويّ، ومدى التَّشابه بين ثقافتهم وثقافة اللُّغة الأَصليَّة للترجمة، وهنا من الضَّروري أَنْ يحاكي المترجم ذاك الإِطار الذِّهني لهذا الجمهور (Newmark, 1988, p. 133). والعنصر الثَّاني يرتبط بلغة النَّص بالإِضافة إِلى تفاعل جمهور القرَّاء مع هذه اللُّغة (التَّركيب، والرُّتبة، والنَّبر، وغيرها) لما لهذه المكوِّنات من أَثر في بناء أَي علاقة تداوليَّة (Newmark, 1988, p. 134). كما أَشار الباحث إِلى الاستعارة بوصفها عاملًا تداوليًّا مهمًّا في التَّرجمة بحيث يجب أَنْ يكون المترجم حذرًا حيال تلك الاستعارات الَّتي تنقل معاني عاطفيَّة يتأثر بها جمهور القرَّاء (Newmark, 1988, p. 135).

يرى «نيومارك» أَنَّ جمهور القرَّاء عامل مهم في التَّشكيل البنائيّ والأُسلوبيّ للترجمة بحيث يجب على المترجم أَنْ يكون واعيًا باحتياجاتهم وخصائصهم وعيًا ينعكس على الصُّور والبنى اللُّغويَّة الَّتي تتمثَّل فيها التَّرجمة. ولعل هذه الرُّؤية تؤكد على السَّمت التَّواصليّ للترجمة وارتباطه بأَبعاد تداوليَّة تتجلى في ضرورة أَنْ تعكس التَّرجمة أَثر السِّياق البديل في إِنتاج صيغة لغويَّة جديدة (Dascal, 1981. p. 13).

إِنَّ أَية ترجمة يجب عليها أَنْ تنظر باهتمام إِلى تلك «الفجوة التَّداوليَّة Pragmatic Gap» بين النَّص الأَصليّ والنَّص الهدف سواء في هذا تلك التَّرجمات الَّتي تبدو مخلصة لأَولهما Source–oriented أَو تلك الَّتي تولي ثانيهما Target–oriented اهتمامًا أكبر، ومدار الأَمر في الحالتين حسب «نورد» على أَهداف كل ترجمة (Nord, 2016, p. 32) لكن يظل المستوى التَّداوليّ أَمرًا بالغ الأَهمية في تقويم كفاءة أَي ترجمة. وعلى أَي حال أَظن أَنَّ البحث عن أَبعاد تداوليَّة تحكم التَّرجمة سيرورة ونتاجًا أَمرًا ارتبط بصورة أَساسيَّة بما يسمى لدى «ماري سنل–هورنبي M. Snell–Hornby» «المنعطف التَّداوليّ Pragmatic Turn» في اللِّسانيَّات الَّذي بدأ في العقد السَّابع من القرن العشرين ممثِّلًا في المقاربات الَّتي تجاوزت حدود نسقيَّة اللُّغة المغلقة (مثل نظرية أَفعال الكلام واللِّسانيَّات النَّصيَّة والمقاربة الوظيفيَّة) وركَّزت على أَبعادها الاجتماعيَّة والتَّواصليَّة.

إِنَّ هذه المقاربات حدَّدت –كما ترى «سنل–هورنبي»– التَّوجهات العامَّة لفترة السَّبعينات الَّتي انعكست في مظهرين: أَولهما اتساع منظور اللِّسانيَّات الَّذي أَدى إِلى تحول اهتمامها من هذا المفهوم المنعزل للعلامة اللُّغويَّة وذاك المفهوم المجرد للنظام اللُّغويّ إِلى مفهوم شامل للنص بوصفه جزءًا من الواقع المحيط به. أَمَّا

المظهر الثَّاني فهو إزاحة الحدود الفاصلة بين التَّخصصات المختلفة ما أَدى إلى إثراء اللِّسانيَّات بأَفكار مستوحاة من علوم مختلفة مثل الأنتروبولوجيا والفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النَّفس (Snell–Hornby, 2006, p. 40)، وقد كان لكل هذا أَثره وصداه في تطوير العلاقة بين «اللِّسانيَّات» ودراسات التَّرجمة من ناحية وعلاقتها بالتَّداوليَّة خاصَّة من ناحية أُخرى، فقد تجاهلت بعض دراسات التَّرجمة الحديثة اللِّسانيَّات وهذا يبدو صحيحًا حسب «إليزا كيتيس E. Kitis» إذا فهمنا «اللِّسانيَّات» على أَنَّها تلك الدِّراسات ذات التَّوجه الشَّكليّ أو التَّركيبيّ الَّذي مثله لسانيو المنحى التَّوليديّ أَو علماء الدِّلالة الشَّكليّون، ولكن ما يبدو حقيقيًّا أَيضًا أَنَّ التَّداوليَّة أَحد مكوِّنات اللِّسانيَّات الَّتي يمكن أن تثري، بل أَثرت بالفعل مقاربات عديدة مختلفة من دراسات التَّرجمة، فالتَّداوليَّة الَّتي تمتد أُصولها إلى فلسفة اللُّغة عادت وفق رؤية كثير من المنظرين مصدر إلهام رئيس لعدد غير قليل من هذه الدِّراسات (Kitis, 2009).

ورغم أَنَّ مفهوم «التَّكافؤ» هو المفهوم الرَّئيس في أَي دراسة من دراسات التَّرجمة تجد أَنَّ التَّصور المرتبط به يختلف من باحث إلى آخر، وربما هذه الحقيقة هي التي حملت «كريستين نورد C. Nord» على التَّنبيه إلى بعض المآخذ المهمَّة الَّتي تتعلَّق بهذا المفهوم، يعنينا منها هنا ما يتصل بالبعد التَّداوليّ للترجمة؛ فهي ترى أَنَّه رغم وجود إشارات غير قليلة متناثرة هنا وهناك إلى الأَبعاد التَّداوليَّة (مثل الوظيفة والأَثر التَّواصليّ) فإنَّ بعض نماذج التَّكافؤ ركَّزت بصورة أَساسيَّة على الميزات التَّركيبيَّة للنص الأَصليّ تاركة العلاقة الوطيدة بين العوامل اللِّسَانيَّة والسِّياقيَّة للتفاعل الاتصاليّ خارج دائرة اهتمامها، ولعل هذا هو السَّبب وراء عدم تركيز هذه النَّماذج على المظاهر الثَّقافيَّة رغم أَنَّ اللُّغة جزء أَصيل من الثَّقافة، وأَنَّ مستعملي أَي لغة لا يمكنهم التَّصرف إلا من خلال سلوكيَّات محدَّدة ثقافيًّا (Nord, 1997, p. 44)، ولهذا ترى «نورد» أَنَّنا بحاجة إلى نموذج تداوليّ ينظر بعين الاعتبار إلى الظُّروف السِّياقيَّة الَّتي تتضمَّن التَّفاعل الاتصاليّ وحاجات مستقبلي التَّرجمة وتوقعاتهم (Nord, 1997, p. 45).

وفي محاولة لطرح جديد بشأن مشكلة التَّكافؤ أَشار «ألبريخت نوبرت A. Neubert» –باعتماده على مبادئ نظريَّة النَّص وتبنيه مقولات «بيرس C. S. Peirce»– إلى أَنَّه من الضَّروريّ النَّظر إلى تكافؤ التَّرجمة بوصفه مقولة سيميائيَّة تتشكَّل من المكوِّن التَّركيبيّ والدِّلاليّ والتَّداوليّ (Bassnett, 2002, p. 35). وترى

«سوزان باسنت S. Bassnett» أَنَّ هذه المكوِّنات رُتبت وفق علاقة هرميَّة بحيث يكون للتكافؤ المعنويّ أَوليَّة وأَسبقيَّة على التَّكافؤ التَّركيبيّ، أَمَّا التَّكافؤ التَّداوليّ فمن شأنه أَنْ يحكم هذين المستويين؛ فالتَّكافؤ بصورة شاملة ينتج عن علاقة العلامات بعضها ببعض، والعلاقة بين العلامات وما تشير إِليه، والعلاقة بينها وبين ما تشير إِليه ومستعمليها (Bassnett, 2002, p. 35).

إِنَّ التَّرجمة كما يرى «جيري ليفي J. Levý» شأنها شأن أَي سيرورة سيميائيَّة لا بد أَنْ تنطوي على بعد تداوليّ، فإِذا كانت نظريَّة الترجمة تتغيا المعياريَّة وتوجِّه المترجم نحو حل أَمثل، فإِنَّ التَّرجمة الفعليَّة كما يؤكد «ليفي» هي ترجمة تداوليَّة يحاول المترجم خلالها تقديم حلول مناسبة تصل إِلى أَكبر الأَثر بأَقل جهد (Bassnett, 2002, p. 44). فالأَنظمة اللُّغويَّة للنص الأَصليّ والتَّرجمة غير كافية في تفسير التَّحويلات والتَّعديلات الَّتي يتمُّ تطبيقها (على أَساس تداوليّ) من أَجل بناء ترجمة دقيقة؛ فالمترجم عليه دائمًا تكييف النَّص متوسلًا لهذا بعض الإِجراءات مثل: التَّوضيح، والحذف، والتَّعديل، وغيرها من أَجل تقديم ترجمة دقيقة تلبي متطلبات المستوى التَّداوليّ (Neubert & Shereve, 1992, p. 23).

إِنَّ النَّص موضع التَّرجمة –كما يرى «ساجر J. C. Sager»– يتضمَّن صيغة لغويَّة ومحتوى دلاليًّا، وما تؤديه التَّرجمة عادة هو تغيير الصِّيغة اللُّغويَّة مع الاحتفاظ بالمحتوى، ولكنَّ هذه الرؤيَّة السُّكونيَّة للترجمة بات أَمامها كثير من التَّحديات الَّتي يجب أَنْ تتخطاها؛ فبحوث التَّرجمة تتبنى الآن مقاربة حركيَّة تعدُّ فيها التَّرجمة مجرد خطوة واحدة فقط في سيرورة التَّواصل بين ثقافتين (Sager, 1997, p. 26). إِنَّ الرُّؤية الحركيَّة لسيرورة التَّرجمة لا تقف هنا عند مجرد تغيير الشَّفرة اللُّغويَّة فقط، بل هناك ضرورة لتعديل محتوى النَّص (حذف/ إِضافة) وأَغراضه (مقصد الكاتب/ توقعات القارئ) من أَجل منح قرَّاء التَّرجمة ميزة القارئ الأَساسيّ (Sager, 1997, p. 32).

وفي هذا السِّياق يعدُّ مفهوم «التَّكافؤ الدِّناميّ التَّداوليّ للنص Text–Pragmatic Dynamic Equivalence» مفهومًا واعدًا في مجال التَّرجمة؛ إِذ ينطوي على القول إِنَّ على المترجم استعمال استراتيجيَّات نقل تتماشى والجنس النَّصيّ وتتماشى كذلك مع التَّوجُّه الاجتماعيّ– الثَّقافيّ لجمهور النَّص الهدف، بحيث لا يتمُّ الحكم على كفاية التَّرجمة بطريقة انطباعيَّة أَو غامضة، ولكن بِناء على معرفتنا بالعالم وخلفيَّات القرَّاء الحقيقيَّة أَو المتوقعة (Al–Qinai, 2000)، وحتى يصبح المترجم قادرًا على

بِناء مثل هذه التَّصوُّرات عليه أَنْ يقوم بعدة مهام سابقة على التَّرجمة أَهمها أَنْ يتمثَّل مقاصد منتج النَّص الأَصليّ وأَهدافه (Al–Qinai, 2000, p. 509).

إِنَّ مؤدى هذه المهمة أَنْ يهتم المترجم ليس فقط بمعنى الجملة فقط، بل بمعنى المتكلم المقصود باستعمالها في سياق محدَّد، وأَنْ تكون له القدرة كذلك على تمثيل الأَفعال الكلاميَّة وقواها الإِنجازيَّة داخل هذا السِّياق. فإِذا كانت التَّرجمة –كما ترى «يوليانا هاوس J. House»– تتعامل مع لغة الاستعمال، فإِنَّ الاعتبارات الخاصَّة بالقوى الإِنجازيَّة التَّداوليَّة أَو المعنى التَّداوليّ تبدو على درجة عالية من الأَهمية بالنسبة إِلى التَّرجمة؛ ففي التَّرجمة لا نتعامل مع الجمل على الإِطلاق إِنَّما نتعامل مع المنطوقات؛ ومن ثمَّ يجب أَنْ ننظر إِلى التَّرجمة بصفتها إِعادة بناء تداوليّ للنص الأَصليّ (House, 2015, p. 22).

وأزعم أن إعادة البناء تتعلق بما يسمى التكييف التداولي للنص وبالإجراءات التي يتخذها المترجم في سبيل هذا، وقد ميز المهتمون في هذا السياق بعض الطرق ومنها: تفسير المعلومات المقصودة في النص بالإضافات والتوضيحات المناسبة في الترجمة (فاديم وأُولغا، 2010، ص. 177)، وإغفال المعلومات المجهولة بالنسبة إلى المتلقي (فاديم وأُولغا، 2010، ص. 179)، واستعمال أسلوب التعميم (أي: استبدال الكلمات ذات المعنى المحدد بكلمات ذات معنى متسع مفهوم لدى المتلقي) (فاديم وأُولغا، 2010، ص. 179)، واستعمال نقيضه وهو التخصيص (فاديم وأُولغا، 2010، ص. 180) في مقامات أخرى.

1ـ تَرجَمة أَفعال الكلام

ترى «ماري سنل–هورنبي» أَنَّه إِذا كانت التَّرجمة تُشتق دائمًا من نص مختلف فإِنَّ النُّصوص المتوازية Parallel Texts هي نواتج لغويَّة مستقلة لموقف واحد جد متشابه، هذه النُّصوص تستعمل في التَّرجمة (وفي المعجميَّة كذلك) لتقييم الكيفيَّة الَّتي تعبِّر من خلالها اللُّغات المختلفة عن أَشياء واقعيَّة متشابهة، كما تستعمل في التَّدريب التَّرجميّ بوصفها وسيلة لبناء ترجمة طبيعيَّة مناسبة. وأَشارت «سنل–هورنبي» إِلى أَنَّ اختلاف استجابة القارئ للترجمة الضَّعيفة من ناحية وللنصوص المتوازية الجيدة من ناحية أُخرى تمَّ وصفها في دراسة «فيناي وداربيلنيه Jean–Paul Vinay & Jean Darbelnet 1958» بشأن ترجمة لافتات الطَّريق العامَّة؛ إِذ عبرا عن

دهشتهما إزاء لافتات الطَّريق الكنديَّة الفرنسيَّة (وهي نسخة مترجمة عن لافتات الطَّريق الانجليزيَّة المشابهة في الولايات المتحدة) الَّتي تختلف بصورة أَساسيَّة عن لافتات الطَّريق الأَصليَّة المستعملة في فرنسا (Snell–Hornby, 1988, p. 86).

إِنَّ أَحد تعريفات التَّرجمة بالنسبة إِلى «فيناي» و«داربلنيه» يكمن في أَنَّها «عبارة من لغة *A* لعبارة أُخرى من لغة *B* تصف موقفًا واحدًا *X*» (Vinay & Darbelnet, 1995, p. 4). وباعتماد المنطق ذاته الَّذي يحكم هذا التَّعريف قارنت «سنل–هورنبي» ترجمة بعض الأَفعال الكلاميَّة لاسيما التَّوجيهيَّة بين اللُّغتين الإِنجليزيَّة والأَلمانيَّة بهدف بحث العلاقة المعقدة بين الوظيفة Function التَّواصليَّة وصيغ Forms اللُّغة الطَّبيعيَّة، واستنتاج بعض الأَفكار حول نظريَّة التَّرجمة، واعتمدت «سنل–هورنبي» بصورة مباشرة على الإِطار النَّظريّ لنظريَّة أَفعال الكلام لدى «أُوستن J. Austin 1962)) الَّتي طوَّرها «سيرل 1969) «J. Searle).

ومن ثمَّ قارنت بين ترجمات أَصناف أَربعة من الأَفعال التَّوجيهيَّة هي: (الطَّلب Request (R) –الأَمر Command (C)– التَّحذير Warning (W)– الحظر Prohibition (P)) وتأسس تحليل هذه الأَفعال على دراسة ميدانيَّة تضمَّنت مدوَّنة مكوَّنة من 200 علامة عامَّة جُمعت من بلدان مختلفة تتحدث الإِنجليزيَّة والأَلمانيَّة (منها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والهند واستراليا ونيوزلندا واستوريا). في البداية قدمت «سنل–هورنبي» جدولًا يتضمن أَمثلة الأَصناف الأَربعة للأَفعال التَّوجيهيَّة في اللُّغتين، ثمَّ جدولًا آخر تضمن تحليلًا طبقيًّا لخصائص هذه الأَفعال يفرق بينها على أَساس (نمط الفعل الكلاميّ Speech Act Type، ومكانة المشاركين في الفعل Participant Status، ثمَّ البنيَّة النَّحويَّة للأَفعال Grammatical Structure (Verb–Form)، وأَخيرًا المستوى المعجميّ ومجموعة الكلمات المركزيَّة في كل نمط).

وبعد المقارنة بين خصائص هذه الأَفعال في اللُّغتين خلصت «سنل–هورنبي» إِلى أَنَّ النَّتيجة الَّتي يمكن التَّوصل إِليها فيما يخص نظريَّة التَّرجمة من هذا التَّحليل (1) أَنَّ المعيار الأَساسيّ في ترجمة هذا النَّمط من الأَفعال هو الموقف والسِّياق (الفعل الكلاميّ المعقد بحد ذاته، وما يصاحبه من علاقات المشاركين، والأَثر التَّواصليّ، والتَّنوعات اللُّغويَّة)، فليس من السَّهل أَنْ يكمن هدف التَّرجمة هنا في الاحتفاظ بالتركيب النَّحويّ الأَصليّ، و(2) أَنَّ التَّوافق والتَّعارض أَيضًا بين الصِّيغة النَّحويَّة والوظيفة التَّواصليَّة –وهما ظاهرتان مألوفتان في اللُّغات– يشكِّل معضلة بالنسبة

إِلى التَّرجمة، أَمَّا المظهر المهم هنا فهو (3) الخلفيَّة الثَّقافيَّة، فاللَّافتات الموضوعة (بالإنجليزيَّة والهنديَّة) في محطة قطارات دلهي القديمة الَّتي (تطلب بلطف) من المسافرين عدم السَّفر على سطح القطارات مألوفة بالنسبة إِلى المسافرين الهنود، بينما تبدو غريبة بالنسبة إِلى المسافرين الأُوروبيين الَّذين يتوقعون (تحذيرًا صارمًا)، وهذا وذاك أَنماط تعتمد بصورة أَساسيَّة على الخلفيَّة الثَّقافيَّة، أَضف إِلى هذا أَنَّ اللُّغات الهنديَّة تفتقد الكلمات الَّتي تعبِّر عن الشُّكر؛ لأَنه يُعبَّر عنه عندهم بالإِشارة، وهذه الأُمور جدُّ مهمة بالنسبة إِلى التَّرجمة بوصفها حدثًا عبر ثقافيّ (Snell–Hornby, 1988).

وفي إِطار مشابه لما سبق يمكننا هنا الإِشارة إِلى دراسة «رادولف رينت *Rudolf Reinelt 2001*» الَّتي خصَّت ترجمة الأَفعال الكلاميَّة العربيَّة *Translating Arabic Speech Action Expressions* (Reinelt, 2003) ببحث حول كيفية تعامل بعض التَّرجمات الإِنجليزيَّة والأَلمانيَّة مع الأَفعال الكلاميَّة المصدَّرة بالفعل (قال) الَّتي تضمَّنها قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ**﴾ [سورة البقرة: 68–67]، والحقيقة أَنَّ هذه الدِّراسة خصّت التَّرجمات الأَلمانيَّة بمزيد اهتمام على العكس من التَّرجمات الإِنجليزيَّة الَّتي تُرِك للقارئ تأملها والنَّظر فيها. على أَي حال ذكر «رينت» أَنَّ الأَلمانيَّة تمتلك ثلاث صيغ أَساسيَّة مقابل الفعل العربيّ «قال» هي: تحدث إِلى/ مع SPRECHEN، وقال SAGEN، وقال بصورة غير رسميَّة REDEN. مشيرًا إِلى أَنَّ هناك صيغًا أُخرى كثيرة تستعمل في ظروف سياقيَّة مختلفة منها: فسَّر/ شرح ERKLAREN، وأَمر GEBOTEN، وسأل BITTEN، وأَوضح/ بيَّن DEUTLICH MACHEN، وأَجاب/ ردَّ ANTWORTEN. ولقد قسَّم «رينت» التَّرجمات الأَلمانيَّة إِلى قسمين أَساسيين: الأَول «المقاربة الموحَّدة *Unitary Approach*» وتمثلها ترجمة *Reclam 1976* الَّتي قابلت الفعل (قال) بجميع قُواه الإِنجازيَّة بالفعل الأَلمانيّ SPRECHEN، بحيث يظهر الفعل (قال) بوصفه علامة نحويَّة دالة على الاقتباس تشير فقط إِلى تبادل أَدوار المتكلم بعيدًا عن وظائف المنطوقات، ويرى «رينت» أَنَّ ترجمة كهذه تبدو مملة وليس من السَّهل استيعابها؛ فالفعل الأَلمانيّ SPRECHEN يبدو من خلالها تعبيرًا ثقيلًا لنقل المحتوى

بالنسبة إلى المتلقي الألَمانيّ. أَمَّا القسم الثَّاني «المقاربة التَّمييزيَّة *Differentiating Approach*» فيمثِّل له «رينت» بترجمة *Mirza* حيث يتلقى الفعل (قال) في الآيتين عدة ترجمات ألمانيَّة (SPRACH, SAGTEN, BITTE, DEUTLICH MACHE, ANTWORTETE, GEBOTEN) تعتمد كل واحدة منها على الأَفعال الكلاميَّة الَّتي يؤديها هذا الفعل داخل السِّياق والمواقف.

ويخلص «رينت» في النِّهاية إلى أَنَّ ترجمة *Reclam* ترجمة أَكاديميَّة *Academic* قصدت إلى التَّمسك بالعبارة الأَساسيَّة في نقل المحتويات؛ فظلت ترجمة الفعل ثابتة وانهارت التَّعدديَّة الوظيفيَّة للكلمة الأَصليّة مما جعل التَّرجمة عصية على الفهم. أَمَّا ترجمة *Mirza* فهي ترجمة إعلاميَّة *Informative* استطاعت التَّعبير عن المعاني المختلفة للأفعال الكلاميَّة الَّتي يشير إليها الفعل (قال) في اللُّغة الهدف، وبسبب احتفاظ هذه التَّرجمة بالتعدديَّة الوظيفيَّة للأصل ودقتها التَّداوليَّة، بل وحيويتها كذلك فإنَّ هذه التَّرجمة جاءت أَبلغ في الفهم والإفهام.

وفي سياق متشابه قدمت الأُستاذة ليلى بوخميس 2016 دراسة عنوانها «نظرية أَفعال الكلام ودورها في التَّرجمة» تناولت فيها الأَفعال الإنجازيَّة للفعل (قال) في بعض آيات القرآن الكريم من خلال المقارنة بين ترجمتين؛ الأُولى هي ترجمة ريجس بلاشير الَّتي وظَّفت حسب الباحثة استراتيجيات خطابيَّة منوَّعة فكانت بهذا قادرة على إظهار وظائف الأَفعال الإنجازيَّة للفعل (قال)، على العكس من التَّرجمة الثَّانية لمحمد حميد الله الَّتي لم تخرج عن إطار الحرفيَّة، وقد خلصت الباحثة من خلال المقارنة بينهما إلى «أَهمية إظهار المعنى الإنجازيّ لأَفعال الكلام في التَّرجمة تفاديًا لكل لبس وغلقًا لباب التَّأويلات» (بوخميس، 2016، ص ص. 162–161).

2ـ الافتراض المسبق

منذ بحوث «فريجه» 1892 أَصبح مفهوم «الافتراض المُسبق Presupposition» محورًا أَساسيًّا في الدِّراسَات الفلسفيَّة واللِّسانيَّة على حد سواء، وقد أَدى بحث هذا المفهوم دورًا مهمًا في كشف الأَبعاد الدِّلاليَّة والتَّداوليَّة للغة والتَّواصل؛ إذ يتصل بحثه بصورة أَسَاسيَّة بالنَّظريَّات الدِّلاليَّة الحركيَّة الَّتي ترى أَنَّ معنى الجملة إنَّما يتحدَّد على ضوء تغيُّر السِّياق؛ ومن ثمَّ تلاقت نظريات عديدة اتبعت هذا الطَّراز في التَّأكيد على أَنَّ مفهوم الافتراض المسبق يشكِّل مثالًا جيدًا على التَّداخل بين الدِّلالة

والتَّداوليَّة (Delogu, 2009).

وفي هذا الإطار ومن أَجل بيان العلاقة بين التَّرجمة والتَّداوليَّة قدَّم «**جيمس ف. إرمان** J. F. Ehrman 1993» دراسة مهمَّة ركّزت بصورة خاصَّة على مسألة الافتراض المسبق قصد استقصاء أَثرها في التَّرجمة نتاجًا واستقبالًا. في البداية أَوضحت الدِّراسة أَنَّها تتبنى مفهوم التَّداوليَّة بالمعنى العامّ، أَي: العلاقة بين بنى اللُّغة والسِّياق غير اللُّغويّ الَّذي يشملها (p. 149)، كذلك تعتمد مفهوم الافتراض المسبق لدى «ستيفن لفنسون S. Levinson»؛ إِذ يشير إِلى الاستدلالات أَو الافتراضات التَّداوليَّة المصاحبة للتعبيرات اللُّغويَّة الَّتي يمكن عزل بعضها بناء على السِّياق اللُّغويّ (Ehrman, 1993. p. 149) وذلك مقابل الاستلزام المنطقيّ Logical Entailment أَي: الاستدلالات الَّتي تستشف من التَّعبير نفسه مرتبطة بشروط صدق هذا التَّعبير (Ehrman, 1993. p. 150).

ويؤدي الافتراض المسبق –في إطار العلاقة بين التعبير والسياق التاريخي– وظيفة الربط بين معنى التعبير وذلك السياق الذي يتضمنه، إن قدرة الافتراض المسبق على الربط بين المعلومات السياقية بالبنية اللغوية تجعله مفيدا في دراسة الترجمة؛ لأن الترجمة في معناها الأساسي معنية بالإمساك بالمكونات الدلالية (المعنوية) في النص الأصلي قصد إعادة بنائها في نص اللغة الهدف، ورغم أن مفهوم إعادة بناء الترجمة على أساس التكافؤ المعنوي مع النص الأصلي يبدو أصيلا فإن تطبيقه يصبح إشكالية، فالإشكالية الأساسية للتكافؤ المعنوي كانت مثار جدل واسع بين منظري الترجمة أحد مظاهر هذه الإشكالية هو ما إذا كان هذا المفهوم يجب أن يمتد من الدلالة الصورية حتى يشمل العوامل السياقية في الموقف الاتصالي الذي ستقع فيه الترجمة أم لا. لقد نجم عن هذه الإشكالية تحول أساسي في تركيز دراسات الترجمة، وقد ميز هذه المراجعة التحول من المقاربات المعيارية إلى المقاربات الوصفية (Ehrman, 1993. p. 150)؛ إذ أصبحت المقاربات تركز على الممارسة الفعلية للترجمة داخل سياق تاريخي معين، وأصبحت المعاني التي ترتبط بالسياق داخل النص هي نقطة الإنطلاق بدلا من المعاني التي تستقل عن هذا السياق وسيمثل هذا أساس بناء التكافؤات التي ستبني الترجمة من خلالها (Ehrman, 1993. p. 151)، وعليه ستصبح مهمة المقاربة الوصفية تعيين تلك العوامل المتصلة بسيرورة الترجمة وشرح فاعلية هذه العوامل في إنتاج الترجمة وفهمها، وهنا تصير الافتراضات

المسبقة متصلة بهذا التوجه؛ لأنها تعين العلاقات بين النص والسياق؛ فهي وسيلة مهمة في بحث العوامل السياقية التي تؤثر في سيرورة الترجمة؛ لأنها تستعمل في قياس السياق الابستمولوجي وتأثيره على هذه السيرورة؛ إذ سيركز هذا البحث على بنية المعرفة في كل من النص الأصلي والترجمة وبالتالي تعمل الافتراضات المسبقة على تعيين الأفكار التي تشكل الإطار المفاهيمي الذي يثري عملية بناء النص(Ehrman, 1993. p. 152)

وبما أن الافتراض المسبق هو الطريق نحو استنتاج تأليف هذا الإطار فإن التغيرات التي تصيب الافتراض المسبق تشير إلى تحولات الأطر المفاهيمية التي تعمل على تسييق كل من النص الأصلي والترجمة. كما تشير هذه التغيرات إلى تغير في الطريقة التي تفهم من خلالها معلومات النص الأصلي داخل سياق الترجمة؛ فإذا كانت هناك بعض المفاهيم التي تشكل سياق النص الأصلي لم تعد فاعلة في السياق التاريخي للترجمة، فربما تحذف هذه المفاهيم، وربما تُقدم افتراضات مسبقة جديدة داخل الترجمة، فعبر الربط مع السياق يقدم الافتراض المسبق رابطا بين البنى المفاهيمية داخل النص والبنى المفاهيمية ضمن السياق التاريخي. وعليه فإن تغير الافتراضات المسبقة بين النص الأصلي والترجمة لا يشير بالضرورة إلى خطأ في الترجمة ولكنه يؤثر على تحول في الفهم يُعين عبر تغير السياقات التاريخية المتصلة (Ehrman, 1993. p. 153).

إِنَّ التَّرجمة كما ترى «جوليانا هوز J. House» نص يسافر عبر الزَّمان والمكان وبالتالي يجب أَنْ يُوضَع هذا النَّص في سياق بديل مختلف عن سياقه الأَول وفق أَغراض التَّرجمة بوصفها إِعادة تسييق (House, 2014, p. 5). فالتَّرجمة ترتبط بالسِّياق بشكل وثيق؛ ذلك أَنَّ النَّقل الصَّحيح من لغة وثقافة إِلى أُخرى مختلفة يتضمَّن حتمًا النَّظر في الظُّروف السِّياقيَّة الأَصليَّة والقرَّاء المستهدفين والسِّياق الهدف (Cui & Zhao, 2018, p. 114).

إن وضع مشكلة الافتراض المسبق في علاقة مع الأبعاد التداولية للترجمة يأتي من خلال اتساق هذا المفهوم مع التوجه الوصفي الذي صاحب مفهوم التكافؤ المعنوي من حيث التركيز على ربط النص بالسياق، وبالتالي شدد «إرمان» على أهمية الافتراض المسبق في استكشاف العوامل السياقية المؤثرة في الترجمة، وفي بيان السياق الابستمولوجي Epistemological Context وأثره في الترجمة من خلال

التركيز على بنية المعرفة Structure of Knowledge في كل من النص الأصلي وترجمته (Ehrman, 1993. p. 152).

وجاء مثال «**إرمان**» مجسَّدًا في نص أصلي مكتوب باللغة الألمانية في القرن السادس عشر وآخر مترجم باللغة الإنجليزية في القرن الثامن عشر، النص المصدر الألماني احتوى على افتراض مسبق يقوم على أن ثمة علاقة بين الاسم والشيء الذي يسمى به، وبسبب اختلاف السياق التاريخي للنصين تم حذف هذا الافتراض من نص الترجمة الإنجليزية؛ إذ لم تعد قضية العلاقة بين الاسم والمسمى قائمة بحيث تشكل جزءا من الإطار المفاهيمي المصاحب لتاريخ هذه الترجمة، ومن ثم قام المترجم بحذفه لما قد يسببه من سوء فهم أو إرباك لدى جمهور القراء (Ehrman, 1993. p. 157).

وخلص «**إرمان**» إلى أن ما قام به المترجم يعد بمثابة «إعادة تسييق Recontextualization» للنص المترجم بما يتناسب والإطار المفاهيمي للسياق التاريخي للترجمة (Ehrman, 1993. p. 166). وما فعله المترجم هنا يتجسد أيضًا في تقديره للسياق المفاهيمي لجمهور القراء، وهو عامل تداولي مهم في بناء النص المترجم يتسق وما تطرحه نظرية الصلة أو المناسبة من مبادئ أفصلها في المبحث الموالي.

واتصالا بموضوع الافتراض المسبق في علاقتها بالترجمة قدَّم «بيتر فاوست P. Fawcett 2000» دراسة بعنوان «الافتراض المسبق والترجمة» عرض فيها لخصائص الافتراضات المسبقة وما تثيره هذه السمات من مشكلات ترجمية، وإن كانت هذه الدراسة لم تخرج عما خلصت إليه دراسة «إيرمان» التي ناقشت بصورة واضحة السمات التركيبية لبعض اللغات التي يمكن أن تؤثر في ترجمة تلك الافتراضات (Fawcett, 2000).

3ـ نظرية الصلة أو المناسبة

تعدُّ «نظريَّة الصلة Relevance Theory» الَّتي تطوَّرت على يد «دان سبربر D. Sperber» و«دريدر ويلسون D. Wilson» من النَّظريَّات التَّداوليَّة المهمَّة؛ إذ ركَّزت بصورة أساسيَّة على الجوانب الإدراكيَّة لعمليَّة التَّواصل، وجاءت كي تعدَّ مسلمة قادرة على اختزال عدد من المبادئ الحواريَّة الَّتي وضعها «بول غرايس P. Grice»

(Wilson, 1995, p. 56))، فإذا كان المبدأ التَّعاونيّ لدى «غرايس» يتطلَّب التَّعاون من أَجل ضمان تواصل ناجح، فإنَّ «السُّلوك الإشاريّ-الاستدلاليّ Ostensive-inferential Behaviour» الَّذي تتبناه نظريَّة الصلة يمثِّل أَحد أَهم آليَّات تأسيس نموذج تواصليّ ناجح (Sperber & Wilson, 1995, p. 50)، ويقوم هذا السُّلوك من جانب المتكلم على إعلام مخاطبيه أَنَّ لديه قصدًا واضحًا لإيصال شيء ما، وعلى المخاطب أَنْ يتبنى إطارًا استدلاليًّا في التَّعامل مع تلك المثيرات الإشاريَّة الصَّادرة عن المتكلم، ويعدُّ انتقال النَّظريَّة من مجرد «المعرفة المتبادلة Mutual Knowledge» إلى «التَّدليل المتبادل Mutual Manifestness» (Sperber & Wilson, 1995, p. 38) جانبًا مهمًا من جوانب الاختلاف بين النَّظرية والمبادئ الَّتي طرحها «غرايس»، هذا المفهوم أَي: «التَّدليل المتبادل» يفترض أَنَّ ثمَّة معلومات محدَّدة دون غيرها من المعلومات الممكنة يشترك فيها المتكلم والمستمع، بعكس مفهوم «المعرفة المتبادلة» لدى «غرايس» الَّذي يفترض تطابقًا بين معرفة المتكلم والمستمع السَّابقة من أَجل تواصل ناجع. وهذا يقودنا إلى فرق آخر مهم بين المقاربتين وهو تبني نظرية الصلة لمفهوم «البيئة الإدراكيَّة Cognitive Environment» حيث تتمُّ معالجة المعلومات وتعديلها وإعادة تنظيمها وغير هذا مما يجريه المتكلم وكذا المستمع على المعلومات بحسب تجربته الشَّخصية (Alves & Goncalves, 2010, p. 280). فالمترجم بناء على معرفته بالجمهور يجب أَنْ تكون لديه بعض التَّصورات عن بيئة الجمهور الإدراكيَّة وعن الملاءمة الممكنة الَّتي يمكن أَنْ يحوزها أَي مظهر من مظاهر التَّأويل داخل هذه البيئة الإدراكيَّة (Gutt, 2010, p. 116). فالنَّظرية تبعًا لما يراه «إيرنست-أوجست جوت Ernst-August Gutt» تحاول تقديم مقاربة واضحة لكيفية تعامل عقولنا مع المعلومات والملكات الموظفة في هذا الإطار؛ ومن ثمَّ فمجال هذه النَّظريَّة هو الملكات الذِّهنيَّة (Gutt, 1989, p. 37) والعمليَّات العقليَّة الكامنة خلف السُّلوك التَّواصليّ.

لقد أَفاد «**جوت** Gutt» من هذه النَّظرية في وضع إطار تداوليّ يمكن تطبيقه على التَّرجمة سيرورة ونتاجًا، وقد انطلق في هذا من افتراض مؤداه أَنَّ جميع المبادئ والقواعد الخاصة بالترجمة إنَّما هي تطبيق لمبدأ الصلة أو المناسبة، بل الأَكثر من هذا زعمه أَنَّ الإطار العام لنظريَّة الصلة يعدُّ أَمر ضروري في استيعاب سيرورة التَّرجمة وفهمها، ولعل السَّبب وراء هذا يكمن في أَنَّ «البحث عن الصلة أَمر أَساسيّ في

جميع أَشكال التَّواصل اللَّفظيّ وغير اللَّفظيّ» (Sequeiros, 2006, p. 1098)؛ لذا أَكد «جوت» على أَنَّ ثمة دورًا تداوليًّا لمفهوم التَّرجمة يتلخص في كونها –من منظور نظريَّة الصلة– شكلًا من أَشكال الاستعمال التَّأويليّ للغة Interpretive Use، فأَي ترجمة تقوم على إِعادة موضعة لما قاله شخص أَو كتبه في ثوب تعبيريّ بديل، وهي بهذه الحالة قريبة الشَّبه من الاقتباس وإِنْ كانت اللُّغتان مختلفتين في حال التَّرجمة (Gutt, 2000, p. 46).

كذا أَشار إِلى أَنَّ التَّرجمة بوصفها فعلًا تأويليًّا مقيدة هنا بمفهوم «الأَمانة»؛ فالمترجم إِنَّما يبحث عن صورة تكون بها التَّرجمة أَكثر «ملاءمة» ومناسبة للنص الأَصليّ، يقول «جوت»: إِذا سألنا عن الاعتبارات الَّتي تحقق التَّشابه بين التَّأويل المقصود بالترجمة والأَصل الصَّادرة عنه، فإِنَّ الإِجابة تتمثَّل في الاعتبار الَّذي يجعل التَّرجمة ملاءمة للجمهور بصورة مناسبة؛ بمعنى أَنَّها تطرح تأثيرات سياقيَّة مناسبة، وإِذا سألنا عن الكيفيَّة الواجبة في التَّعبير عن التَّرجمة، فإِنَّ الإِجابة تتمثَّل في وجوب التَّعبير عنها بالطَّريقة الَّتي يتكشف بها التَّأويل المقصود دون أَنْ يحتاج الجمهور إِلى جهد غير ضروريّ في اقتناص هذا التَّأويل، وعليه فإِنَّ قيد الصلة أو المناسبة يحكم كلًا من التَّأويل المقصود بالترجمة والطَّريقة الَّتي تصاغ بها هذه التَّرجمة (Gutt, 2010, p. 107).

إِنَّ التَّرجمة من وجهة نظر «جوت» مقيدة بتحقيق مبدأ الصلة أو المناسبة بين ما قُصِد إِيصاله [في النَّص الأَصليّ] وما عُبِّر عنه [في النَّص الهدف] (Gutt, 2010, p. 107)، وبالتالي فإِنَّ نجاح المترجم أَو إِخفاقه –شأنه في هذا شأن المتكلم في أَي عملية تواصل– يعتمد على تقديره للبيئة الإِدراكيَّة للجمهور مُستقبِل التَّرجمة (Gutt, 2010, p. 118). لقد اعتمد «**جوت**» رؤية مفادها أَنَّ التَّرجمة الَّتي لا تعكس مقصديَّة النَّص الأَصليّ في علاقته بسياقه تعدُّ اقتباسًا خارج السِّياق Quoting out of Context أَو بمثابة مواقف تواصليَّة ثانويَّة Secondary Communication Situations (Gutt, 2000, p. 49)، وقارن بين مقاربتين في التَّرجمة اعتمادًا على قول «**شلايرماخر**» «يمكن للمترجم أن يترك الكاتب في سلام ويأتي إليه بالقارئ، أو يترك القارئ في سلام ويأتي إليه بالكاتب»، أُولى هاتين المقاربتين هي الإِتيان بالقارئ إِلى النَّص الَّتي تشكِّل وضع التَّرجمة في سياق نصها المصدر، والثَّانية هي الإِتيان بالنص إِلى القارئ وهي تشكل تحويرًا للنص وتعديلًا له كي يتماشى وسياق

يفهمه هذا القارئ (Gutt, 2000, p. 49). إنَّ ما يخلص إليه «**جوت**» من هذه الدِّراسة يتلخص في أَنَّ التَّرجمة عينها مفهوم تداوليّ، وأَنَّ المشكلة الَّتي تواجه المترجم أَيضًا مشكلة تداوليَّة لا تتعلَّق باللغة بقدر ما تتعلَّق بالسِّياق ومدى ملاءمتها له.

وبناء على ما قدَّمه «**جوت**» طوَّر «فابيو ألفيز Fabio Alves» سنة 1995 نموذجًا إدراكيًّا لسيرورة التَّرجمة تبنى فيه مفاهيم نظريَّة الصلة والمناسبة، وقد خلُص «ألفيز» من خلال هذا النَّموذج إلى أَنَّ المترجم يبحث عمَّا يسمى «تشابه تأويليّ أَمثليّ Optimal Interpretive Resemblance» بين الصِّيغ القضويَّة (Alves & Goncalves, 2010, p. 281) الخاصَّة باللغات موضوع التَّرجمة، والمشابهة التَّأويليَّة -بحسب «**جوت**»- علاقة بين الصَّيغ القضويَّة، فلكل صيغة خصائصها المنطقيَّة، وربما تشترك صيغتان في بعض هذه الخصائص على النَّحو الَّذي يمكن من خلاله القول بتشابه التَّمثيلات الذِّهنيَّة لهذه الصِّيغ، ويسمي هذا التَّشابه بين الصِّيغ القضويَّة التَّشابه التَّأويليّ (Gutt, 2010)، أَمَّا التَّشابه التَّأويليّ الأَمثليّ فهو قريب التَّصور من مفهوم «الأَمانة» في التُّراث التَّرجميّ بمعنى أَنَّ هذا التَّشابه يكفل للمترجم أَنْ يكون تعبيره شبيهًا بالأَصل بدرجة كافية (Gutt, 2010, p. 107).

وفي سنة 1987 افترضت «ديانا بلاكمور D. Blakemore» -بناء على نظريَّة الصلة أو المناسبة- وجود نوعين من «التَّشفير وفك الشَّفرة Encoding/Decoding» داخل السَّيرورة اللِّسانيَّة، الأَول «مفاهيميّ Conceptual» مسؤول عن بناء التَّمثيل الدِّلاليّ والإثراء الاستدلاليّ في أَي سيرورة لسانيَّة، والثَّاني «إجرائيّ Procedural» يحدِّد اتجاه هذه السِّيرورة وحدودها (Alves & Goncalves, 2010, p. 281)، وفي سنة 2003 طُبِّق هذان المفهومان في مشروع استقصائيّ قام به F. Alves & José Luiz Gonçalves وخلصا من خلاله إلى أَنَّه من الصَّعب الوصول إلى أَي تشابه تأويليّ إذا لم يعالج المترجم المعلومات المشفَّرة مفاهيميًّا وإجرائيًّا بصورة مناسبة، وعليه أَكد هذا المشروع على أَهمية مرحلة «فك الشَّفرة/ التَّشفير Decoding/Encoding» في سيرورات التَّرجمة وشدَّد على أَوليَّة الإثراءات الاستدلاليَّة في إنجاح التَّرجمة (Alves & Goncalves, 2010, p. 281).

أَخيرًا يمكننا الإشارة إلى أَنَّ التَّرجمات يمكن النَّظر إليها من خلال تكافئها مع نصوصها الأَصليَّة، وكان على الباحثين أَنْ يتبيَّنوا كيفية تحقيق هذا التَّكافؤ مع شرحه وتفسيره. إنَّ التَّرجمة بالنسبة إلى «جوت» هي تلك النُّصوص الَّتي تقدِّم نفسها تأويلًا

لنصوص سابِقة (Halverson, 2013, p. 44)، وبالتالي فإنَّ الإِطار الَّذي تبناه وغيره ممن عوَّل بصورة أَساسيَّة على هذه النَّظريَّة استحدث رؤية جديدة لمفهوم «التَّكافؤ» حيث أَصبح مرتبطًا بالعمليَّات الذِّهنيَّة الَّتي تصاحب تلقي الجمهور للترجمة. ورغم أَهمية هذه المقاربة فإِنَّها لم تسلم من النَّقد، وأَقرب هذه الانتقادات يتمثَّل في «نظريَّة الهدف Skopos» الَّتي تبناها «هانز فيرمر H. J. Vermeer» و«كاترينا ريز K. Reiss»، فالترجمة وفق هذه النَّظريَّة تمثِّل مجموعة من الأَهداف Skopoi المرتبة بصورة هرميَّة، هذه الأَهداف لها دور حاسم في تحديد الاستراتيجيَّات الَّتي يتبعها المترجم، وبالتالي فإِنَّه ملتزم بما ينتظره المتلقي من هذه التَّرجمة أَو تلك. هذا بالإضافة إِلى بعض التَّساؤلات المتعلِّقة بكيفيَّة تعيين مستويات الصلة أو المناسبة في السِّياقات المختلفة وأَي المعايير –غير الأغراض المرتبة هرميًّا– الَّتي يمكن أَنْ يستند إِليها المترجم في الإِبقاء على بعض العناصر أَو التَّخلي عنها. (Hatim, 2001, p. 183).

المصادر والمراجع

1- المراجع العربية

- فاديم، سدوبنيكوف.، وأُولغا، بتروفا. (2010). *نظرية التَّرجمة* (عماد محمود طحينة، ترجمة.). (ط 1). منشورات جامعة الملك سعود.
- بوخميس، ليلى. (2016). نظرية أَفعال الكلام ودورها في التَّرجمة. *مجلة العربيَّة والتَّرجمة*، المجلد 8، العدد (27)، ص ص. –161 180.

2- المراجع الأجنبية

- Neubert & Shereve, G. M. (1992). *Translation as Text*. The Kent State University Press.
- Hatim. (2001). Pragmatics and Translation. in M. Baker & K. Malmkjier (Eds.), *Routledge Encyclopedia of Translation Studies*. Routledge.
- Nord. (1997). A Functional Typology of Translation. in A. Trosborg (Ed.), *Text Typology and Translation*. John Benjamins.
- Nord. (2016). Skopos and (Un) certainty: How Functional Translators Deal with Doubt. *Meta, 6* (11), 29-41.
- Schaffner, C. (1999). *Translation and Norms*. Multilingual Matters Ltd.
- Wilson. (1995). Relevance and Understanding. in G. Brown, K. Malmkjar, A. Pollitt and J. Williams (Eds.), *Language and Understanding*. pp. 35-58. Oxford University Press.

- Sperber, D. & Wilson, D. (1995). *Relevance: Communication and Cognition.* 2nd Edi. Blackwell.
- Gutt, E-A. (1989). *Relevance and Translation*]PhD Dissertation[, University College London.
- Gutt, E-A. (2000). Pragmatic Aspects of Translation: Some Relevance-Theory Observations. in L. Hickey (Ed.), The *Pragmatics of Translation.* Multilingual Matters Lt, UK.
- Gutt, E-A. (2010). *Relevance and Translation: Cognition and Context.* 2nd Edition. Routledge.
- Kitis. (2009). The Pragmatic Infrastructure of Translation. *Tradução & Comunicação 18*, 63-85.
- Alves, F. & Goncalves, J. L. (2010). Relevance and Translation. in Y. Gambier & L. van Doorslaer (Eds.), *Handbook of Translation Studies.* Vol. I. John Benjamins.
- Delogu. (2009). Presupposition. in J. Verschueren & Jan-Ola Ostman (Eds.), *Key Notions for Pragmatics.* John Benjamins.
- Al-Qinai, J. (2000). Translation Quality Assessment: Strategies, Parameters and Procedures. *Meta*, *45* (3).
- Sager, J. C. (1997). Text Types and Translation. in A. Trosborg (Ed.), *Text Typology and Translation.* John Benjamins.
- Vinay, J-P. & Darbelnet, J. (1995). *Comparative Stylistics of French and English: A Methodology for Translation* (Juan C. Sager & M.-J. Hamel, Trans and Edi.). John Benjamins.
- Ehrman, J. F. (1993). Pragmatics and Translation: the Problem of Presupposition. *TTR*, *6* (1), 149-69.
- House, J. (2014). *Translation: A Multidisciplinary Approach.* Palgrave Macmillan.
- House, J. (2015).*Translation Quality Assessment: Past and Present.* Routledge.
- House, J. (2018).Translation Studies and Pragmatics. In C. Ilie & N. R. Norrick (Eds.), *Pragmatics and its Interfaces.* John Benjamins.
- Dascal, M. (1981). Contextualism. in H. Parret (Ed.), *Possibilities and Limitations of Pragmatics. Proceeding of the Conference on Pragmatics*, Urbino July 8-14/1979. Amsterdam, John Benjamins.
- Shuttleworth, M. & Cowie, M. (2014). *Dictionary of Translation Studies.* Routledge. (1997 by St. Jerome Publishing).
- Snell-Hornby, M. (1988). *Translation Studies: An Integrated Approach.* John Benjamins.
- Snell-Hornby, M. (2006). the Turns of Translation Studies: New Paradigms or

Shifting Viewpoint? *Benjamins Translation Library*, Vol. 66, John Benjamins.
- Fawcett, P. (2000). Presupposition and Translation. in L. Hickey (Ed.), *The Pragmatics of Translation*. Multilingual Matters Lt. UK.
- Newmark, P. (1988). Pragmatic Translation and Literalism. *TTR: Traduction, terminologie, rédaction*, Vol. *1* (2): p. 133-145.
- Reinelt, R. (2003). Translating Arabic Speech Action Expressions. in D. B. Parkinson & S. Farwaneh (Eds.), *Perspectives on Arabic Linguistics*, Vol. *XV*. Papers from the Fifteenth Annual Symposium on Arabic Linguistics, Salt Lake City 2001. John Benjamins.
- Bassnett, S. (2002). *Translation Studies*. 3rd Edition. Routledge.
- Dicerto, S. (2018). Multimodal Pragmatics and Translation: A New Model for Source Text Analysis. *Palgrave Macmillan*, pp.37-59.
- Halverson, S. L. (2013). Implications of Cognitive Linguistics for Translation Studies. in A. Rogo & I. Ibarretxe-Antunano (Eds.), *Cognitive Linguistics and Translation: Advances in Some Theoretical Models and Applications*. De Gruyter Mouton.
- Cui, Y. & Zhao, Y. (2018). *Implicature and Presupposition in Translation and Interpreting*. in K. Malmkjær (Ed.), The Routledge Handbook of Translation Studies and Linguistics. Routledge.
- Sequeiros, R. (2006). Translation, Pragmatics. In Jacob L. Mey (Ed.), *Concise Encyclopedia of Pragmatics*. 2nd Edition. Elsevier. pp. 1097-1100.

المُوجِّهات الحجاجية في الهندسة التشريعية

دراسة في إعادة تشكيل المركز القانوني للترقية في الأردن

د. ختام سلامة بني عامر
وزارة التربية والتعليم الأردنية
Kh.obadah@gmail.com
https://orcid.org/0009-0009-8633-141X

الملخّص

استقصت هذه الدراسة البنية الحجاجية الكامنة في النصوص الناظمة للترقية في القطاع العام الأردني؛ بوصفها خطابًا يتجاوز دوره التنظيمي المحايد إلى إنتاج الأثر. وانصب التحليل اللساني على تفكيك الكيفية التي أعيد بها تشكيل مفاهيم الجدارة والاستحقاق والتقييم في نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام، وأسس وضوابط الترقية الصادرة بمقتضاه، وما نتج عن ذلك من تحولات في توصيف المركز القانوني للموظف وفي فاعلية الرقابة القضائية الإدارية على القرارات المتصلة به. واستندت الدراسة في منهجها إلى مقاربتي: الحجاج اللغوي عند ديكرو وأنسكومبر، والحجاج البلاغي عند بيرلمان وتيتيكا، إضافة إلى توظيف مفاهيم الأمن القانوني والقانون الإداري. وانتهى التحليل إلى أن النصوص المدروسة اشتغلت عبر منظومة من الموجهات الحجاجية، تجاوزت فيها اللغةُ التوصيفَ المحايدَ إلى أداء وظائف إجرائية؛ انعكست آثارها على الموظف من جهة وعلى الرقابة الإدارية من جهة ثانية؛ فقد أدى نفي الصفة الحقوقية عن الترقية وقطع أفق التوقع المشروع عند الموظف عبر تكريس مركزية المعايير غير الموضوعية وتغليب أوزانها النسبية، إلى إعادة توزيع القوة الحجاجية لعناصر التقييم لصالح السلطة التقديرية وتحصينها بما يضيّق حدود الفحص القضائي الموضوعي ويقيّدها، وينقل وجهة الرقابة من فحص ركن السبب ومعقولية

التقدير إلى الاكتفاء بمراقبة سلامة الإجراءات الشكلية، عبر إنتاج مسارات استدلالية تحصن القرار الإداري إجرائيًّا، وتحد من إخضاعه إلى الرقابة على جوهر القرار، مما أدى إلى إعادة توصيف العلاقات بين التشريع الإداري والسلطة التقديرية والحماية القانونية المفترضة ضمن منظومة العقد الاجتماعي، وهو ما يبرز أهمية إدراج التحليل الحجاجي ضمن أدوات دراسة التشريع الإداري المعاصر.

الكلمات المفاتيح: اللسانيات القانونية، التداولية المدمجة، الموجهات الحجاجية، الهندسة التشريعية، الأمن القانوني، الترقية الوظيفية، السلطة التقديرية.

Argumentative Operators in Legislative Engineering

A Study on the Redefining the Legal Status of Promotion in Jordan

Dr. Khitam Salamah Bany A'mer
The Jordanian Ministry of Education
Kh.obadah@gmail.com
https://orcid.org/0009-0009-8633-141X

ABSTRACT

This study investigated the argumentative structure embedded in the texts governing promotion in the Jordanian public sector, treating them as a discourse that transcends a neutral regulatory function to actively produce legal and institutional effects. The linguistic analysis focused on deconstructing how the concepts of merit, entitlement, and evaluation were reconfigured within the Human Resources Management System in the public sector and the promotion rules and guidelines issued pursuant to it, as well as the resulting transformations in the characterization of the employee's legal status and in the effectiveness of administrative judicial review over related decisions. Methodologically, the study drew on the framework of linguistic argumentation as developed by Ducrot and Anscombre, and rhetorical argumentation as theorized by Perelman and Tyteca, alongside concepts derived from legal certainty and administrative law. The analysis concluded that the examined texts operate through a system of argumentative markers whereby language moves beyond neutral description to perform procedural functions, most notably: denying the rights-based nature of promotion, curtailing the horizon of legitimate expectation for employees, entrenching the centrality of discretionary criteria, and privileging their relative weights. This contributed to a redistribution of argumentative force among

evaluation elements in favor of discretionary authority, insulating it in a manner that narrows and constrains substantive judicial scrutiny, and shifts judicial oversight from examining the element of cause and the reasonableness of administrative assessment to merely verifying the integrity of formal procedures. Through the production of inferential paths that procedurally fortify administrative decisions and limit their exposure to substantive review, the study demonstrates a reconfiguration of the relationship between administrative legislation, discretionary power, and the presumed legal protection embedded within the framework of the social contract, underscoring the importance of incorporating argumentative analysis into the study of contemporary administrative legislation.

Keywords: Legal linguistics; integrated pragmatics; argumentative markers; legislative engineering; legal certainty; functional promotion; discretionary power.

مقدمة

تعد الهندسة التشريعية أحد أكثر الحقول حساسية في الدولة الحديثة؛ ذلك أنها لا تقتصر على الصياغة الشكلية للقواعد القانونية التي تنظم علاقة الأفراد مع الدولة ضمن منظومة العقد الاجتماعي[1]، وإنما تمتد إلى توجيه آثارها التداولية والحجاجية في الواقع المؤسسي والاجتماعي. فالنص القانوني لا يعمل بوصفه أداة تنظيم محايدة، بل بوصفه خطابًا مُنجِزًا للفعل، يُعيد تشكيل العلاقات القانونية، وتوزيع الحقوق والواجبات. ومن هنا تأتي دراسة التوجيه الحجاجي الكامن في البنية التشريعية للنص بوصفها ضرورة تحليلية لا ترفًا نظريًّا.

وعلى ذلك، تنطلق هذه الدراسة من فرضيّة مفادها: إن النصوص التشريعية المنظمة للترقية الوظيفية، تمارس فعلًا حجاجيًّا مركزيًّا يتمثّل في إعادة تشكيل المركز القانوني للموظف[2]، عبر ما تضمره من توجيهات استدلالية ومسارات استنتاج وآليات وصل بين الشروط والنتائج، تفصل جوهر الخطاب عما ينص عليه صراحة.

وفي هذا الإطار، تركز الدراسة على تحليل المواد التي تنتظم موضوع الترقية الوظيفية في نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام رقم (33) لسنة 2024 في الأردن وتعديلاته اللاحقة، وفي أسس وضوابط الترقية في القطاع العام لسنة 2025 الصادرة بمقتضى المادة (42/ د) من النظام المشار إليه آنفًا، وتعزّز الدراسة هذا التحليل بمقارنة وظيفية مع نظام الخدمة المدنية رقم (9) لسنة 2020؛ للكشف عن

(1) هدفت نظرية العقد الاجتماعي إلى إعادة توجيه العلاقة بين البشر من منطق الغاب القائم على القوة، إلى دولة القانون التي لا تخضع للإرادة المنفردة أو للمزاجية، وتفسر النظرية أصل نشأة «الدولة» بعد أن كان البشر يعيشون وفق منطق القوة والطبيعة؛ إذ تنظم العلاقة بين المحكومين والحكام التي يمكن عدها اتفاقية تأسيسية، يتنازل فيها الطرف الأول (الأفراد) عن حرياتهم المطلقة ومنطق القوة، في مقابل التزام الطرف الآخر (الدولة والسلطة التي تمثلها) بحماية أرواحهم وأموالهم وتوفير العدالة والمرافق العامة، إذ يدار كل ذلك بوصف الدولة «مديرًا» لا «مالكًا» للمرافق العامة (بدوي، 2005، ص. 105).

(2) يرجع أصل مفهوم «المركز القانوني» إلى القانون الروماني تحت مسمى Status، الذي كان يعبر عن حالة الشخص (حر، أو عبد، أو مواطن روماني)، ثم نقل الفقيه الفرنسي ليون ديجي Leon Duguit مفهومه في العصر الحديث لتمييز الحالة النظامية العامة للشخص أمام القانون، التي تبين حقوقه وواجباته حسب حالته؛ نحو التمييز بين حالة الموظف في القطاع العام عن الموظف بعقد (فرج، 2003، ص. 342 – 345).

التحول في أنماط التوجيه في خطاب كل من النظامين.

ولا تتعامل الدراسة الحالية مع الهندسة التشريعية بوصفها فعلًا اعتباطيًّا أو متعسفًا، بل تضعها ضمن سياق أوسع من محاولات الدولة الأردنية لتطوير آليات الحوكمة الإدارية وضبط الأداء الوظيفي وتعزيز الكفاءة والشفافية عبر قراراتها السيادية التي اتخذتها ضمن مساعيها للتحديث. على أن هذا التقدم اللافت لا ينفي وجود هفوات صياغية أو غير متزنة أحيانًا، قد تؤدي من حيث الأثر الحجاجي إلى تقليص إمكانية الحماية القانونية للموظف، عبر إعادة تعريف الترقية على نحو قد يفرغها من بعدها الاستحقاقي.

لذا تهدف الدراسة في مسعاها الرئيس إلى المساهمة في دعم وتطوير الفكر القانوني الإداري في الأردن، ورفد جهود الحوكمة الرشيدة التي بدأت تتمظهر ثمارها في القطاع العام، وذلك بالإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس الآتي:

كيف أُعيدت هندسة خطاب الترقية عبر آليات حجاجية ولسانية تفضي إلى تحصين السلطة التقديرية؟

وتتأتى إجابة السؤال من تحليل السمات الحجاجية في النصوص التشريعية، وبيان أثرها الإنجازي على الموظف والرقابة الإدارية في آن معًا، ما يبدي أهمية الدراسة في تجاوزها معالجة موضوع الترقية من منظور إداري بحت إلى محاولتها سد فجوة فلسفة بناء النص.

فمع كثرة الدراسات الفقهية القانونية التي تناولت الوظيفة العامة والترقية في التشريع، فإن أيًّا منها –في حدود علم الباحثة– لم يستنطق الهندسة النصية للتشريع؛ ففي الوقت الذي قصد قسم من هذه الدراسات وجهة تحليل الخطاب من الناحية التوصيفية الإدارية، بالتركيز على الشروط الإجرائية والموضوعية للترقية، توجَّه قسم آخر منها اتجاهًا قضائيًّا انصب على رقابة المشروعية وقواعد الإلغاء (الطماوي، 1998؛ أبو العينين، 2005؛ السنهوري، 1954)؛ ما حدا بالدراسة الحالية إلى تجاوز المقاربات القانونية التقليدية، وتبني مقاربة بينية تدمج بين فلسفة القانون واللسانيات الحجاجية التي تتعدى تشريح البنية النصية وكيفية القول، وصولًا إلى استنطاق الخطاب لبيان وجهته الإجرائية.

وانطلاقًا من ذلك، تقدم هذه الدراسة فهمًا أعمق للكيفية التي بُني بها خطاب الترقية، وتحول على إثرها المركز القانوني للموظف من الاستحقاق المستقر إلى

السيولة الإجرائية، وذلك بتحليل منهجي تستند أدواته إلى مقاربتين حجاجيتين متكاملتين من حيث تركيزهما على الجانبين: اللغوي والإدراكي، أولاهما مقاربة الحجاج اللغوي عند ديكرو Oswald Ducrot وأنسكومبر Anxomber، التي تعنى بالكشف عن التوجيه الكامن في البنية اللغوية ذاتها، والواسمات الحجاجية ووظائفها التداولية التي تؤول إلى فهم القصد وتشكيل السياق، ومسارات الاستنتاج التي يفرضها النص قبل أي تأويل خارجي. وأخراهما مقاربة الحجاج البلاغي[1] كما بلورها بيرلمان Perlmanوتيتيكا Tyteca، التي تمكن من تحليل بناء المقبول في إدراك المتلقي (الموظف/ القاضي)، وتوجيهه نحو نتائج معينة عبر تنظيم القيم، وترتيب الأولويات، وإعادة تعريف المعايير.

وبعد تأطير المفاهيم إجرائيًّا، وظفت الدراسة التقنيات الحجاجية من النظريتين (اللغوية والبلاغية) في تتبع مظاهر التحول في توصيف الترقية من الأثر الاستحقاقي في النظام القديم إلى الإجراء التقديري في نظام إدارة الموارد البشرية الجديد الذي انبثقت عنه أسس وضوابط الترقية وما رافقها من تقييد لذلك الأثر، وصولًا إلى بيان الأثر الإنجازي للتشكيل النصي الكلي في الأمن القانوني، ودوره في تغيير مسار الرؤية للرقابة القضائية على القرارات الإدارية، وضبط مدى فاعلية وظيفته القضوية.

مدخل: المؤطرات الإجرائية

يقدم هذا الإطار فهمًا نظريًّا يهدف إلى ضبط الأبعاد الدلالية للمتغيرات التي اشتمل عليها عنوان الدراسة، بدءًا بالحجاج وكيفية اشتغاله داخل الخطاب المؤسسي التشريعي، مرورًا بالموجهات الحجاجية ودورها في إعادة التشكيل وبناء مسارات الاستدلال، وانتهاءً بالمركز القانوني في سياق الوظيفة العامة.

(1) تذهب الباحثة إلى أن المراد بمفهوم البلاغة المقابل للمصطلح الغربي Rhetoric ليس ما التصق به من صنوف المحسنات والمبرّجات اللغوية بأنواعها، وإنما المراد هو معنى الإبلاغ أو التبليغ، الذي يتمحور حول «نقل فائدة القول الطبيعي نقلا يزدوج فيه الإظهار والإضمار؛ فيتبين أن المتكلم ليس ذاتا ناقلة حتى تجوز مماثلته بـ«جهاز الإرسال»، أو قل: «المرسل»، وإنما هو ذات مبلغة، أي ذات لا تقصد ما تظهر من الكلام فقط، بل تجاوزه إلى قصد ما تبطن فيه، معتمدة على ما أوردت في متنه من قرائن، وما ورد منها خارجه» (بني عامر، 2024، ص. 62؛ عبد الرحمن، 1998، ص. 216).

أ. الحجاج ودوره في تنظيم الخطاب التشريعي وإنتاج الأثر

بعد تعدد المفاهيم لمصطلح الحجاج، خلص فرانس فان إيمرين .Frans H van Emeren (كما ورد في ميشلي، 2020، ص. 308) إلى تعريف الحجاج تعريفًا يُفعِّل المعيارين: التداوليّ والبنيويّ؛ إذ الحِجاج «نشاط كلاميّ واجتماعيّ وعقلانيّ، يهدف إلى إقناع نقديّ معقول بمقبوليّة موقف ما، عبر طرح تشكيلة من القضايا المُسوِّغة أو المُفنّدة للقضيّة المعبّر عنها في الموقف». وهو ممارسة لغوية واعية بأهدافها، وحاجة تواصلية نلجأ إليها في كل شؤون حياتنا: في البيت، والعمل، وقاعات الدرس، وساحات القضاء، إما دفاعًا عن آرائنا، أو إقناعا للآخرين بصحتها، أو تبريرًا لبعض أفعالنا. ومن ثم، فهو –من هذه الجهة– تداولي وظيفي؛ ينشد تحقيق غايات بعينها، مستندًا في ذلك إلى سلطة اللغة، وما تتيحه للناطقين بها من تقنيات حجاجية» (يوسف، 2021، ص. 1895 – 1894).

ولأن الخطاب التشريعي يتميز عن غيره من الخطابات في أنه يتجاوز دلالات الألفاظ والتراكيب إلى إعادة تأسيس القواعد المعرفية التي تمتد آثارها إلى ممارسات سلوكية[1] وتكييفات قضائية، فإنه لا يمكن عدّ الحجاج في النص التشريعي مجرد أسلوب لغوي أو بلاغي، بل أداة تنظيمية تشتغل على المستوى التداولي وتنتج مجموعة من المسارات التي يفتحها النص أو يغلقها أمام متلقيه قبل أي تأويل خارجي، في ما يمكن تسميته بـ«الإمكانات الاستدلالية» التي سيبنى عليها القرار الإداري أو القضائي؛ ذلك أن اللغة في النص القانوني ليست ذات وظيفة تنظيمية محايدة، بل إنه خطاب إنتاجي يضع قيودًا ويشكل افتراضات مسبقة، تؤثر في كيفية فهمه وتطبيقه، وهو ما جعل منظري الحجاج التداولي، يرون أن الحجاج في القانون هو آلية لبناء القبول القانوني عند المتلقي (Perelman & Olbrechts – Tyteca, 1969, pp. 3 – 10).

ب. الموجّهات الحجاجية والمركز القانوني

يؤطر هذا الباب مفهوم كل من: «الموجهات الحجاجية» و«المركز القانوني» في سياق الدراسة الحالي، والعلاقة بينهما على المستوى الإجرائي.

(1) يرى رواد النظرية البنائية المعرفية أن الخبرة التي يكتسبها الإنسان من مصادر المعرفة المختلفة، وتنال القبول عنده، تؤدي تدريجيا إلى إحداث تغييرات في سلوكه الفعلي (أكناو، 2017).

1. مفهوم الموجهات الحجاجية وحدوه الإجرائية:

يتجاوز دور «الموجهات الحجاجية» في التحليل توصيفَ البنية اللغوية للنص، إلى الكشف عن الكيفية التي يعاد بها بناء المركز القانوني للفاعل في الخطاب التشريعي؛ عبر تضمين الخطاب مجموعة من الموجهات التي تحيل إلى جملة من العناصر اللغوية والإجرائية التي تدرج في النص، وتعمل على توجيه الاستدلال نحو نتائج بعينها، دون أن يُصرَّح بها على نحو مباشر.

ففي الوقت الذي يقتضي فيه الحِجاج تسلسلات خطابية تقود إلى استنتاجات معينة، يُعنى التوجيه الحجاجي بإسناد اتجاه الوصول إلى نتائج مقصودة، وذلك عبر الانقياد إلى وجهات تحكمها بنى الخطاب التي تتضمن قرائن تشكل وسائل لغوية تسهم في تنظيم العلاقات الحِجاجيّة ومن ثمّ توجيهها (بني عامر، 2024، ص. 132).

وفي الحجاج اللغوي عند ديكرو وأنسكومبر، تُعدّ الموجّهات جزءًا كامنًا في البنية الدلالية للملفوظ ذاته، إذ إن بعض الصيغ اللغوية لا تُنتج معنى وصفيًّا فحسب، بل تحمل معها اتجاهًا حجاجيًّا يفضي إلى نتيجة دون المرور بمستوى البرهنة الصريحة (عبد الرحمن، 1998، ص. 234)، وهذا التوجيه يُتوصلُ إليه بعملية التوليف بين مراحل ثلاث؛ تبدأ بمعنى الملفوظ الذي يمثل مرحلة الانطلاق، ثم تأتي مرحلة التوجيه التي تقويها الواسمات الحجاجية[1]، وتنتهي بالنتيجة (الناجح، 2011، ص. 30). وبهذا المنظور فإن بنية اللغة لا تنقل الحكم القانوني فحسب، وإنما تسهم في إنتاجه مسبقًا.

أما في الحجاج البلاغي عند بيرلمان وتيتيكا، تُقارَب الموجّهات بوصفها أدوات لإعادة ترتيب القيم والمعايير داخل خطاب موجّه إلى جمهور معين، حيث تُبنى المقبولية عبر تراتبية قِيَميّة، تجعل بعض النتائج أكثر معقولية من غيرها، وإن لم

(1) تعد الواسمات الحجاجية شكلا من أشكال الإرشادات التلفظية، وتقسم إلى عوامل وروابط ومواضع حجاجية؛ فالعوامل الحجاجية تقيّد إمكانات التأويل عند المتلقي؛ نحو: «قد»، و«بأي حال»، و«مع مراعاة»، في حين تعمل الروابط الحجاجية على تنظيم الانتقال بين الحجج والنتائج؛ نحو: «لكن»، و«بل»، و«لذلك»، و«بالتالي»، أما المواضع الحجاجية فلا تستمد مقبوليتها من صورتها الاستدلالية، وإنما من ارتباطها بالآراء المشتركة العامة؛ فعبارة حجاجية بسيطة مثل: «أنت مرهق، خذ قسطًا من النوم»، تستند إلى موضع حجاجي يتمثل في الرأي العام، الذي يشتمل على فكرة أن النوم مفيد للتخفيف من الإرهاق، وفي هذا ربطٌ بين «الإرهاق» و«النوم» (الراضي، 2008، ص. 237؛ الناجح، 2011، ص. 31).

تكن أكثر صرامة من حيث الضبط المنطقي (Perelman & Tyteca, 1969, pp. 70 – 66.)، ما قد يجعل الخطاب التشريعي ممارسة حجاجية، لا تسعى بالضرورة إلى إرساء يقين بسيادة القانون – في بعض صيغه المعاصرة، بقدر ما تعمل على صياغة قبول اجتماعي ومؤسسي يُشرعِن اتساع رقعة السلطة التقديرية، ويمنحها صفة المعقولية على حساب صرامة المعيار.

2. مفهوم المركز القانوني في سياق الوظيفة العامة:

يُقصد بالمركز القانوني في سياق الوظيفة العامة: الوضعية التي ينشئها النص القانوني للموظف، ويترتب عليه توقعات مشروعة وضمانات وحدود للسلطة التقديرية، وهو الإطار الذي تُمارَس الرقابة القضائية بالاستناد إليه (الحلو، 2011، ص. 430؛ الطماوي، 2006، ص. 412)؛ ذلك أن القاضي يستند في حمايته المركز القانوني للموظف (بما يتضمنه من مسار وظيفي متراكم وتوقعات مشروعة) إلى الأدوات التي يشتمل عليها نَصُّ التشريع؛ فإن نصّ الخطاب على وجود الحق، والتوقع المشروع والمعيار والسبب القابل للفحص، تتبّعَ القاضي هذه الأدوات وأقام العدالة بالاستناد إليها، وإن سُحبت هذه الأدوات من النص، تكبّل القاضي وأسره النص، ولو أشعره حدسه بالظلم (الطماوي، 2006، ص. 412).

وينطلق البحث في النصوص من اعتبار الموجّهات الحجاجية أداة تحليلية، تُفكّك عبرها البنية العميقة للنصوص الناظمة للترقية، وتُستقصى بها مسارات إعادة تشكيل المركز القانوني للموظف، وتُفهم عبرها العلاقة بين الصياغة التشريعية وحدود الرقابة القضائية.

ج. تداولية الحجاج التشريعي بين اللغوي والبلاغي

على مستوى التحليل اللغوي، تكشف أنماط التوجيه الكامنة في اللغة نفسها عن كيفية إعادة بناء العلاقة بين القاعدة القانونية وأثرها، في حين يُظهر المستوى البلاغي كيف يُشكّل الخطاب المؤسسي مقبولات مؤسسية في إدراك المتلقي؛ عبر إعادة ترتيب القيم وتعريف المعايير وتتبع مواطن الوصل والفصل بين المفاهيم.

ولا ينطلق هذا التحليل من افتراض قصد تشريعي مسبق، بل من تحليل ما يفعله النص لغويًّا وحجاجيًّا؛ عبر توظيف أدوات التحليل في التداولية والتداولية المدمجة، إلى جانب أدوات الحجاج بمستوييه: اللغوي والبلاغي.

فبعد أن احتفت التداولية بالمعطيات السياقية والمقامية المحيطة بالنشاط

اللغوي وعدّتها مُوجِّهاتٍ أساسية للدلالة الفعلية على معاني الملفوظات، جاءت دراسات ديكرو وأنسكومبر، لتجعل من بنية اللغة نفسها ميدانًا للكشف عن الآثار التداولية التلفظية (الراضي، 2008، ص. 219)، أي إن العملية أصبحت عكسية؛ قد كان السياق فيها مُسَخّرًا لخدمة الدلالة وتأطيرها انصياعًا له، فصار الملفوظ مفتاحًا يمكن الولوج به إلى المعطيات السياقية، وإلى فهم المقاصد التي سبقت النص والكلام (بني عامر، 2024، ص. 117).

وبناء على ذلك، يبدأ التحليل من الملفوظ التشريعي نفسه للكشف عن التوجيهات الحجاجية الكامنة في الصيغ، والقيود التأويلية التي تفرضها اللغة قبل أي قراءة قضائية أو إدارية، بالإضافة إلى المسارات الاستدلالية التي يُدفع إليها المتلقي بوصفه فاعلًا مؤسسيًّا. وبهذا المعنى، لا تُوظّف التداولية هنا بوصفها سياقًا خارجيًّا فحسب، بل بوصفها خاصية داخلية كامنة في لغة النص أيضًا.

وفي الخطاب التشريعي المرتبط بالترقية، أعيد إنتاج هذه الوظائف الحجاجية بطريقة غير مباشرة؛ عبر صياغات توجه المسارات الاستدلالية نحو نتائج تبين مدى القابلية للطعن وإعادة التقييم في السياقات التطبيقية.

المبحث الأول: إعادة توصيف الترقية: من الأثر الاستحقاقي إلى الإجراء التقديري

يهدف هذا المبحث إلى تحليل الكيفية التي صاغ بها المشرع الأردني مفهوم الترقية الوظيفية في مرحلتين مختلفتين، وتفكيك البنية الحجاجية لكل خطاب على حدة، ورصد أثرها في تشكيل المركز القانوني للموظف. وعلى ذلك، لا يعالج النصان بوصفهما وحدتين متقابلتين، بل باعتبار كل منهما ممارسة لغوية تشريعية مستقلة، تنتج أثرًا مختلفًا على مستويات التوقع والاستحقاق.

إذ يرى كثير من الدارسين أن «توقع الأثر» هو جوهر الأمن القانوني (عبد الباسط، 2004، ص. 88) الذي لا يعني ثبات التشريع بالضرورة، بل هو قدرة المخاطب على توقع أثر القاعدة القانونية ومآلاتها (سوزي، 2013، ص. 88)؛ فلا يكفي أن يكون النص واضحًا، بل يجب أن يتوقع الموظف أن بناء مركزه القانوني (الترقية) يأتي حتمًا نتيجة استيفائه مجموعة من الشروط الموضوعية، وهذا التوقع هو ما يمنح المركز استقراره، ويؤدي إلى شعور الموظف بالأمن القانوني.

أولًا: توقع الأثر في نظام الخدمة المدنية رقم (9) لسنة 2020

تنظم المادتان (89) و(90) من نظام الخدمة المدنية رقم (9) لسنة 2020 الترقيةَ بوصفها مسارًا إجرائيًّا مشروطًا، يقوم على تتابع منطقي واضح بين تحقق الشروط والنتيجة، بما يُنجِم أثرًا حجاجيًّا قوامه: قابلية التوقع، وإن لم يبلغ مستوى الحق المكتسب؛ إذ تفيد المادة رقم (89/ أ) بأن ترقية الموظف تتم بقرار من الوزير بناء على تنسيب الأمين العام، ووفق شروط محددة؛ أبرزها: توافر وظيفة شاغرة، والإعلان عن الشاغر داخل الدائرة، واستكمال متطلبات المسار التدريبي.

تنشئ هذه الصياغة ما يسميه ديكرو: «مسارًا استدلاليًّا مغلقًا نسبيًّا» (العزاوي، 2005، ص. 237)؛ فتحقق الشروط يوجه الذهن القانوني نحو نتيجة واحدة متوقعة: الترقية، وإن ظلت السلطة الشكلية بيد الإدارة، وذلك وفق العلاقة السلمية[1] الآتية؛ حيث (ن) هي النتيجة التي آلت إليها الحجج المتسلسلة تصاعديا من حيث القوة:

ن	ترقية الموظف الحاصل على أعلى علامة في المقابلة و/ أو الاختبار
ج	تشكيل لجنة خاضعة لرقابة ديوان الخدمة المدنية لإجراء مقابلة و/ أو اختبار الكفايات
ب	تحقق الشروط = وظيفة شاغرة + إعلان + استكمال الموظف متطلبات المسار التدريبي وخطط التعاقب الوظيفي.

ويُعزَّز هذا المسار في الفقرتين (ب) و(ج) من المادة ذاتها؛ إذ تُحسم النتيجة انطلاقًا من مقدمات حجاجية[2] مدارها على الوقائع (الامتحانات، والعلامات،

(1) يعبّر السلم الحجاجي عن علاقة ترتيبية للحجج تنتظم داخل القسم الحجاجي نفسه، يقتضي التدرج بين الحُجج في علاقتها بالنتائج واستلزام بعضها بعضًا، وتكمن أهمية السلالم الحِجاجيّة في إخراج القول من قيمته الخبرية المحكومة بالصدق أو الكذب، إلى قيمته الحِجاجيّة المحكومة بقوة التّوجيه الحجاجي؛ ذلك أن «مفهوم السلم الحجاجي بتركيزه على الطابع المتدرج والموجِّه للأقوال يبين أن المحاجة ليست مطلقة، إذ لا تتحدد بالمحتوى الخبري للقول، ومدى مطابقته لحالة الأشياء في الكون وإنما هي رهينة اختيار هذه الحجة أو تلك بالنسبة إلى نتيجة محددة لذلك؛ فالحكم على المحاجة أساسه القوة والضعف، اعتبارًا لطابع التدرج فيها لا الصدق والكذب» (العزاوي، 2006، ص. 320؛ المبخوت، 1998، ص. 370).

(2) مقدمات الحجاج: هي مجموعة من القضايا التي منها تكون نقطة انطلاق الاستدلال، وباستخدامها يُعوّل على تسليم الجمهور بمضامينها، أو وعيه بأبعادها المشتركة التي أدت إلى اختيارها، فتؤتي هذه المقدمات أكلها حتى لو كان الجمهور يرفضها (صولة، 1998، ص. 308 – 312).

والنتائج المادية) الموضوعية نسبيًّا، بما يجعل التقييم أداة ترجيح لا أداة للتفويض المفتوح، وهي مقدمات تقنية، يسميها بيرلمان: «تقنيات التعقيل الإجرائي» (بيرلمان، وتيتيكا، 2021، ص. 66)، التي تجعل الإجراء معقولًا حين تبنى المقبولية على ترتيب منطقي للمعايير الملموسة، لا على الإقناع القيمي المجرد؛ فبناء المقبولية عنده لا يأتي من إقناع الناس بالقيم فحسب (كتبَنّي قيم العدل والشفافية)، بل عبر اتباع الإجراءات التي تجعل المتلقي يذعن[1] للنتيجة ويسلم بها؛ لأن الآلية التي أدت إليها تبدو موضوعية بالنسبة إليه (صولة، 1998، ص. 301)، ويبدو التسلسل فيها متوقعا يؤول إلى نتيجة منضبطة، قد تأتي ذلك بسبب حجة الاتصال التتابعي[2] ذي الوجهة السببية؛ حيث السبب يؤدي بالضرورة إلى نتيجة بعينها:

ن	↑ ترقية الموظف الحاصل على أعلى علامة في المقابلة و/ أو الاختبار
ج	تشكيل لجنة خاضعة لرقابة ديوان الخدمة المدنية لإجراء مقابلة و/ أو اختبار الكفايات
ب	تحقق الشروط = وظيفة شاغرة + إعلان + استكمال الموظف متطلبات المسار التدريبي وخطط التعاقب الوظيفي.

تحقّق الشروط ⟵ الترقية.

ويعضد مشروعيةَ هذا التوقع الإجراءُ الذي يوجهه العامل الحجاجي[3]: «في

(1) الإذعان هو مصطلح استخدمه منظرَي الحجاج البلاغي، ولكن على الرغم مما توحي به الكلمة من دلالة سلبية تقرّبها من دلالة الاستلاب الفكري التي وَصمتِ الخطابة إبّان اختزالها، فإن المعنى الذي يبدو أنه مراد بهذا المقابل ليس الخضوع، وإنما الإقرار، وهي الدلالة التي تنسجم مع قول الباحثَين: «إن الحِجاج غير الملزِم وغير الاعتباطي هو وحده القمين بأن يحقق الحريّة الإنسانية من حيث هي ممارسة لاختيار عاقل، فإذا لم تكن الحرية مبنية على العقل، فإنّ كل اختيار يكون ضربًا من الخَوَر ويستحيل إلى حكم اعتباطي، يسبح في فراغ فكري» (بني عامر، 2024، ص. 62؛ صولة، 1998، ص.301).

(2) الاتصال التتابعي هو أحد أشكال الحجج الاتصالية المؤسسة على بنية الواقع التي تُقرّب بين العناصر المتباينة في أصلها، وتتيح إقامة ضرب من التضامن بينها بالبناء على الواقع، إذ لا يمكن الفصل بين جزأيها بالتسليم بأحدهما دون الآخر (صولة، 1998، ص. 331).

(3) تعد العوامل الحجاجية عناصر لغوية نحوية أو معجمية، تربط بين مكونات القول الواحد بهدف تقييد أو حصر الإمكانات الحجاجية الكمية والنوعية لمحتوى الملفوظات وتحويلها، وإظهار حجاجية الملفوظ وذلك بتقوية التوجيه. وذلك نحو: «ربما، إلى حد ما، قليلا، كثيرا، إلا، قد، أدوات القصر..» (الناجح، 2011، ص. 34).

حال»، والمنضبط بمعايير موضوعية خاضعة لرقابة جهة محايدة، بدلالة المكان الحجاجية: «معهد الإدارة العامة»، وذلك في نص المادة (89/ج): «وفي حال التساوي بين المتقدمين يتم التنسيق مع المعهد لعقد اختبار لتقييم القدرات». ويؤدي الرابط الحجاجي[1] «الواو» في النص: «وتتم ترقية الموظف الحاصل على أعلى علامة» وظيفةً حجاجيةً تشير إلى المباشرة في الترقية، دون إبطاء أو إجراءات أخرى بينية.

أما الفقرة (د) من المادة (89) التي تشتمل على استثناء يجيز الترقية، وذلك باستخدام العامل الحجاجي: «على الرغم من»، فإنها تضبط هذا الاستثناء أيضًا بقيد العامل الحجاجي اللغوي: «شريطة» في النص: «شريطة استكمال الموظف متطلبات المسار التدريبي للوظيفة المطلوبة»، وبقيد آخر زماني: «خلال (3) أشهر من تاريخ الترقية»، وهذا الاستثناء لا يفرغ القاعدة من محتواها، بل يؤكدها طالما كان مضبوطًا بمعايير قابلة لفحص مدى استكمال المتطلبات خلال الفترة المحددة، بما لا يفتح أفقًا تأويليًّا واسعًا للنص.

ومع أن الاستثناء الذي كشف عنه العامل الحجاجي: «على الرغم من» في المادة (181/ ب) يمنح الوزير سلطة واسعة تنسف ما قبلها كلّه، فإن موقعها التراتبي عدديًّا (181) بعيدًا عن المواد الخاصة بالترقية (90 ،89)، وموقعها البنيوي كنص استثنائي جامع عددًا من المواد في النظام ((89) و(92/ج) و(94) و(110))، لا كنص ناظم للترقية بحد ذاتها، يجعل أثرها الحجاجي استدراكيًّا طارئًا لا أصلًا تشريعيًّا؛ ما يبقي الترقية في جوهرها ضمن أفق التوقع القانوني، ويجعل السلطة التقديرية – بسبب الاستثناء الصريح فيها – مكشوفة تحت مجهر الرقابة القضائية.

وعلى ذلك، بنى نظام الخدمة المدنية رقم (9) لسنة 2020 الترقية بوصفها مركزًا قانونيًّا غير مكتسب، لكنه متوقع وقابل للتعليل والطعن، ووُجِّهت مساراته الاستدلالية نحو نتيجة يمكن الدفاع عنها قضائيًّا، حتى في ظل الاعتراف بسلطة الإدارة.

(1) تشتمل الروابط الحجاجية على مكوّنات لغوية تداولية، تربط بين الحجج أو بين الحجج والنتائج، ضمن الإستراتيجية الحجاجية الواحدة، بحيث تسمح بالربط بين المتغيرات المختلفة؛ لتحقيق أغراض حجاجية كتحقيق التساوق أو التعارض بين الحجج، أو إدراجها، أو لإدراج النتائج. ومن أمثلتها: بل، ولكن، وإذن، وبالتالي، وبناء على، وأخيرا (العزاوي، 2005، ص. 57 – 58).

ثانيًا: تفكيك مفهوم الاستحقاق في نظام إدارة الموارد البشرية رقم (33) لسنة 2024

يعيد نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام رقم (33) لسنة 2024 صياغة الترقية ضمن خطاب تشريعي مختلف في بنيته الحجاجية، وإن حافظ ظاهريًّا على مقدمات مألوفة؛ كالجدارة والاستحقاق؛ ففي الوقت الذي تنص فيه المادة (41/ أ) على: «تستند الترقية إلى الجدارة والاستحقاق وتلبية شروط إشغال الوظيفة»، تقطع الفقرة (د) من المادة ذاتها مسار الاستدلال بتناقض[1] صريح في نصها: «لا تعتبر الترقية بأي حال من الأحوال استحقاقًا ملزمًا للدائرة، أو حقًّا مكتسبًا للموظف» وباستخدام العامل الشرطي: «إنْ» في النص: «وإنْ توفرت فيه شروط إشغال الوظيفة»، ينقطع أفق التوقع تمامًا عند موظف القطاع العام.

وعلى ذلك، تمثل هذه الصياغة «موجِّها حجاجيا قاطِعًا» (الراضي، 2008، ص. 233) يعاد عبره توجيه النتيجة المحتملة للنص (الاستحقاق) عبر حظره بالعاملين الحجاجيين: «على الرغم من» و«إن»، ويفرض نتيجة مغايرة (اللا استحقاق)؛ فيكسر بذلك العلاقة المنطقية الآتية:

تحقق الشروط ≠ الأثر.

وتُعمّق المادة (42) هذا التوجه عبر انتقالها من «ثبات النص» إلى ما يمكن وصفه بـ«سيولة الإجراء» الذي يتأتى نتيجة التحول من النص الثابت إلى سلسلة من الإجراءات التي تتغير تفاصيلها بالاحتكام إلى الإدارة لا إلى النص، يتمثل ذلك بحصر عملية التقييم بلجنة خاصة، وتصدير نتائج المقابلات والاختبارات بِعدّها عناصر حاكمة دون معايير ترجيح منضبطة، مع تحييد الأقدمية وجعلها عنصرًا ثانويًّا؛ عبر التوجيه بالنفي الصريح (لا تؤخذ بعين الاعتبار الأقدمية)، وهي بنية قد ينتج عنها ما يصفه بيرلمان بـ«المقبولية المؤسسية» القائمة على إعادة ترتيب القيم، ما يجعل القرار الإداري يبدو «معقولًا» لمجرد استيفائه الشكل المؤسسي (بيرلمان وتيتيكا، 2021، ص. 156 – 154).

(1) التناقض الحجج الاتصالية شبه المنطقية الذي يقتضي وجوده في قضيتين؛ وجود إحداهما ينفي وجود الأخرى داخل نظام واحد، ويبدو أن التناقض مرادف في مفهومه لمفهوم التعارض عند الأصوليين؛ إذ التعارض هو: تقابل الحجتين المتساويتين في القوة على وجه يوجب كل منهما ضد ما توجبه الأخرى في محل واحد في وقت واحد؛ نحو: وجود الليل الذي يمتنع به وجود النهار. وهو في القرآن الكريم أن تتقابل آيتان بحيث يمنع مدلول إحداهما مدلول الأخرى (الحربي، 2008، ص. 28؛ وصولة، 1998 ص. 326).

وعلى ذلك أعاد المشرع ترتيب القيم هرميًّا في النظام وفق الشكل الآتي:

وفي السياق ذاته، تُبرِز الفقرة (ج) من المادة (42) ما يُعزز نقاط التحول من النص الملزم إلى السلطة التقديرية المحصنة، وذلك عبر التوجيهات الآتية:

- توليد ما يمكن تسميته بـ: «الفشل الإجرائي للموظف»؛ ففي الوقت الذي كان نظام الخدمة المدنية لسنة 2020 يحصر الاستثناء في مادة (181/ ب) التي تعلن عن اتساع سلطة الوزير صراحة باستخدام العامل الحجاجي: «على الرغم من»، تم توليد الفشل الإجرائي للموظف في الفقرة (ج/ 1) من المادة (42) من نظام إدارة الموارد البشرية، وذلك باستخدام العامل الحجاجي «في حال عدم اجتيازهم»، فالنص هنا لم يقطع العلاقة بين الجدارة والترقية صراحة، وإنما أعيد التوجيه عبر مسار آخر قد يوحي بأن الإدارة التزمت بمبادئ التنافسية، لكن فشل المتقدمين هو الذي استوجب تدخل الوزير، وهذا التحول من الاستثناء المكشوف إلى الاستثناء البنيوي قد يؤطر دور السلطة التقديرية ويجعله مقتصرًا على التأكد من سلامة الإجراءات لا صحة القرار.
- الفصل الحجاجي؛ إذ يمارس النص فصلًا حجاجيًّا بين جوهر الترقية (الاستحقاق) وظاهرها (اللا استحقاق)، عبر التمييز بين الموظف المتنافس (الذي فشل) والموظف المختار (الذي عينه الوزير دون تنافس)، يبدو ذلك عبر الواسم الحجاجي «شريطة»، في: «شريطة ألا يكون من ضمن الموظفين الذين تمت مقابلتهم سابقًا من اللجنة، ما قد يجعل الأثر القضوي المنبثق

عنه هو خلق «فئة استحقاقية» جديدة خارج إطار المنافسة، لها أولوية مستترة بغطاء سد الشاغر، وهو ما يتعارض[1] مع مبدأ تكافؤ الفرص الذي تبناه النظام ضمن مقدماته الحجاجية التي تؤسس لـ«المقبولية المؤسسية» في مادته رقم (6): «ترتكز الخدمة في القطاع العام على المبادئ التالية:

أ. سيادة القانون

ب. الشفافية

ج. العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص

د. الحوكمة

هـ. التمكين والتحفيز

ز. التميز في الأداء والتطوير المستمر

ح. الفاعلية والكفاءة

ط. المساءلة والعقاب»

- كسر الامتداد الوظيفي؛ وذلك عبر الإعلان الخارجي عن الشاغر في الفقرة (ج/ 2)، الذي يمكن عده مجرد إجراء تنظيمي، في الوقت الذي يمكن أن يُوجَّه حجاجيًّا أيضًا بقطعه العلاقة المنطقية عند المتلقي بين الخدمة والترقية؛ إذ يفتح الإعلان الخارجي أفقا بديلًا للتوقع، لا لمعالجة فراغ موضوعي فحسب، وإنما لتكريس فكرة أن الترقية ليست امتدادًا طبيعيًّا للمسار الوظيفي الداخلي.

وعلى ذلك، تكشف عملية تفكيك الاستحقاق في نظام إدارة الموارد البشرية عن إستراتيجية تشريعية، حلت عبرها السيولة الإجرائية محل الاستقرار النصي؛ فبتوظيف الموجهات الحجاجية القاطعة لمسارات الاستدلال، وبتحصين الاستثناء بنيويًّا، نُزعت صفة الإلزام والتوقع عن الاستحقاق القانوني للترقية.

ويبدو أن إعادة ترتيب القيم هرميًّا وتغليب العناصر الذاتية لم يؤديا إلى خلق مقبولية مؤسسية فحسب، بل قد تكون تجاوزته إلى خلق «منطقة عمياء» في مسار الرقابة القضائية.

(1) يعد التعارض من الحجج الاتصالية شبه المنطقية، ويحدث في علاقة الملفوظات بالمقام، وذلك نحو التعارض بين تبني أحدهم قيمة الدفاع عن حق الحياة ورفض قتل النفس، وبين موفقته إذا كان المقتول كافرًا (صولة، 1998، ص. 326).

المبحث الثاني: تقييد أثر التوقع في أسس وضوابط الترقية في القطاع العام لسنة 2025

إذا كان المبحث الأول قد انشغل بإعادة توصيف الترقية على مستوى النص التنظيمي العام، فإن هذا المبحث ينتقل إلى مستوى أكثر دقة، يتمثل في أسس وضوابط الترقية بوصفها الأداة الإجرائية التي تُفعِّل الخطاب التشريعي وتنقله من مستوى القاعدة إلى مستوى التطبيق.

ولا تقرأ هذه الأسس هنا بوصفها تعليمات تنفيذية محايدة، بل بوصفها بنية حجاجية مكتملة، تعيد توجيه العلاقة بين الجدارة والتقييم والنتيجة، وتسهم بفعالية في إعادة تشكيل المركز القانوني للموظف.

أولًا: الانتقال من معيار الجدارة إلى هندسة التقييم

يكشف تحليل بنية الخطاب في أسس وضوابط الترقية الصادرة بمقتضى الفقرة (د) من المادة (42) من نظام إدارة الموارد البشرية، عن انتقال الجدارة من معيار قابل للفحص إلى مفهوم قابل لإعادة التوجيه إجرائيًّا، وذلك انطلاقًا مما يأتي:

أ. الفصل[1] بين ظاهر الأسس وجوهرها؛ إذ تنص الأسس على أن تقييم المرشحين للترقية يتم عبر مجموعة من العناصر: المقابلات الشخصية، وتقييم الكفايات، والأوزان المحددة لكل عنصر، فالحد الظاهري (1) يظهر فيه أن العناصر منسجمة مع خطاب الكفاءة، لكن الإشكال يكمن في طريقة تنظيمها الحجاجي لا في وجودها بحد ذاته؛ يبدو ذلك عبر التبئير الحجاجي للمقابلة الشخصية الذي يظهره مركزية موقعها في الأسس، بوصفها عنصرًا حاسمًا وفاصلًا في التقييم، وهو ما يمكن أن يجعل التقييم يستند إلى أعلى درجات التوجيه الذاتي؛ ذلك أن المقابلة لا تقوم على معايير يمكن ضبطها، ولا ينجم عنها أثر استدلالي قابل للتعليل الموضوعي؛

(1) تقنية الفصل من تقنيات الحجاج البلاغي التي تجعل لكل شيء حدين؛ الحد (1) هو الظاهر، في مقابل الحد (2) وهو الحقيقة أو الواقع الذي يشكل في علاقته بالحد الأول قاعدة مفسرة له، وبمجرد أن يتكشّفَ الذهنُ زيفَ الظاهر ووهمه، تكون عملية الفصل قد تمت فعلًا داخل الفكر، ثم تطفو على سطح الإدراك متمظهرةً بقوالب اللغة. فيكون الفصل بتوظيف عناصر الربط والوصل والعطف النحوية، والجمل الاعتراضية التي تؤكد أو تنقض ما قبلها ويكون أيضا باستخدام بعض التعبيرات التي يتجلى بها إدراك العقل الفروقات بين الظاهر والواقع (نحو: الاستحقاق واللا استحقاق) (بني عامر، 2024، ص. 92–93).

لأن نتائجها تُختزل غالبًا في أرقام نهائية مجردة، ما قد ينقل مفهوم الجدارة من صفة قابلة للتعليل والتسبيب إلى انطباع مؤسسي مقنن.

ب. تترتّب عناصر التقييم في الأسس ضمن أوزان رقمية متفاوتة، تُقدم على أنها أدوات محايدة، غير أن هذا الترتيب يؤدي وظيفة حجاجية دقيقة، فبه يتم تضخيم عناصر ذاتية، في مقابل تقليص عناصر تراكمية موضوعية؛ كالخبرة التي لا يُلجأ إليها إلا في حال التساوي بين المتقدمين في العلامات النهائية (تقييم الكفايات + المقابلة الشخصية)، فتترتب المعايير وفق هذا المنظور تصاعديًّا في العلاقة السلمية الآتية؛ حيث (ن) هي النتيجة، و(د) هي الحجة الأقوى التي تملك قدرة الإلغاء لكل ما سبقها من حجج، بسبب موقعها الأخير مرحليًّا، إضافة إلى الوزن المخصص لها (50٪).

ن	الترقية منحة إدارية تقديرية وليست حقًّا وظيفيًّا مكتسبًا.
د	اجتياز المقابلة الشخصية
ج	اجتياز تقييم الكفايات القيادية والفنية.
ب	استكمال متطلبات شغل الوظيفة وتوفر الشروط.

ووفق هذا المنطق السلمي الذي يوجه النتيجة مسبقًا، ينتج عند المتلقي (الموظف/ القاضي) المقبولية المؤسسية الأكثر معقولية (وإن لم تكن الأكثر قابلية للإثبات) في مقابل تهميش الخبرة الطويلة لصالح معايير ذاتية مرنة؛ إذ يكشف التحليل الاستدلالي للسلم الحجاجي عن بناء نسقي يعيد ترتيب القوة الإقناعية لعناصر الترقية، تحتل فيه العناصر الموضوعية (كالشروط والمدد الزمنية) درجات دُنيا بوصفها معايير مساندة لا تحدث أثرًا بحد ذاتها، في حين تحتل العناصر التقديرية المتمثلة في المقابلات الشخصية ذروة السلم كعناصر حاكمة تمتلك قوة توجيه النتيجة النهائية.

وعلى ذلك، ينقل الاستحقاق من مفهوم التراكم الوظيفي لسيرة الموظف المهنية إلى مقبولية لحظية منقطعة عن الزمن، ما يمنح الإدارة حيزًا أوسع في ممارسة السلطة التقديرية المنسجمة مع المعايير الجديدة.

ومع أن الأسس قد نصت في المادة (9/ ج/ 6) على وجوب تسجيل المقابلات

وتصويرها، إلا أن هذه الحجة المرئية[1] قد لا تخرج الإجراء من المنطقة العمياء بالضرورة؛ ذلك أن القاضي في مثل هذه الحال سيراقب سلامة الإجراء (هل تم التصوير أم لا؟)، في الوقت الذي قد يصعب عليه مراقبة القناعة الوجدانية للجنة أو محاكمتها؛ فالتسجيل سيفسر الواقعة لكنه لن يفسر التقدير.

ثانيًا: نفي التراكم الوظيفي في «الكوتا» الرقمية

إلى جانب التقييم، تستحدث أسس وضوابط الترقية في المادة (13) منطقًا عدديًّا يقارب الترقية من زاوية الإدارة بالحصص لا من زاوية المسار الوظيفي الطبيعي، وذلك استنادًا إلى الموجهات الآتية:

أ. اشتراط نسب محددة للترقية بما يعني أن الجدارة لا تقاس بمعزل عن السقف العددي، والاستحقاق لا يتحقق إلا داخل حيز تنافسي مغلق. ومن منظور حجاجي قد تؤدي الكوتا وظيفة مزدوجة:

- تبرير الاستبعاد دون الحاجة إلى تسبيب.
- تحويل الترقية من أثر شخصي متوقع إلى نتيجة إدارية كلية.

إن اعتماد المعيارية في توزيع نسب الترقية يوقع بنية القرار الإداري في مغالطة «الاستدلال الدائري» (مغالطة المصادرة على المطلوب) (بيرلمان، وتيتيكاه، 2021، ص.125–127؛ مصطفى، 2007، ص. 103)، وهي تقنية يُحمَل المتلقي بتوظيفها على القبول بنتيجة مضمنة بالمقدمة مسبقًا؛ إذ تصبح النتيجة هي ذاتها المقدمة؛ فالإدارة قد تستدل على عدم جدارة موظف ما بأنه خارج النسبة المقررة سلفًا، في حين أن النسبة هي ذاتها التي حددت مفهوم الجدارة وحصرته في عدد محدود، هذا الدوران قد يجعل من العدد وسيلة للبرهنة على الاستحقاق، ومن ثم إغلاق باب المناقشة الموضوعية حول كفاءة الموظف الفعلية، والاكتفاء بالاحتفاء بالحصص الرقمية بوصفها دليلًا على الاكتفاء الذاتي.

ب. تفكيك مبدأ التراكم الوظيفي؛ فبعد أن كانت الترقية تبنى على فكرة التراكم (خبرة + أداء + زمن)، أعيد تفكيك هذا التراكم في أسس وضوابط الترقية الحالية، واستبدل به منطق الأفضلية اللحظية. ومع أن هذا التحول لا يلغي الجدارة نظريًّا، إلا أنه يعطل أثرها ويجعلها غير قابلة للتحول إلى توقع مشروط.

(1) يمكن فهم الحجج المرئية على أنها حجج افتراضية، يتم فيها التعبير بصريًا عن موضوعات العرض، ووظائفها، وأدوارها الإقناعيّة (Blair, 1996, pp. 26).

إن تفكيك التراكم الوظيفي يمكن أن يمثل مساسًا بجوهر العقد الاجتماعي الوظيفي القائم على مقايضة الولاء والأداء المستمر بالاستقرار والترقي الرتيب؛ فالموظف بموجب دخوله خدمة الدولة في القطاع العام، يُفترَض أن ينخرط في مركز قانوني يضمن له مسارًا وظيفيًّا تصاعديًّا مبنيًّا على التوقع المشروع، وتراكم الخبرة والخدمة المستمرة (كما ورد عن ديجي Léon Duguit عند الطماوي، 2012، ص. 412)؛ إذ يقضي مبدأ استقرار المراكز القانونية بضرورة عدم بقائها مهددة إلى ما لا نهاية (عبد المتعال، 2004، ص. 17). وبذلك لا يعد التراكم مجرد حساب إحصائي للسنوات، بل هو تجسيد لمبدأ الأمن القانوني، وأداة جوهرية لضمان استمرارية المؤسسة العامة واستقرارها (الطماوي، 2004، ص. 17).

وعلى ذلك، يكشف تحليل أسس وضوابط الترقية عن أنها لا تؤدي وظيفة تنظيمية فحسب، بل تأتي مكملة لمشروع إعادة الهندسة التي دشنها نظام إدارة الموارد البشرية لخطاب الترقية التي يبدو أن مفهوم الجدارة قد تحول فيها إلى مفهوم إجرائي مرن؛ عبر إعادة توزيع القوة الحجاجية بين الموظف والإدارة، في خطاب مؤسسي يعيد تعريف العلاقة بين الجدارة والسلطة والحماية القضائية، ضمن منطق حوكمي تقني يتجاوز البعد التعاقدي التقليدي للعلاقة الوظيفية ضمن المنظومة.

المبحث الثالث: الأثر الحجاجي لإعادة هندسة خطاب الترقية على فاعلية الرقابة القضائية

في الوقت الذي كشف فيه المبحثان السابقان عن الكيفية التي أعيد بها تشكيل الترقية على مستويي: النظام والأسس الإجرائية الصادرة عنه، يتناول المبحث الثالث الناحية الإجرائية التي تظهر عبر تتبع الأثر العملي للبنية الحجاجية، ودورها في توجيه وتفعيل الرقابة القضائية الإدارية التي لا تقاس بمدى انسجام النص مع المبادئ المعلنة فحسب، بل بقدر ما تتيحه بنيته من إمكانات فعلية للطعن والتسبيب وإعادة فحص القرار، ما يجعل تحليل تلك العلاقة مدخلًا لازمًا لفهم مآلات هذه الهندسة التي قد تشكل ما يمكن تسميته بـ«منطقة عمياء» رقابيًّا تُحصَّن فيها السلطة التقديرية خلف المشروعية الشكلية، وفق ما سيبدو.

أولًا: تحول منطقة الرقابة من فحص الجوهر إلى مراقبة الشكل

استنادًا إلى نص المادة (41/ د) من نظام إدارة الموارد البشرية: «لا تعتبر الترقية

بأي حال من الأحوال استحقاقًا ملزمًا للدائرة أو حقًّا مكتسبًا للموظف وإن توافرت فيه شروط إشغال الوظيفة»، يمكن تحليل الأثر الحجاجي للقرار الإداري وفق الآتي.

1. الأثر الحجاجي لنفي الصفة الحقوقية (المصادرة الحجاجية)

يبدو الأثر القضوي للفعل الإنجازي المباشر[1] في نص المادة (41/ د) عبر تتبع الإحالات في النص: «لا تُعتبَر الترقية بأي حال من الأحوال استحقاقًا ملزمًا للدائرة، أو حقًّا مكتسبًا للموظف»؛ ففي الفعل «لا تعتبر» إحالة «هي» إلى مرجع داخلي: «الترقية»، وإحالة «هو» إلى مرجع خارج النص وهو المُعتبِر (المتلقي الملائم: الموظف والقاضي)، لتوجيهه بنفي إلزامي[2] مفاده: «لا تعتبِرْ أيها الموظف أو القاضي أن الترقية حق»؛ ما يؤدي إلى أثر قضوي على الموظف مفاده: «ما ليس حقًّا لا يُطلب»، وأثر آخر على القاضي مفاده: «ما ليس حقًّا لا ينظر بأحقيته؛ ما دام النص لم يجعله حقًّا».

وعلى ذلك، فإن التوجيه بالنفي (لا تُعتبَر) لا يؤدي وظيفية توصيفية محايدة، بل إنه يُقدّم بوصفه حجة استباقية (مغالطة المصادرة على المطلوب) تهدف إلى تضييق أفق الرقابة قبل مباشرتها؛ إذ يضع المشرعَ القاضي الإداري أمام نتيجة منطقية مغلقة مفادها: «ما لا يعد حقًّا، لا يمكن المطالبة به كاستحقاق»، و«إن توافرت فيه شروط إشغال الوظيفة» (وفق ما مر)، وهو ما ينسجم مع أحد المواضع القانونية المعروفة: «الأمل في الحق لا ينشئ حقًّا». إذ تَكتسِب هذه المعاني أو المواضع حجاجيّتها وقدرتها على الإقناع من اعتبارِها مسلماتٍ في العقل الجمعي عند أبناء البيئة اللغوية الواحدة أو الحقل التخصصي المشترك؛ كالقانون (صولة، 1998، ص. 310).

ويعيد هذا التوجيه تشكيل أفق القراءة القضائية وفق الاستدلال الدائري الآتي:

---

(1) للأقوال التي ننتجها في تعاملاتنا اليومية جانبان؛ أولهما لغوي، وثانيهما إنجازي يتحقق بالفعل؛ انقيادا لسلطة اللغة التأثيرية التي استمدت قوتها من حمولتها الحجاجية؛ إذ «الحجة عنصر دلالي متضمن في القول، يقدمه المتكلم على أنه يخدم ويؤدي إلى عنصر دلالي آخر. وتتميز الأفعال الإنجازية المباشرة عن غير المباشرة، فتطابق قوة أولاهما الإنجازية مع المقصود بالضبط، في حين أن المعنى الحرفي للمنطوق لا يعبر عن مقصد المتكلم، في الأفعال غير المباشرة (العزاوي، 2006، ص. 127).

(2) التوجيه الإلزامي الذي يستخدم فيه ما يدل على الأمر أو ما هو في معناه، ويستمد حمولتَه الحِجاجيّة الإلزامية من الجهة المُلزمة إن كانت ذات سلطة لا من اللفظ نفسه؛ أي إن الأمر قد يتحول إلى رجاء أو التماس أو طلب؛ حسب المتكلم أو المتلقي (صولة، 2007، ص. 318 وما بعدها).

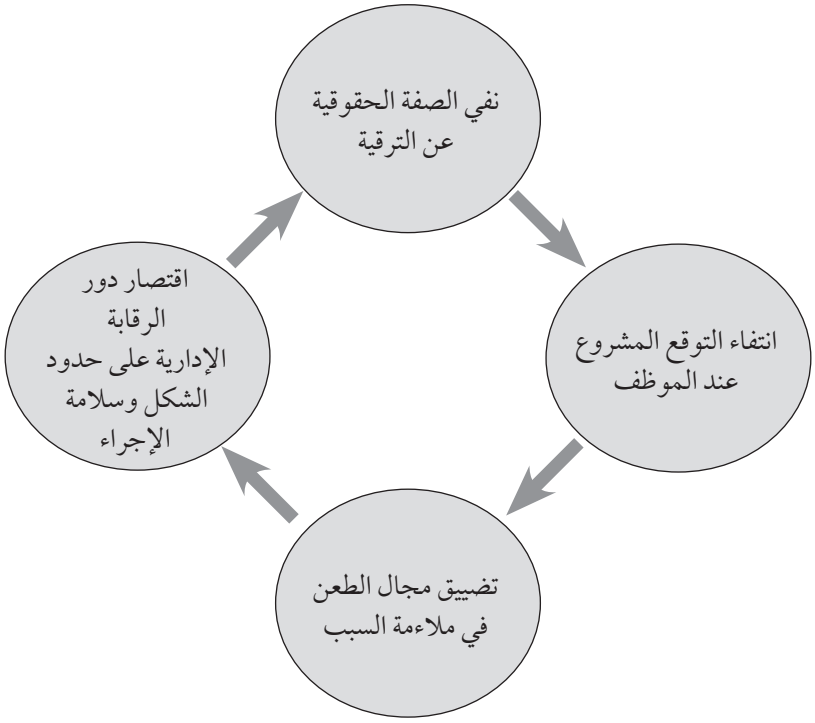

وبذلك ينتقل مركز ثقل الرقابة القضائية من فحص جوهر التقدير الإداري ومعقوليته إلى التَّحقُّق من سلامة المسار الإجرائي، ما قد يؤدي إلى إفراغ الرقابة من بُعدِها المرتبط بحماية المراكز القانونية.

ب. تحول المرجعية القضائية من ميزان المعقولية إلى المعاينة التقنية

رغم اتساع السلطة التقديرية لخطاب الترقية في النظام السابق رقم 2020 (9)، ظل القضاء الإداري قادرًا على النفاذ إلى ركن السبب عبر فحص معقولية الاختيار والتناسب بين وقائع الأداء والنتيجة النهائية؛ ففي السابق، كان القضاء الإداري يملك قدرة النفاذ إلى جوهر القرار (ركن السبب) عبر ميزان التناسب؛ فإذا وجد القاضي تعارضًا صارخًا بين تاريخ الموظف المهني وبين قرار استبعاده، قضى بإلغاء القرار لعدم معقوليته، أما في ظل البنية الحجاجية الحالية، فإن النص ينتج مسارًا استدلاليًّا يجعل من تسجيل المقابلات والنتائج الرقمية أدوات لما قد يكون «إفحامًا حجاجيًّا»؛ إذ توحي هذه الضمانات الإجرائية باكتمال المشروعية، وتدفع القاضي إلى الاكتفاء بالمعاينة الفنية للإجراءات، فيغدو النفاذ إلى جوهر القرار استثناءً لا أصلًا.

ثانيًا: التوجيه الإجرائي وأثره في تحصين القرار الإداري

لا يتحقق تحصين القرار الإداري عبر النص الصريح فحسب، بل عبر تراكم جملة من التوجيهات الإجرائية التي تجعل القرار يبدو محصنا بطبيعته التقنية، ما قد يجعل الإجراءات تعمل بوصفها أدوات حجاجية تزيح نظر القضاء عن جوهر القرار الإداري إلى غلافه الخارجي.

أ. تفتيت مسؤولية اللجنة بوصفها درعًا حجاجيًّا

تفيد المادتان: (42/ أ) من نظام إدارة الموارد البشرية، و(9) من أسس وضوابط الترقية في القطاع العام، بضرورة تشكيل لجنة خاصة لتقييم المرشحين وإجراء المقابلات، فبدلًا من أن يصدر القرار عن فرد يمكن تتبع بواعثه، يُضفى على النتيجة طابعًا موضوعيًّا صوريًّا بصدور القرار عن جهة جماعية، ما قد يؤدي إلى تفتيت المسؤولية الحجاجية، وخلق منطقة عمياء أخرى أمام القاضي الإداري؛ ذلك أن التصويت الجماعي والنتائج الرقمية النهائية تحجب التوجهات والأجندات الفردية لأعضاء اللجنة، فيصبح البحث في عيب الانحراف بالسلطة مستحيلًا من الناحية العملية (الحلو، 2011، ص. 455)؛ فالقاضي يواجه كتلة قرار مركب لا يمكن تفكيكه لسبب واحد قابل للنقض، ما يجعل القرار محصنًا خلف حجاب الإرادة الجماعية للجنة.

ب. غياب ركن التسبيب

إن الاكتفاء بإعلان النتائج النهائية دون إلزام الإدارة بتعليل سبب استبعاد كل مرشح على نحو مفصل، هو أحد تجليات ما يمكن تسميته بـ«الحجاج الصامت» (بيرلمان وتيتيكا، 2021، ص. 125)؛ يحدث ذلك عند تقديم حجة رقمية خرساء (مجموع درجات التقييم + المقابلة)، بدلًا من تقديم الحجة التفسيرية (التي تفصح عن سبب تفضيل موظف على غيره)، وهو توجيه حجاجي، يكشف رغم صمته عن:

- تقليص المادة الحجاجية التي يمكن للقاضي الاشتغال عليها عند فحص ركن السبب.
- تحويل طعن الموظف من «نقد موضوعي للأسباب» إلى مجرد «ادعاء شخصي بعدم القناعة»؛ إذ استقر الفقه والقضاء الإداري على أن غياب التعليل التفصيلي في القرارات التقديرية لا يعيبها ما دام الإجراء قد تم (عكاشة، 2010، ص. 782)، وهو ما يبدو جليًّا في البنية الحالية للنصوص التي يظهر فيها

تحويل التسبيب من أداة لضمان العدالة إلى إجراء شكلي يُكتفى به بذاته، وذلك حين يجد القاضي نفسه أمام أرقام مجردة لا تفصح عن بواعثها، مما قد يعطل الرقابة على ركن السبب (عكاشة، 2010، ص. 782).

ثالثًا: إعادة تعريف الأمن القانوني في ضوء الخطاب الجديد

يقتضي الأمن القانوني في الوظيفة العامة استقرار المراكز القانونية وقابلية التوقع بناء على المعايير الواضحة، غير أن خطاب الترقية الحالي –وفق ما تشكله الموجهات الحجاجية– يستبعد الاستقرار ويستبدل به منطق الاحتمالية اللحظية، الذي قد يحدث شرخًا في علاقة القضاء بالزمن الوظيفي.

ومع ما يوحي به استقراء التحولات الإجرائية في نصوص التشريع الناظمة من تقاطعاتٍ مع ملامح الفلسفة الأمريكية في إدارة الموارد البشرية، وانتقالٍ من مبدأ التراكم الوظيفي إلى تقييم الأداء اللحظي والأوزان النسبية بخاصة (الخلايلة، 2022، ص. 25–26). فإن هذا التقاطع يبدو جزئيًّا من حيث البنية؛ ذلك أن النموذج الأمريكي في صيغته الكاملة يستند إلى منظومة متكاملة تعيد التوازن إلى العلاقة الوظيفية، عبر تقديم بعض البدائل؛ كتقديم الارتباط الوظيفي المرن، في مقابل الحماية القضائية التي تكتسب نجاعتها من وجود آليات رقابية فعّالة، قادرة على فحص الانحراف والتعسف في استعمال السلطة التقديرية؛ فلدى «مجلس حماية أنظمة الجدارة» MSPB سلطة نقضٍ واسعة لقرارات الإدارة، إذا ثبت انعدام موضوعية التقييم (United States Merit Systems Protection Board [MSPB], n.d).

ومن جانب آخر، وتبعًا للموعد الذي عُدّ فيه نظام الموارد البشرية الجديد نافذًا (24/ 2/ 2025)، يظهر أن النظام أخضع الفئة الأوسع من الموظفين المُعيّنين في ظل المنطق التراكمي السابق، إلى منظومة تقييم جديدة بأثر لاحق، دون أن يقابَل هذا التحول بما يكافئه من بدائل تعيد هيكلة العلاقة القانونية بين الموظف والدائرة، أو تعادل الاستحقاق التراكمي المسحوب؛ كمنح أريحة الخروج من الوظيفة أو إعادة التفاوض على شروطها. وهو ما جعل الانتقال يبدو غير متكامل، تحمّل فيه الموظف كُلفَ التغيير وحده، عبر التحول التقني في أدوات الترقية من منطق الاستقرار الوظيفي إلى ما قد يصدق عليه مسمى: الأفضلية اللحظية.

أ. من الاستقرار إلى الأفضلية اللحظية (انقطاع الزمن)

كان القضاء الإداري في الأنظمة التقليدية يستند إلى معيار التراكم الوظيفي

بوصفه مسطرة موضوعية، فإذا حرم موظف ذو أداء ممتاز لسنوات من الترقية فجأة، يمتلك القاضي القدرة على تقدير مدى الانحراف في استعمال السلطة عبر الامتداد الزمني للمسار الوظيفي، ومقارنة تاريخ الموظف بالقرار المطعون فيه[1].

أما في ظل النظام الحالي والأسس الصادرة بمقتضاه، فقد أعيد تعريف الترقية بطريقة جعلتها أقرب إلى المنحة الإدارية المشروطة، عبر ارتباطها بلحظة المقابلة وتأثرها بالكوتا الرقمية. ويمكن تفسير ذلك لسانيًّا على أنه تجزئة للسياق الزمني، إذ تُعامل كل دورة تقييم بوصفها وحدة مستقلة ومنفصلة عما قبلها، وهو إجراء قد يسلب من القاضي الإداري مرجعيته التاريخية، ويضمن «انخراطه»[2] حين يفقد القدرة على إثبات «شطط الإدراة» أو انحرافها ما دامت تتحصن خلف نتيجة لحظية معزولة عن المسار المهني الطويل للموظف (عكاشة، 2010، ص. 390)، ما يجعل مفهوم «إساءة استعمال السلطة» عصيًّا على الإثبات.

ب. تقويض التوقع المشروع والمركز القانوني للموظف

ينتج خطاب الترقية في النظام والأسس الصادرة بمقتضاه تحولًا جذريًّا في هوية موظف القطاع العام؛ فبعد أن كان ينظر إليه بوصفه صاحب مسار وظيفي ينمو تراكميًّا، صار مرشحًا دائمًا يخضع عدّاد مساره للتصفير وإعادة التقييم الشامل في كل مرة.

إن الأثر الإنجازي لهذا التحول يتمثل في إضعاف الأمن القانوني وانقطاع التوقع المشروع (بيرلمان وتيتيكا، 2021، ص. 182)؛ فالموظف لم يعد يملك حجة قانونية مستمدة من ماضيه الوظيفي يواجه بها قرار الإدارة، وليس بيده سوى الطعن في الشكليات (الحلو، 2011، ص. 455) لا في الجوهر؛ لأن النظام الجديد جعل من الماضي (القيمة الموضوعية والقابلة للضبط) عنصرًا غير منتج لأثر يُحتج به، في مقابل سلطة اللجنة، ولحظة المقابلة.

وبذلك تُعاد صياغة المركز القانوني للموظف بطريقة تبدو مخلة بالتوازن المفترض في العقد الاجتماعي؛ ففي الوقت الذي يلتزم فيه الطرف الأول (الموظف)

(1) يقوم ركن السبب على وقائع مادية صحيحة ومستمرة استنادا إلى ماضي الموظف وحاضره (الطماوي، 2006، ص. 584–585).

(2) يُعد مبدأ «الانخراط» أحد المبادئ التي ميّزت البلاغة الجديدة (بلاغة بيرلمان وتيتيكاه)، فبه تظهر إمكانية تجاوز الحجاج القيمةَ الشكلية للحجج، إلى فضاء استقبالها الذي يحدد طبيعتها العملية والإجرائية في سلوكَ المستقبل (عادل، 2013، ص. 87).

بدوره الافتراضي من الولاء والكفاءة، يتراجع أمنه القانوني؛ بتحويل الترقية من أثر مستقر ومستحق وقابل للمساءلة، إلى نتيجة إدارية متغيرة ومحصنة بضمانات تقنية شكلية (كتسجيل المقابلات) لا تعكس بالضرورة عدالة الاختيار.

ويترتب على ذلك أن هندسة الخطاب لم يتوقف تأثيرها على المركز القانوني للموظف فحسب، بل تجاوزته إلى منطق الرقابة التي أعيد توجيه مفهومها الوظيفي من فحص الاستحقاق إلى مراقبة الإجراءات، ومن حماية التوقع المشروع إلى الاكتفاء بضمان المشروعية الشكلية المتمثلة بسلامة الإجراءات. وعلى ذلك، تظهر عملية الفصل الحجاجي بين ظاهر النص التشريعي وجوهره؛ ذلك أن خطاب الترقية في التشريع لم يُحصّن السلطة التقديرية صراحة، وإنما أنجز هذا التحصين عبر بنية حجاجية متكاملة، تجعل القرار الإداري يبدو قانونيًّا ومعقولًا، لكنه في جوهره يقع ضمن منطقة عمياء، تستعصي على الفحص القضائي العميق.

خاتمة

أظهرت الدراسة أن خطاب الترقية في نظام إدارة الموارد البشرية خضع لإعادة هندسة حجاجية عميقة، تجاوزت التحولات الشكلية، وأعادت تشكيل العلاقات بين كل من: الموظف والإدارة، ما أدى إلى إعادة توجيه الوظيفة الكلية للنص بإحالته من أداة لضبط الاستحقاق إلى وسيلة لتحصين السلطة التقديرية.

وأظهر تحليل الخطاب عن موجهات حجاجية قاطعة ومسارات استدلالية مغلقة، نقلت مفهوم الترقية من التوقع المشروط بتراكم الخبرة والأداء، إلى إجراء احتمالي لحظي منفصل عن الزمن الوظيفي، ومحكوم بعناصر ذاتية وتقنية يصعب إخضاعها إلى الفحص الجوهري، شُكّلَت في الخطاب التشريعي بطريقة تنتج المقبولية المؤسسية، وذلك بإعادة ترتيب القيم والمعايير، بما يفرغ الترقية من مبدأ التوقع المشروع، رغم أن الخطاب قد بدا معقولًا.

وكشف تتبع توظيف التقنيات الحجاجية عن إعادة توجيه العلاقة بين الجدارة والاستحقاق؛ من الاستثناء المكشوف إلى الاستثناء البنيوي، عبر مسار آخر، أظهر توليد ما يمكن تسميته بـ: «الفشل الإجرائي للموظف»، وخلق فئة استحقاقية جديدة، تُختار من غير المتقدمين للشاغر، أو من خارج الدائرة، بما يعزّز فكرة أن الترقية ليست امتدادًا طبيعيًّا للمسار الوظيفي الداخلي.

وبتتبع الأثر القضوي للهندسة، أظهرت الدراسة أن تأثير البنية لا يقتصر على المركز القانوني للموظف فحسب، بل تمتد آثاره إلى منطقة الرقابة القضائية ذاتها؛ فبهذه البنية، قد يعاد توجيه وظيفة القضاء الإداري من فحص جوهر القرار ومعقوليته إلى الانكفاء على مراقبة سلامة الإجراءات الشكلية، ما يؤدي إلى إنشاء ما يمكن تسميته بـ«منطقة الرقابة العمياء»؛ لأن القرار الإداري يبدو قانونيًّا ومحصنًا بالنص، تتعذرُ مساءلته قانونيًّا ولو دل حدس القاضي على عكس ذلك.

وبالبناء على ذلك، فإن خطاب الترقية الحالي لا يعكس حالة جزئية من حالات الاختيار الإداري، وإنما يجسّد تحوّلًا كاملًا في فلسفة العلاقة الوظيفية ضمن منظومة العقد الاجتماعي؛ إذ إن الخطاب يقوم على ضعضعة الاستقرار القانوني في مقابل تعظيم المرونة الإدارية، وهو تحول يقتضي مراجعة نقدية واعية، تستهدف إعادة ضبط التوازن بين متطلبات الحوكمة في الإدارة الحديثة وضمان الحماية القانونية للموظف، والتثبت من أن الحوكمة رشيدة فعلًا.

توصيات

في ضوء النتائج التي انتهت إليها الدراسة، يُوصى بما يأتي:

1. تعديل النصوص النافية للمركز القانوني للترقية في نظام إدارة الموارد البشرية والأسس الصادرة عنه، بما يعيد الاعتراف بالترقية بوصفها أثرًا قانونيًّا مترتبًا على استيفاء الشروط الموضوعية، وبما يضمن نشوء مركز قانوني قابل للحماية القضائية، دون إلغاء حق الإدارة في المفاضلة.
2. إعادة ترتيب وزن المعايير الموطئة للترقية بما يضمن عدم تقدم المعايير الذاتية المرنة على المعايير الموضوعية، وإعادة الوزن للمسار الوظيفي التراكمي بما يضمن استقرار التوقع المشروع عند الموظف، وإمكانية قياس الانحراف عند الرقابة الإدارية.
3. إعادة تنظيم مسار الترقية على نحو يؤدي إلى تمكين القادة، لا إلى امتحان المرشحين استنادًا إلى معايير قد تبدو مدرسية؛ وذلك بعد الإعلان عن الشاغر، ثم عقد ورشات تمكين قيادية لمن انطبقت عليهم الشروط، تشتمل على محاور محددة وقابلة للتقييم الموضوعي نهاية الورشة، ثم ترشيح من اجتازوا الورشة إلى مقابلات لا يتجاوز وزنها النسبي (20٪)، ويكون التقييم

فيها بالاستناد إلى ملف إنجاز الموظف الذي يشتمل على معايير مفاضلة تفصيلية معلنة، وقابلة للفحص، مع إلزام اللجنة بتسبيب العلامة.

4. مراعاة الأثر التداولي للصياغة التشريعية بما يؤول إلى تحصين الجدارة لا تحصين القرار، والتحول من تحصين النتيجة النهائية إلى تحصين المبدأ نفسه، عبر نصوص واضحة تعيد الثقة بين الموظف والإدارة، وتخرج الترقية من منطق المنحة إلى منطق المسار الوظيفي المحمي قانونيًّا.
5. عمل دراسات بينية تجمع بين اللغة والقانون؛ لتحليل الأثر الحجاجي للخطاب التشريعي في مجالات أخرى؛ كالتعيين والترفيعات والتدوير الوظيفي والترقية ضمن مسار الرتب، بهدف الكشف المبكر عن إمكانية وجود مناطق رقابية عمياء، قبل ترسّخها مؤسسيًّا.

المراجع باللغة العربية

- أسس وضوابط الترقية في القطاع العام لسنة 2025 (الصادرة بمقتضى المادة (42/ د) من نظام إدارة الموارد). (2025). هيئة الخدمة والإدارة العامة الأردنية.
- أكناو، *ما هي النظريات المعرفية؟ روادها؟ وأهم اتجاهاتها؟* . مقال علمي منشور على موقع: تعليم جديد؛ أخبار وأفكار تقنيات التعليم. 3/ 5/ 2017م.
- عبد الباسط، محمد فؤاد. (2004). *مبدأ الثقة المشروعة في القانون الإداري: دراسة مقارنة*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- بدوي، ثروت. (2005). *النظم السياسية*، القاهرة: دار النهضة العربية.
- بيرلمان، شاييم، وتيتيكا. (2021). لوسي أولبريشت. *مصنف في الحجاج: الخطابة الجديدة*، (ترجمة: د. محمد الولي، ود. مريم بالبكري). الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- الحربي، حسين بن علي. (2008). *قواعد الترجيح عند المفسرين؛ دراسة نظرية تطبيقية*. الرياض: دار القاسم.
- الحلو، ماجد راغب. (2011). *القضاء الإداري*. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- الخلايلة، محمد علي. (2022). *القانون الإداري الكتاب الثاني*، (ط2). عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الراضي، رشيد. (2008). *السفسطات في المنطقيات المعاصرة؛ التوجه التداولي الجدلي نموذجًا*. الكويت: عالم الفكر، ع4.
- عبد الرحمن، طه. (1998). *اللسان والميزان أو التكوثر العقلي*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- عبد الرزاق. (1954). *مصادر الحق في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة بالفقه الغربي*. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية.
- سوزي، رشيد. (2013). *مبدأ الأمن القانوني واليقين القضائي*. بيروت: منشورات الحلبي

الحقوقية.
- صولة، عبد الله. (1998). *الحجاج: أطره ومنطلقاته وتقنياته بـ«مصنف في الحِجاج – الخطابة الجديدة» لبرلمان وتيتيكاه*. (ضمن كتاب: أهم نظريات الحِجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم). (إشراف: حمادي صمود). تونس: سلسلة آداب، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية.
- ـــــــــــــ. (2007). *الحِجاج في القرآن وأهم خصائصه الأسلوبية*. تونس: دار الفارابي.
- الطماوي، سليمان. (1998). *السلطة التقديرية للإدارة ورقابة القضاء الإداري*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- ـــــــــــــ. (2006). *النظرية العامة للقرارات الإدارية: دراسة مقارنة*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- ـــــــــــــ. (2012). *الوجيز في القانون الإداري: دراسة مقارنة*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- عادل، عبد اللطيف. (2013). *بلاغة الإقناع في المناظرة*، الرباط. المغرب: دار الأمان.
- بني عامر، ختام سلامة. (2024). *الحجاج وآلياته في الخطاب القضائي*. الرياض: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
- العزاوي، أبو بكر. (2005). *الحجاجيات اللسانية عند أوزفالد ديكرو*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- ـــــــــــــ. (2006). *اللغة والحجاج*. الدار البيضاء: العمدة في الطبع.
- عكاشة، حمدي ياسين. (2010). *موسوعة دعوى الإلغاء: أثر انعدام التسبيب على رقابة القضاء*. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- وأبو العينين، ماهر. (2005). *الرقابة القضائية على القرارات الإدارية*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- فرج، توفيق حسن. (2003). *المدخل للعلوم القانونية: النظرية العامة للحق*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- المبخوت، شكري. (1988). *نظرية الحِجاج في اللغة*. (ضمن كتاب: أهم نظريات الحِجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم). (إشراف: حمادي صمود)، تونس: فريق البحث في البلاغة والحجاج، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية.
- عبد المتعال، علاء. (2004). *مدى جواز الرجعية وحدودها في القرارات الإدارية*. بني سويف: مطبعة كلية العلوم.
- مصطفى، عادل. (2007). *المغالطات المنطقية: فصول في المنطق غير الصوري*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- ميشلي، رفائيل. (2020). *مفهوم الحِجاج وتعريفاته: عناصر من أجل تدريسية النظريات الحِجاجيّة المعاصرة على المستوى الجامعي*. (ترجمة: إبراهيم أمغار). (ضمن كتاب: الحِجاج بين النظرية والتطبيق من إعداد: أبو بكر العزاوي). إربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- الناجح، عز الدين. (2011). *العوامل الحِجاجيّة في اللغة العربية*. صفاقس: مكتبة علاء الدين

للنشر والتوزيع.
- نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام رقم (33) لسنة 2024 وتعديلاته. (2024). الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية. العدد 5979.
- نظام الخدمة المدنية رقم (9) لسنة 2020. (2020). الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية. العدد5619.
- يوسف، سعد محمد عبد الغفار. (2021). *توظيف تقنيات الحِجاج في الخطاب القضائي: مقاربة في تحليل الخطاب الجاد*، الخارجة: مجلة الزهراء، ع31.

المراجع باللغة الإنجليزية

- Blair, Anthony. (1996), *Possibility and actuality's Visual Arguments.* Argumentation and Advocary: Summer,33.
- Perelman C & Olbechts - Tyteca, L. (1969). *The New Rhetoric: A Treatise on Argumentation*, Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press.
- United States Merit Systems Protection Board. (n.d.). *About MSPB*. Retrieved January 20, 2026, from https://en.wikipedia.org/wiki/United_States_Merit_Systems_Protection_Board

التضام المعجمي في مقالة الرجل والمرأة لأحمد أمين

"دراسة نصّية"

نوف علي الشهراني
جامعة الملك خالد أبها، المملكة العربية السعودية
446817917@kku.edu.sa
https://orcid.org/0009-0009-0475-0929

الملخّص

يتناول هذا البحث دراسة علاقات التضام المعجمي في مقالة "الرجل والمرأة" لأحمد أمين، بوصفها إحدى آليات تماسك النص التي تسهم في تحقيق اتساقه النصي وبنائه الدلالي، وقد ركَّز البحث على أربع علاقات رئيسة من علاقات التضام، هي: التضاد، والجزء بالكل، والجزء بالجزء، والتلازم الذكري، مبيِّنًا كيفية توظيف هذه العلاقات لتعزيز الترابط بين أجزاء النص وإبراز المعاني المتكاملة فيه، واعتمد البحث المنهج الوصفي مع استخدام أداة التحليل للكشف عن الأبعاد الدلالية لهذه العلاقات في النص المدروس، مع توضيح وظيفة كل علاقة في بناء وحدة المعنى وفعالية النص، وأظهرت النتائج أن أحمد أمين وظَّف هذه العلاقات بوعي دلالي عميق؛ حيث أسهمت علاقات التضاد في إبراز الفروق بين المفاهيم، بينما عززت علاقات الجزء بالكل والجزء بالجزء ترابط الأفكار وتسلسل الأحداث بشكل منطقي، كما ساعد التلازم الذكري في دعم الاستدلالات المتتابعة والتأكيد على القيم الأساسية التي يسعى النص إلى ترسيخها، وتشير النتائج إلى أن استخدام هذه العلاقات لم يكن عشوائيًّا بل كان جزءًا من رؤية أدبية متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الجنسين وتوضيح العلاقة بين

الرجل والمرأة في المجتمع؛ ما أسهم في بناء نص متماسك وفعَّال، ويخلص البحث إلى أن دراسة علاقات التضام المعجمي تمثل أداة مهمة لفهم استراتيجيات التماسك النصي ودورها في تعزيز التواصل المعرفي والدلالي للقارئ، وهو ما يفتح المجال أمام المزيد من الدراسات المستقبلية في هذا المجال.

.

الكلمات المفاتيح: التضام المعجمي، التضاد، الجزء بالكل، الجزء بالجزء، التلازم الذكري.

Lexical Cohesion in Ahmad Amin's Essay "Man and Woman"

A Textual Study

Nouf Ali Alshahrani
King Khalid University, Abha, Saudi Arabia
kniskhouloud@gmail.com
https://orcid.org/446817917@kku.edu.sa

ABSTRACT

This study investigates the lexical cohesion relations in Ahmed Amin's article "Man and Woman", considering them as key mechanisms that contribute to textual cohesion, which in turn ensures the consistency and semantic structure of the text. The research focuses on four main cohesion relations: antonymy, part–whole, part–part, and masculine collocation, highlighting how each relation enhances the interconnection of textual elements and clarifies the integrated meanings within the text. The study adopts the descriptive method along with the analytical tool to examine the semantic dimensions of these relations in the analyzed text, illustrating the function of each relation in constructing textual unity and overall text effectiveness. The findings reveal that Ahmed Amin employed these relations with deep semantic awareness, where antonymy emphasized conceptual contrasts, while part–whole and part–part relations reinforced the logical sequencing and interconnectedness of ideas. Additionally, masculine collocation supported sequential inferences and highlighted the fundamental values the text seeks to convey. The results indicate that the use of these cohesion relations was deliberate, reflecting a comprehensive literary vision aimed at achieving balance between genders and clarifying the relationship between men and women in society, thereby contributing to the construction of a coherent and effective text. The study concludes that examining lexical cohesion relations represents an essential tool for

understanding textual cohesion strategies and their role in enhancing cognitive and semantic communication for readers, providing a solid foundation for future research in this field.

.

Keywords: Lexical cohesion, Antonymy, Part–whole relation, Part–part relation, Collocation.

المقدمة

تُعَدُّ علاقات التضام المعجمي من أبرز الآليات التي تسهم في تحقيق الاتساق النصي وبناء المعنى داخل الخطاب؛ إذ تُبرز الصلات الدلالية بين المفردات، وتُسهم في ترابط أجزاء النص وانسجامه، ومن بين هذه العلاقات: علاقة التضاد، وعلاقة الجزء بالكل، وعلاقة الجزء بالجزء، وعلاقة التلازم الذكري، وهي علاقات تتفاعل فيما بينها لتكوِّن نسيجًا دلاليًّا متماسكًا يُثري البنية الفكرية للنص، وفي هذا البحث، سيتم الوقوف على تمثُّلات هذه العلاقات الأربع في مقالة «الرجل والمرأة» لأحمد أمين، من كتاب فيض الخاطر، من خلال تحليل نصي دقيق يهدف إلى الكشف عن الأبعاد الدلالية التي تخلقها هذه الروابط بين المفردات، وكيف تُسهم في رسم صورة متكاملة للتفاوت والتكامل بين الجنسين في ضوء رؤية الكاتب، ويسعى هذا البحث إلى بيان القيمة الوظيفية لعلاقات التضام المعجمي في النص بوصفها أدوات بنائية تسهم في تماسك النص، وتكشف عن وعي الكاتب بالترابط الداخلي للخطاب.

وتكمن **أهمية** هذا البحث في الكشف عن علاقات التضام المعجمي في مدونة أدبية ذات قيمة اجتماعية وثقافية وأدبية، ممثَّلة في مقالة «الرجل والمرأة» لأحمد أمين، التي لم تحظَ -فيما يبدو- بدراسة نصيَّة تحليلية متخصصة من هذا النوع من قبل؛ ما يمنح البحث طابعًا أصيلًا في مجاله؛ حيث اتبع هذا البحث **المنهج الوصفي** مع آلية التحليل، للكشف عن أنماط علاقات التضام المعجمي في النص، وبيان دورها في ترابطه الدلالي وتماسكه البنيوي، من خلال تتبُّع هذه العلاقات وتحليلها في سياقاتها النصيَّة داخل مقالة «الرجل والمرأة» لأحمد أمين.

وتتمحور **مشكلة البحث** في الكشف عن مدى توظيف أحمد أمين لعلاقات التضام المعجمي في بناء نصه «الرجل والمرأة»، وكيف تسهم هذه العلاقات في تحقيق الاتساق النصي، وبناء المعنى، وتوجيه القارئ نحو فهم أعمق للفروق النفسية والاجتماعية بين الجنسين كما عالجها النص.

ويهدف البحث إلى:

- الكشف عن مدى توظيف أحمد أمين لعلاقات التضام المعجمي في بناء نصه «الرجل والمرأة».
- بيان دور علاقات التضام في تحقيق الاتساق النصي، وبناء المعنى، وتوجيه

القارئ نحو فهم أعمق للفروق النفسية والاجتماعية بين الجنسين كما عالجها النص.

- ويُجيب البحث عن التساؤلات الآتية:
- كيف وظَّف أحمد أمين علاقات التضام المعجمي في مقالته «الرجل والمرأة» لتحقيق بنية دلالية متماسكة؟
- ما الدور الذي تؤديه علاقات التضام في تحقيق الاتساق النصي وبناء المعنى في المقالة؟

واقتضت طبيعة هذا البحث أن يُبنى على أربعة محاور رئيسة، تسبقها مقدمة وتمهيد يمهدان للموضوع؛ تناول التمهيد مفهوم التضام المعجمي بوصفه إحدى آليات التماسك النصي، مع تقديم نبذة موجزة عن الكاتب أحمد أمين، والتعريف بمقالته «الرجل والمرأة» بوصفها مدونة الدراسة المعتمدة في هذا البحث، ثم جاء **المحور الأول** لتحليل علاقة التضاد، تلاه **المحور الثاني** لدراسة علاقة الجزء بالكل، فيما خُصص **المحور الثالث** لعلاقة الجزء بالجزء، أما **المحور الرابع** فاهتم بدراسة علاقة التلازم الذكري، وقد اعتمدت الدراسة في هذه المحاور على نماذج مختارة من نص المقالة، بهدف بيان دور هذه العلاقات في تحقيق الاتساق الدلالي والانسجام النصي.

وقد اختُتم البحث بخاتمة اشتملت على أبرز النتائج التي أبرزها التحليل، تلتها قائمة بالمصادر والمراجع المعتمدة.

وأسأل الله التوفيق والسداد!

التمهيد:

1 – نبذه عن المؤلف ومقالته:

أحمد أمين (1886–1954) هو ابن الشيخ إبراهيم الطباخ عالم بالأدب، غزير الاطلاع على التاريخ، من كبار الكتاب. اشتهر باسمه أحمد أمين وضاعت نسبته إلى الطباخ، مولده ووفاته بالقاهرة، قرأ مدة قصيرة في الأزهر، وتخرج بمدرسة القضاء الشرعي ودرَّس بها إلى سنة 1921 وتولى القضاء ببعض المحاكم الشرعية، ثمَّ عين مدرسًا بكلية الآداب بالجامعة المصرية، وانتخب عميدًا لها (سنة39)، وعين مديرًا للإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية سنة (47) واستمر إلى أن توفي، وكان من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق، ومجمع اللغة بالقاهرة والمجمع العلمي

العراقي ببغداد. ومنحته جامعة القاهرة (سنة 48) لقب دكتور فخري، وهو من أكثر كتاب مصر تصنيفًا وإفاضة، ومن أعماله إشرافه على «لجنة التأليف والترجمة والنشر» مدة ثلاثين سنة وكان رئيسًا لها. بلغت مقالاته في المجلات والصحف ولا سيما مجلتي «الرسالة» و«الثقافة» عشرة مجلدات جمعها في كتابه فيض الخاطر ط»ستة أجزاء» ومن تآليفه المطبوعة: «فجر الإسلام» و«ضحى الإسلام» و«ظهر الإسلام» و«يوم الإسلام» و«النقد الأدبي» جزآن و«زعماء الإصلاح في العصر الحديث» و«إلى ولدي» و«حياتي» و«قاموس العادات» و«الصعلكة والفتوة في الإسلام» و«مبادى الفلسفة» مترجم. (الزركلي، 2002، ج1، ص.101)

انطلاقًا من قراءة الباحثة لكتاب «فيض الخاطر» لـ أحمد أمين وجدت عملًا موسوعيًّا يجمع مقالات فكرية وأدبية واجتماعية كتبها على مدى سنوات ونُشرت في مجلات مثل الرسالة، ثم جُمعت في عدة أجزاء، وتمتاز هذه المقالات بأسلوبها السهل الممتنع، وتنوع موضوعاتها التي تمس شؤون الفكر والدين والتربية والمجتمع، وتعكس ثقافة الكاتب الواسعة ووعيه بقضايا عصره، وتُظهر مقالات فيض الخاطر نزعة تأملية إنسانية تسعى إلى الإصلاح والنهضة من خلال الكلمة الهادئة العاقلة، وقد كتبها أحمد أمين بأسلوب أشبه بالخواطر اليومية التي يجمعها همٌّ ثقافي وتربوي مشترك.

ومن بين هذه المقالات تبرز مقالة «الرجل والمرأة» التي تناول فيها أحمد أمين العلاقة بين الجنسين من زاوية تحليل نفسي وأخلاقي متعمق، بعيدًا عن السجال الاجتماعي أو الأيديولوجي، وقد ركَّز فيها على الفروق الطبيعية بين الرجل والمرأة في العاطفة والتفكير والخيال، مستندًا إلى ملحوظات واقعية وتأملات عقلية، مقدِّمًا صورة متوازنة تُعلي من شأن التكامل لا التنازع، وتمتاز المقالة بجمال الأسلوب وعمق الفكرة، فضلًا عن توظيفها لمفاهيم بلاغية ودلالية تؤسس لبنية نصية مترابطة؛ ما يجعلها نموذجًا مثاليًّا للتحليل في دراسات العلاقات النصية والتضام.

2 – **التضام** (Collocation):

لغةً: مصدر من الفعل «ضمم»، وجاء في كتاب العين: «الضَّم ضمُّك الشيء إلى الشيء وضاممت فلانًا: أي قمت معه في أمر «واحد». (الفراهيدي، 1980، ص.16 17 –)، ومن معاني الضَّم الاشتمال تقول: تضامَّ القوم إذا انضم بعضهم إلى بعض، واضطمَّت عليه الضلوع: أي: اشتملت». (الجوهري، د.ت، ص.357)

ومن ثَمَّ فإن دلالة «الضمّ» في أصلها المعجمي تشير إلى نوع من التآزر والتكامل بين الأجزاء، وهي ذاتها الفكرة التي يقوم عليها «التضام المعجمي» في النصوص، من حيث تآزر المفردات وتفاعلها دلاليًّا لتحقيق التماسك والانسجام.

اصطلاحًا: «هو توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظرًا إلى ارتباطهما بحكم هذه العلاقة أو تلك». (الخطابي، 1991، ص.25)، «فثمة أزواج من الألفاظ متصاحبة دومًا؛ يعني أن ذكر أحدهما يستدعي ذكر الآخر». (عبد المجيد، 1998، ص.107)، يتضح هنا أن التضام يتأسس على خاصية معجمية نصية قوامها اقتران الألفاظ في شكل أزواج متلازمة، سواء تحقق هذا الاقتران بالفعل في النصوص، أم كان بالقوة كامنًا في النظام اللغوي، وهذا التلازم يكشف طبيعة الكلمات بوصفها عناصر لا تعمل في عزلة، بل تتحرك ضمن شبكة من العلاقات التي تجعل حضور أحدها محفزًا لحضور الآخر.

ولتوضيح ذلك قدم «هاليداي» و«رقية حسن» المثال الآتي:

(Halliday and all, 1976, p.285).

Why does this boy wriggle all time? Girls don't wriggle.

«لم يتلوَّ هذا الولد في كل وقت؟ البنات لا تتلوَّى».

يتضح من هذا المثال أن لفظتي «الولد» و«البنات» ليستا مترادفتين، ولا يشتركان في مرجع واحد. (الخطابي، 1991، ص.25)، ورغم ذلك تبدو الجملتان مترابطتين؛ فما العنصر الذي يحقق هذا الترابط؟ حسب هاليداي ورقية حسن، الفاعل هو وجود علاقة معجمية بين لفظتي (الولد) و(البنات)، وهذه العلاقة تُعرف بعلاقة التضاد (Oppositeness). (عبد الحميد، 1998، ص.107)

يتضح من هذا المثال أن الانسجام النصي لا يتحقق بالضرورة من خلال الترادف أو التطابق الدلالي، وإنما قد يقوم على التضاد بوصفه أحد أبرز أنماط العلاقات المعجمية، فـ«الولد» و«البنات» لا يشتركان في مرجع واحد، ومع ذلك يسهم التضاد بينهما في ربط الجملتين داخل نسيج واحد متماسك، وهنا تظهر قيمة التضاد كآلية نصية؛ إذ يمنح النص تماسكًا من نوع مختلف، قائمًا على المقابلة الدلالية التي تُثري المعنى وتدفع القارئ إلى إدراك العلاقة بين الجزأين لا من خلال التشابه بل من خلال الاختلاف، وبذلك يتجلى التضام المعجمي في أوسع معانيه؛ حيث يوفِّر للتضاد وظيفة أسلوبية ودلالية في آن واحد.

والتضام عند الدارسين العرب المحدَثين ليس إلا ترجمةً لمصطلح Collocation الذي وضعه فيرث، وقد اختلفوا في ترجمته، فتعدَّدت مسمياته لديهم، وإن كان المضمون واحدًا في الغالب؛ فأُطلِق عليه عددٌ من المصطلحات، منها (**المصاحبة، والتلازم، والاقتران اللفظي، والرصف، والنظم، والتضام، وقيود التوارد**). (الطلحي، 2003، ص.179)؛ وقد اختار هذا البحث استخدام مصطلح «**التضام**» لشموله ودقته في التعبير عن البعد المعجمي والدلالي الذي يشكل نواة التماسك النصي.

يُعد التضام من الظواهر اللغوية البارزة في مختلف اللغات، وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة عام 1951 في دراسات اللساني الإنجليزي فيرث، (الطلحي، 2003، ص.197)، ويُفهم على أنه مجموعة من التراكيب المتلازمة التي تحمل معنى محددًا، لا يُستدل عليه من وحداتها الفردية بمفردها، بل يظهر فقط عند اجتماعها ضمن التركيب اللغوي، ويشير هذا المفهوم إلى ترابط الألفاظ للدلالة على معانٍ معينة، ويُطلق على هذا الترابط في المعجم اسم «المعنى التواردي»، بينما يُسمَّى في اللفظ «التضام»؛ إذ يتكوَّن من اجتماع لفظ مع لفظ أو أكثر لتأدية معنى محدد نتيجة تلازمها. (عكاشة، 2014، ص.352)

ويشير فيرث إلى أن بعض الكلمات تميل إلى الاصطحاب مع كلمات أخرى؛ بحيث يجعل الاستخدام المتكرر للغة القارئ أو المتحدث يتوقع ظهور الكلمتين معًا بحكم العادة والألفة (عبد العزيز، د.ت، ص.16)، فعلى سبيل المثال، في التعبير الشائع «الصحة والعافية»، يكون من الطبيعي توقع ظهور كلمة «العافية» مباشرة بعد «الصحة»؛ إذ إن كلتا الكلمتين غالبًا ما تتلازمان لتكوين معنى متكامل مرتبط بالسلامة الجسدية والنفسية.

وقد ترجمه أحمد مختار عمر **بالرصف أو النَّظم**، وعرفه Ullmann على أنه اقتران اعتيادي لكلمة معينة بكلمات أخرى محددة في اللغة، بحيث يصبح استخدام هاتين الوحدتين المعجميتين متلازمًا عادةً. (عمر، 1998، ص.74)

علاقات التضام: يمكن رصد العلاقات المعجمية الخاصة بالتضام على النحو الآتي:

1 – **علاقة التضاد**: أي الجمع بين الشيء ونقيضه في جزء من أجزاء الرسالة أو الخطبة أو البيت الشعري؛ مثل: الجمع بين البياض والسواد، والليل والنهار (إبراهيم، د.ت، ص.239–238)؛ أي الإشارة إلى المعنى المعاكس أو إبراز

العلاقة بين العبارة ونقيضها (فرجة، 2007، ص.111)، ويقع هذا بين الأسماء مثل: (رجل – امرأة)، وبين الأفعال مثل: (يصمت – يتكلم)، وقد أطلق القدماء عليه اسم الطباق أو المطابقة. (الفزويني، 2010، ص.8 – 6)

2 – **علاقة الجزء بالكل**: من العلاقات التي تظهر فقط مع موضوعات محددة؛ حيث يسعى الكاتب من خلالها إلى تقديم تصور خاص لمفهوم عام؛ فهو لا يصف المفهوم بصورة مباشرة، بل يعرض بعض أجزائه وصفاتها المتلازمة، لتكتمل الصورة المقصودة لذلك الشيء العام. (فرج، 2007، ص.115)

3 – **علاقة الجزء بالجزء**: إذا كان ذكر الأجزاء في العلاقة الأولى محددًا بما يتوافق مع الرؤية التي يعرض من خلالها الكل، فإن هذا التحديد لا ينطبق على هذه العلاقة؛ إذ يسعى الكاتب لذكر أكبر عدد من الأجزاء بهدف تقديم صورة عامة لما تشكله من كل، متميزة بذلك عن العلاقة السابقة التي تُختار فيها بعض الأجزاء بعناية لتشكِّل معنى خاصًا ومقصودًا للكل الذي تنتمي إليه. (فرج، 2007، ص.115)

4 – **علاقة التلازم الذكري**: «مثل (المرض – الطبيب، النكتة – الضحك، القط – الفأر)» (الخطابي، 1991، ص.25)، وقد تناول القدماء هذه العلاقة من خلال مفهوم «مراعاة النظير»؛ أي الجمع بين أمر وما يناسبه في الكلام، وتبرز هذه العلاقة، بجانب كونها شكلًا من أشكال الترابط، في نطاق محدود لا يتجاوز حدود الجملة التي تجمع بين العناصر المتلازم. (فرج، 2007، ص.115)

وتمثِّل هذه العلاقات محور التحليل في هذا البحث؛ حيث ستُدرَس ضمن سياق مقالة «الرجل والمرأة» لأحمد أمين، بوصفها نموذجًا تطبيقيًّا يُبرز كيفية توظيفها في بناء النص، وتحقيق اتساقه، وانسجامه الدلالي والفكري.

أولًا: علاقة التضاد في مقالة الرجل والمرأة لأحمد أمين

مثَّلت علاقة التضاد النسبة الأعلى من بين علاقات التضام في مدونة الدراسة؛ حيث برزت بوصفها العلاقة الأكثر حضورًا وتكرارًا وقد أسهم هذا التوظيف الكثيف في تحقيق قدر عالٍ من ترابط النص واتساقه، من خلال إدماج المتضادات داخل سياقات دلالية موحَّدة ومتماسكة، ويعكس هذا الاستخدام قدرة الكاتب على استثمار التضاد بوصفه أداة نصية فعَّالة تُسهم في بناء بنية دلالية متوازنة.

من أمثلة هذه المتضادات في المدونة:

- يُعد عنوان المقالة «**الرجل والمرأة**» أول المتضادات وأبرزها في مدونة الدراسة، وهو يشكِّل مفتاحًا دلاليًّا يربط بين أجزاء النص وموضوعه الكلي، وقد وظَّف أحمد أمين هذا التضاد بوصفه علاقة مركزية تُبرز الفروقات الطبيعية بين الجنسين، لا على سبيل التفاضل أو الصراع، بل من منطلق التمايز البنيوي والتكامل الوظيفي، فجاء ذكر «الرجل» و«المرأة» في النص بشكل متكرر؛ ما أسهم في تعزيز الاتساق النصي والترابط المعنوي؛ إذ لم يُذكر أحد الطرفين إلا واقترن بالآخر؛ ما يدل على وعي الكاتب بالبنية الثنائية التي تنتظم بها الفكرة، وقد عالج الكاتب هذا التضاد معالجة متوازنة، فقرن العقل بالعاطفة، والخيال بالواقع، ليس للإيحاء بتراتبية بينهما، بل لتأكيد فكرة المساواة العادلة القائمة على الاختلاف الطبيعي بين الجنسين، دون انحياز أو تحامل، ومن ثَمَّ، فإن هذا التضاد التكاملي لعب دورًا محوريًّا في بناء المعنى وتثبيت الفكرة الرئيسة للنص.
- المثال الآخر للتضاد في المدونة قوله: «نقصت في الرجل ما أكملته في المرأة، ونقصت في المرأة ما أكملته في الرجل، وقوت في الرجل ما أضعفته في المرأة، وقوت في المرأة ما أضعفته في الرجل». (أمين، 1953، ص.249)

في قوله: (نقصت، أكملته) و(قوَّت، أضعفته)، تظهر علاقة التضاد بوصفها أداة فعَّالة في توضيح الفكرة الرئيسة للنص، والمتمثلة في الطبيعة التكاملية بين الرجل والمرأة، فكلٌّ منهما لا يُمثِّل كيانًا مكتملًا بمفرده، بل يكمِّل أحدهما الآخر؛ حيث إن ما ينقص في أحدهما يتوافر في الآخر، فقد عزَّز الكاتب هذا المفهوم من خلال إقران الألفاظ المتضادة على نحو متوازن؛ فـ«نقصت» تقابلها «أكملته»، و«قوَّت» تقابلها «أضعفته»؛ ما يُبرز التداخل بين صفات كل من الرجل والمرأة، وقد أسهم هذا التوظيف الدلالي في إبراز مبدأ التكامل لا التفاوت، مؤكِّدًا أن تمايز الخصائص بين الجنسين إنما يهدف إلى تحقيق التوازن الإنساني، لا إلى التفضيل أو الانتقاص.

- المثال الآخر للتضاد في المدونة قوله: «فالمرأة والرجل كلفقي الثوب تزيد في أحدهما ما تنقصه في الآخر،... أو كطاقة الزهرة لا تجمل إلا حيث تتعدد الألوان وتتناسق، أو كفرقة الموسيقى يكمل الطبل ما نقصه المزمار، ويكمل

المزمار ما نقصه الطبل، ولا تجمل الموسيقى إلا بهما معًا». (أمين، 1953، ص.249)

في قوله: (تزيد-ينقصه) و(يكمل-ما نقصه)، يوظِّف الكاتب علاقة التضاد لتأكيد فكرته الرئيسة حول التكامل بين الرجل والمرأة، ويستعين بتشبيهات بلاغية لتقريب هذه الفكرة إلى ذهن القارئ؛ حيث يُشبِّه العلاقة بينهما بقطعتين من القماش تُكمل إحداهما الأخرى في ثوب واحد، فإذا زادت إحداهما عوَّضت نقص الأخرى والعكس، كما ينتقل إلى تشبيه آخر مستوحى من الموسيقى يبرز من خلاله كيف أن تباين أصوات الآلات لا يُنقص من التناغم، بل يسهم في إبداع لحن متكامل.

وتشير الألفاظ المتضادة (تزيد-ينقصه) إلى وجود حالة من التوازن بين الطرفين؛ حيث لا يكون أحدهما مكتفيًا بذاته، بل يحمل كلٌّ منهما صفات تُتمِّم ما يفتقر إليه الآخر، وقد أسهم هذا التضاد في تعزيز الاتساق الدلالي للنص، من خلال تقديم رؤية متوازنة لا تنحاز لطرف دون آخر، بل تؤكد على الشراكة الطبيعية بين الجنسين، كما أضفى التوظيف البلاغي للتشبيه والتضاد بعدًا جماليًّا على النص، عزَّز من تأثيره الأسلوبي وعمَّق دلالاته الفكرية.

- مثال آخر للتضاد في المدونة قوله: «فإذا رأيت في الرجل حبًّا في التعميم رأيت في المرأة حبًّا في التخصيص، هي تحب في العلم المثال الجزئي، وهو يحب القاعدة الكلية...». (أمين، 1953، ص.249)

تتجلى علاقة التضاد في المثال السابق من خلال اللفظتين (التعميم - التخصيص) و(الجزئي-الكلي)؛ حيث يناقش الكاتب الفروقات المعرفية بين طريقة التفكير لدى الرجل والمرأة؛ فالرجل بحسب النص، يميل إلى التفكير العام المُجرد، بينما تميل المرأة إلى التفكير التفصيلي المرتكز على الجزئيات، ويتضح ذلك في تفضيل المرأة للأمثلة الجزئية، مقابل ميل الرجل إلى القواعد الكلية المجردة.

هذا التضاد لا يُطرح في إطار تعارض سلبي، بل يُوظَّف لتأكيد فكرة التكامل الذهني بين الجنسين؛ حيث يُشكِّل كل منهما زاوية نظر تُكمِّل الأخرى، وقد أسهم هذا التضاد في تحقيق الاتساق الداخلي للنص، من خلال ربط هذه الفقرة بما سبقها من عرض للاختلافات الطبيعية؛ ما يجعل المعاني تتنامى

بانسجام داخل البنية الكلية للمقالة، ويعزز ترابطها المفهومي والأسلوبي.

- مثال آخر للتضاد في المدونة قوله: «فأما ما عدا هذا الضرب من الأدب فلم تنَلْ منه حظًّا كما نال الرجل، وهذا في الأدب الغربي كما هو في الأدب العربي، وجدت فيه شاعرات، ولكنهنَّ قليلات ولسن مع ذلك من أرقى صنف...». (أمين، 1953، ص.250)

يظهر التضاد في هذا المثال من خلال عبارتي (الأدب الغربي–الأدب العربي)؛ حيث وردتا في سياق تناول الكاتب لموقع المرأة في الإبداع الأدبي، وقد أشار إلى أن حضور المرأة في بعض ألوان الأدب –لاسيما تلك التي تتطلب خيالًا خصبًا وتفكيرًا تجريديًّا– يظل محدودًا مقارنة بالرجل، وهو ما ينطبق على الأدب العربي والغربي على حد سواء، وهذا التوظيف للتضاد لا يهدف إلى المقارنة التفضيلية بين الثقافتين، بل يُستخدم لإبراز أن الفروق الإبداعية بين الجنسين لا ترتبط بسياق ثقافي معين، وإنما تعود إلى الفروقات الطبيعية في الطبع والتفكير، وقد أسهم هذا التضاد في دعم الطرح الموضوعي للنص، وإضفاء طابع من الاتساق والحيادية على المعالجة، فضلًا عن توسيع أفق التناول ليشمل بُعدًا إنسانيًّا عامًّا، يعزز ترابط النص مفهوميًّا وبنائيًّا.

تبيَّن من خلال التحليل أن علاقة التضاد تشكل أحد أبرز مظاهر التضام المعجمي في مدونة الدراسة؛ إذ تكررت بصورة لافتة، على الرغم من قِصر حجم النص نسبيًّا، ويعكس هذا الحضور المكثَّف للتضاد وعيًا أسلوبيًّا لدى الكاتب، وظَّفه بمهارة لتعزيز الاتساق المعنوي بين أجزاء النص، وتوضيح علاقات المعاني داخله، كما أسهم هذا التوظيف في ترسيخ الفكرة المركزية للمقالة القائمة على إبراز الفروقات الطبيعية بين الرجل والمرأة بوصفها فروقات تكاملية لا صراعية، ويمكن الوقوف على هذه المتضادات من خلال الجدول الإحصائي الآتي:

اللفظتان المتضادتان	عدد الورود	السياق الدلالي في النص
الرجل – المرأة	ثلاث وعشرون مرةً	ورد هذا التضاد في عنوان المقالة وفي أغلب فقراتها، لتأكيد فكرة الاختلاف الطبيعي والتكامل بين الجنسين في الصفات والوظائف الفكرية والعاطفية.
نقصت – أكملته	مرة واحدة	استُخدم لإبراز العلاقة التكاملية بين الطرفين، وأن كلًّا منهما يُكمِّل ما ينقص عند الآخر.
قوَّت – أضعفته	مرة واحدة	تشير إلى أن ما يقوى في أحد الطرفين قد يضعف في الآخر، في توازن طبيعي بين القدرات.
تزيد – ينقصه	مرة واحدة	ورد في تشبيه الثوب ليبيِّن أن زيادة أحد الطرفين تعوِّض النقص في الآخر؛ ما يخلق تناغمًا وجوديًّا.
يكمل – نقص كمالة – نقصًا تزيد – تنقصه	مرة واحدة	وردت في سياق تأكيد الكاتب على العلاقة التكاملية بين الرجل والمرأة؛ حيث يكمل أحدهما ما ينقص في الآخر؛ ما يعزز مفهوم التوازن الطبيعي بين الجنسين.
التعميم – التخصيص	مرة واحدة	في سياق تحليل أسلوب التفكير؛ إذ يميل الرجل إلى التعميم، والمرأة إلى التخصيص.
الجزئي – الكلية	مرة واحدة	ورد في الحديث عن تفضيل المرأة للأمثلة الجزئية والرجل للقواعد الكلية في التفكير والتعليم.

اللفظتان المتضادتان	عدد الورود	السياق الدلالي في النص
فلانة – فلان	مرة واحدة	استخدمها الكاتب بوصفها تمثيلًا عامًّا للرجل والمرأة، ليعبر عن الأدوار الاجتماعية النمطية؛ ما يعزز فكرة التمايز الطبيعي بين الجنسين دون تفضيل أحدهما على الآخر.
الأدب العربي / الأدب الغربي	مرة واحدة	للدلالة على أن ضعف مشاركة المرأة في الإنتاج الأدبي ليس خاصًّا بثقافة واحدة، بل ظاهرة إنسانية عامة.
الجميلة – الجميل	مرة واحدة	وردت في سياق المقارنة بين الصفات الجمالية لدى الجنسين، بهدف إظهار اختلاف الذوق الجمالي بين الرجل والمرأة؛ ما يخدم فكرة التمايز والتكامل الطبيعي بينهما.
المتعلمات – المتعلمين	مرة واحدة	وردت في سياق المقارنة بين المرأة والرجل في تدبير المال؛ حيث يشير الكاتب إلى أن المرأة المتعلِّمة غالبًا ما تحسن إدارة المال أكثر من الرجل المتعلِّم، ما يعكس اختلافًا في التفكير العملي والخيال.
خيال – واقع	ثلاث مرَّات	وردت في سياق بيان الفرق في طبيعة التفكير بين الرجل والمرأة؛ حيث تميل المرأة إلى النظر الواقعي العملي، بينما يميل الرجل إلى التخيُّل والمغامرة، ما يُظهر اختلافًا في نهج التفكير بين الجنسين.

اللفظتان المتضادتان	عدد الورود	السياق الدلالي في النص
يطير – تمشي	مرة واحدة	وردت في سياق إبراز الفرق بين الرجل والمرأة في طريقة التفكير والحركة نحو الأهداف؛ حيث شبَّه الكاتب بعض سلوكيات الرجل بالطيران بما يوحي بالاندفاع أو التسرع، في حين شبَّه سلوك المرأة بالمشي؛ ما يدل على التروي والواقعية، وهو ما يعكس تكاملًا في الطبائع لا تناقضًا.
الرجال – النساء	خمس مرات	ورد هذا التضاد في سياقات متعددة في المدونة للتعبير عن الفروق الطبيعية والتكاملية بين الجنسين في الصفات والتفكير والوظائف الاجتماعية، وقد استُخدم لبيان أن الرجل والمرأة ليسا في حالة صراع، بل في علاقة تقوم على الاختلاف المتناغم الذي يخدم بناء المجتمع.
شعر طويل – شعر قصير	مرة واحدة	وردت هذه الثنائية ضمن الحديث عن ميل المرأة إلى التغيير في الأزياء والمظهر؛ حيث يستخدم الكاتب هذه الثنائية بوصفها صورة مجازية لـ«الثورة» في عالم المرأة، مقابل الثورة الفكرية أو السياسية عند الرجل، وقد أبرز التضاد بين «الشعر الطويل» و«الشعر القصير» التغيُّر المستمر في المظهر الخارجي للمرأة، ولكنه تغيُّر لا يعكس الثورة العميقة أو الجذرية، بل شكليًّا وزخرفيًّا؛ ما يعزز الطرح العام للمقالة حول الفروق في التعبير بين الجنسين.

اللفظتان المتضادتان	عدد الورود	السياق الدلالي في النص
تغير – محافظة	مرة واحدة	يبرز التضاد اختلاف سلوك المرأة بين المحافظة في السياسة والدين، والميل إلى التغيير في الأزياء؛ ما يعكس تباينًا ظاهريًّا فسره الكاتب بأنه اختيار بين نمطين من المحافظة.
سعة – ضيق	مرة واحدة	يُبرز التضاد الفارق بين خيال الرجل الواسع وواقع المرأة المحدود بالواقع، ما يجعلها أكثر قدرة على التحكم في مشاعرها، وخاصة في الحب، مقارنة بجموح الرجل وراء المثاليات.
يرتفع – يهبط	مرة واحدة	وردت هذه المتضادة في وصف خيال الرجل في الحب، حين يسبح بخياله فيتراوح بين الرفعة والانحدار، بخلاف المرأة التي تضبط مشاعرها، وهذا يخدم فكرة المقالة بأن المرأة أكثر واقعية والرجل أكثر خيالًا، وهو ما يفسر التفاوت في الإبداع والعاطفة.
اليأس – الأمل	مرة واحدة	يظهر التضاد بين اليأس والأمل في وصف تأثير الحب على نفسية الرجل الفنان؛ حيث يتأرجح بين انفعالات متضادة، هذا يعكس سعة خياله وشدة تأثره، في مقابل واقعية المرأة واتزانها، وهو ما يدعم الفكرة الرئيسة للمقالة في إبراز الفروق النفسية والعقلية بين الجنسين.

اللفظتان المتضادتان	عدد الورود	السياق الدلالي في النص
الدمع – البشر والسرور	مرة واحدة	يعكس التضاد بين الدمع والسرور تأثير الحب على الرجل الفنان؛ حيث تنتقل مشاعره بين الحزن والفرح، مقابل قدرة المرأة على ضبط الواقع، ما يدعم فكرة المقالة في إبراز التكامل بين طبيعة الرجل العاطفية والمرأة الواقعية.
الرضا – الغضب	مرة واحدة	يبرز التضاد سمة التقلب العاطفي لدى المرأة، فهي تنتقل بسرعة بين حالتي الرضا والغضب، ما يعكس طبيعتها الوجدانية والانفعالية، ويعزز فكرة المقالة في تمايز الطباع بين الجنسين.
الحب – الكره	مرة واحدة	جاء التضاد ليُظهر التبدُّل السريع في مشاعر المرأة بين الحب والكره؛ ما يعكس حدة العاطفة في وجدانها، وهو ما تدعمه المقالة في طرحها للفروق النفسية والعاطفية بين الرجل والمرأة.
ترضيها – تغضبها	مرة واحدة	استُخدم التضاد لتصوير مدى سرعة تغيُّر انفعالات المرأة؛ فهي ترضى بالكلمة وتغضب بالإشارة، وهو ما يعكس تأثرها السريع بالعوامل الوجدانية، ويخدم فكرة النص في تمييز الانفعالات النفسية بين الجنسين.

اللفظتان المتضادتان	عدد الورود	السياق الدلالي في النص
الدمعة – الابتسامة	مرة واحدة	يوظّف التضاد هنا لإبراز التقلُّب السريع في مشاعر المرأة؛ حيث تنتقل من الحزن إلى الفرح بسهولة؛ ما يعكس حدة الاستجابة الانفعالية التي يصفها الكاتب في مقارنة الصفات العاطفية بين الرجل والمرأة.
ترق – تقسو	مرة واحدة	يوظّف التضاد هنا لإيضاح التباين الحاد في استجابات المرأة العاطفية؛ حيث تنتقل من الرقة واللين إلى القسوة والجفاء؛ ما يعكس شدَّة التقلُّب الانفعالي الذي يؤكد عليه الكاتب في مقارنة الصفات العاطفية بين الجنسين.
تحب – تعادي	مرة واحدة	يوظّف التضاد لإبراز التناقض في مواقف المرأة العاطفية؛ حيث يمكن أن تنتقل من الحب الخالص إلى العداء الشديد؛ ما يدعم فكرة الكاتب عن شدَّة التغيُّر والتقلب في مشاعرها.
عملية – نظري	مرة واحدة	يبرز التضاد الفارق بين طبيعة العاطفة لدى المرأة والرجل؛ فالمرأة تميل إلى التطبيق العملي المباشر، بينما يميل الرجل إلى التفكير النظري المجرد؛ ما يدعم مقارنة الكاتب بين الجنسين في طريقة التعامل مع العاطفة.

اللفظتان المتضادتان	عدد الورود	السياق الدلالي في النص
الزواج – الفراق	مرة واحدة	استثمر الكاتب هذا التضاد لإبراز تقلبات المرأة العاطفية وسرعة انتقالها بين الرغبة في الارتباط والرغبة في الانفصال؛ ما يدعم فكرته عن تباين مشاعرها.
تحب – تبغض	مرة واحدة	تعكس تناقض المشاعر المتقلبة عند المرأة بين الحب والكراهية؛ حيث يبرز الكاتب تقلبات العاطفة عند المرأة لتوضيح طبيعتها النفسية؛ ما يعزز فكرة الاختلاف الطبيعي بين الرجل والمرأة.
ضاحكة – عابسة	مرة واحدة	يبرز الكاتب التباين الحاد في الحالة المزاجية للمرأة بين الفرح والحزن؛ ما يعكس طبيعة العواطف المتقلبة لديها، ويعزز فهم القارئ للاختلافات النفسية بين الجنسين بشكل متوازن.
مرحه – مكتئبة	مرة واحدة	يوضح الكاتب التغيرات المزاجية المتقلبة لدى المرأة، ما يعكس تقلباتها العاطفية، ويسهم في توضيح الفرق النفسي بين الرجل والمرأة بطريقة موضوعية ومتوازنة.
حزنها – سرورها	مرة واحدة	يشير الكاتب إلى ميل المرأة للمشاركة الاجتماعية في مشاعر الفرح والحزن؛ ما يبرز طبيعتها التعبيرية والعاطفية مقارنة بالرجل، ويعزز فهم الاختلاف النفسي بين الجنسين بشكل متكامل.

اللفظتان المتضادتان	عدد الورود	السياق الدلالي في النص
يحب – يكره	مرة واحدة	عكس الكاتب تقلبات المشاعر عند الرجل التي قد تتسم بالكتمان وعدم التعبير المباشر، مقابل تعبير المرأة الأشد وضوحًا، ما يبرز الفروق النفسية بين الجنسين ويسهم في إبراز الفكرة الأساسية حول تكامل وتباين المشاعر بينهما.
يسر – يحزن	مرة واحدة	يوضح الكاتب الفرق في التعبير العاطفي بين الرجل والمرأة؛ حيث يكتم الرجل مشاعره سواء السرور أو الحزن؛ ما يبرز الطابع الداخلي والمتحفظ لمشاعره، ويعزز فكرة التنوع والتكامل في طريقة تعبير الجنسين عن أحاسيسهما؛ ما يدعم الفكرة العامة للنص حول اختلافهما وتكاملهما في الحياة.
حبه – كرهه	مرة واحدة	يبرز الكاتب التناقض الداخلي في مشاعر الرجل بين الحب والكراهية، مشيرًا إلى أن هذه المشاعر مرتبطة بمشروعات خيالية لا تجيدها المرأة؛ ما يعكس تعقيد العواطف الذكورية ويؤكد على اختلاف طبيعة التعبير العاطفي بين الجنسين، ويسهم ذلك في دعم فكرة التكامل والتباين بين الرجل والمرأة في النص.
سروره – حزنه	مرة واحدة	يوضح الكاتب أن الرجل يمارس كتم مشاعره، سواء سروره أو حزنه؛ ما يعكس طبيعة العواطف الذكورية المركبة والمختلفة عن التعبير الأنثوي، ويؤكد ذلك التباين في طريقة التعامل مع المشاعر بين الجنسين؛ ما يخدم فكرة اختلاف وتكامل الأدوار العاطفية في النص.

نتيجة إحصائية:

بلغ عدد المتضادات في مدونة الدراسة ستًّا وستين متضادة، وهو رقم يعكس كثافة الاستخدام البلاغي لهذه العلاقة النصية في نص مقتضب الحجم؛ يعكس هذا التكرار استثمار الكاتب المتعمق في المتضاد كآلية دلالية تسهم في بناء المعنى وتعزيز الترابط البنيوي والدلالي للنص، ويُقصد من توظيف المتضادات في المدونة إبراز الفروق الطبيعية والتكامل البنيوي بين المفاهيم المتقابلة، لا كصراع أو تعارض مطلق، بل كأداة لتسليط الضوء على التوازن والتفاعل بين العناصر المتناقضة ظاهريًّا؛ ما يعكس رؤية الكاتب لفكرة التكامل بين الرجل والمرأة كجوهر أساسي للنص، أسهم هذا الاستخدام المتكرر في تعزيز تماسك النص؛ إذ ربط بين مقاطع متعددة عبر معانٍ متكاملة، وخلق وحدة دلالية متماسكة، فضلًا عن إثراء النص بلاغيًّا وأسلوبيًّا؛ ما ساعد على نقل الفكرة المحورية بشكل واضح.

ثانيًا: علاقة الجزء بالكل في مقالة الرجل والمرأة لأحمد أمين

تُعَدُّ علاقة الجزء بالكل من أبرز علاقات التضام التي حضرت بوضوح في المدونة؛ إذ احتلت مرتبة متقدمة بعد علاقة التضاد، وأسهمت بفاعلية في تحقيق ترابط النص واتساقه، فقد شكَّلت هذه العلاقة إطارًا دلاليًّا مكَّن النص من التماسك الموضوعي، وأسهم في تقديمه بوصفه كلًا متكاملًا تتساند أجزاؤه لخدمة المعنى العام للنص.

- من أمثلته في المدونة قول الكاتب: «وإذا قال هو ما أحسن السماء! قالت هي: ما أجمل القمر؟». (أمين، 1953، ص.249)

جاءت علاقة الجزء بالكل في المثال السابق في قوله: (السماء والقمر)؛ حيث تمثل «السماء» الكُلَّ: فهي إطار شامل يحتوي القمر والنجوم والسحب والفراغ، ويمثل «القمر» الجزء: عنصر واحد من عناصر هذا الكل، يوضح الكاتب من هذه العلاقة بأن الرجل حين يُعجب بـ«السماء»، فهو يرى الصورة العامة الكلية، ويتجه إلى الشمول، أما المرأة فهي تنظر إلى «القمر» كعنصر محدد داخل هذا المشهد، فتنشغل بالتفصيل، وتُعبر عن إعجابها بالجزء البارز، ففي هذه العلاقة لا يُفهم أحد القولين دون الآخر، فكلاهما يُكمل الآخر في تشكيل المشهد البصري الكامل، فمن خلالها يقدِّم الكاتب نموذجًا دقيقًا لكيفية تفاعل الأجزاء داخل الكلِّ لتحقيق التوازن في الإدراك والتعبير، وتُعزِّز هذه العلاقة وحدة الموضوع؛ إذ تعود إلى الفكرة الأساسية

في المقالة وهي (الاختلاف لا يعني التناقض، بل هو ما يُنتج التكامل).

- مثال آخر لعلاقة الجزء بالكل في المدونة قوله: «وكل لا بد منه في جيش الحرب، وكل لا بد منه في جيش العالم، هو يتقدم الجيش فيصاب في الصف، وهي تعنى به ممرضة في المستشفى، هو يتقدم في الحياة ويخاطر ويجمع المال، وهي تدبر وجوه إنفاقه». (أمين، 1953، ص.250)

جاء في المثال السابق عدة ألفاظ ترتبط فيما بينها بعلاقة الجزء بالكل؛ فجيش الحرب هو جزء من جيش العالم، والصف جزء من وحدات الجيش، والممرضة جزء من المستشفى، والإنفاق جزء من المال، فالكاتب يحاول بهذه العلاقات ورصفها في النص إبرازَ ترابط أجزاء الحياة كما تترابط أجزاء الجيش في المعركة، وذلك ليدعم فكرته الأساسية التي تُشبِّه الحياة بمعركة تحتاج إلى تنظيم وتنسيق، وتكامل في الأدوار بين الرجل والمرأة، فمن خلال استخدامه لعلاقات الجزء والكل يُظهر الكاتب أن كلَّ عنصر صغير له دور محدد في منظومة أكبر، ولا يكتمل النجاح أو النصر إلا بتكامل هذه الأجزاء، فكما أن المعركة لا تُحسم بجندي واحد، بل تحتاج إلى جيش متكامل، فكذلك الحياة لا تُخاض بشكل عشوائي، بل بتنسيق الجهود، والقيام بكل دور على أكمل وجه؛ واستخدام الكاتب لهذه العلاقات المتسلسلة أعطى النص وحدة معنوية متماسكة؛ حيث يشعر القارئ أن كل مثال يخدم الفكرة الكبرى ويعزز التشبيه الرئيس بين الحياة والمعركة، والإنسان والجيش، فأصبح النص أكثر إقناعًا مع كل مثال يُطرح؛ لأن الكاتب يبرهن أن كل مكوِّن مهما بدا يسيرًا له دور لا غنى عنه.

- مثال آخر لعلاقة الجزء بالكل في المدونة قوله: «قد تحسن المرأة الثورة على الأزياء، فكل يوم نمط في الأزياء جديد: شعر طويل بعد شعر قصير، وثوب طويل بعد ثوب قصير، وقبعات أشكال وألوان، وملابس وأوضاع أنماط وأنماط». (أمين، 1953، ص.251)

جاء في المثال السابق ألفاظ ارتبطت فيما بينها بعلاقة الكل بالجزء؛ فالأزياء هي الكل هنا وما جاء بعدها من ألفاظ جزء منها، وكل عنصر من هذه العناصر يُمثل جزءًا ماديًّا أو شكليًّا من عالم الأزياء، وتُعرض بوصفها مظاهر التبدُّل التي تُحسن المرأة التعامل معها أو تُجيد «الثورة» عليها، ويفرق الكاتب هنا بين ثورة الرجل والمرأة؛ فثورة الرجل: جوهرية فكرية خيالية؛ لأنها نابعة من الخيال والطموح، وثورة المرأة:

شكلية مادية محسوسة، تدور في دائرة التفاصيل (كالأزياء والمظهر)؛ لأنها نابعة من الميل إلى التبديل ضمن الإطار لا الخروج عليه؛ فالمرأة تميل إلى المحافظة، والرجل يميل إلى التغيير الجذري، وهذه العلاقة تُجسِّد الفكرة المجردة حول الفروق الفكرية بين الجنسين بطريقة حسية وتفصيلية، وتخدم ترابط النص من حيث المعنى والبنية اللغوية، وتُسهم في تأكيد التمايز بين الثورة الشكلية (الأنثوية) والثورة الجوهرية (الذكورية) بحسب منظور الكاتب.

تنوَّعت نماذج علاقة الجزء بالكل في مدوَّنة الدراسة، وتوزَّعت سياقاتها على مستويات مختلفة من البنية النصية، غير أنَّ المجال لا يتَّسع لاستقصائها جميعًا؛ لذلك اقتصر التحليل على النماذج السابقة التي تُمثِّل عيِّنة كاشفة عمَّا أدَّته هذه العلاقة من دور فاعل في تحقيق ترابط النص واتساقه، وإبراز فكرته المركزية؛ فقد أظهرت الأمثلة المدروسة كيف أسهمت علاقة الجزء بالكل في توضيح الفروق بين نظرة الرجل والمرأة، وإبراز التكامل بين أدوارهما في الحياة، إلى جانب تجسيد الفروق الفكرية بينهما في إدراك الواقع والتعبير عنه، ومن ثَمَّ يتضح أنَّ هذه العلاقة شكَّلت إطارًا دلاليًّا متماسكًا، عزَّز وحدة النص وساعد على تقديمه بوصفه بناءً متكاملًا تتساند أجزاؤه لخدمة المعنى العام.

وستُعرض هذه العلاقات في الجدول الإحصائي الآتي، مع توضيح سياقات ورودها في النص.

علاقة الكل	بالجزء	سياق ورودها في النص
الموسيقى	طبل – مزمار	يوضح الكاتب كيف يكمل كل جزء الآخر داخل الكل الموسيقي؛ حيث يكمل الطبل ما ينقصه المزمار والعكس، ليُظهر تكامل العناصر داخل الكل، وهذا التشبيه يعكس فكرة تكامل الرجل والمرأة، بحيث يكمل كل منهما الآخر لتشكيل وحدة متكاملة ومتوازنة في الحياة.

علاقة الكل	بالجزء	سياق ورودها في النص
السمـاء	القمـر	يوضح الكاتب أن الرجل يرى الصورة الكلية (السماء) بينما المرأة تركز على جزء محدد (القمر)؛ ما يعكس التكامل بين منظور الرجل والمرأة ويعزز الفكرة المركزية عن التنوع والتكامل بين الجنسين.
الأدب العربي	الرثاء – الخيال	عرض الكاتب الأدب العربي (الكل) عبر أحد أجزائه البارزة عند المرأة وهو الرثاء القريب والخيال؛ ليبين محدودية إسهامها مقارنة بالرجل، وبهذا التوظيف أبرز أن الجزء (الرثاء والخيال) لا يمثل إلا جانبًا ضيقًا من الكل (الأدب العربي)؛ ما يخدم فكرة النص حول الفروق بين إبداع الرجل والمرأة.
الجيـش	الصف	استحضر الكاتب صورة الجيش (الكل) ليركز على الصف (الجزء) الذي يتلقى الصدمة الأولى، مسقطًا هذه العلاقة على الرجل والمرأة؛ فالجيش ككل لا يكتمل إلا بصفوفه، كما أن الحياة لا تكتمل إلا بتكامل أدوار الجنسين؛ الرجل يتقدم للمواجهة والمخاطرة، والمرأة تؤدي دورها الموازي في الرعاية والتدبير.

علاقة الكل	بالجزء	سياق ورودها في النص
جيش العالم	جيش الحرب	يربط الكاتب بين جيش الحرب (الجزء) وجيش العالم (الكل) لإبراز فكرة التكامل والضرورة؛ فكلٌّ منهما يمثل لبنة أساسية في بناء المعركة الكبرى للحياة، وتوظيف هذه العلاقة يبرز أن الجزئيات المحدودة (الحرب) لا تكتسب معناها إلا ضمن الكل الأشمل (العالم)، وهو ما يعكس رؤية الكاتب للتكامل بين الأدوار والمهام في سياق العلاقة بين الرجل والمرأة.
المستشفى	الممرضة	يبرز الكاتب أن المستشفى لا يكتمل دون الممرضة، فيجعلها رمزًا للرعاية والرحمة المكملة لتضحيات الرجل في الحرب، مؤكِّدًا تكامل الأدوار بينهما.
الأزياء	ثوب – قبعات – ملابس	يوضح الكاتب كيف تُعبر أجزاء الأزياء المختلفة عن التغير المستمر في تفضيلات المرأة، ويستخدم علاقة الكل بالجزء لتسليط الضوء على الاختلاف الطبيعي في الميول والسلوك بين الرجل والمرأة؛ ما يعزز فكرة التكامل بينهما ضمن النص.

علاقة الكل	بالجزء	سياق ورودها في النص
الوصف	التشبيهات	يوظف الكاتب علاقة الكل بالجزء ليُبرز نزعة الرجل إلى الخيال الشعري في وصف المرأة؛ حيث تُكسب التشبيهات الوصف ثراءً وجمالًا؛ والغرض من ذلك بيان التباين بين خيال الرجل وواقعية المرأة، بما يخدم الفكرة الرئيسية للنص التي تقوم على إبراز التكامل بين الطرفين: الرجل يضيف البعد الخيالي المبدع، والمرأة تضفي البعد الواقعي العملي.
الناس	رجال – نساء	يورد الكاتب هذه العلاقة لتوضيح نظرة المجتمع (الناس) إلى قضية الحب؛ حيث يُحمِّلون المرأة (جزءًا من الكل) تبعة الحب وتوابعه أكثر من الرجل؛ والغرض من ذلك الكشف عن ازدواجية المعايير الاجتماعية بين الجنسين، وهذه الفكرة ترتبط مباشرة بالفكرة الرئيسة للنص، التي تقوم على المقارنة بين الرجل والمرأة، وإبراز الفوارق والأحكام المجتمعية المسلَّطة على كل منهما.
النواحـي	ناحيــة	يورد الكاتب هذه العلاقة ليبين أن موضوع الرجل والمرأة متعدد الجوانب والأبعاد، وأن ما عالجه في النص ليس إلا جزءًا صغيرًا (ناحية) من هذا الكل الواسع (النواحي)؛ والغرض من ذلك الإشارة إلى ثراء الموضوع وتشعبه، بما يعزز الفكرة الرئيسة للنص القائمة على المقارنة بين الرجل والمرأة في مختلف مظاهر الحياة، والتنبيه إلى أن ما ورد ليس إلا نموذجًا من جوانب عديدة تستحق البحث.

علاقة الكل	بالجزء	سياق ورودها في النص
الخصائص الطبيعية	الخصائص الجسمية	يطرح الكاتب تساؤلًا جوهريًّا: هل الفروق بين الرجل والمرأة في العقل والخلق فروق طبيعية أصيلة مثل الفروق الجسمية، أم أنها مكتسبة من التاريخ الاجتماعي؟ فجعل «الخصائص الجسمية» جزءًا من «الخصائص الطبيعية» ليدلل بها على إمكانية أن تكون الفروق العقلية والخلقية أيضًا طبيعية؛ والغرض من ذلك فتح النقاش حول أصل الفوارق بين الجنسين وعلاقتها بالتربية والتاريخ؛ ما يخدم الفكرة الرئيسة للنص حول مقارنة الرجل والمرأة في القدرات والدور الاجتماعي.
القاعدة	المثال	يستخدم الكاتب هذه العلاقة لتوضيح أن الرجل يميل إلى البدء بالقاعدة العامة بينما المرأة تركز على الأمثلة الجزئية؛ ما يعكس اختلاف طرق التفكير بينهما، ويُظهر كيف أن هذا الاختلاف يسهم في التكامل بين أساليب التفكير لدى الرجل والمرأة، بما يدعم الفكرة العامة للنص حول اختلاف الجنسين دون تعارض.

نتيجة إحصائية:

حضر في النص نحو اثنتي عشرة علاقة من علاقات الجزء بالكل، وهو ما أبرز قدرة الكاتب على توظيف هذه العلاقة كآلية دلالية لترسيخ الترابط البنيوي للنص، وساعد هذا الاستخدام على تكامل المعاني وتوضيح كيف تُكمل الأجزاء بعضها بعضًا داخل الكل؛ ما دعم الفكرة الأساسية للنص حول التناغم والتكامل بين العناصر المختلفة، وعزز وحدة النص واتساقه الأسلوبي والدلالي.

ثالثًا: علاقة الجزء بالجزء في مقالة الرجل والمرأة لأحمد أمين

تُعد علاقة الجزء بالجزء في هذه المدونة من العلاقات النصية التي ظهرت بشكل قليل؛ إذ لم تتكرر كثيرًا مقارنة بعلاقات التَّضام الأخرى، إلا أن هذا الحضور القليل لم يُلغِ أهميتها في دعم ترابط النص، فقد برزت هذه العلاقة في مواضع بعينها تربط بين فقرَات أو جُمل تتشارك في الفكرة أو تتكامل في تقديم المعنى؛ ما منح النص قدرًا من الانسجام الداخلي وساعد على توجيه القارئ في متابعة تسلسل الأفكار، وعلى الرغم من قِلَّتها، فإن هذه العلاقة أسهمت في تحقيق قدر من الاتساق والانسجام في النص.

- من أمثله علاقة الجزء بالجزء في المدونة قول الكاتب: «في وصف ملامحها ونظراتها وقوامها وكل شيء فيها، ويخترع في ذلك التشبيهات الرائعة». (أمين، 1953، ص.250)

جاء في هذا المثال علاقة الجزء بالجزء بين الألفاظ (ملامحها، ونظراتها، قوامها)؛ حيث استخدم الكاتب هنا علاقة الجزء بالجزء بشكل دقيق لبيان كيف يتناول الرجل المحب تفاصيل المرأة من خلال خياله الإبداعي، لا بوصفه مجرد وصف، بل كأداة بلاغية تُعزِّز الفكرة العامة عن التفاوت في الطبيعة النفسية بين الرجل والمرأة، فالكاتب يذكر «ملامحها» و«نظراتها» و«قوامها» على الترتيب، وكل منها جزء من الكل (هيئة المرأة)، ولكنها في ذات الوقت أجزاء مرتبطة ببعضها وظيفيًّا وجماليًّا، وليست مستقلة، فـ«الملامح» تشير إلى الوجه، و«النظرات» إلى التعبير الشعوري، و«القوام» إلى هيئة الجسد، وكلها تُقدَّم على نحو تصاعدي من الثبات إلى الحركة، ومن المظهر العام إلى البعد النفسي، وعلاقة الجزء بالجزء هنا ليست سردًا زخرفيًّا، بل أداة دلالية تكشف عن قدرة الرجل على الغوص في تفاصيل الجمال وتخليقه فنِّيًّا، وتُسهم في خدمة البنية الدلالية للنص عبر إبراز المقابلة بين الانفعال الذكوري والاتزان الأنثوي.

- مثال آخر لعلاقة الجزء بالجزء في المدونة قوله: «فإن كان شاعرًا ملأ الدنيا غزلًا... وإن كان مصوِّرًا تفنن في صورة من يحب وخلع عليها من تخيلاته وتصوراته... وإن كان موسيقيًّا ألهمه الحب فأخرج قطعًا فنية بديعة». (أمين، 1953، ص.251)

جاء في هذا المثال علاقة الجزء بالجزء في قوله: «شاعرًا، ومصورًا، وموسيقيًّا»،

هذه المهن أو الفنون تمثل أجزاءً مستقلة تنتمي إلى حقل مشترك هو الإبداع الفني، وكل فن يُجسِّد تجربة الحب ويُعبِّر عنها بطريقة خاصة؛ فالشاعر: بالكلمة والصورة البيانية، والمصوِّر: بالتجسيد البصري والتخيل المثالي، والموسيقي: بالصوت والعاطفة والإيقاع، والعلاقة بين هذه الأجزاء هنا تكاملية وظيفية فكل فن يُكمِّل الآخر في تصوير أثر الحب على خيال الرجل، والفنون الثلاثة تُعرض بتوازٍ بنائي لغوي (فإن كان... وإن كان... وإن كان...)؛ ما يُنشئ نسقًا تركيبيًّا منسجمًا، وهو أسلوب يربط الجمل ببعضها صوتيًّا ونحويًّا، والتوازي في العرض يجعل هذه الفقرة وحدة لغوية متماسكة مترابطة، وتربط أجزاء النص بعضه ببعض.

- من أمثلة علاقة الجزء بالجزء في المدونة قول الكاتب: «ولكن حتى في عواطفها وعواطفه هي عملية وهو نظري ترحم فتتحول رحمتها وحنانها إلى تمريض للجرحى وإعداد ملابس للمساكين...». (أمين، 1953، ص.252)

علاقة **الجزء بالجزء** هنا بين كلمة (عواطفها، ورحماتها، وحنانها) فجميعها أجزاء من الكل الأكبر وهو المشاعر الإنسانية، وقد عمد الكاتب إلى تجزئة المشاعر إلى مكوِّناتها الدقيقة ليُبين تنوع مظاهرها عند المرأة، وكيف تنساق كل صورة من هذه الأجزاء لتترجم عمليًّا في الواقع الاجتماعي؛ فالرحمة تُفضي إلى تمريض الجرحى، والحنان يتحول إلى عطاء للمساكين، وهذا التفصيل يُبرز الجانب العملي للعاطفة في مقابل النظرة النظرية عند الرجل، ويعطي للنص قوة ترابط داخلي؛ إذ يربط بين المشاعر بصفتها أجزاءً متكاملة تؤدي وظيفة واحدة في البناء العام للفكرة، ومن ثَمَّ أسهم هذا التوظيف لعلاقة الجزء بالجزء في إكساب النص انسجامًا واتساقًا، وجعل الانتقال من الكل إلى أجزائه، ومن الشعور المجرد إلى التطبيق الواقعي أكثر وضوحًا وتماسكًا.

وتجلَّت نماذج علاقة الجزء بالجزء في ثنايا المدونة على نحو محدود نسبيًّا، وتوزعت في مواضع متفرقة، وقد وقع الاختيار على النماذج السابقة لما تحمله من دلالة كافية على طبيعة هذه العلاقة، وإن كانت أقل حضورًا؛ إذ تسهم في إبراز جوانب التفاعل بين مكوِّنات النص وتكامل وحداته في إطار بنائه الكلي، وسأقف على هذه العلاقة في الجدول الإحصائي الآتي:

علاقة الجـزء بالجـزء	سياق ورودها في النص
شعر طويل – ثوب طويل – قبعات	يوظف الكاتب علاقة الجزء بالجزء بين مفردات الأزياء (الشعر، الثوب، القبعات) لبيان التنوع والتبدل المستمر في مظاهر الزينة الأنثوية، وهذه العناصر جميعها أجزاء من منظومة «الأزياء» لكنها تتآزر لتصوير صورة متغيرة لا تثبت على حال والغرض من ذلك إبراز نزعة المرأة للتجديد وميلها إلى مسايرة كل جديد في الزينة، بما يعكس طابعها المتجدد والمتقلب في مقابل ثبات الرجل، وبذلك تخدم هذه العلاقة الفكرة العامة للنص التي تدور حول المقارنة بين طبيعة الرجل والمرأة، من حيث الاستقرار عند الأول والحيوية المتغيرة عند الثانية.
ملامحها – نظراتها – قوامها	يجمع الكاتب بين هذه الألفاظ في علاقة الجزء بالجزء؛ فالملامح، والنظرات، والقوام كلها أجزاء من هيئة المرأة، لكنها مترابطة تكوينيًّا وجماليًّا، ويظهر التدرج من الملامح (المظهر الخارجي الثابت)، إلى النظرات (البعد الشعوري المتغير)، ثم إلى القوام (التجسيد الكلي للحضور الجسدي)، والغرض من هذا الترابط أن يكشف الكاتب كيف يتعامل الرجل مع تفاصيل المرأة بدقة عبر خياله الفني، فيحوِّلها إلى موضوع بلاغي يبتكر فيه التشبيهات، وبهذا تسهم العلاقة في خدمة الفكرة العامة للنص التي تؤكد التفاوت في النظرة بين الرجل والمرأة؛ فالرجل يغوص في الجزئيات التفصيلية خيالًا، بينما المرأة تميل إلى الاتزان والواقعية.

علاقة الجـزء بالجـزء	سياق ورودها في النص
شاعرًا – مصورًا – موسيقيًّا	يربط الكاتب بين الشاعر والمصوِّر والموسيقي بوصفهم تجليات متكاملة للفن؛ إذ يُجسِّد كل واحد منهم أثر الحب في ميدان مختلف (الكلمة، الصورة، اللحن)، والغرض من هذا الربط إبراز شمولية أثر العاطفة في الإبداع الإنساني، بحيث تتنوع أدوات التعبير ويظل الجوهر واحدًا، وهذا يلتقي مع الفكرة العامة للنص التي تكشف تباين طرائق التعبير بين الرجل والمرأة، وتوضِّح كيف يوظف الرجل خياله ليُبدع في مجالات شتى.
الرجال – النساء	وردت العلاقة هنا في تقسيم الكاتب للناس إلى رجال ونساء، ليبين أن الحكم أو الموقف الاجتماعي تجاه الحب وتبعاته يُحمِّل المرأة المسؤولية أكثر من الرجل، والغرض من هذا الاستخدام إبراز التفاوت في النظرة الاجتماعية بين الجنسين، وتوضيح كيف صاغ الوعي الجمعي هذا التباين، وهو ما ينسجم مع الفكرة العامة للنص التي تتمحور حول تحليل الفروق بين الرجل والمرأة في الطبيعة والدور الاجتماعي.
عواطفها – رحمتها – حنانها	تُظهر هذه العلاقة كيف يفصِّل الكاتب الجوانب الوجدانية للمرأة في مستويات متقاربة، فـ«العواطف» تمثل الإطار الأشمل، بينما «الرحمة» و«الحنان» هما مظهران جزئيان يتكاملان معه، والغرض من هذا التفصيل إبراز غلبة الجانب العاطفي على شخصية المرأة في مقابل عقلانية الرجل، وهو ما يخدم الفكرة العامة للنص القائمة على إبراز التفاوت بين الجنسين في الطبيعة النفسية والاجتماعية.

نتيجة إحصائية:

على الرغم من أن علاقة الجزء بالجزء لم تتجاوز في النص ما يقارب خمس علاقات، فإن حضورها لم يكن عابرًا أو ثانويًّا، بل وردت في مواضع محددة أسهمت في إبراز التفاصيل الدقيقة وتكاملها داخل البنية النصية، وقد مكَّنت هذه العلاقة الكاتب من الانتقال بسلاسة بين الجزئيات المترابطة، بحيث يضيء كل جزء جانبًا من الدلالة ويعمِّق المعنى الكلي؛ ومن ثَمَّ تتجلى أهميتها في تحقيق الانسجام الداخلي للنص، وترسيخ اتساقه الموضوعي، على الرغم من محدودية حضورها مقارنةً بسائر أنماط التضام الأخرى.

رابعًا: علاقة التلازم الذكري في مقالة الرجل والمرأة لأحمد أمين

تُعد علاقة التلازم الذكري من العلاقات النصية التي برزت في المدونة بدرجة متوسطة؛ إذ احتلت المرتبة الثالثة بين أنواع التضام حضورًا في المدونة، وقد تجلَّت هذه العلاقة في مواضع تربط بين مفردات يشدُّ بعضُها بعضًا عبر اقترانها الذهني أو التقريري؛ ما ساعد على بناء نسيج لغوي متماسك، ورغم أن هذه العلاقة لم تكن الأعلى حضورًا في المدونة، فإنها أدت دورًا مهمًّا في تحقيق الاتساق المعنوي بين مكوِّنات النص، وأسهمت في توجيه القارئ لفهم الروابط الخفية بين المفردات وتتبُّع المعاني المتولدة عنها، وهو ما يبرز أهميتها في تعزيز ترابط النص وانسجامه.

- من أمثلة علاقة التلازم الذكري في المدونة: «تحب فتصفي الود.... ثم يحب فكثير ما يخلو ذهنه من الزواج...؛ ولكن إنصافًا للحق». (أمين، 1953، ص.252)

في المثال السابق تتجلى علاقة التلازم الذكري في اقتران سلوك المرأة بسلوك الرجل؛ حيث يُعرض جانب المرأة أولًا ثم يقابله جانب الرجل، لتتضح طبيعة كل منهما مقارنة بالآخر، وكلمة «إنصافًا للحق» تقوم بدور محوري في ضبط التوازن بين الطرفين؛ إذ تمنع التحيز وتؤكد الحيادية في الطرح، وتسهم هذه الملازمة في ترابط النص عبر ربط مواقف الرجل والمرأة ذهنيًّا، بحيث يستحضر ذكر أحد الطرفين تلقائيًّا ذكر الطرف المقابل؛ ما يعزز الانسجام بين الأفكار ويتيح للقارئ فهم العلاقة التكاملية بينهما، ويكمن غرض الكاتب من هذا التلازم إبراز التفاوت الوظيفي والطبيعي بين الرجل والمرأة بطريقة عادلة، موضحًا أن الاختلاف لا يعني التعارض،

بل هو تكامل يحقق انسجامًا في الصورة العامة للعلاقات بين الجنسين ويخدم الفكرة المحورية للنص.

- مثال آخر لعلاقة التلازم الذكري في المدونة: «قد تحسن المرأة الثورة على الأزياء، فكل يوم نمط في الأزياء جديد...، وقبعات، أشكال وألوان، وملابس وأوضاع أنماط وأنماط...». (أمين، 1953، ص.251)

تظهر علاقة التلازم الذكري بين ألفاظ «أشكال» و«ألوان»؛ حيث يرتبط ذكر أحدهما مباشرة بالآخر في الذهن، ويستحضر القارئ تلقائيًّا الجزء المكمل مع كل لفظة، هذا الاقتران يوضح الطبيعة المتكاملة للأزياء، ويبرز التنوع في مكوناتها؛ ما يعكس اهتمام المرأة بالتفاصيل الجمالية الدقيقة في الملبس، كما يمنح النص حيوية وانسيابية من خلال الإيحاء بالثراء والتجدد المستمر، وغرض الكاتب من هذا الاقتران هو إظهار تنوُّع الأزياء وتبدُّل صورها، بما يخدم فكرته العامة في بيان شغف المرأة بالتجديد والبحث عن مظاهر الجمال.

- مثال آخر لعلاقة التلازم الذكري في المدونة: «لسير المرأة في سبيل المساواة؟ وبعبارة أخرى: هل هذه الخصائص العقلية التي شرحناها في كل من الرجل والمرأة هي خصائص طبيعية كالخصائص الجسمية... (أمين، 1953، ص.252)

تظهر علاقة التلازم الذكري في عبارة «وبعبارة أخرى»؛ إذ إن ذكرها في النص يستدعي بالضرورة جملة تفسيرية أو إعادة صياغة لما سبق، فهي ملازمة للانتقال من عرض الفكرة بصيغتها الأولى إلى عرضها بصياغة أخرى أكثر وضوحًا أو تركيزًا، وبهذا الاقتران تتحقق وظيفة نصية أساسية هي إعادة التوضيح؛ حيث لا يمكن للفظة «وبعبارة أخرى» أن ترد في السياق دون أن يتبعها مضمون مكمل يقدِّم المعنى من زاوية جديدة، وتؤدي هذه المتلازمة دورًا بارزًا في ترابط النص من خلال وصل السؤال الأول بوجه جديد من الطرح؛ ما يجعل الخطاب أكثر تماسكًا وانسيابًا، ويمنع التشتت الدلالي لدى القارئ، وغرض الكاتب من توظيفها هنا هو التأكيد على أهمية القضية المطروحة (الفروق بين الرجل والمرأة) عبر إعادة صياغتها للتدقيق في جوهرها، وتوجيه ذهن القارئ إلى أن هذه المسألة ليست سطحية، بل متعددة الأبعاد تحتاج إلى إعادة نظر وتحليل من أكثر من منظور.

يتضح من خلال الأمثلة السابقة أن علاقة التلازم الذكري في مقالة «الرجل والمرأة» لأحمد أمين قد أسهمت إسهامًا ملحوظًا في تحقيق الانسجام النصي والاتساق الدلالي؛ إذ عملت على ربط المفردات بعضها ببعض على نحو ذهني

أو تقريري، بحيث يُستدعى أحد الأطراف بالضرورة مع الطرف الآخر، وقد أتاح هذا التلازم للكاتب أن يبرز طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة، ويؤكد جدليةَ الاختلاف والتكامل بينهما، كما أبرز دور المرأة في تفاصيل الحياة اليومية وإعادة صياغة الفروق الفكرية والاجتماعية في سياق أكثر وضوحًا، ومن ثَمَّ، يتبيَّن أن هذا النمط من العلاقات النصية، وإن لم يكن الأكثر شيوعًا في المدونة، قد كان ذا قيمة عالية في تعزيز ترابط النص وتوجيه القارئ نحو إدراك المعاني المتولِّدة عن التلازم.

وانطلاقًا من هذا التحليل للأمثلة، سيتم الوقوف على هذه العلاقات ورصد حضورها كَمِّيًّا في المدونة من خلال الجدول الإحصائي الآتي:

علاقة التلازم الذكري	سياق ورودها في النص
أشكال وألوان	تُظهر هذه العلاقة اقترانًا ذهنيًّا مباشرًا بين المفردتين؛ فذكر «الأشكال» يستدعي تلقائيًّا «الألوان» والعكس؛ ما يعكس طبيعة الأزياء القائمة على التنوع والتكامل، والغرض من هذا التلازم إبراز عناية المرأة بالتفاصيل الجمالية الدقيقة في الملبس، وتوضيح كيف تترابط العناصر الجزئية لتكوِّن صورة كلية متناسقة، وهذا يخدم الفكرة العامة للنص التي تبرز قدرة المرأة على التنظيم والتجديد في حياتها اليومية، من خلال الجمع بين التنوع والنظام في ممارساتها.
طبع – تطبع	يتجلى التلازم في اقتران فعل الرجل «طبع» بفعل المرأة «تطبع»؛ حيث إن ذكر أحدهما يستدعي الآخر بالضرورة؛ إذ يُبنى المعنى على المقابلة والتكامل، وهذا التلازم يعكس طبيعة العلاقة بين الطرفين: الرجل ينطلق بفعل أصيل (طبع)، والمرأة تتابع أو تتأثر به (تطبع)، والغرض من هذا الاقتران إبراز التداخل والتأثر المتبادل بين الجنسين، مع الإشارة إلى دور كل منهما في تكوين الصورة الكلية للعلاقة، وهو ما يخدم الفكرة العامة للنص القائمة على إبراز التكامل والاختلاف الوظيفي بين الرجل والمرأة.

علاقة التلازم الذكري	سياق ورودها في النص
حرًّا – طليقًا	يظهر التلازم في اقتران الصفتين «حرًّا» و«طليقًا» لتوكيد معنى الحرية وتوسيعه؛ فذكر إحداهما يستدعي الأخرى في الذهن على نحو مباشر، لتكوين صورة مكتملة للحرية المطلقة، وهذا الاقتران يبرز الفارق التاريخي بين وضع الرجل والمرأة؛ إذ ظل الرجل متمتعًا بالحرية المطلقة قرونًا طويلة، بينما كانت المرأة مقيدة، والغرض من هذا التلازم تعميق التناقض وإبراز التفاوت بين الجنسين؛ ما يخدم الفكرة العامة للنص التي تقوم على مقارنة أوضاع الرجل والمرأة وتوضيح جذور الفارق بينهما.
بعبارة أخرى	يمثل هذا التركيب صيغة متلازمة تُستعمل للانتقال من عرض الفكرة إلى إعادة صياغتها بشكل أوضح أو بديل، وقد وظَّفها الكاتب هنا لتفسير ما سبق قوله وتبسيطه للقارئ، عبر إعادة طرح السؤال عن طبيعة الفروق بين الرجل والمرأة: أهي فروق جوهرية أم مكتسبة؟ فالتلازم في هذا التعبير أسهم في ترابط النص واتساقه؛ إذ يربط بين الفقرة السابقة والتالية، ويوجه ذهن القارئ إلى المقصود الرئيس، والغرض من هذا التلازم هو تحقيق الوضوح والإيضاح، بما يرسِّخ الفكرة العامة للنص حول جدلية الفروق بين الجنسين.

علاقة التلازم الذكري	سياق ورودها في النص
إنصافًا للحق	يظهر هذا التلازم في اقتران «الإنصاف» بالـ«حق»، وهو تركيب مستقر في الاستعمال العربي؛ حيث لا يتحقق معنى الإنصاف كاملًا إلا إذا تعلق بالحق، في النص يوظِّف الكاتب هذا التلازم لإضفاء موضوعية وعدل على حديثه بعد أن عرض مواقف الرجل والمرأة في الحب، فيُشعر القارئ بأنه يقدم حكمًا منصفًا لا يميل فيه لطرف على حساب الآخر، ومن ثَمَّ أسهم هذا التلازم في تعزيز اتساق النص وإظهار توازن الكاتب بين التحليل العاطفي والموضوعية الفكرية، بما يخدم الفكرة العامة للنص القائمة على الموازنة بين الجنسين.
تُصفي الود	يبرز التلازم بين «التصفية» و«الود»؛ إذ إن «التصفية» لا تكتمل دلالتها هنا إلا إذا ارتبطت بالعاطفة أو المودة، فجاء الارتباط بـ«الود» ليحقق المعنى المقصود، واستخدم الكاتب هذا التلازم ليعبِّر عن طبيعة المرأة العاطفية التي تُخلص وتصفِّي الود حين تحب، مقابل الرجل الذي غالبًا ما ينشغل عن الزواج، بذلك يسهم التلازم في تعزيز صورة المقارنة بين الجنسين، ويمنح النص انسجامًا دلاليًّا يخدم فكرته الأساسية في إبراز التمايز النفسي والاجتماعي بينهما.

علاقة التلازم الذكري	سياق ورودها في النص
نظرة شاملة	يظهر التلازم في اقتران «النظرة» بالوصف «شاملة»؛ إذ يكتمل المعنى من خلال هذا التركيب المتآلف؛ حيث لا تكون «النظرة» مجردة، بل موصوفة بما يحدد مداها واتساعها، وقد وظَّف الكاتب هذا التلازم ليبرز الفارق بين رؤية الرجل والمرأة؛ فالمرأة –في تصوره– نظرتها جزئية دقيقة، بينما نظرة الرجل عامة شاملة، والغرض من هذا الاستخدام إسناد طابع الكلية والإحاطة إلى الرجل في مقابل الجزئية عند المرأة؛ ما يعزز فكرة التباين العقلي بين الجنسين التي تشكل أحد محاور النص.
تُتَح لها كل الفرص	يوظِّف الكاتب هذا التلازم المألوف لبيان أن المرأة عبر التاريخ لم تتوفر لها فرص الحرية والتعليم كما توفرت للرجل، والغرض من ذلك دفع القارئ إلى إدراك أن الفروق بين الجنسين ليست طبيعية محضه، بل نتيجة لغياب تكافؤ الفرص، وهو ما ينسجم مع الفكرة العامة للنص في مناقشة أسباب التفاوت بين الرجل والمرأة.
أهون الضررين	يشير هذا التلازم إلى تركيب شائع في الاستعمال العربي يقوم على الجمع بين «الأهون» و«الضررين»؛ حيث يغدو من الصعب استعمال أحدهما منفردًا في السياق نفسه، ووظَّف الكاتب هذا التلازم في تصوير موقف المرأة تجاه الأزياء بين خيارين كلاهما يحمل ضررًا: المحافظة على أسر الرجل أو المحافظة على أنماط الأزياء، فاختارت «أهون الضررين»، والغرض من هذا الاستخدام إبراز حيرة المرأة بين التقاليد الاجتماعية ومتطلبات العصر، وإظهار أن سلوكها لم يكن خروجًا مطلقًا عن المحافظة، وإنما اختيارًا للبديل الأقل ضررًا، وهو ما ينسجم مع الفكرة العامة للنص في تحليل التوازن بين الحرية والقيود في حياة المرأة.

نتيجة إحصائية:

بلغ عدد علاقات التلازم الذكري في مدونة الدراسة تسع علاقات، وهو رقم يعكس حضورًا معتدلًا لهذه العلاقة النصية مقارنة بأنواع التضام الأخرى، ورغم قلة عددها، فقد أسهمت هذه العلاقات بشكل فعَّال في ربط المفردات ذهنيًّا داخل النص؛ ما أتاح للقارئ تتبع المعاني المتولدة عن الاقتران بين الألفاظ وفهم التفاعلات بين عناصر النص المختلفة، وقد ساعد هذا الاستخدام على تحقيق انسجام نسقي ودلالي للنص؛ إذ أتاح للكاتب إبراز التوازن الطبيعي والتكامل بين الرجل والمرأة، وتوضيح العلاقات النفسية والاجتماعية بينهما بطريقة متسقة ومنسقة؛ ما عزز قدرة النص على توصيل فكرته المحورية بشكل واضح ومؤثر.

الخاتمة:

يتبيَّن من خلال تحليل مقالة «الرجل والمرأة» لأحمد أمين، أن علاقات التضام بأنواعها المختلفة قد توفرت فيه بدرجة واضحة، وأسهمت بشكل فعَّال في تحقيق ترابط النص وتماسكه على المستويين الشكلي والدلالي؛ فقد تكاملت علاقات التضاد، والجزء بالكل، والجزء بالجزء، والتلازم الذكري لتبني نسقًا نصيًّا متماسكًا، تتآزر فيه الفقرات وتتساند الجمل وتتواشج الوحدات الدلالية؛ ما يدل على وعي الكاتب ببنية النص وحرصه على ترابط مكوناته، وهذا التماسك لا يعكس جودة البناء اللغوي فحسب، بل يعزز كذلك فاعلية الرسالة الفكرية التي يحملها النص، ويضفي عليه طابعًا من الاتساق المنهجي والوضوح في الطرح.

وخلُص البحث إلى النتائج الآتية:

- تُعَدُّ علاقة التضاد من أبرز علاقات التضام في مدونة «الرجل والمرأة» لأحمد أمين؛ حيث ظهرت بكثافة دلالية ولافتة، تعكس وعي الكاتب بأهمية هذا الأسلوب في إنتاج المعنى.
- لعبت المتضادات دورًا محوريًّا في تعزيز التماسك النصي؛ إذ ربطت بين وحدات النص من خلال إبراز الفروقات بين الرجل والمرأة بشكل متوازن ومتكامل.
- جاءت علاقة الجزء بالكل في المقالة بوصفها ثاني أبرز علاقات التضام – بعد علاقة التضاد – حضورًا؛ حيث أسهمت بفعالية في تعزيز الاتساق الموضوعي للنص.

- أظهرت الأمثلة المدروسة كيف تُسهم علاقة الجزء بالكل في ربط التفاصيل بالمعنى العام للنص؛ ما يجعل كل جزء فيه خادمًا لهدفه الكلي.
- مكَّنت علاقة الجزء بالكل النص من المحافظة على وحدة موضوعية مترابطة؛ حيث تُعيد كل فقرة القارئ إلى الفكرة المحورية من خلال تفاصيل جزئية منسجمة.
- إن علاقة الجزء بالجزء وإن قلَّ حضورها في مدونة النص، إلا أن دورها كان فعَّالًا في إبراز التفاصيل الدقيقة وتكاملها، وأسهمت في إضفاء مزيد من الترابط والانسجام على البناء النصي.
- احتلَّت علاقة التلازم الذكري مرتبة متقدمة بعد التضاد وعلاقة الجزء بالكل من حيث التكرار في المدونة، وأسهمت في بناء نسيج لغوي متماسك من خلال الربط بين مفردات متلازمة ذهنيًّا أو دلاليًّا.
- وفَّرت علاقة التلازم الذكري نوعًا من الاتساق المعنوي عبر إيراد مفردات تقود إلى استحضار مقابلاتها تلقائيًّا في ذهن القارئ؛ ما خلق نوعًا من «الترابط الذهني» داخل النص، يسهم في انسجامه.

المصادر والمراجع العربية:

- أمين، أحمد، (1953أ)، *فيض الخاطر*، مجموعة مقالات أدبية واجتماعية، (ط.3)، مكتبة النهضة المصرية.
- أمين، أحمد، (2012ب)، *حياتي*، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.
- الزركلي، خير الدين، (2002)، الأعلام، (ط.5)، دار العلم للملايين.
- عمر، أحمد مختار، (1998)، *علم الدلالة*، عالم الكتب، القاهرة.
- ابن جني، عثمان، (2010)، *الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)*، (ط.2)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العسكري، أبو هلال، (د.ت)، *الصناعتين*، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، (د.ت)، *تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
- الخطابي، محمد، (1991)، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، المغرب.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1980)، *العين*، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، بغداد.

- الطلحي، ردة، (2003)، *دلالة السياق*، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.
- عبد العزيز، محمد حسن، (د.ت)، *المصاحبة في التعبير اللغوي*، دار الفكر العربي، القاهرة.
- عبد المجيد، جميل، (1998)، *البديع بين البلاغة واللسانيات النصية*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بيروت.
- عكاشة، محمود، (2014)، *دراسة الروابط النصية في ضوء علم اللغة النصي*، مكتبة الرشد، الرياض.
- فرج، حسام أحمد، (2007)، *نظرية علم النص، رؤية منهجية في بناء النص النثري*، مكتبة الآداب، القاهرة.

المرجع الأجنبي:

- Halliday, M. A. K.& Hasan, R.(1976). Cohesion in English. London.

السيميائية النفسية
الولادة والمراهقة والنضج المؤسسي
إيفان دارول هاريس

د. رشيد بن مالك
جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
rachid.benmalek@yahoo.com
https://orcid.org/0009-0005-2246-9269

د. أسماء بن مالك
جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
benmalek.asma@live.fr
https://orcid.org/0009-0004-7955-2162

الملخّص

باختيارنا عمداً عرض مسارنا الشخصي كباحث، استعدنا ثلاث لقاءات حاسمة، وأعدنا تتبّعاً نقدياً للمراحل الثلاث البارزة في مسار إضفاء الطابع المؤسسي على بحثنا الرئيس، ذلك البحث الذي انبثقت عنه السيميائيات النفسية، ثم الإيثوسيميائيات، أي سيميائيات السلوك. لقد برز من خلال هذا التحليل الذاتي عدد من السمات الدالة: الحاجة في البداية إلى إيجاد تسوية مع الشركاء غير السيميائيين، والتركيز على عدد محدود من عوامل الإقناع التي تؤثر في المرسَل إليهم في أعمالنا، وأخيراً اكتسابنا -نحن أنفسنا- لكفاءة في العلاج النفسي، من أجل الجمع بين الأدوار والمعارف التي تتطلبها مواصلة بحوثنا. وإذ لا يمكن لنا بطبيعة الحال أن نحكم على مدى مثالية هذا المسار، فإننا نعتقد أننا نقدّم هنا للقارئ المعطيات التي تمكّنه من إجراء هذا التقييم.

الكلمات المفاتيح: العنف اللّغوي، المستوى النحوي، التذكير والتأنيث، التغليب، المصطلحات النحويّة.

La psychosémiotique: Naissance, adolescence et maturité[1] institutionnelles

Ivan Darrault-Harris

Dr. Asma Benmalek
University of Abou Bekr Belkaïd: Tlemcen, Tlemcen, DZ
benmalek.asma@live.fr
https://orcid.org/0009-0004-7955-2162

Dr. Rachid Benmalek
University of Abou Bekr Belkaïd: Tlemcen, Tlemcen, DZ
rachid.benmalek@yahoo.com
https://orcid.org/0009-0005-2246-9269

ABSTRACT

Selecting intentionally the description of our personal research worker's trajectory, we have lived again the three decisive meetings, travelled through, in a critical way, the three main stages of the institutionalization of our main research, which allowed psychosemiotics and, after, ethosemiotics (semiotics of behaviour) to be born. Some relevant features are coming into view from this self-analysis: the initial necessity of a compromise with the non semiotician partners, the stress put on a little number of conviction operators hitting the addressed persons of our works, last, the acquisition of a own psychoterapist's competence in order to obtain a plurality of rolls, of knowledges claimed by the pursuit of our researches. Unable, clearly, to judge if our travel is, or isn't, exemplary, we believe we are giving here the facts which allow the reader to do that evaluation.

Keywords: institutions, psychoanalysis.

(1) Ivan Darrault-Harris, «La psychosémiotique: Naissance, adolescence et maturité institutionnelles», Signata, 3 | 2012, 225-234.
Ivan Darrault-Harris, «La psychosémiotique: Naissance, adolescence et maturité institutionnelles», Signata [En ligne], 3 | 2012, mis en ligne le 30 septembre 2016, consulté le 07 mars 2023. URL: http://journals.openedition.org/signata/907; DOI: https://doi.org/10.4000/signata.907

يتيح لي حصولي حديثاً على صفة الأستاذ الفخري موقفاً مواتٍ لهذا الابتعاد التقييمي الأصلي، حيث تمت دعوتنا للمشاركة في العدد الثالث من Signata المخصص لإضفاء الطابع المؤسسي والمهني على السيميائيات.

لذلك، فهي نظرة «بعيدة» بالفعل أود تناولها في الفترة التي شهدت ظهورا واعترافًا وإنشاءً مؤسسيًا معينًا للتخصصات النفسية والإيتوسيميائية؛ تخصصات بدأت في اقتراح بنائها مع أواخر السبعينيات.

يعلم الجميع، أن القاموس المعقلن في نظرية اللغة الشهير الذي نشرهGreimas غريماس وكورتيس Courtés سنة 1979 اعتبر السيميائية النفسية «أمنية بعيدة المنال»[1]، ومع ذلك سعى إلى تخصيص مدخل لها ورسم بعض الخطوط التنبؤية لها، في أفق البحث المستقبلي، مع الحرص على تمييزها عن اللسانيات النفسية التي قُدِّمت بوصفها مثالاً على فشل التداخل المعرفي.

وقد شكّل إعطاء وجود فعلي لتلك الأمنية الموصوفة باليوتوبيا الأساس الذي قامت عليه مسيرتنا البحثية. وباختيارنا لوصف مسارنا الشخصي وتحليله، نودّ إذن، أن نستعيد المراحل التي تكوّنت عبرها هذه الحقول الجديدة، مع التركيز أساساً على مسار ترسيمها المؤسسي، على الرغم من العقبات التي واجهتها، وذلك أيضاً بفضل التشجيعات والدعم والمساعدات والوسائل المتاحة.

فالسيميائيات النفسية، في بداياتها، لم يكن لها أي وجود، بل إنّها –وهذا ما يزيد الأمر تعقيدا– كانت تطمح إلى تأسيس بحثها داخل حقل سابق عليها بزمن طويل، ومزوّد بمؤسسات بحثية وتعليمية وتكوينية وممارسات راسخة ومتينة. لم يكن للسيميائية النفسية وجود في الأصل فحسب، بل كانت تنوي، لظروف مشددة، تأسيس بحوثها في مجال سابق عليها في الوجود لفترة طويلة، مزودة بمؤسسات قوية جدا في البحث والتعليم والتكوين. لقد كنّا نعتزم، في الواقع، التقصي السيميائي حول النفس البشرية، في مجال كانت فيه علوم النفس، وعلم الأمراض النفسية، والطب النفسي، والتحليل النفسي، والعلاجات النفسية، تهيمن دون منازع. إذا استثنينا الصراعات الداخلية المعروفة بين هذه التخصّصات التي كثيراً ما تميل، فوق

(1) «من الأفضل التنبيه، منذ البداية، إلى أن مصطلح السيكوسيميائيات (psychosémiotique)، المقترَح هنا، وكذلك المجال الذي يُفترض أن يشمله، غير موجودين في الواقع، ولا يشكّلان إلا أمنيةً طيبة من طرف السيميائي»، غريماس وكورتيس، 1979، ص. 301.

ذلك، إلى تبنّي رؤية شمولية غيورَة على حماية مجالها. ويمكن بالمناسبة ملاحظة أن حالة السيميائيات النفسية لم تكن، من هذه الناحية، حالة فريدة؛ إذ إن عدداً كبيراً من السيميائيين ــ إن لم نقل جميعهم، اضطروا إلى فرض أنفسهم وإقناع الآخرين عبر الكفاح من أجل الحصول على حيّز داخل مجال سبق أن شُغِل بالفعل[1].

ثلاثة لقاءات وثلاث مراحل

المرحلة الأولى

أما المرحلة الأولى، استراتيجياً، فقد تمثّلت بالنسبة إلينا في شغل موقع متواضع قليل التنافس: موقع واصف التفاعلات العلاجية بين الممارس والمريض داخل جلسة العلاج نفسها، وكان ذلك مدفوعاً آنذاك بحدسٍ إجرائي مفاده أن التفاعلات الملحوظة بدت وكأنها تُظهر البُنى السردية نفسها التي كانت موصوفة جيداً في المقاربة السيميائية للنصوص. وبفضل اللقاء الحاسم مع معالجٍ (برنار أوكوتوريه Bernard Aucouturier) رحّب بمشروعنا، وتوفُّر أوائل أجهزة التسجيل المحمولة، تم تسجيل جلسات العلاج الجسدي والنفسي–الحركي، وتحليلها بالأدوات النظرية والمنهجية المتاحة آنذاك في تحليل النصوص؛ غير أنّه كان لا بدّ من ابتكار مقاربة تحليلية خاصة بهذا النوع من المتون. وقد أنجِز ذلك تدريجياً عبر الاختيار المنهجي –الذي حيّاه غريماس– القاضي بحمل التحليل مباشرةً إلى المستوى السردي، متجنّبين بذلك التيه في التحليل اللانهائي للدالّ السلوكي[2].

على المستوى المؤسسي، كانت تلك فرصة حاسمة؛ إذ إنّ السيميائيات النفسية

(1) وبدون التمكن من الاعتماد على الاعتراف الجامعي، في فرنسا، بالسيميائية على أعلى مستوى، حيث لا يزال قسم معين من المجلس الوطني للجامعات (C.N.U) غائبًا؛ وأن الدكاترة السيميائيين الجدد مجبرون على السعي للحصول على تأهيلهم من القسم السابع من المجلس المشرف على علوم اللغة، حيث يعارض عدد معين من الأعضاء الاعتراف بأطروحات السيميائيات من قبل لجنة هذا القسم.

(2) ظهر المقال الأول من بحثنا السيميائي النفسي في مجلة أخصائيي العلاج النفسي الحركي: أوكوتوريه ودارول J.–A. Aucouturier & Darrault، 1979. كتب لنا غريماس Greimas في رسالته بتاريخ 13/ 1/ 1980: «اسمحوا لي أن أهنئكم بمناسبة تحليلكم النفسي– الحركي الذي يتميز بوضوحه ويفتح مجالًا جديدًا للممارسة. إن اقتراحك بالقفز على الوصف الشامل للدال يسمح بالخروج من المأزق».

تمكّنت آنذاك من الدخول في تكوين ممارسي العلاج النفس-حركي: من مربّين، ومُعيدي تأهيل، ومعالجين؛ ففي فرنسا، كان الأمر يتعلّق بمُعيدي التأهيل الذين يتكفّلون بالأطفال الذين يعانون من صعوبات داخل المدرسة الابتدائية (ضمن جهاز مجموعات المساعدة النفس-تربوية الذي أُنشئ سنة 1970)، والذين كانوا يستفيدون من تكوين يمتدّ على سنتين[1]؛ أمّا في الخارج، في إيطاليا وبلجيكا وإسبانيا والبرتغال، ففي مؤسّسات -غالباً خاصة- كانت توفّر تكويناً يمتدّ على ثلاث سنوات يؤدّي إلى الحصول على دبلوم ممارس في النفس-حركية.

في الخارج، بإيطاليا، وبلجيكا، وإسبانيا، والبرتغال، بمؤسسات خاصة في أغلب الأحيان تقترح تكوينا على مدى ثلاث سنوات، يتوج بدبلوم الممارس النفسي الحركي. ونشير إلى أنّنا تدخّلنا، خلال فترة طويلة (حوالي عشرين سنة)، ضمن هذه الشبكة الدولية التي أنشأها المعالج الذي استقبل مشروعنا في بداياته من أجل وصف ممارسته العلاجية وتحليلها. فقد أتاح لنا الاستفادة من تلك الشبكة الواسعة، من خلال توصيته بالسيميائيات النفسية التي نطوّرها لدى هذه المؤسّسات التكوينية.

لكنّ إيطاليا كانت بلا شكّ موضع تدخّلنا الأهم والأكثر انتظاماً، وذلك داخل المركز الإيطالي للدراسات في التربية وإعادة التأهيل CISFER في بادو Padoue[2].
لكنّ إيطاليا كانت بلا شكّ موضع تدخّلنا الأهم والأكثر انتظاماً، وذلك داخل المركز الإيطالي للدراسات في التربية وإعادة التأهيل CISFER في بادو Padoue، المرتبط باتفاقية تعاون مع جامعة المدينة (قسم علم النفس). وقد حظي دبلوم النفس-حركي هناك باعتراف رسمي، بصفة دبلوم أوروبي. وكانت التحليلات السيكوسيميائية للممارسة النفس-حركية تشكّل باستمرار مكوّناً محورياً في تكوين الممارسين. في هذه الحقبة أيضًا كلّفتنا خلالها بلدية البندقية، بمبادرة من البروفسورة إيفانا

(1) كنت آنذاك مديرا للدراسات في المركز الجهوي لتكوين المدرسين المتخصصين -تم توظيفهم في ربع الأراضي الفرنسية- في استقبال الأطفال والمراهقين الذين يعانون من صعوبات أو من الفشل المدرسي، وحتى ذوي الإعاقات الذهنية.

(2) المركز الإيطالي للدراسات والتكوين في التربية وإعادة التأهيل(CISFER). دعونا نذكر أيضًا جميع الأعمال التكوينية الممتدة للأطباء الممارسي الطفولة المبكرة التي تم إجراؤها في بلدية البندقية (مع الأستاذة إيفانا بادوان Ivana Padoan) وإصدار أعمال »الندوة في السيميائية النفسية الحركية «، كراسات التوثيق، 7، (1984)، 78 صفحة.

بادوان Ivana Padoan، بتكوين مربّيات الحضانات البلدية. وخلال هذه السنوات التي ترسّخت فيها السيكوسيميائيات مؤسسياً في هذه المراكز البحثية والتكوينية، أخذت النظرية والمنهجية السيكوسيميائيتان تتبلوران تدريجياً، في علاقة جدلية مباشرة ونقدية مع الممارسة التربوية، وإعادة التأهيل، والممارسة العلاجية لدى طلبة هذه المراكز المختلفة[1].

وإذا كانت إيطاليا قد شكّلت قطبًا مؤسسيًا ومهنياً بالغ الأهمية لسيكوسيميائيتنا الناشئة ثم اليافعة، فإنّ أمريكا الجنوبية –وتحديداً الأرجنتين (القريبة جغرافياً من تشيلي)– مثلت مكانا اتخذت فيه عمليةُ ترسيخها المؤسسي منحى مغايراً، ذا طابع أكاديمي جامعي واضح.

وإذا كانت إيطاليا قد شكّلت قطبًا مؤسسيًا ومهنياً بالغ الأهمية لسيكوسيميائيتنا الناشئة ثم اليافعة، فإنّ أمريكا الجنوبية –وتحديداً الأرجنتين (القريبة جغرافياً من تشيلي)– مثلت مكانا اتخذت فيه عمليةُ ترسيخها المؤسسي منحى مغايراً، ذا طابع أكاديمي جامعي واضح.

فمرة أخرى، يعد اللقاء عاملاً حاسماً؛ إنه لقاء البروفسورة ميرثا شوكلر Myrtha Chokler، أستاذة العلاج النطقي والنفس–حركي الأرجنتينية ذات الشهرة الدولية، والذي أتاح تأسيس ليسانس (ماستر 1) في العلاج النفس–حركي في جامعة كويّو (مندوزا)Cuyo (Mendoza)، وبالموازاة معها في جامعة السلفادور (بوينس آيرس) Salvador (Buenos Aires)، يمتدّ على ثلاث سنوات من التكوين، مع مكوّن سيكوسيميائي قوي. ويظل هذا الدبلوم الجامعي –فيما نعلم– فريداً من نوعه، سواء في طبيعته، أو في المكانة المميّزة التي تحظى بها السيكوسيميائيات في برنامجه. وهو ما يزال يُقدَّم إلى اليوم ويستقطب عدداً كبيراً من الطلبة.

ليس من قبيل المصادفة ولا الأمر العارض أن تكون السيكوسيميائيات قد ترسّخت بهذا القدر من النجاح في مجال التربية والعلاج النفسي–الحركي، الجسدي

(1) تمخض كتاب عن هذا التعاون: داورل وأنبينيه Empinet، أوكوتوريه، 1984. تُرجم إلى الإيطالية والإسبانية وبرتغالية البرازيل. لا يزال يشكل اليوم مرجعًا للأطباء الممارسين، فهو يحتوي على منهجية التحليل السيمائي النفسي لجلسات العلاج النفسي الحركي.

تحديداً؛ إذ إنّ تجديداً معرفياً ونظرياً مهماً داخل السيميائيات مرتبط مباشرة بالإصغاء إلى درس الفينومينولوجيا، وبإعادة إدراج الذات وجسدها، وبالاهتمام بالإدراك والعالم المحسوس[1].

وإذا عدنا قليلاً إلى المضامين السيميائية التي كانت تُدرّس في الإطار المؤسسي للّيسانس المذكورة سابقاً، فسنلاحظ أنّ السيكوسيميائيات، بدلاً من أن تكتفي بتحليلها لتشخيص المرضى، وللتفاعلات العلاجية، ولتقديرها لمسار العلاج، قد اقترحت فهماً أصيلاً لنشأة ذات التلفّظ غير اللفظي واللفظي خلال الفترة المسماة مرحلة الطفل الأوّلي (3-0 سنوات).

وهذا التحليل الجديد، المتميز بوضوح عن المقاربات النفسية، والتحليلية النفسية، والإثولوجية، وطبّ الأطفال الخاص بالطفل الحديث الولادة، هو ما جذب وأقنع المسؤولين عن اعتماد هذه الديبلومات الجامعية، ثمّ الطلاب الذين التحقوا بأعداد كبيرة بهذه التدريبات.

المرحلة الثانية

لقد دشّنت مرحلة ثانية حاسمة من الاعتراف والسيْرورة المؤسسية لسيكوسيميائيتنا بلقاء أحد الأطباء النفسيين، جان-بيار كلاين[2] Jean-Pierre Klein، الذي اقترح علينا الانضمام إلى مصلحته الاستشفائية في الطبّ النفسي للطفل والمراهق، وبالتالي الالتحاق بها بصفة سيكوسيميائي[3].

وقد انعكست نتائج هذا الاعتراف من قبل مصلحة استشفائية، بل ومن قبل الوسط الطبي للطبّ النفسي، من خلال:

- لقاء عدد كبير من الممارسين: أطباء نفسيين للأطفال، معالجين نفسيين، اختصاصيي النطق، المختصين في النفس-حركية، والمعالجين بالفنون؛

(1) نوجه هنا القارئ إلى أحدث وأروع كتاب أنجزه ج. ك. كوكيه (2007).

(2) يشتهر الدكتور ج.ب. كلاين J.-P. Klein بعمله الرائد في العلاج بالفن في فرنسا. والمتضمن، من بين أمور أخرى، إنشاء وإدارة مجلة الفن والعلاج حيث تعاونا معه لفترة طويلة. يمكننا الرجوع إلى كلاين، 1997؛ الطبعة السابعة عام 2010 (مترجمة إلى الإسبانية واليابانية).

(3) كانت هذه المصلحة تابعة لمستشفى بلوا (لوير-إي-شير، فرنسا) بإشراف الدكتور ج.ب. كلاين، حيث مارست بصفتي سيميائيا نفسيا وحيدا بفرنسا ما يزيد قليلاً عن عشر سنوات، بدوام جزئي (1986-1996) في منصب اختصاصي بعلم النفس الذي تم تحويله إلى التخصص الجديد.

- انتخابنا نائباً لرئيس الكلية الوطنية للطب النفسي الفرنسي، التي شارك في تأسيسها الدكتور جان-بيار كلاين؛
- دعوتنا المنتظمة للمشاركة في الندوات والمؤتمرات الخاصة بالطبّ النفسي وبالعلاج النفسي؛
- مشاركتنا، بصفتنا سيكوسيميائيين، في أبحاث داخل INSERM (المعهد الوطني للصحة والبحث الطبي): مثل التقييم المقارن لأنواع العلاجات النفسية، والتحليل السيكوسيميائي للسلوكيات الخطرة لدى المراهقين، والبحث الآلي في الرسائل الإلكترونية عن المخاطر الصحية لدى المراهقين.
- قبولنا في الجمعيات العلمية التي تجمع بين الأطباء النفسيين والمحللين النفسيين، وكذلك، منذ فترة حديثة، استقبالنا في الكلية الدولية للمراهقة (CILA)؛
- إتمام عمل مشترك مع الدكتور جان-بيار كلاين (Darrault-Harris & Klein, 1993)، والذي يُترجم حالياً إلى الإسبانية (بواسطة البروفسور د. بلانكو، جامعة ليما). هذا الكتاب يُعد معالجاً للسيكوسيميائيات التطبيقية في العلاج النفسي، مع العديد من الحالات السريرية الإكلنيكية.

المرحلة الثالثة

انتُخبت أستاذاً في جامعة ليموج Limoges سنة 1999[1]، فتمكّنت أخيراً، مع بداية المرحلة الثالثة من مساري المهني، من تدريس السيكوسيميائيات بشكل كامل، والتي تحوّلت إلى إتوسيميائيات (Ethosémiotique) (منذ تأهيلنا للإشراف على الرسائل عام 1998)، ضمن الإطار الجامعي الفرنسي، والانخراط بشكل كامل في مركز البحوث السيميائية (EA 3648)، والاستفادة من المحفّزات القيمة التي وفرها هذا السياق، حتى وإن كانت إدارة الندوة السيميائية في EHESS (المدرسة العليا للدراسات في العلوم الاجتماعية) بالاشتراك مع جان بيتيتو Jean Petitot منذ عقدين قد أضفت مكانة مؤسسية قيّمة للسيكوسيميائيات، وثرّت أبحاثي بشكل كبير، لا سيما أنّ هذه الندوة اتبعت دائماً سياسة التداخل المعرفي، وخصوصاً عند تقاطعها مع أحدث أبحاث العلوم العرفانية.

(1) إن ديننا كبير لجاك فونتانيل الذي عمل على إنشاء منصب.

ومن البديهي أنّ المكتسبات المؤسسية للمرحلتين الأولى والثانية التي وُصفت آنفاً قد استُمرّت، مُشكّلةً، مع موقفي الجامعي الجديد كأستاذ، ثلاثية من الأنشطة المتزامنة: البحث، التدريس، والتكوين، في فرنسا، وجنوب أوروبا، وأمريكا الجنوبية.

المتعاملون ذوو القناعات

قبل تقديم التقييم الحالي لتأسيس ومأسسة السيكوسيميائيات التي تطورت نحو سيميائيات السلوك الطبيعي والمرضّي، الإتوسيميائيات (Ethosémiotique)، من المفيد توضيح، ولو بإيجاز، العناصر النظرية الرئيسية التي أقنعت الشركاء المختلفين في ميادين علم النفس والطب النفسي والتحليل النفسي، دون أن ننسى الممارسين في مجال النفس–حركية والعلاج النفسي.

فيما يخص التحليل السيميائي للتفاعلات بين المعالجين والمرضى، سواء كانت تفاعلات جسدية أو لفظية، فقد أثارت الفرضية المركزية لعملنا –أن البنيات السردية تنظّم سلوكنا وتضبطه– اهتماماً واسعاً وأقنعت الشركاء بأن هناك منهجاً جديداً لفهم السلوكيات المرضية، وهو ما يمكن تسميته بـ»السردية–المرضية» (narrato–pathologie) التي تفتح آفاقاً جديدة لاستراتيجياَت علاجية مبتكرة. ويعود ذلك إلى السمات المرضية المتميزة التي تؤثر على مختلف طبقات النموذج التوليدي السلوكي[1]. تقدّم السيميائيات الذاتية (subjectale)، مثل أعمال جان–كلود كوكيه (J.–C. Coquet)، إمكانية حساب دقيق للمواقع الذاتية التي يشغلها المريض في أي لحظة من جلسة العلاج النفسي، مما يتيح، على سبيل المثال، توضيح الوضع المعقد للمرضى ذوي الحالات الحدية (border–line)، ووضعهم ضمن شبكة من المسارات الذاتية التي تخضع لتغيرات مفاجئة ولكن جزئياً قابلة للتنبؤ. وقد أضافت هذه المكتسبات من السيكوسيميائيات إضاءة جديدة على السؤال المطروح من قبل بيرجيريه Bergeret حول وجود هيكل للحالات الحدية، إلى جانب هياكل العصاب، الذهان والانحراف النفسي[2].

(1) نحيل القارئ على الصفحات 107–136 من الممارسة النفسية الحركية (انظر الإحالة 6). وأيضًا على العمل المكتوب بالاشتراك مع الدكتور ج.ب. كلاين (دارول–هاريس وكلاين، 1993).

(2) راجع، في العمل السابق ذكره، حالة يان Yann، ص. 195–256. وكذلك فصلنا «عدم الاستقرار والمآل على هامش الذهان»، في طبعة فونطانيي 1995، Fontanille éd، ص. 47–56.

ومن الاكتشافات الرئيسية، أن التحليل السيكوسيميائي للعديد من جلسات العلاج النفسي كشف أن الأعراض التي يقدّمها المريض بصورة متكررة تحتوي، بشكل مكثف ومترابط وجامد وغير فعال، على سيناريوهات سردية، يمكن تحريرها باستخدام آلية الإضمار (ellipse)، لتتطور ضمن إبداعات متعددة للمريض وتنتج نوعاً من اختصار/ تجاوز الأعراض، بحيث يتخلص المريض من أعراضه دون أن يتوقف عن كونه نفسه. وعليه، فإن الأعراض، عند تحليلها بالنهج السيكوسيميائي، تحتوي على مفاتيح العلاج.

وأخيراً، تقوم نظرية التغيير التي وضعناها مع الطبيب النفسي جان-بيار كلاين، والمعروفة بـ «نظرية الإضمار»[1]، على اقتراح للمريض لتولي بالتناوب موقعين واضحين للتَلفظ، مستندة إلى تعريفات غريماس Greimas الفصل أو التخلّي عن التلفظ (débrayage énonciatif)، وهو الفصل الذي يوضع في صميم العمل الإبداعي في العلاج، مما يتيح للمريض المشاركة الفعالة في تحول ذاته.

الدروس المستخلصة من المسيرة الفردية

لقد حاولنا، قدر الإمكان، وصف مسار شخصي وفردي محدد، يتجلى فيه كل من الصفات الإيجابية والسلبية المرتبطة بإدراكنا وفهمنا الذاتي للمكتسبات، والرهانات، والحالات، والمشاريع التي تستحق أن تُخطط وتُنجز.

هل من الممكن، لإثراء التاريخ المؤسسي والمهني لتخصصنا، استخلاص بعض الخصائص من هذا المسار الفريد والمحدود؟ نحن لا نتحدث عن قواعد، ولا قوانين، بل عن سمات يمكن أن تُلاحظ في مجالات أخرى من البحث والممارسات السيميائية، لتمكين رسم آفاق دقيقة وواقعية للسيميائيات المستقبلية.

كما تبين، ما كان حاسماً خلال المراحل الكبرى من مسارنا، هو اللقاءات الثلاث مع شخصيات مهمة في المجال العلمي الذي رغبت السيميائيات في إثبات أهميتها فيه. بالنسبة إلينا، كانوا معالجين ممتازين، لكنهم أيضاً منخرطون في البحث ويمتلكون شبكات مؤسسية جاهزة لدعم المبادرات الجديدة التي اقترحناها.

(1) هكذا سمي في إشارة إلى شكل هندسي له بؤرتان، أعيد تحديدهما على أنهما بؤرتا تلفظ متباين، كل واحدة منهما تشتغل ديناميكيًا على الأخرى.

من جانبنا، كان الأمر يتعلق في البداية بـمشروع شخصي جداً لبناء السيكوسيميائيات من الصفر، لكنه اشتمل أيضاً، بشكل خاصَ، على الاهتمام والاحترام المتزامن لتوقعات واهتمامات محددة –وهي وصف وتحليل جلسات العلاج النفسي– ما أتاح تبادلات فورية وتقييم إيجابي من شركائنا لمشروعنا. لقد كان هذا التوافق الإيجابي والديناميكي هو العامل الحاسم لنجاح المشروع.

من جهة أخرى، ومع مرور الوقت، أدت المتابعة المتواصلة لهؤلاء الشركاء في ممارستهم العلاجية إلى رغبتنا في مشاركة هذه الممارسة بشكل أصيل، أي: اكتساب الكفاءة اللازمة للمشاركة فيها، ومن هنا جاء تدريبنا في التحليل النفسي، وقبولنا للعمل في الخدمة الاستشفائية حيث مارسنا العلاج النفسي لمدة نحو عشر سنوات، بالتوازي مع ممارسي العلاج، مكونين بذلك ثنائية الأدوار بين السيكوسيميائي والمعالج النفسي.

بعيداً عن كونه عقبة، فقد أتاح هذا التجميع والخبرة المباشرة في العلاج النفسي فهماً عميقاً للمشكلات، وتسريعاً وتطويراً غير مسبوقين، وإعادة استقبال متجددة للبحوث التي قمنا بها.

وعلى الصعيد المؤسسي، نجحنا في تثبيت مكانة قوية ومحترمة للسيكوسيميائيات، أولاً ضمن مؤسسات تدريب خاصة للمعالجين، ثم ضمن البرامج الأكاديمية والجامعية العامة في فرنسا وخارجها، مثل [«الليسانس» الأرجنتينية، تكوين علماء النفس (ماستر) الأرجنتينية، وبرامج الماجستير في علم النفس بجامعة بواتييه Poitiers، التي تمثل أبرز الأمثلة المعاصرة].

فيما يتعلق بالجانب المكمل لمفهوم الاحترافية، يجب أن نعترف أننا لم نتمكن، كما حدث في مجالات أخرى من السيميائيات (مثل التسويق، الإشهار، التصميم)، من فرض وظيفة أو مهنة للسيكوسيميائي (اقترح علينا غريماس في وقته مصطلح «سيمياتر» «sémiatre»). مع ذلك، كنا نحلم بذلك، متخيلين مثلاً، إنشاء مختبر لتحليل الإنتاجات اللفظية وغير اللفظية للمرضى، لخدمة المعالجين، على أن يستقبل المختبر عينات المعاني الظاهرة في جلسات العلاج النفسي: التسلسلات السلوكية، الخطابات اللفظية، الرسومات، النماذج، الملصقات، وغيرها[1].

(1) من الواضح أن هذا المشروع مرتبط، كما نرى، بممارسة العلاج النفسي بالفن العلاجي، والذي يقدم للمريض وساطات إبداعية متنوعة للغاية.

مما أدى فعلا إلى حصر السيميائي النفسي في دور المحلل والمقيم للإنتاجات الخطابية اللفظية وغير اللفظية للمرضى.

ومع ذلك، فإن تجربتنا الطويلة في ممارسة العلاج النفسي وجهتنا بشكل حاسم نحو تطبيق مكتسبات السيكوسيميائيات على الممارسة العلاجية، وهو تطبيق سمح بتطوير نظرية حول التغيير البشري، وبالتالي تكوين معالجين أصليين قادرين على:

- تقديم إطار فريد لكل مريض يناسب تركيبته النفسية،
- وفتح مجال للإبداع والتغيير النشط، مما يمكّن المريض من المساهمة في شفائه.

ولا يمكن نسيان، بالطبع، مساهمات السيكوسيميائيات والإيتوسيميائيات في فهم نشأة الموضوع في التعبير اللفظي وغير اللفظي، سواء في الطفولة المبكرة أو المراهقة.

وتظل نظرية السيكوسيميائيات للتغيير، التي تمثل أحد أهم إنجازات بحثنا، حتى اليوم ثورية بكل معنى الكلمة، وهو أمر يثير الأسف؛ لأنها لم تنتشر بعد بالشكل الذي يليق بها.

البيبليوغرافيا

- Aucouturier, B. & Darrault, I., (1979), « Pour une analyse sémiotique de la pratique psychomotrice », *Thérapie psychomotrice*, 44, pp. 55-88.
- Aucouturier, B., Darrault, I. & Empinet, J.-L., (1984), *La Pratique psychomotrice. Rééducation et thérapie*, Paris, Doin.
- Chokler, M., (1988), *Los organizadores del Desarrollo psicomotor, del mecanismo a la psicomotricidad operativa*, Buenos Aires, Ediciones Cinco.
- Chokler, M., (2000), *L'Engendrement de la subjectivité. Le*

décryptage des représentations mentales implicitement contenues dans l'activité autonome du jeune enfant: une analyse sémio-cognitive, Thèse de doctorat, 2 volumes, EHESS de Paris.

- Coquet, J.-C., (2007), *Phusis et Logos*, Paris, Presse Universitaires de Vincennes. Darrault, I., (1984), «Seminario di semiotica psicomotoria. Dal racconto alla terapia», *Quaderni*, 7, Comune di Venezia, Servizi educativi.
- Darrault-Harris, I., (1995), «Instabilité et devenir aux marges de la psychose : sémiotique de l'état-limite», in Fontanille, J. (éd.), *Le Devenir*, PULIM, Limoges.
- Darrault-Harris, I. & Klein, J.-P., (1993), *Pour une psychiatrie de l'ellipse. Les aventures du sujet en création*, préface de Jacques Fontanille, postface de Paul Ricœur, 3e édition révisée et augmentée: Limoges, PULIM, 2010.
- Greimas, A.-J., Courtés, J., (1979), *Sémiotique : dictionnaire raisonné de la théorie du langage*, Paris, Hachette.
- Klein, J.-P., (1997), *L'Art-Thérapie*, Paris, PUF, coll. « Que sais-je ?».

الملحق

تقييم المؤسسات التي تقترح البحوث والتكوين الاحترافي في السيميائية النفسية. حالة المسؤوليات.

الأرجنتين

- جامعة كييو(ماندوزا) » ليسانس« في العلاج النفسي الحركي (3 سنوات)؛ شهادة وطنية.
- معهد »جوليان دي أجورياجيرا« للأبحاث النفسية الحركية (ميندوزا)، المرتبط بجامعة كييو.
- جامعة سلفادور (بوينس أيرس)، شريك في » الليسانس« لجامعة كويو دي ميندوزا.

البرازيل

- تأسيس مشترك لمختبر التحليل السيميائي للعلاقة التمريضية (المدير: الأستاذ دولس نونيس Pr. Dulce Nunes)، يتم التركيز على العلاقة ممرضات/ مريض/ أسرة، في المستشفى الجامعي بورتو أليجري Porto Alegre. أصبحت السيميائية النفسية الآن جزءًا من المناهج الجامعية المخصصة للممرضات مستقبلا.

إيطاليا

- المركز الإيطالي لدراسات التربية والتأهيل ببادوفا Padoue: تكوين لمدة 3 سنوات للعاملين في مجال التأهيل النفسي الحركي والمعالجين. يتضمن الدبلوم تدريسًا متسقًا للسيميائية النفسية.
- جامعة كا فوسكاري (البندقية)، جامعة ديجلي ستودي دي كاتانيا: تدريس السيميائية النفسية في إطار تكوين المعالجين بالفنون.

فرنسا

- مؤسس بالشراكة ونائب رئيس فخري للمدرسة الوطنية للطب النفسي الفرنسي.
- نائب رئيس الجمعية الفرنسية للسيميائيات. مستشار لفرنسا في مكتب الجمعية الدولية للسيميائيات.
- عضو مركز البحوث السيميائية (EA 3648)، جامعة ليموج (الإدارة: آن بييرت Anne Beyaert) وفريق الإبيستمولوجيا والعرفانية للنماذج السيميائية والعرفانية، (الإدارة: جان بيتيتو Jean Petitot):
- CAMS, UMR 17, EHESS de Paris.
- الإدارة المشتركة (مع جان بيتيتو)، من عام 1990 حتى الآن، لندوة السيميائيات بمقر مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية (EHESS) في باريس، مع إعطاء مكانة هامة للسيميائية النفسية. والإيتو- سيميائية. ندوة مخصصة للباحثين ذوي مستوى دكتورالي من عدة جنسيات.
- تكوين المعالجين النفسيين الحركيين، ثم معيدي التأهيل التابعين للتربية الوطنية (1998-1976)، ضمن مقرر دراسي أصيل تميز بالتشديد على أهمية السيميائية النفسية. استقبال العديد من المعالجين النفسيين الحركيين

التابعين لقطاع الصحة، والحضور الحر، الذين أغرتهم جودة هذا التكوين.

- تدريس السيميائية النفسية (1999–2011) بجامعة ليموج: مستوى الليسانس،والماستر والدكتوراه.
- المسؤولية المشتركة بجامعة بواتييه Poitiers منذ 4 سنوات عن ماستر علم النفس المرضي للمراهقين والراشد الشاب. تطبيق تعاليم السيميائية النفسية على المستوى الإكلنيكي والعلاج النفسي.
- عضو في العديد من الجمعيات العالمة في مجال التحليل النفسي، والطب النفسي، والعلاج النفسي، بما في ذلك الجمعية الفرنسية لعلم النفس والمدرسة الدولية للمراهقة.

الإحالات

- المرجع الإلكتروني:
- **Ivan** Darrault-Harris, « La psychosémiotique : Naissance, adolescence et maturité institutionnelles», *Signata* [En ligne], 3 | 2012, mis en ligne le 30 septembre 2016, consulté le 07 mars 2023. URL : http://journals.openedition.org/signata/907; DOI: https://doi.org/10.4000/signata.907

المؤلف:

إيفان دارول– هاريس Ivan Darrault-Harris

ولد عام 1945، وهو حاليًا أستاذ فخري في علوم اللغة بجامعة ليموج ومدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية (EHESS) بباريس. مؤسس السيميائية النفسية والإيتوسيميائية في إطار المدرسة السيميائية بباريس في الثمانينيات. أصدر 150 دراسة توزعت بين المقالات والكتب مخصصة بشكل أساسي لدراسة السيميائية النفسية المتصلة بالتكوين النفسي للأطفال الصغار والمراهقين والتفاعلات العلاجية. مسؤول منذ الثمانينيات عن تكوين المعالجين النفسيين الحركيين، ثم المعالجين النفسيين: (بالتعاون مع أوكوتوريه، ب، وأنبينيت، ج.–ل). الممارسة النفسية الحركية، دوان، باريس، 1984. مؤلف مشارك مع الطبيب النفساني ج.ب. كلاين عن نظرية السيميائية النفسية للتغير البشري:

(*Pour une psychiatrie de l'ellipse*, PULIM, Limoges, 2010, 3e édition augmentée).

مؤلف خطط الوقاية من الاضطرابات وأمراض نمو الأطفال الصغار، والسلوكات المحفوف بالمخاطر لدى المراهقين (أوروبا وأمريكا الوسطى والجنوبية): (بالاشتراك مع ج. فونطنيي) مراحل الحياة. سيميائية الثقافة والزمن:

Sémiotique de la culture et du temps, PUF, Paris, 2008.

دراسة تكميلية ومقارنة لمشاكل الهوية في المجتمعات الهندية البرازيلية (الإثنيات كديويو Kadiwéo وغاراني-كييووا Guarani-Kaïowaوالبرورو Bororo: الهوية والتمثيل عند هنود كديويو Kadiwéo والغاراني Guarani في البرازيل تكريمًا لـ ك. ليفي شتراوس *Cl. Lévi-Strauss* بمناسبة الذكرى المئوية، لامبرت لوكاس، ليموج، 2009.

المنعطف المعرفي في التداوليات[1]

برونو أمبرواز

ترجمة: أ. د. مختار زواوي
كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر
mokh_zouaoui@yahoo.fr
https://orcid.org/0009-0007-8566-3514

الملخّص

يروم هذا النصّ رسم معالم تطوّر مزدوج؛ تاريخي ومفاهيمي يجري ضمن حقل معرفيّ حديث هو التداوليات، وإنّ هذه المادّة العلميّة التي عادة ما تعرّف بأنّها «دراسة آثار اللغة ضمن السياق»، نشأت مع منتصف القرن العشرين من أفكار متقاربة لأنثروبولوجيين وفلاسفة حول البعد العملي من اللغة، قبل أن تصبح مادّة عملية قائمة بذاتها تعنى خصوصًا بالآثار الناجمة عن فهم استعمال اللغة ضمن السياق. وبذلك انتقل البحث من تصوّر -ثوري إلى حدّ بعيد- عن قدرات اللغة على التغيير في العالم إلى دراسة تكتفي بدراسة ما توفره اللغة من معرفةٍ داخل السياق. وإنّنا سنختتم هذا المقال بالتوكيد على أنّ هذا التحوّل حدث على حساب التغاضي عن ذلك النشاط الذي تنجزه اللغة، وهو ما انعكس سلبا على المستوى المفاهيمي.

الكلمات المفاتيح: فعل الكلام، الأنثروبولوجيات، جون أوستين، المواضعات، الذهن، بول غرايس، المقاصد، اللغة، اللسانيات، الفلسفة، التداوليات، العلوم المعرفية، جون سيرل، دان سبربر ودايدر ويلسون، ستراوسن.

(1) Bruno Ambroise, LE TOURNANT COGNITIF EN PRAGMATIQUE. UN ALLER-RETOUR TRANSATLANTIQUE ET SES IMPACTS PHILOSOPHIQUES Bruno Ambroise Éditions Sciences Humaines | «Revue d'Histoire des Sciences Humaines» 2011/2 n° 25 | pages 81 à 102 © Éditions Sciences Humaines | Téléchargé le 14/07/2021 sur www.cairn.info via Université de Tlemcen (IP: 193.194.76.5) Powered by TCPDF (www.tcpdf.org) ISSN 1622-468X ISBN 978236106023

THE COGNITIVE TURN INTO PRAGMATICS

Bruno Ambroise

Translated by: Pro. Mokhtar Zouaoui

Faculty of Arts, Languages and Humanities, Djillali Liabes University, Sidi Bel Abbes, Algeria

mokh_zouaoui@yahoo.fr

https://orcid.org/0009-0007-8566-3514

ABSTRACT

The cognitive turn in Pragmatics. Philosophical consequences of a tran satlantic round-trip This paper aims at retracing a twofold evolution, both historical and conceptual, which occurred in a recent scientific field: pragmatics. Often qualified as «the study of what language does in context», it was born in the middle of the 20th century from the convergent thoughts of some anthropologists and philosophers concerning the actions accomplished by means of language. Then it became an independent academic disci pline more exclusively focused on the cognitive effects of the use of language in context. The focus is thus gone from an -quite revolutionary- examination of the capacities language may have to modify states of affairs, to the mere analysis of the content it may convey in context. To conclude, we argue that this evolution took place after sacrificing the consideration of what the language does, which is probably a conceptual loss for the study of language.

Keywords**:** Anthropology, Austin, Cognitive sciences, Conventions, Grice, In tentions, Language, Linguistics, Mind, Philosophy, Pragmatics, Searle, Speech acts, perber & Wilson, Strawson.

مقدمة

التداوليات نشاط بحثي أكاديمي حديث، يتلاقى وتخصصات علمية عديدة، من بينها بالأساس، فلسفة اللغة (التي انبثقت عنها في الأصل)، واللسانيات، وبشكل متزايد، العلوم المعرفية، وهي تخصص حديث تعود بدايات ظهوره الفلسفية والعلمية إلى الأربعينيات والخمسينيات[1] ويتمثل دوره في استكشاف الظواهر اللسانية التي لا يمكن تفسيرها بطريقة داخلية، أي: تلك التي لا يمكن اختزالها في الاشتغال اللساني، بل تقتضي اللجوء إلى تحليل الاستعمال اللغوي (من أجل إنجاز عدد من المهام). وإن التداوليات، استنادا إلى ذلك، تأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل اللغوية الخارجية، سواء ما تعلق منها بسياق التواصل، أو العلاقات القائمة بين المتحاورين، أو أوضاعهم الاجتماعية ومقاصدهم واعتقاداتهم، أو سائر العناصر الأخرى التي يجمعها مصطلح «السياق contexte». فهي تُعنى إذن، بتفسير اللغة «langage» على النحو الذي تتجلى به في الاستعمال، أو على النحو الذي تُستعمل به في موقف من المواقف[2].

لقد نشأت التداوليات بمحاذاة البحوث الصورية، وكردّة فعل لها، فراحت تسعى إلى إبراز الثراء الذي تتصف به مختلف ظواهر اللغة الطبيعية التي لا تتفق مع التفسيرات المنطقية التي طوّرتها الفلسفة التحليلية الناشئة عن المنعطف اللساني الأوّل (مع جوتلوب فريج «G. Frege» وبرتراند راسل «B. Russell»)، لاكتفائها بدراسة الأبعاد الدلالية والتركيبية للغة دون غيرها من الأبعاد[3]. ولعل أهم الظواهر التي لم تُعنَ الفلسفة التحليلية بها في بداية القرن العشرين[4]، والأولى التي تم الاهتداء إليها،

---

(1) عادة ما يؤرخ للتداوليات بالبحوث الأولى لكل من شارل موريس (1973)، وجون أوستين (1962). ينظر مقدمة:

- Nerlich B. & Clarke D. D., ed.,1996, *Language, Action, and Context*, Amsterdam, John Benjamins.

(2) ويمكننا القول أيضا أنها لا تكتفي بتفسير ظاهرة الدلالة التي لا يستدعي إلا متكلما واحدا، أو لسانا واحدا، بل تعنى أيضا بتفسير ظاهرة التواصل اللساني الذي يقتضي وجود فرديْن متكلميْن على الأقل، وموقف، وغير ذلك.

(3) للمزيد حول هذا التاريخ، ينظر:

- Récanati F., 1979, *La transparence et l'énonciation*, Paris, Seuil.

(4) من الضروري التنبيه إلى أن هذه الظواهر الخاصة التي لا تنتمي إلى النمط الدلالي أو إلى النمط

ظاهرة الأفعال الكلامية التي لا يُكتفى منها بالتعبير عن الأشياء باللغة بل لتُنجَز بها، وعُبّر عنها بالمصطلح الإنجليزي «speech act»، وترجم إلى الفرنسية بِـ«فعل اللغة» «acte de langage»، أو «فعل الكلام» «acte de parole»، أو فعل الخطاب «acte de discours»[1]. ولقد كانت هذه الفكرة موجودة عند فريج من خلال مفهوم القوة التي تنطوي عليها الجملة التقريرية، وسميت بالقوة التقريرية[2] «force assertive»، والتي تناقلتها في النصف الأوّل من القرن الماضي نصوص أنثروبولوجية[3] ولسانية، ليُعبر عنها، أخيرا، تعبيرا صريحا، في الوقت ذاته تقريبا، كل من الفيلسوف جون أوستين «J. Austin» في الأربعينيات، واللساني إيميل بنفنست «E. Benveniste» في الخمسينيات[4]: إنها الفكرة التي مفادها أن اللغة تؤثّر في العالم وتتفاعل معه.

التركيبي كانت موضوع استقصاء من قبل المدرسة الوسيطية «scolastique médiévale»، ومن قبل الفرع الواقعي من الفينومينولوجيا «phénoménologie». ينظر:

- Rosier I., 1994, *La parole comme acte*, Paris, Vrin.
- Rosier I., 2004, *La parole efficace*, Paris, Seuil.
- Reinach A., 1913, Die apriorischen Grundlagen des bürgerlichen Rechtes, *Jahrbuch für Philosophie und phänomenologische Forschung*, 1, 685–847; trad. fr. R. de Calan, *Les principes* a priori *du droit civil*, Paris, Vrin, 2004.

(1) ليست الترجمة، في حقيقة أمرها، ترجمة محايدة، بل تحيل إلى اختيارات نظرية مختلفة، لاسيما إذا تعلق الأمر بمعرفة أي المصطلحات أنجع، أهو مصطلح اللغة «langage»، أم الكلام «parole» (بوصفه استعمالا للغة، ضمن موقف ما)، أم الخطاب «discours» بوصفه استعمالا حواريا للغة، أي منجزا في سياق خاص)؟ ينظر حول هذه المسألة:

- Vernant D., 1997, *Du discours à l'action*, Paris, PUF.

(2) ينظر:

- Frege G., 1919, Die Verneinung, *Beiträge zur Philosophie des deutschen Idealismus*, 1, n° 3–4, 143–157; trad. fr. Cl. Imbert, la négation, *in Écrits logiques et philosophiques*, Paris, Seuil, 1971, 192–213.

وينظر أيضا تعليق دنيز فارنون: «Genèse du concept d'assertion»، في:

- Vernant D., 1997, *Du discours à l'action*, Paris, PUF, pp. 21–42.

(3) بكل وضوح عند برونسلاف مالينوفسكي «B. Malinowski»، ينظر:

- Malinowski B., 1935 [1965], *Coral Gardens and their Magic*, vol. 1 & 2, Bloomington, Indiana University Press ; trad. fr. P. Clinquart, *Les jardins de corail*, Paris, La Découverte, 2002.

(4) ينظر:

- Benvéniste E., 1966, *Problèmes de linguistique générale*, vol. 1, Paris, Gallimard.

ولئن كانت التداوليات نشأت عن هذه الفكرة إلا أنها سرعان ما تطوّرت حتى اتخذت موقعا معلوما من المؤسسات العلمية[1]، خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي، فأرجأت دراسة الآثار اللسانية الخاصة، وركّزت على آثار أخرى، معرفية، ترتبط بعمليتي فهم الاستعمالات السياقية للغة أثناء التواصل وتفسيرها، كالظواهر المتصلة بالمضمر «sous-entendu»، والحجاج «argumentation» في اللسان، والاستنتاجات «implication» التداولية، وهي كلّها ظواهر يستند تحليلها إلى مفهوم محتوى اللغة وليس إلى قوتها.

سنكتفي في هذا المقال بوصف هذا التاريخ وصفا مقتضبا[2]، من وجهة نظر مفاهيمية خالصة[3]، بمعنى أننا سنُعنى أساسا برسم السيرورة التي تحوّلت بها نظرية أفعال الكلام إلى تداوليات (فأردفتها إليها كمجرد مكوّن لها)، ففقدت أهم مكوّن من مكوّنات موضوعها الرئيسة، وهو الذي أبان عنه أوستين وأطلق عليه مصطلح الأفعال الإنجازية «performatif»، أو المظهر الإنشائي للغة «illocutoire» (بمعنى أن «تقول لتفعل»[4] «dire, c'est faire»). وسننظر كيف باتت التداوليات تعتمد فهما خاصا للفعل المنجز بالقول، لم يكن أوستين يأخذ به من قبل، بل كان يتحرى ردّه. إننا نريد أن نبيّن أن تحليل نجاح الأثر الذي تحدثه اللغة، عندما يتحوّل هذا التحليل

(1) لقد أصبح للتداوليات -وغالبا ما أدرجت في فرنسا ضمن اللسانيات- مجلات خاصة بها، لاسيما مجلة «Journal of Pragmatics»، (التي أنشئت في عام 1977)، ومجلة «Journal of Historical Pragmatics» التي أنشأت عام 2000، ومجموعات الكتب الخاصة بها، لاسيما عند دار النشر «J. Benjamins» بأمستردام (هولندا)، بسلسة «Pragmatics and Beyond» التي أنشأت منذ 1980، كما أصبح لها مناصب جامعية باسمها تابعة أساسا للفرع السابع من المجلس الوطني للجامعات «C. N. U»، (علوم اللغة).

(2) سيكون عرضنا لهذا التاريخ عرضا مختصِرا وجزئيا، وقد يكون غير منصف، لأننا نسعى منه إلى قراءة تحوّل طرأ على التداوليات انطلاقا من الاستكشاف الأوّل الذي حققته والذي حددّ إشكاليتها. وإننا سنطيل الكلام على المسألة التي ننطلق منها في هذا المقال، حتى يتبيّن لنا العدول الذي حصل بعدها.

(3) لكنّنا سنعنى أيضا ببعض ملامح التاريخ المؤسساتي.

(4) استنادا إلى الترجمة الفرنسية لكتاب أوستين:

- Austin J. L, 1962 /1976, *How to Do Things with Words* (edited by J.O. Urmson and M. Sbisà), Oxford, Oxford University Press ; trad. fr. G. Lane, *Quand dire c'est faire*, Paris, Seuil, 1970; réédité avec une postface de F. Récanati dans la coll. « Points-essais », 1991.

إلى تداوليات تسعى إلى فهم كيف ينتج الفرد المتكلم، باستعمال اللغة في سياق معلوم، آثار دلالية[1] لا يمكن اختزالها في دلاليات للملفوظات، بل ترتبط بعناصر من السياق، لم يعد تحليلا وفيا للتنظير الأوّل لأفعال الكلام الذي اقترحه أوستين، أي: تحليل الأثر الذي تحدثه اللغة عندما تنشئ تغييرا (غير التغيير الدلالي الصرف) للعالم أو في العالم. لقد باتت التداوليات إذن، مختبرا فعّالا للتحوّل في الأنموذج «paradigme» الذي أصبح يُميّز الساحة الفكرية العلمية[2]، مثلما أشار إليه فرانسوا ريكاناتي في الثمانينيات حين رأى فيه تحوّلا محمودا. وليس هذا التحوّل بالضرورة تحولا إشكاليا، فقد تبيّن أنه ذو فائدة في دراسة عدد من الظواهر التي لم يفلح التحليل الدلالي الصرف في شرحها. لكن التداوليات لم تعد، نتيجة لهذا التحوّل (على الأقل منذ أعمال بول غرايس «P. Grice»)، تجتهد في بلورة تحليل يُمكّن من الكشف عن الظواهر نفسها، وغاب عنها ما هو منجز، بحق، بالفعل الكلامي، وتحلّلت من وجهة النظر ذات النزعة التواضعية «conventionnaliste» من أجل تبني تصور صدقي-شرطي «vériconditionnel»، بادئ الأمر، ثم وجهة نظر ذهنية «mentaliste» للآثار التي تحدثها اللغة، وهي وجهة النظر التي باتت تحول دون عودة التداوليات إلى رحاب الدلاليات الموسعة، لا سيما في التحوّلات الأخيرة التي شهدتها.

وإننا إذ نعيد رسم المعالم الكبرى لهذا التحوّل، نريد الإشارة إلى عدد من الوقائع التي تبيّن أن التداوليات المعاصرة، عندما راحت تناصر تصورًا ذهنيا (أو معرفيا) للظواهر اللسانية، وتطلب يد العون من العلوم المعرفية، باتت تعيق نفسها عن تفسير الظواهر التي كشف عنها أوستين ونظرية أفعال الكلام، فلم تعد قادرة على توصيفها وصفا مفاهيميا[3] «conceptualisation».

---

(1) نلمح ههنا إلى بنوا كورنوليي. ينظر:

- Cornulier B., 1985, *Effets de sens*, Paris, Minuit.

(2) - Récanati F., 1988, «Du tournant linguistique au tournant cognitif: l'exemple de la pragmatique, *Préfaces*, n° 10, nov-déc 1988.

(3) لا يتعلق الأمر بالقول بأن المسألة قد حسمت من الناحية المفاهيمية، بل بالقول بأن البحث المفاهيمي حول الظاهرة لم يكتمل بعدُ، ولا يصح تجاهله بطريقة بريئة: بل يجب تحديد الظاهرة المراد دراستها قبل السعي إلى صياغة نظرية خاصة بها.

الأصول (الحديثة) للتداوليات المعاصرة: الآثار المتواضع عليها للأفعال اللغوية

إنه لمن الصواب القول بأن نظرية أفعال الكلام والتداوليات تتقاسمان سعيهما إلى تفسير الظواهر اللسانية أو تحليلها، تلك التي يعجز التحليل المنطقي والنحوي عن الكشف عنها، وإن هذا النمط الأخير من التحليل كان يُمثِّل، في الأربعينيات والخمسينيات، التصوّر المألوف في فلسفة اللغة، وما يزال فعالا في السُنّة التحليلية (إذ لم يكن موقف ما أصبح من التداوليات من هذا التصور موقفا نقديا، بل كان مجرد مكمّل له). لقد كانت هذه السنة التحليلية تُعنى أساسا بالمظاهر «المعرفية» «cognitifs» للغة، مُعتبرة بأن وظيفة اللغة إما وصفُ وضعٍ للعالم (والصدق في ذلك)، وإما تعبيرٌ عن أفكار المتكلّم بخصوص وضع للعالم، وتطرح سائر المظاهر الأخرى، معتقدة بأنها إما مشتّقة أو ثانوية، وإما إنها ليست من الأهمية بمكان (بل إنها ليست استعمالات حقيقية للغة).

إن هذا النمط من التحليل اللغوي قد يكون نشأ مباشرة، في الحقل الأنجلوسكسوني، من فلسفة الأفكار لجون لوك (وهو أوّل من اقترح تحليلا للغة[1])، وقد يكون نشأ عن الوضعية المنطقية، وقبلها بزمنٍ عن تحليل فريج المنطقي المعادي للنزعة السيكولوجية. وعلى الرغم من الاختلافات التي ميّزت هذه المذاهب، فإن قاسمها المشترك كان اعتبار اللغة، قبل كل شيء آخر، ناقلةً للمعرفة، فكان من الممكن إذن، تحليل دلالة الملفوظات استنادا إلى شروط الصدق التي تُمكّن، عند

---

(1) ينظر: جون لوك:

- Locke J., 1689 [1979], *An Essay Concerning Human Understanding*, Oxford, Oxford University Press, «Book 3»; trad. fr. J.-M. Vienne, *Essai sur l'entendement humain*, Livre 3, Paris, Vrin, 2006.

لقد كان لجون لوك تصورٌ، يمكن القول عنه أنه كان تصورا «ذهنيا»، لدلالة الكلمات، من منطلق أن الدلالة اللسانية للكلمات ترتبط بالأفكار التي تقترن بها، وإن جيري فودور « Jerry Fodor » يعد أقرب الفلاسفة لأفكار جون لوك. ينظر:

- Fodor J., 1975, *The Language of Thought*, Cambridge, Mass., Harvard University Press.

وحول تاريخ هذه المسألة، ينظر:

- Laurier D., 1980, *Introduction à la philosophie du langage*, Liège, Mardaga.

اللزوم، من التعرّف إلى ما تُحيل إليه «référence»، (أو إلى ما تعيّنه «dénotation»)، وتُمكّن إذن، من فهم كيف تُعبّر هذه الملفوظات عن العالم. ولقد ساد الاعتقاد في إمكانية الاهتداء إلى دلالة الملفوظات بطريقة لا زمنية «intemporelle»، بالنظر إليها بوصفها تمثيلا أو تجسيدا «instanciation» لقضايا يُمكن تحديد مضامينها بتعداد شروط صدقها (سواء كانت هذه القضايا من قبيل الأشياء المجردة -كما هي الأفكار بالمعنى الذي وضعه فريج- أو كانت من قبيل المحتوى الذهني للمتكلمين). إن الجملة من قبيل «Le chat est sur le tapis» تُعبّر، استنادا إلى هذا التصور الصدقي-الشرطي للمعنى، عن قضية، هي القضية نفسها التي تُعبِّر عنها الجملة «The cat is on the mat»، وهي أيضا القضية التي تُحدَّد بالوحدة الدلالية التي ترافقها، أي: أن ثمة قطة على السجادة، (وإن كل تمثيلات هذه الجملة لها المعنى نفسه، وتعبّر عن القضية نفسها). لكن المشكل الذي ينجم عن هذا النموذج يكمن في تركه كثيرا من الظواهر اللسانية دون تفسير، وعددا من الأشياء التي تُمكّن الكلماتُ من القيام بها[1].

ولقد كان عدد من المنظّرين في علوم اللغة، في أوروبا، في مطلع القرن العشرين، كأدولف رايناخ «A. Reinach»، وألان غاردينار «A. Gardiner»، وشارل موريس «C. Morris»، قد تنبّهوا إلى هذا الترك[2]، بل إنه كان موضوع استدراك من قبل علماء العصور الوسطى، لكن أفكار تلك الحقبة تشاغل عنها الباحثون من بعدُ بسبب الاعتبارات الدينية التي رافقتها[3]، فلما حلت السنوات الخمسون لاحظ[4]، مجموعة

(1) ويمكننا الإشارة أيضا إلى أن مسألة الإحالة (إلى العالم) لم تكن تجد، ضمن هذا النموذج، حلا بسيطا. ينظر:

- Vernant D., 2010, *Introduction à la philosophie contemporaine du langage*, Paris, Armand Colin.

وينظر، من أجل التعرّف على التطورات المعاصرة:

- Perrin D., 2011, Kripkensteins, in Perrin, D. & Soutif, L., ed., *Wittgenstein en confrontation, Cahiers de philosophie du langage*, vol. 7, Paris, L'Harmattan, 77–100.

(2) كلّهم، بطريقة أو بأخرى، كان يرى بأن للكلام تأثيرًا.

(3) ينظر أعمال إيرين روزيي «I. Rosier» السالفة الذكر.

(4) لقد كان قسم الفلسفة بجامعة أوكسفورد ينماز عن منافسه بجامعة كامبريدج، فقد ورث هذا الأخير تاريخا مختلفا، وتقبّل بقبول حسن المدافعين عن التحليل المنطقي للغة؛ إذ كانت

من الفلاسفة بأكسفورد أن اللغة تتميز، خصوصا، بما تتيحه من استعمالات، وليس ببعدها المعرفي فقط. ولقد بيّنت فلسفات اللغة العادية هذه (من جديد) أن للغة استعمالات عديدة، وأنها لا تبلغ غايتها المعرفية إلا حين تفعل شيئا ما، أو تنجز شيئا ما في العالم. ولقد سميت هذه الفلسفات بهذه التسمية؛ لأنها قدّرت أن تحليل اللغة يجب أن يطبّق على اللغة المستعملة (اللغة الطبيعية)، مثلما هي مستخدمة في الحياة العادية، وألا يطبّق على نموذج مثالي للغة، ذي بعد معياري. وينتمي إلى هذه المجموعة[1]، علاوة على أوستين، كل من جلبار ريل «G. Ryle»، وجيمس أوبي أومرسون «J. O. Umrson»، وبول غرايس الأوّل، وبيتر ستراوسن «P. Strawson».

ولقد وجّه هذا الأخير، من خلال حوارٍ داخل الفلسفة التحليلية الإنجليزية، أولى الضربات إلى التصور الصدقي-الشرطي الذي تُعبر وفقه الجملةُ عن قضيةٍ يُمكن تحليلها بأدوات الصدق، بالتصدي في مقال مشهور[2] للتصور المنطقي للدلالة

كامبريدج متأثرة بفلسفة برتراند راسل «B. Russell» الذرية المنطقية، والتحليل الذي دافع عنه جورج إدوار مور «G. E. M. Moore»، وقراءة لكتاب لودفيغ فتجنشتاين «L. Wittgenstein»، «مقال فلسفي منطقي». «Tractatus logico-philsophicus». أما أوكسفورد فإنها، بتأثير من جلبار ريل «G. Ryle»، فقد ارتبط اسمها بتحليل اللغة العادية: باستثناء الممثل الوحيد للوضعية المنطقية، ألفريد جيل آير «A. J. Ayer» الذي لم يسلم من نقود أوستين. ينظر حول هذه المسائل:

- Al-Saleh Ch. & Laugier S., ed., 2011, *La philosophie du langage ordinaire: histoire et actualité de la philosophie d'Oxford*, Hildesheim, Olms.
- Kuklick B., 2003, *A History of Philosophy in America: 1720-2000*, Oxford, Clarendon Press.

(1) ليست العلاقة بين فكر فتجنشتاين وهذه المجموعة التي تُدعى «مجموعة فلسفة أوكسفورد» علاقة واضحة؛ إذ على الرغم من أنه بات جليا أن مظاهر من فلسفة فتجنشتاين الثانية (الفيلسوف المتخرج من جامعة كمبريدج) كانت جد قريبة من الأفكار التي دافعت عنها هذه المجموعة، إلا أن هذه الفلسفة الثانية لم تكن معروفة لدى الجميع، باستثناء أوستين الذي كانت له عنها معرفة مبهمة، وبخاصة ريل. ينظر، حول هذه المسائل، بحوث ساندرا لوجيي:

- Laugier S., 1999, *Du réel à l'ordinaire*, Paris, Vrin.
- Al-Saleh Ch. & Laugier S., ed., 2011, *La philosophie du langage ordinaire: histoire et actualité de la philosophie d'Oxford*, Hildesheim, Olms.

(2) - Strawson P. F., 1950, On Referring, *Mind*, vol. lix, reprinted in Strawson P.F., *Logico-Linguistic Papers*, London: Methuen, 1971, 1-27; trad. fr. J. Milner, De l'acte de référence, in *Études de logique et linguistique*, Paris, Seuil, 1977, 9-38.

والتعيّين الذي دافع عنه برتراند راسل[1]. لقد بيّن ستراوسن، وكان آنذاك عضوا متابعا بجامعة أوكسفورد، أن الملفوظ ليس له إحالة –ولا يمكن إذن، تحليله باللجوء إلى قيمة الصدق (أي لا يكون لا صادقا ولا كاذبا)– إلا إذا تحققت جملة من الافتراضات المسبقة «présupposition» السياقية، من مثل وجود الفاعل «sujet». (وكان الملفوظ الذي استعمله مثالا لذلك هو: «ملك فرنسا أصلع»). لقد بيّن ستراوسن أن هذا الوجود ليس مفترضا مسبقا دلاليا تفترضه الجملة، أي: أنه شرط تُعبّر عنه الجملة ضمنيا، على نحو ما كان يعتقد راسل، بل هو شرط أجنبي عن الخطاب: إذ يُحدّد هذا الوجودَ مفترضٌ مسبقٌ تداولي وفقا للاستعمال الذي يُنجز به في حال «situation» معلومة، فبيّن ههنا أن للغة ارتباطا وثيقا بالسياق، كما أوضح، في الآن ذاته، أن الملفوظ لا تكون له إحالة إلا بالنظر إلى عدد من الاستعمالات. ولا يمكن أن يكون للجملة إحالة ما، في اعتقاد ستراوسن، إلا إذا استعملت استعمالا خاصا فتنتج ملفوظا يُتلفّظ به في ظروف يتحقق فيها عدد من الافتراضات المسبقة (دون أن يكون لهذه الافتراضات المسبقة ذكر في الجملة). وبذلك، فقد أعطى ستراوسن الأولية للاستعمال على الدلالة في التعرّف على الشيء المتحدَّث عنه بواسطة جملة ما، أي: في التعرّف إلى ما تحيل إليه الملفوظات[2]، وبيّن أن مسألة صدق الملفوظ لا يصح طرحها إلا على مستوى استعماله. لقد سار ستراوسن، بهذا الشكل، نحو تصور «تداولي» للغة[3].

بيد أن الأفكار التداولية لم تبرز على الساحة الفلسفية إلا بفضل أعمال جون أوستين، حين كان يشغل كرسي الفلسفة الأخلاقية بجامعة أوكسفورد، فقد صاغ مفاهيم جديدة، كمفهوم الفعل الإنجازي «performatif»، الذي ظهر لأوّل مرة عام

(1) – Russell B., 1905, On Denoting, *Mind*, vol. xiv, 479–493.

(2) لمزيد من المعلومات حول هذا التحليل، أحيل إلى مقالي:

– Ambroise B., 2005, Strawson, critique de Russell, *in* J. Benoist & S. Laugier, ed., *Strawson, langage ordinaire et métaphysique*, Paris, Vrin, 187–207.

(3) ينظر أيضا:

– Perrin D., 2011, Kripkensteins, in Perrin, D. & Soutif, L., ed., *Wittgenstein en confrontation, Cahiers de philosophie du langage*, vol. 7, Paris, L'Harmattan, 77–100.

1946 في نص حول مسألة الآخر[1]، ومفهوم فعل الكلام «acte de parole». ولم تكن الغاية من ابتكار هذا المصطلح تقتصر على مناقشة عدد من المسائل المرتبطة بالمسؤولية الأخلاقية والقانونية، كمسألة الأعذار[2] «excuse»، بل كانت الغاية منه أيضا النظرُ في مسألة المعرفة من زاوية الالتزامات، لكن المصطلح لم يُحدّد تحديدا أخيرا إلا في الدروس التي ألقاها أوستين بجامعة هارفارد عام 1955[3]. إن التصور الصدقي-الشرطي للغة تصور خاطئ، في اعتقاد أوستين، لأنه ناتج عن «وهم واصف» «illusion descriptive» وهو نمط من أنماط الموقف المدرسي «scolastique» الذي يميل إلى تجاهل الظروف الحقيقية التي ترافق الأنشطة الفكرية، لاسيما الطابع العملي للغة، والاكتفاء بالتركيز على البعد المعرفي، والاعتقاد إذن، بأن اللغة لا شأن آخر لها سوى قول الأشياء على حقيقتها، أي: أنها وسيلة لنقل معلومات عن شيء آخر غيرها، وهي الخاصية التي أطلق عليها فرانسوا ريكاناتي «الشفافية»[4] «transparence». لقد أوضح أوستين، أو كشف، بأن غاية اللغة ليست قول الأشياء بقدر ما هي فعل الأشياء. لقد اكتشف أوستين، (من جديد)[5]، أن الخطاب لا يقتصر

---

(1) ينظر:

- Austin J. L., 1946, Other Minds, *in Philosophical Papers*, Oxford, Oxford University Press, 76–116; trad. fr. L. Aubert & A.–L. Hacker, Autrui, *in Écrits philosophiques*, Paris, Seuil, 1994, 45–91.

(2) يجب التذكير ههنا بأن هارت «H. L. A. Hart»، فيلسوف القانون المشهور، اشترك مع أوستين في تنشيط ندوة حول هذه المسألة.

(3) هي الدروس التي ألقاها أوستين بجامعة أوكسفورد، والتي أودع فيها منهجيته الخاصة، ونشرت في كتاب:

- Austin J. L, 1962 /1976, *How to Do Things with Words* (edited by J.O. Urmson and M. Sbisà), Oxford, Oxford University Press ; trad. fr. G. Lane, *Quand dire c'est faire*, Paris, Seuil, 1970; réédité avec une postface de F. Récanati dans la coll. «Points–essais», 1991.

(4) ينظر:

- Récanati F., 1979, *La transparence et l'énonciation*, Paris, Seuil.

(5) لقد كان أوستين مدركا بأن ما اكتشفه كان قد تم التعرف عليه من قبلُ، لاسيما من قِبل رجال القانون، ومنهم كان ينوي اقتباس مصطلح «dispositif» للتعبير به عن مفهوم الفعل الإنجازي. ينظر:

- Austin J. L, 1962 /1976, *How to Do Things with Words*, p. 4.

على نقل الأشياء التي ليست ملفوظة صراحة، بل يُغيِّر أشياء في وضع العالم، فقد تعرّف على عدد من الملفوظات التي تُمسى ملفوظات أدائية «performatif» (كالوعد، والقسم، والرجاء)، كما تعرّف على الصنف العامّ الذي يتألّف من أفعال الكلام (التي تشمل الأفعال الإنجازية وأفعال أخرى). ولقد كان أوستين يصبو، بعمله هذا، إلى توجيه النظر الفلسفي نحو ما هو منجزٌ حقا، عوض الاقتصار على ما هو مقول (لأن ما يقال مرتبط، في اعتقاده، بما هو منجز ارتباطا وثيقا).

لقد كان على أوستين أن يتعهّد اللغة كما هي مستعملة حتى يتمكن من إبراز طابعها العملي، أي: أن يولي اهتمامه للخطاب، فميّز استنادا على تمييزات ستراوسن من قبله، بين العبارات التي تنتمي إلى اللسان وهي التي يُعنى النحو والتركيبيات وغيرهما بتصحيحها، والملفوظات «énoncé» التي يعتمد تصحيحها على الاستعمال. إن الملفوظ هو كل جملة تُلفِّظ بها، كي تستعمل لغرض ما، في ظروف ما، ويكون لها أثر ما. وبهذا المعنى، فإنه لا يتعلق بشروط الصدق؛ إذ إنه ليس (أو ليس فقط) خليقا بأن يُتحقّق منه باللجوء إلى أدوات شروط الصدق، بل يُلجأ من أجل تقويمه إلى شروط نجاحه «félicité». إن الملفوظ، لارتباطه باستعمال مُعيّن للسان، ليس يحسن القول معه بأنه صدق أو لم يصدق، بل يحسن القول معه بأنه نجح أو أخفق، أو القول أيضا أنه أُحسِن استعماله أو لم يحسن، وإن لكل ملفوظ شروطا تحدد نجاحه أو إخفاقه وتُقنِّنهما. ولا تتحقق شروط نجاح الملفوظ بمجرد صدق مضمونه، بل تتحقق عندما تصبح الظروف المرافقة لاستعماله مناسبة، يخضع الجانب الكبير منها إلى المواضعات[1]. ومن هذه المواضعات ما يتصل بالسياق الذي ينجز فيه الملفوظ، ومنها ما يتصل بالأشخاص المخوّلين بإنجازه، ومنها ما يتصل بصدق المتكلم، أو يتصل بالنتائج التي تنجم عن استعمال هذا الملفوظ. إن لهذه المواضعات طابعا معياريا، لا ينجم عن مجرد قول شيء ما، فإذا قلت: «أعد بغسل الأواني»، فإنني لن أتمكن من تحقيق الوعد (أي أنني لا أتمكن من استعمال ملفوظي على النحو الذي أرجو منه تحقيق هدفي) إلا إذا كان الشخص الذي يستمع إلي واضعا ثقته في، وأن أكون جادا في قولي، وأن أكون قادرا على إنجازه، وأن تتحقق علاوة على ذلك مجموعة من الظروف الأخرى. لا يكفي إذن، إنجاز الوعد بمجرد

(1) ينظر، من أجل التعرّف على الأنماط الستة من النجاح:

- Austin J. L, 1962 /1976, *How to Do Things with Words*, p. 14–15.

التلفظ به، مثلما هو الأمر كذلك بالنسبة إلى الملفوظات الأخرى، كالتسمية والزواج، وسائر الملفوظات التي تنطوي على بعد مؤسساتي، فهذه لا يتحقق صواب إنجازها إلا إذا رافقتها مجموعة من الظروف التي لا علاقة لها بشروط الصدق، بل هي ظروف تخص الاستعمال؛ إذ لا يكفي التلفظ بها لتحقيقها[1]، وهو ما يمكن الاصطلاح عليه بالتحديد الدلالي الناقص «sous-détermination» للتداوليات: إن معاني الجمل لا تُمكّن من تحديد استعمالها إلا بوصف هذه الجمل ملفوظات.

تكمن أهمية أفكار أوستين في إبرازه أن هذا التحليل ينطبق أيضا على الجمل التقريرية، أي: على الملفوظات التي لها وظيفة قول شيء ما عن وضع في العالم ووصفه، أو نسبة هذا القول إلى الغير، وهي الملفوظات التي نُسج على مقاسها التحليلُ الصدقي-الشرطي. بيد إن هذه الملفوظات لها هي الأخرى، في نظر أوستين، شروطا تداولية تكفل نجاحها، وهي مقدمة على شروط صدقها؛ لأنها هي الأخرى ملفوظات مرتبطة باستعمال (خاص): إن الفرد قد لا يفلح في وصف العالم ما لم يكن مخوّلا لذلك، مؤهلا في اختصاصه، وأن يكون في وضع يسمح له بالحكم على الأشياء، أو النظر إليها بتلك الطريقة، وهذه كلّها عناصر لا ترتبط بمعنى الجملة بقدر ما تعمل في توجيهها. ولا يجوز لي -إذن- التلفظ بالجملة «إنها تمطر»، وأزعم أنني وصفت وضعا من العالم، ما لم تتهيأ الظروف الملائمة لذلك: أي أنني خارج المنزل (ولست بفراشي)، أشم رائحة المطر (ولست داخل مسبح)، وأرى المطر (ولم أسمع بخبر نزوله في الراديو)، وأستطيع تمييزه عن الأسمدة التي تنثرها الطائرة، الخ. ويجب إذن، أن تتوفر الظروف المناسبة حتى يكون مسوّغا لي استعمال اللغة من أجل إنجاز فعل ما (كوصف العالم، أو الوعد وغيرهما)، وإلا أخفق الملفوظ الذي نطقت به، وإن كان صادقا.

لقد بيّن أوستين أن كل أنماط الملفوظات إذن، (بما فيها تلك التي تنحو المنحى الوصفي) تنطوي على شروط تكفل لها النجاح -بما أنها قد تخفق- وهي لأجل ذلك أفعال «action»، أو إنها تنجز شيئا ما. وإن الأمر لكذلك؛ إذ إن الأفعال هي التي تخفق، وليست الجمل التي تحمل معنى ما (والتي قد تكون صادقة أو غير صادقة).

(1) يمكننا أن نزعم أن البعد الصدقي غير مهمّ في حالة بعض الملفوظات، فكيف تكون الملفوظات المتعلقة بالزواج -مثلا- صادقة؟ ومتى يكون التلفظ بالملفوظ «قبلت الزواج بك» -مثلا- منافيا للصواب؟

ولأجل ذلك، انتهى أوستين إلى اعتبار كل ملفوظٍ ناجحٍ فعلا كلاميا، وأن فعل الكلام فعلٌ؛ لأنه قد لا يتحقق، ولا يمكن اختزاله في المحتوى المعرفي المحتمل الذي ينقل. وقد برهن أوستين أن التحليل التقليدي يخفق في الكشف بطريقة مناسبة عن الظواهر اللسانية، من حيث كونها ظواهر يُحتمل ألا تنجح.

لكن توصيف أفعال الكلام بأنها أفعال عاملة لا ينتهي عند هذا المستوى (السالب)، ففعل الكلام، لأنه فعلٌ، تنجم عنه أيضا آثار في الواقع، لا تختزل فيما يفهمه المتكلمون، فإذا عدنا إلى تعريف أفعال الكلام فإن هذه الأفعال تستعيد الملفوظات الإنجازية لتضمّها إليها. إن الملفوظات الإنجازية -التي باتت اليوم محددة معلومة- هي تلك الملفوظات التي يُمكّن التلفظ بها من توصيف ما هو منجز بها. فعلى سبيل المثال، إن الملفوظ «أعد بغسل الأواني» يعبّر تعبيرا صريحا عن وعد[1]، من خلال ما يشير إليه الفعل المنجز: الوعد. لكنّه لا يعمل على وصفه بل يكتفي بالإشارة إليه. إن ثمة شيء أوّل وجب فهمه وهو أن الملفوظ «أعد بـ» ليس ملفوظا إنجازيا؛ لأن الفعل الذي يُحقّق ينجم عن التلفظ بالوعد. إنه لا يعد بمجرد أنه يقول بأنه يعد، أي: أن إنجازيته ليست ناجمة عن انعكاسية «réflexivité» مفترضة. ولا يعد الملفوظ بمجرد قوله ذلك، بل لأنه يحترم عددا من المواضعات والآليات التي تجيز إنجاز هذا الوعد باستعمال هذا الملفوظ في ظروف محددة. ولقد حذّر أوستين -إذن- من القراءة الدلالية للنجاعة «efficacité» الإنجازية: إن القيام بملفوظ إنجازي لا يتحقق بمجرد القول، بل يتحقق حينما يُنجز فعلا.

إن هذا التوصيف يرتبط بالتعريف المتواضع عليه للملفوظ الإنجازي، ومنه بتعريف أفعال الكلام[2]. إن الوعد هو تحقيق هذا الوعد استنادا إلى عدد من المواضعات «convention» التي تجيز لنا القول بأن الوعد تحقق. يتعلق الأمر إذن، بإنجاز متحقق، بمعنى أن تحقيق الوعد له آثار يمكن وصفها الآثار «الرمزية». وإن أهم هذه الآثار: التزام الواعد بوعده، وحق من وُعد بأن يطالب بهذا الالتزام. ويمكن القول، بمعنى آخر، أن آثارا من نمط أخلاقي ومعياري[3] تنجم عن تحقق هذا الوعد، وهي نتائج ترتبط

(1) أو أن يكون -على الأقل- خليقا بأن يحلّل بطريقة تجعله صريحا.

(2) لقد كان أوزفالد ديكرو ممن تبنوا، في فرنسا، موقف أوستين، ودافعوا عن هذه القراءة، ذات النزعة التعاقدية الصرفة، لأفعال الكلام. ينظر:

- Ducrot O., 1972 /1980, *Dire et ne pas dire*, Paris, Hermann.
- Ducrot O., 1984, *Le dire et le dit*, Paris, Éditions de Minuit.

(3) استئناسا بأدولف راياخ الذي اقترح النظر إلى الآثار الناجمة عن أفعال الكلام الاجتماعية

بالمواضعات التي تسيّر استعمالاتها: إنها آثار متواضع عليها. ولأجل ذلك يقال بأن ثمة تغييرا «modification» في وضع من العالم عندما نعد بشيء ما (ونتمكن من تحقيقه)، وأن الأمر يتعلق -إذن- بفعل ذي آثار (ليست مجرد آثار معرفية).

ويمكننا -والحال هذه- تعميم هذه الخاصية على مجموع الملفوظات الإنجازية، وعلى جميع أفعال الكلام، وهو ما يفهم من «الأثر الإنشائي» «effet illocutoire». لكن أوستين لم ينجز هذا التصنيف لأفعال الكلام استنادا لنجاعتها الأخلاقية، بل اكتفى برسم معالمه (واقترح إطارا يجيز لنا ذلك)، ومع ذلك باتت بحوث حديثة في التداوليات تعنى بذلك[1]. وإننا نفهم إذن، كيف كان تصور أوستين للغة مخالفا للمقاربات التي سعت إلى تفسير عمل اللغة بالاكتفاء بالأدوات اللسانية أو باللجوء إلى أفكار المتكلمين. إن اللغة لها، بالنسبة إلى أوستين، آثار يمكن وصفها بأنها آثار «اجتماعية»، لأن للغة شروط نجاح «مقننة» اجتماعيا، وإن موقفه إذن ذو نزعة تواضعية «conventionnaliste» صرفة، بل يمكننا القول بأنه كشف، من خلال أفعال الكلام، عن وجود شعائر «rituel» حقيقية[2]. وعليه، فإذا فإننا نزعم أنه لو قُدّر لأوستين بأن يطوّر مادة علمية تُعنى بدراسة آثار أفعال الكلام لكان من المرجّح توجُّهه نحو نوع من الأنثروبولوجيا[3]. بيد إن هذا التوجّه لم يكن التوجّه الذي سلكه المنظّرون الذي عنوا بأفعال الكلام بعد موت أوستين (باستثناء قلة قليلة).

كالوعد بوصفها آثار أخلاقية، والاعتقاد بأن نمطا خاصا يمكن التعرّف عليه ههنا. ومن الطبيعي أن يكون هذا النوع من المقاربات الأنطولوجية، المرتبط بفينومينولوجيات راياخ الواقعية، بعيدا كل البعد عن اهتمامات أوستين.

(1) ينظر كل بحوث مارينا سبيسا «M. Sbisà»، وهي من أوائل من عُني بنشر أعمال أوستين:

- Sbisà M., 2001, Illocutionary Force and Degrees of Strenght in Language, *Journal of Pragmatics*, vol. 33, no 12, 1791–1814.
- Sbisà M., 2007, How to Read Austin, *Pragmatics*, 17, 461–473.

(2) لمناقشة هذه المسألة من منظور لساني، ينظر:

- Kerbrat–Orecchioni C., 2001, *Les actes de langage dans le discours*, Paris, Nathan.

(3) ما تزال علاقات أوستين بإثنولوجيات «ethnologie» عصره وأنثروبولوجياته «Anthropologie» (مالينوفسكي، فيرث، رادكليف بروان، إيفن بريدشكار)، غامضة، وليس يُعلم ما إذا كان أوستين على اطلاع بأعمال عالم المصريات غاردينار الذي اقترح، بعد حوارات مع راسل وبوهلر، نظرية لأفعال الكلام، لكن من المحتمل أنه قرأ بحوث المدرسة الأنثروبولوجية الإنجليزية، ومعلوم أنه عمل بالاشتراك مع رجال القانون بأوكسفورد (لاسيما هارت)، وبفضلهم اهتدى إلى مفهوم النجاعة الإنجازية.

منعطف ذهني أوّل: جون سيرل والتحديد الذهني لآثار الفهم

لم يلبث مفهوم اللغة، المرتبط بالطريقة التي انتهجتها فلسفة اللغة العادية على النحو الذي مورست به في أوكسفورد[1]، أن شرع في التحوّل عندما عبر المحيط واستقر بجامعة بركلي خلال الستينيات. ولقد تزامن هذا التحوّل مع تعيين جون سيرل بجامعة كاليفورنيا (ليصبح بها أستاذ الفلسفة عام 1967، ويشغل كرسي فلسفة الذهن واللغة)، بعد تكوين بجامعة أوكسفورد ما بين عامي 1952 و1959 (ونيله شهادة الدكتوراه بإشراف أوستين وستراوسن)، وإن الذي عادة ما يعتبر وريث أوستين سيُعنى بتأسيس نظرية لأفعال الكلام، قائمة على أسس مختلفة، بتوجيه أعماله الوجهة الذهنية ذات النزعة المنطقية.

ولئن كان أوستين اجتهد في ردّ المعتقدات التقليدية للتحليل الصدقي–الشرطي فإن سيرل عاود الاتصال بهذا التحليل من أجل اقتراح نظرية لأفعال الكلام، لا تنازع المعتقد التقليدي الخلاف؛ إذ ما انفك سيرل يحذو حذو فريج وراسل[2]، ليحوّل تحليل اللغة العادية إلى تحليل منطقي لأفعال الكلام، بوصف هذه الأخيرة ظواهر دلالية (ومنه الترجمة الفرنسية «acte de langage» للمصطلح الإنجليزي «speech act»)[3]. إن كل فعل كلامي، بحسب سيرل، عبارة عن كيان لساني متكوّن من محتوى قضوي وقوة إنشائية، لكن مفهوم القوة الإنشائية ظل مفهوما باهتا، ولم يضع له سيرل،

---

(1) ينظر بخصوص هذه الطريقة:

- Al–Saleh Ch. & Laugier S., ed., 2011, *La philosophie du langage ordinaire: histoire et actualité de la philosophie d'Oxford*, Hildesheim, Olms.
- Ambroise B., 2011, J. L. Austin, de la philosophie du langage ordinaire à la conception de la parole comme action, *in* Laugier, S. & Plaud, S., ed., *La Philosophie analytique*, Paris, Ellipses, 179–196.

(2) ينظر، على وجه الخصوص، الفصل الأول من كتابه:

- Searle J. R., 1969, *Speech Acts*, Cambridge, Mass., Cambridge University Press; trad. fr. H. Pauchard, *Les actes de langage*, Paris, Hermann, 1972.

(3) يرى سيرل بأن دراسة أفعال الكلام دراسة لسانية، (أي دراسة للسان «langue»)، استنادا إلى خاصية القدرة على التعبير «exprimabilité»، والذي مفاده قدرتنا على التعبير عن كل ما نريد قوله. ينظر:

- Searle J. R. & Vanderveken D., 1985, *Foundations of Illocutionary. Logic*, Cambridge, Mass., Cambridge University Press.

في كتاباته، تعريفا واضحا[1]. ثم إن سيرل يرى بأن الحديث يجب أن يكون عن أفعال الكلام «speech acts» لأن الكلام «سلوك تسيّره قواعد معلومة»[2]، غير أنه لم يفصح لنا لماذا يعدّ «السلوك اللساني» سلوكا، وفيما يؤثر. فأما بخصوص المحتوى القضوي فإنه يمكن تفسيره، تقليديا، بطريقة الماصدق «extensionnelle»، أي: باللجوء إلى شروط صدقه، وأما القوة الإنجازية فإنها تنضاف إلى المحتوى القضوي من أجل تحديد الفعل الكلامي المنجز، استنادا إلى درجة القبول «reconnaissance» التي يحظى بها، ونمذجة الكيفية التي يتحقق بها. فإذا نظرنا -مثلا- في الوعد الذي ينجزه الملفوظ «أعد بغسل الأواني»: فإننا نلفي الملفوظ وقد انطوى على قوة إنجازية للوعد وقد اقترنت بالمحتوى القضوي «أغسل الأواني»، فوجّه «modalisé» بالقوة الإنجازية (ليصير وعدا، يتعلق بما هو مستقبل آت). وإن نحن نظرنا في الجملة «إن القط فوق السجادة» فإننا نجدها، ضمن استعمال ما (موجّه بقوة إنجازية ما، أي: القوة الإنجازية التقريرية)، تنطوي على التوكيد بأن القط موجود فوق السجادة. ومن المفترض إذن، كما يبدو لنا، بأن ثمة من القوى الإنجازية بقدر ما ثمة من أنماط أفعال الكلام، لكل نمط منها شروط تحدد استعماله وتكفل تحقّقه (والتي ليست -إذن- شروط نجاح). إن المحتوى القضوي يُحلّل، في هذا الإطار، كما هو معمول تقليديا، باللجوء إلى شروط الصدق (التي تصبح شروطا حاسمة)، إلا أن سيرل يرى أن فعل الإحالة فعل خاص[3]. ثم إن فعلين كلاميين قد يكون لهما المحتوى القضوي نفسه، وتختلف قوتيهما الإنجازيتين؛ إذ أستطيع استعمال المحتوى القضوي الذي مفاده أنني «أغسل

---

(1) ينظر:

- Searle J. R., 1962, What is a Speech Act?, *in* Max Black, ed., *Philosophy in America*, Ithaca, Cornell University Press, 221–239 ; trad. fr. B. Ambroise, Qu'est–ce qu'un acte de langage, ? *in* Ambroise B. & Laugier S., ed., *Textes–clés de philosophie du langage*, vol. 2, Paris, Vrin, 2011, 261–292.
- Searle J. R., 1969, *Speech Acts*, Cambridge, Mass., Cambridge University Press ; trad. fr. H. Pauchard, *Les actes de langage*, Paris, Hermann, 1972.

(2) ينظر كتابه السالف الذكر، لا سيما الفصل الأوّل الذي لا ينصرف إلى تعريف القوة الإنشائية «force illocutoire» بل يكتفي فيه بالتقريب بين «فعل الكلام الكامل» و«الفعل الإنشائي».

(3) يجب أن نذكر بأن سيرل يبقي على فكرة ستراوسن التي مفادها أن إحالة ملفوظ ما، هي نفسها فعل لساني خاص، وربط مسألة الإحالة بمسألة ممارسة اللغة. إن الإحالة فعل خاص. ينظر الفصل الرابع من الكتاب نفسه.

الأواني» من أجل القيام بوعد أو التعبير عن توكيد، بحسب القوة الإنجازية المضافة إليه. ومن ثمة فإن الفعلين لا يتحققان إلا بعد التعرّف على محتواهما القضوي، والتأكد –في الآن ذاته– من تحقق فعل الكلام بطريقة خاصة بقوته الإنجازية: فإذا كان وعد، وجب الوفاء به، وإذا كان تقريرا، وجب الصدق فيه.

إن إنجاز الفعل الكلامي، وفق هذا النموذج، يتمثل في توليد محتوى قضوي مرتبط بقوة إنجازية. ولكن كيف تتم عملية التوليد هذه؟ يجب اتباع عدد من القواعد الدلالية التي تُعد، في نظر سيرل، قواعد شمولية «universelle»، وإن الأمر يتعلق إذن، بأصناف «catégorie» خاصة بالذهن الإنساني[1]. إن هذه القواعد لا تُعرِض عن شروط النجاح التي وضعها أوستين، بل تُدرج ضمن النظام اللساني نفسه (في حين كانت، عند أوستين، خارجية عنه لارتباطها بالاستعمال). ومن هذه الشروط: شروط تحضيرية، وشرط صدق «sincérité»، وشرط أساسي، فأما الشروط التحضيرية «préparatoire» فهي الشروط التي تضم العوامل اللسانية والسياقية التي سبق أن أشار إليها أوستين، وأما شرط الصدق، وهو الأهم بين هذه الشروط –وهو كذلك لأن سيرل يضفي عليه أهمية جديدة وحاسمة– فهو الشرط الذي يشمل العوامل المقصدية المتعلقة بالمتكلّم، فإذا أردتُ إنجاز فعل الوعد –مثلا– وجبت النية لدي في الوفاء بما أقول. وإن الالتزام الذي أتعهد به يرتبط أساسا بالقصد في الوفاء بالوعد، وعلى الأقل عند مستوى معيّن، لأن الوعد لا يكون وعدا حقيقيا إلا إذا كان وعدا صادقا، أي: فعل الكلام المُنجِز للوعد –التلفظ به– المصحوب بالنية في الوفاء بالوعد[2]. وأما الشرط الأساسي فإنه يستعيد التوصيفات الأوستينية التواضعية، وهو عبارة عن قاعدة «règle»، تواضعية ومؤسسة، في الآن ذاته، (أي: «تعريفية») تجيز

(1) ينظر المشروع الذي ألمح إليه سيرل في مقدمة كتابه:

- Searle J. R., 1979, *Expression and Meaning*, Cambridge, Mass., Cambridge University Press ; trad. fr. J. Proust, *Sens et expression*, Paris, Éditions de Minuit, 1982.

وينظر أيضا:

- Searle J. R. & Vanderveken D., 1985, *Foundations of Illocutionary. Logic*, Cambridge, Mass., Cambridge University Press.

(2) في حين أن الأمر يتعلق ههنا بفكرة انتقدها أوستين انتقادا حازما، ينظر:

- Austin J. L, 1962 /1976, *How to Do Things with Words*, pp. 9–10.

إنزال عدد من الملفوظات منزلة الإنجازية «performance» من فعل الكلام (على طريقة قواعد لعبة ما). فإذا أردتُ إنجاز وعد فإن ملفوظي يجب أن يكتسي، على النحو الذي أستعمله به، صبغة الالتزام. إن هذا النمط من القواعد يحدد إذن، الالتزام في إنجاز فعل الكلام –وهو التزام وجب أن يكون التزاما صريحا في مقاصد المتكلم: صحيح أن إنجاز فعل ما يوجب احترام القاعدة التواضعية المؤسِّسة لإمكانية هذا الفعل، لكن من الضروري أيضًا وجوبُ عقدِ النية المناسبة في الوفاء بالالتزامات المرتبطة بهذا الفعل من أجل أن يتحقق كلية[1].

لقد بات تحليل أفعال الكلام مع سيرل ينأى –إذن– عن أفكار أوستين. صحيح أنه أبقى على البعد التواضعي «conventionnel»، بإدراجه ضمن اللسان، بيد إنه أضاف إلى التحليل أبعادا راحت تُحدث تغيرا يكاد يكون جذريا في وجهة النظر؛ إذ علاوة على عودته من جديد إلى التمييز الصارم بين المحتوى القضوي والقوة الإنشائية، أضحى لمقاصد المتكلمين أهمية كبرى لديه، وأصبح تحليل أفعال الكلام –عنده– منوطا بتحليل (ذهني) لمقاصد المتكلمين وتعرّف المستمعين عليها. يرى سيرل بأن إنجاز فعل الكلام لا يتحقّق إلا إذا أعرب المتكلم، باللغة عن قصده في إنجاز هذا الفعل باستعمال ملفوظ ما، ويعرب بذلك عن نيّته في الوفاء بكل الالتزامات المرتبطة بالفعل المراد إنجازه، وكل المقاصد التي يتوجّب أن يفهمها المستمعون ويقبلونها. ويبدو لنا حينئذ جليا أن سيرل يقترح تحليلا لأفعال الكلام يجمع بين المظاهر التواضعية والمظاهر القصدية، من أجل طرح تصور دلالي جديد عن اللغة؛ إذ إن الأمر يتعلق –عنده– بالتعبير عن المقاصد من خلال المعاني التي تنطوي عليها الملفوظات المستعملة لإنجاز أفعال الكلام: إن فعل الكلام أكثر اقترانا إذن، بمحتوى معرفي من اقترانه بآلية تواضعية، ليست الغاية منها سوى تحديد المحتويات المعرفية الملائمة. وإننا نفهم إذن، لماذا راح سيرل يدافع عن فكرة ضرورة إسناد تحليل اللغة لتحليل الذهن «esprit»، ثم راح يقترح نظرية للذهن تُمكّن من تأسيس نظريته حول فعل «action» اللغة، وشرحها[2]. ولقد كان من نتيجة ذلك

(1) ينظر على وجه الخصوص تحليلات فرنانر:

– Vernant D.,1997, *Du discours à l'action*, Paris, PUF.

(2) ينظر:

– Searle J. R., 1983, *Intentionality*, Cambridge, Mass., Cambridge University Press; trad. fr. Cl. Pichevin, *L'intentionnalité*, Paris, Éditions de Minuit, 1985.

حدوث تحوّل على المستوى المفاهيمي في تمثل الأفعال المنجزة باللغة: إن الفعل لا يُحدِث –حقا– تغييرا في وضع من العالم، بل يُحدث –في اعتقاد سيرل– تعديلا في ذهن المتكلّمين والمستمعين. إن تحقق الوعد منك يعني أنه فُهم منك إنجاز الوعد، وعُلم منك أنك مخوّل بأن تعد، أي: أن للفعل المنجز –إذن– آثارا داخلية وهي في ذهن المتكلمين[1].

التداوليات بوصفها دراسة الآثار الاستدلالية للتواصل: من غرايس[2] إلى سبربر وويلسون

إن لوجهة النظر السالفة الذكر، ذات النزعة المقصدية، نتائج أخرى يمكن استخلاصها، وهي نتائج تُسهم أيضا في التقليل من شأن «واقعية» الفعل المنجز بالكلام، وتدعو إلى سلوكِ توجّهٍ ذهني أكثر جلاء. وإن هذا الانتقال الذي أحدثه سيرل في مطلع الستينيات له أصل آخر في تصور اللغة، وهو الآخر تصور تداولي، لكنّه من منظور مختلف قليلا، يُنظر منه إلى اللغة بوصفها –أساسا– وسيلة للتواصل «communication». ذلك أن الكلام إذا كان المراد منه التعبير عن نية في إنجاز فعل كلامي، كما يراه سيرل، فإن الكلام إذن، خليق بأن ينظر إليه بوصفه تبليغا للمقاصد. وإن هذه لهي الفكرة التي دافع عنها غرايس «H. P. Grice»، وهو زميل لأوستين (وقد اعتبر وريثه الطبيعي) وستراوسن بجامعة أوكسفورد، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1967 ليلتحق بسيرل أستاذا بجامعة بركلي. لقد كان غرايس يروم، في سلسلة من البحوث المهمة التي لم تجمع وتنشر إلا في عام 1989، وكان لها أثر بليغ في حقل التداوليات[3]، إحداث القطيعة مع تحليل اللغة العادية الذي دافع

(1) ومنه، نشأت عند سيرل، فيما بعد، فكرة ارتباط الواقع الاجتماعي استنادا لمقاصد المتكلمين. إن الواقع الاجتماعي ليس سوى اعتقاد مقصدي مشترك، قار في أذهان أفراد المجتمع. ينظر:
– Searle J. R., 1995, *The Construction of Social Reality*, London, Penguin ; trad. fr. Cl. Tiercelin, *La construction de la réalité sociale*, Paris, Gallimard, 1998

(2) يجب أن ننبّه إلى أن التاريخ الذي نسرد على هذا النحو، بالانتقال من سيرل إلى غرايس، ليس في الواقع تاريخا خطيا، فقد صاغ سيرل نظرية مقصدية أفعال الكلام، في الستينيات، مستلهما من تحليل غرايس للدلالة المتزامن معه، بيد إن الأخير لم يكن منشورا، وأن ثمة إذن، تعالقا بين التصورين، يتوجّه نحو تأسيس تداوليات ذهنية.

(3) لا يتوفّر، باللسان الفرنسي، من هذه المجموعة من النصوص الضرورية لفهم التحوّل الذي

عنه أوستين، والعودة إلى تحليل حقيقي[1]، فاقترح تحليل اللغة بوصفها وسيلة غير طبيعية ناقلة للمعنى، أي: ناقلة للمقاصد التواصلية[2]. وإن التحول المفاهيمي ههنا جلي؛ إذ يتعلق الأمر بإرجاع الظواهر اللسانية، لأنها لا تنتمي إلى عالم طبيعي، إلى وقائع تتصل بالذهن البشري، والعودة إلى تصور قديم جدا باعتبار اللغة وسيطا بين ذهنين، ومن ثمة إعادة تعريفها بأنها وسيلة للتواصل، وصِلة بين المقاصد.

لقد تبنى غرايس استعمال تمييز وسيطي/ مدرسي وسيطي «scolastique»،

آلت إليه التداوليات، إلا نص واحد هو «Logique et conversation» الذي نقله إلى الفرنسية بارتي «F. Berthet»، وبوزون «M. Bozon» عام 1979، ونشر ضمن العدد 30 من مجلة «Communications». ومن ثمة فإن كل الباحثين الفرنسيين المشتغلين في الحقل التداولي (أو غيرهم) إنما يستعملون مفاهيم غرايس، لاسيما مفهوم التصريح «implicitation» دونما الحاجة إلى الرجوع إلى النصوص الأصلية التي حددت فيها هذه المفاهيم. ومن الضروري التنبيه إلى أن قلة قليلة من الفلاسفة الفرنسيين، باستثناء فرانسوا ريكاناتي، تُعنى بالمسائل التداولية من منظور غرايس، أو النظر في البعد الفلسفي للمفاهيم المستعملة، وذلك نظرا إلى طبيعة تلقي الفلسفة التحليلية في فرنسا، وأن اللسانيين هم الذين راحوا يشتغلون على هذه المسائل، ويحذون حذو كل من أوزفالد ديكرو، ودان سبيربر، أو آن ربول وجاك موشلير في الثمانينيات، فطوّروا هذا الحقل البحثي في فرنسا، من منظور يسعى إلى العلمية، وما فتئ أن اقترن بالعلوم المعرفية التي كانت تشهد رواجها. ولقد تحقق هذا الاقتران، في الفضاء الأنجلوسكسوني للفلسفة التحليلية، بصفة طبيعية، نظرا إلى المنعطف المعرفي الحاصل في السبعينيات، والذي كان يفضل فلسفة الذهن على فلسفة اللغة، لاسيما من خلال نصوص جيري فودور «J. Fodor» ونعوم شومسكي. ينظر حول هذه المسألة:

- Roy J.-M., 2000, Cognitive Turn and Linguistic Turn, *Proceedings of Twentieth World Congress of Philosophy*, Boston, Philosophy Documentation Center (http: / /www.bu.edu /wcp /Papers /Cogn /CognRoy.htm)

وينظر، من أجل تحليل نقدي:

- Travis Ch., 2000, *Unshadowed Thought*, Cambridge, Mass., Harvard University Press.

(1) كانت فكرة غرايس تتمثل في إحداث القطيعة مع الفكرة التي دافع عنها كل من أوستين وفتجنشتاين، والتي مفادها أن الاستعمال هو الذي يحدد المعنى «le sens, c'est l'usage»، وحول هذا الجدل، ينظر:

- Travis Ch., 1991, Annals of Analysis, *Mind*, vol. 100, n° 387, 237-64

(2) ينظر النصوص المجموعة في كتابه:

- Grice H. P., 1989, *Studies in the Way of Words*, Cambridge, Mass., Harvard University Press.

ففرّق بين الدلالة الطبيعية والدلالة غير الطبيعية، ووصف الأخيرة بأنها دلالة تواضعية وقصدية، وأنها تضم كل الدلالات التواضعية التي تنتمي إليها الدلالات اللسانية. لكن غرايس خالف أوستين وأراد اقتراح تفسير مؤسس للدلالات اللسانية باللجوء إلى المقاصد، عوض اللجوء إلى المواضعات؛ ذلك أن المواضعات لا تنشأ إلا من أجل تحديد محتوى ما، محدّد المقصد. وعلى هذا النحو، فإن المتكلم يعني شيئا ما، بطريقة غير طبيعية، عندما يستعمل عن قصدٍ عنصرا ما من أجل تمرير معلومة للمستمع، وإنني حينما أقول: «إنها تمطر»، فإنني أتطلع إلى أن أجعل المستمع يقتنع بأنها تمطر بحمله على التعرّف، في استعمالي لهذه الجملة، على نيّتي في جعله يعتقد ذلك. إن هذه الآلية تُمكّن من تفسير كيف تكتسي الجملة «إنها تمطر» دلالة ما، وإن اللغة لا تنزل منزلة السنن المشتمل على محتوى دلالي قابل للتفسير، إلا بعد إضفاء صفة المواضعة «conventionnalisation» على الدلالات المحددة سلفا بالاستعمال المقصدي.

لكن اللغة قد تستعمل استعمالا آخر للتعبير عن مضامين أخرى، غير تلك التي تتصل بالسنن، فإذا قلت: «إنها تمطر» بمعنى: «لا أريد الخروج»، فإن الذي أعنيه، أو أبلّغه، ليس محتوى في الدلالة (اللسانية: أي في محتواه القضوي)، ولا يمكن إذن، أن يختزل في الذي أقول، بل هو مستدل عليه «inféré» أو («implicité»)[1] مما أقول. وإن الأمر يتعلق بمعنى ضمني «implicite» ناجم عن الطريقة التي استخدمتُ بها الملفوظ في ظروف معيّنة، وإن هذا المعنى الضمني هو الذي يُعدّ الأثر الخاص الناجم عن استعمال اللغة: إذ إن اللغة، إذا ما استعملت استعمالا خاصا، لها دور في تبليغ معنى غير المعنى الذي تتضافر في التعبير عنه مكوّناتها اللسانية وحدها، وإن التواصل يفضي إذن، إلى إحداث آثارٍ: هي آثارٌ لمعاني ضمنية أو تواصلية.

فكيف السبيل إذن، إلى تحديد ما هو ضمني أو مستنتج؟ إن تحقق هذه الآلية ناجم من كون التواصل، في جوهره[2]، ممارسة تعاونية «coopérative»، تحددها مبادئ حوارية «conversationnelles» عديدة، منها ما هو شمولي ومنها ما هو تواضعي، وإن هذه المبادئ التي يجمعها مبدأ التعاون تُسيِّر السلوك اللساني

(1) مشتق من المصطلح الإنجليزي «implicature» ويمكن التعبير عنه بالمصطلح الفرنسي «implicitation».

(2) بمعنى أنها تشرك متحاورين عقلانيين «rationnels».

وتحكم الاستدلالات اللسانية. فأما إذا كانت الاستدلالات محققة بالاستناد فقط إلى دلالة الكلمات المستعملة التواضعية للجملة المستعملة، فإن الاستنتاجات تسمى حينئذ استنتاجات تواضعية (مثال ذلك: إن التقابل بين س وص استدلال تواضعي للملفوظات ذوات الصيغة «س لكن ص»: فإذا قلت: «إنها تمطر، لكنني سأخرج»، فإننا نفهم، نتيجة استعمال لكن، أنه ليس من عادتي الخروج والمطر ينزل). وأما إذا كانت الاستنتاجات لا تنجم مباشرة عن دلالة الكلمات اللسانية المستعملة، فإن الأمر يتعلق إذن، باستلزامات حوارية، تتحقق استنادا إلى مبادئ حوارية: فإذا قلت مثلا: «هل توجد مراحيض؟»، فإن صفة العقلانية التي أتمتع بها، مقترنة بمبدأ التعاون، يُمكّنان المخاطَب من الاستنتاج بأنني في حاجة إلى معرفة مكان المراحيض للذهاب إليها (دون أن تعبّر كلماتي عن هذا المعنى تعبيرا حرفيا).

صحيح أنه من الطبيعي أن ينساق المتكلم بين الحين والآخر إلى خرق أحد هذه المبادئ الحوارية أو بعضها، بيد إن هذا الخرق نفسه يُمكّن المخاطَب من تأويل هذا السلوك اللساني بصفة عقلانية (إذ إننا نفترض بأنني عقلاني أثناء مشاركتي في المحاورة)، وأما إذا بدا ما أتلفظ به غير مناسب، فإن المخاطَب سيفسّر، عند الضرورة، غياب الملاءمة بأنه غياب دالٌّ على شيء ما -شيء يُمكن أن يستنتج استنادا إلى المبدأ العام للتعاون ومبادئ أخرى. لكننا ما نغادر الميدان المعرفي: إذ إن ما يستنتج هو دائما دلالة (أو محتوى) مرتبط بالمقاصد التي رام المتكلم الإفصاح عنها، وإن الآثار المخلّفة تنتمي، حتى وإن كانت غير مباشرة، إلى النمط المعرفي (وهي مُوجّهة «modalisé» بحسب المعتقدات أو المقاصد، ولو لم تكن خاضعة مباشرة للتحليل الصدقي-الشرطي.

ولقد تَمكّن غرايس -على هذا النحو إذن- من الاهتداء إلى طرائق جديدة لتحليل عدد من الظواهر التي لم يكن التحليل التقليدي ينتهي إلى الكشف عنها، أي: تلك التي كان أوستين وستراوسن يصطلحان على تسميتها بالافتراضات المسبقة[1] «présupposition». ولئن كان غرايس تمكن من ذلك من خلال إضفاء دور على السياق (إذ إن الاستدلال دائما ما يتحقق استنادا إلى عدد من الخصائص السياقية)، إلا

(1) لقد كانت الفكرة تتمثل في اقتراح تحليل للظواهر التي كشف عنها ستراوسن. ولقد عمل ستراوسن بعد ذلك بالاشتراك مع غرايس، على الرغم من أن تحليلاته السابقة لم تكن كلّها متوافقة مع تحليلات هذا الأخير.

أنه استطاع أن يقترح نظرية للتواصل الإنساني تقوم على مبادئ عقلانية «principes rationnels» (غير سياقية أو تواضعية صرف). ولقد كان له، علاوة على ذلك، إسهام في تغيير مسار التداوليات تغييرا جذريا بأن حدّد لها موضوعا جديدا: هو دراسة آثار المعنى الناجمة عن استعمال اللغة، عوض دراسة أفعال الكلام المنجزة التي كانت مجرّد أفعال تواصلية. لقد بات الهدف الذي يرومه التحليل هو الاستعانة بالسياق، الخارج عن المجال اللساني، من أجل الاهتداء إلى الكيفية التي يبلّغ بها المتكلّمون مضامين لا يعبّرون عنها تعبيرا لغويا، وكان الحلّ في هذا التحليل هو اللجوء إلى مقاصد المتكلمين[1]. ولقد بات جليا الآن مدى العناية التي أضحت تولى للمحتوى المعرفي للملفوظات، المحدّد تحديدا سياقيا، بوصفه محتوى ذهنيا (معتقدات ومقاصد)، بدل العناية بالآثار التي يُمكن أن تحدثها هذه الملفوظات في الواقع، لينتقل مجال التداوليات من دراسة الشروط التداولية لإنجاز أفعال الكلام إلى دراسة المحدّدات «déterminant» الذهنية التي تُمكّن من التعرّف على المحتوى الذي رام المتكلّم تبليغه. وعلى التحليل اللساني إذن، أن يفضي إلى تحليل للذهن.

ولقد ازداد هذا التوجه تجذرا مع المقاربة التي اقترحها كل من د. سبيربر «D. Sperber» ود. ويلسون « D. Wilson»، وهي التي ما تزال المقاربة الفضلى في مجال التداوليات وتنظم النقاشات الحالية. لقد عمل سبيربر، بعد تكوين في الأنثروبولوجيا الفرنسية وعرف آنذاك بنقده للبنيوية[2]، وويلسون بعد تكوين في اللسانيات وعلم النفس بمعهد ماساشوست للتكنولوجيا، منذ عام 1986[3] على تطوير بحوث غرايس فسلكا نهجا أكثر إيغالا في النزعة الذهنية، بالسعي إلى الكشف عن الظواهر التي درسها غرايس باللجوء إلى آلية بسيطة، وهي آلية «الملاءمة» المعرفية

(1) تجدر الإشارة إلى أن القراءة (السائدة) التي تعزو لغرايس تصوره الذهني عن المقاصد باتت قراءة مردودة.

(2) لقد كان سبيربر يعيب على البنيوية عدم انخراطها كلية في الطبيعية «naturalisme» واقترح تفسيرا معرفيا للاشتغال الذهني وللرمزية. ينظر:

- Sperber D., 1974, *Le symbolisme en général*, Paris, Hermann.

(3) ينظر:

- Sperber D. & Wilson D., 1986 [1995], *Relevance, Communication and Cognition*, Oxford, Basil Blackwell; trad. fr. A. Gerschenfled & D. Sperber, *La pertinence*, Paris, Éditions de Minuit, 1989.

«pertinence cognitive»، التي من شأنها تفسير كيفية تبليغ المحتوى الصريح والمحتوى الضمني. إن نظرية الملاءمة التي أسسا لها تهدف إذن، إلى تفسير عقلانية المتكلّمين (التي افترضها غرايس)، حتى تغدوَ نظرية اللغة متصلة اتصالا وثيقا بنظريةٍ للذهن. وترى هذه النظرية أن التواصل عملية استدلالية أكثر منها تعاونية (أي: أنها تخضع لمبادئ)؛ إذ إن الأفراد عندما يتواصلون لا يكتفون بفك شفرات السنن، ولا يكتفون بالالتزام بعدد من القواعد الحوارية، بل يستخلصون منها فرضيات تتعلق بالسلوك المعرفي للفرد المتكلم. فإذا ما نظرتُ إلى السماء متفحصا لها، فإن الذين ينظرون إلي قد يستنتجون استنادا إلى عدد من العوامل المتصلة بالسياق والمحيط، أنني أروم قول شيء ما باتخاذي هذا السلوك الإشاري «ostensible»، كالقول إنها قد تمطر مثلا. وعلى هذا النحو، فإن المرسلة «message»، المصاغة صياغة لسانية، لا تعبّر عن كافة المعلومات التي يتم تبليغها خلال هذا التفاعل، وفيه. ولأن المرسلة يقتصر دورها على توفير عدد من المؤشرات «indice» التي تتيح القيام بعدد من الاستدلالات الإضافية، فإن التواصل قد لا ينجح لو نزع من يستمع إلي إلى الاكتفاء بدلالة ملفوظي اللغوية، ولن ينجح إلا إذا انتهى إلى استنتاج ما أروم التعبير عنه. وعليه التعرّف إذن، على مقصدي الإعلامي من إخباره شيئا ما، وفي الآن ذاته على مقصدي التواصلي من تعرفه بمقصدي الإعلامي.

لقد كانت الإجابة التي قدّمها سبيربر وويلسون عن السؤالين: كيف تكون هذه الاستدلالات ممكنة؟ وكيف السبيل إلى التعرّف على الدلالة المقصودة أو القصد الإعلامي؟، إجابة طبيعية صرف تنزع النزعة السيكولوجية: إن البشر، في اعتقادهما، أنساق مركبة «système complexe» مُعالِجَة للمعلومات بطريقة ملائمة. وتوصف المعلومة بأنها معلومة ملائمة إذا أمكن الاستدلال منها على معلومات جديدة، بإضافتها إلى مقدمات موجودة سلفا، في الخلفية «arrière-plan» الذهنية التي تشتمل على فرضيات (حول العالم، وأوضاع الأشياء، والمتكلم، والمخاطبين، وغير ذلك). ثم إن الآلية الاستدلالية تهدف بعد ذلك إلى الحصول على نجاعة معرفية أكبر، أي: الحصول على أثر سياقي في الفرضيات التمثلية لخلفية المتكلمين، وإن الأكثر ملاءمة هو المشتمل على أكبر قدر من النجاعة. فإذا أجاب أحدهم عن سؤالي: «هل تود الخروج؟» بقوله: «إنها تمطر»، فإن الإجابة قد تبدو غير صائبة. ولذلك فإن الاستدلال الأكثر فعالية هو ذاك الذي أستخلصه من سياقٍ أعلم منه أن المخاطب

عاد لتوّه من عند الحلاق وأنه لا يرغب في إفساد تسريحته. وإن هذا الاستدلال يُمكّن من إضفاء صفة الملاءمة على الجواب، ويُسهم في إنجاح التفاعل الكلامي، ومن الضروري، حتى تتحقق هذه الملاءمة، أن يتأكّد المتكلم، من جهة، بأن مخاطبه سيعتبر بأن ملفوظه يتحرى الملاءمة، وأن يجتهد من جهة أخرى في التعبير بطريقة إشارية عن فرضية الملاءمة.

هذا تلخيص مبدأ الملاءمة الذي أسس له سبيربر وويلسون، وكأنه آلية طبيعية تعمل بالضرورة في كل تفاعل تواصلي، إذ إن كل متكلم عقلاني يُرجى منه أن يقصد بأن يكون ملفوظه ملائما حتى يجلب انتباه من يخاطب. كما يجب أن يُمكِّن هذا الملفوظ المخاطبَ من إجراء الاستدلالات الصحيحة بأقل قدر ممكن من الجهد، حتى يهتدي إلى تفسير المعنى الذي يقصد المتكلم تبليغه. وعلى المتكلم إذن، إذا ما أراد النجاح في قصده التواصلي، أن ينتقي من الملفوظات ما يجعل من مقصده الإعلامي بيّنا. ويمكننا القول حينئذ أن سبيربر وويلسون يقترحان تفسيرا مقصديا لفعل الخطاب، يقتفي أثر سيرل، وينأى عن التصورات الأوستينية[1]، ولم تعد الدلالة تكمن في الخطاب، بل أصبحت تُفسَّر استنادا إلى آلية استدلالية، إلى درجة باتت الظواهر اللسانية وكأنها مُتعلّقة بعلم النفس. ثم إن النجاعة «efficacité» الوحيدة المقبولة في هذا الإطار نجاعة معرفية لا تغير شيئا من وضع العالم (أي العالم الموضوعي)، بل تكتفي بالتأثير في المعتقدات الخلفية للمشاركين في المحادثة.

لكن السنوات الأخيرة باتت تشهد ترسخ نمط جديد من الممارسات التحليلية، سواء في الولايات الأمريكية المتحدة أو في أوروبا، وتيسّر ذلك في فرنسا؛ إذ بات يجتمع، في المختبر الواحد[2]، ثلة من الفلاسفة الذين يجتهدون في إعادة النظر في آثار أوستين وديكرو من جهة، وفي آثار دان سبيربر وتلامذته من جهة أخرى، نظرة نقدية. ولئن باتت الموضة الجديدة تضيف جرعة من «النزعة السياقية» «contextualisme» (المعتدلة لتفادي الوقوع في النزعة النسبية «relativisme») من أجل الدفاع عن تصور أدنوي «minimaliste» عن المعنى يرى بأن هذا المعنى يُحدَّد، في جزء منه، بفضل

(1) وإنه لأمر بارز؛ إذ لا يذكر أوستين إلا مرة واحدة في كتاب الملاءمة.

(2) منذ عام 2002، معهد جون نيكود «Institut Jean Nicod»، ووحدة البحث 8129 للمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي CNRS والمدرسة العليا للدراسات في العلوم الاجتماعية EHESS.

سياق التلفظ، فإن هذا التصور ما يزال تصورا أرثوذكسيا في تَمثُّله للآثار الناجمة عن اللغة، مختزلة هي الأخرى في بعدها المعرفي. ثم لو كانت التصوّرات التي تنزع النزعة السياقية لها أصل عند أوستين (وتلامذته[1])، فإن هذه التصورات غالبا ما تكون، في هذا الإطار، ممزوجة بمقابل ينزع النزعة الذهنية ويسعى إلى المحافظة على تحديد مثالي للمحتوى (وهو إذن، مزيج من التحديدات الذهنية والتحديدات اللسانية). وقد تكون التداوليات أحيانا موصولة، بكل وضوح، في البحوث التي تابعت أعمال سيرل، بنظرية للذهن، بحيث «تصبح فلسفة الذهن، كما نبّه إليه ريكاناتي، كلا لا يتجزأ، وتسمّى في بعض الأحيان نظرية للمحتوى، فتجتهد في التعرّف على طبيعة العلاقات التي تقيمها التمثلات اللسانية أو الذهنية مع الواقع غير اللساني أو غير الذهني»[2]. ويعني هذا أن التداوليات القياسية «standard» إنما تأخذ في الحسبان دور السياق إلا قليلا[3]، دون أن تحيد عن تركيزها على محتوى الملفوظات وتوجهها المعرفي- وكثيرا ما تتجنّب التساؤل المفاهيمي حول طبيعة موضوعاتها. وعلاوة على ذلك، فإن تسمية هذه النظرية، أي: «التداوليات الصدقية-الشرطية»[4]، تُبيّن إلى أي مدى باتت العناية مقصورة (من جديد) على قيم الصدق والبعد المعرفي للملفوظات، أي: مقصورة على ما كانت التصوّرات الأوستينية (التي استمرت، لفترة وجيزة، في فرنسا، مع أعمال ديكرو)، تنازعه العداء بعد الاهتداء إلى أفعال الكلام. ولم تعد التداوليات إذن، بعد ذلك، تكاد تختلف عن الدلاليات: بل باتت مجرد تنوّع متمم لها، يأخذ بالحسبان خصائص مختلفة أو غير لسانية (كالسياق، ومقاصد المتكلّمين، وتوقّعات المستمعين، وغيرها)[5].

---

(1) لدى سيرل مثلا، وفي بحوث شارل ترافيس Ch. Travis.

(2) ينظر:

- Récanati F., 2008, *Philosophie du langage (et de l'esprit)*, Paris, Folio-Gallimard, p. 9.

(3) عندما يكون هذا السياق غير مرتبط، كما عند سبيربر وويلسون، بالمعتقدات التي يكونها المتكلمون بخصوص هذا السياق.

(4) ينظر عنوان الكتاب الأخير لريكاناتي الذي يدافع فيه عن نزعة سياقية عالية من أجل توكيد الفكرة التي مفادها أن مقاصد المتكلمين لها دور في تحديد معاني الملفوظات.

- Récanati F., 2010, *Truth-Conditional Pragmatics*, Oxford, Oxford University Press.

(5) ينظر بشأن هذا:

خاتمة: أين هي (وما هي) آثار الكلام؟

إننا نشهد -إذن- منذ الخمسينيات تحوّلا جذريا في النظر إلى اللغة ضمن ما أصبح يسمى بالتداوليات: إذ لم تعد العناية مقصورة على الفعل المنجز باللغة، بل على الدلالة أو المحتوى غير الصريح الذي ينقله ما بات يعرف بفعل الكلام «speech act»، حتى وإن لم يعد أحدٌ يعرف ما الفعل المنجز هنا، ولا يأبه لذلك؛ إذ إن البحث العلمي «الحقيقي صار هو البحث الذي يتطلع إلى تفسيرٍ معرفي للظواهر المختزلة في ظواهر التفاعل التواصلي بين حالات وعي ذات مقاصد[1]. وإننا نفهم إذن التحوّل الحاصل من التوجّه (الأوستيني) التواضعي، المتجذر في الممارسات الإنسانية الخالصة، والباحثِ عما يُمكِن إنجازه باللغة في عالم البشر، إلى التوجّه ذي النزعة السيكولوجية الخالصة، الرامي إلى التعرّف على المحتويات التي تنقلها الملفوظات في عدد من السياقات، استنادا إلى معتقدات المتكلّمين، والعودة بذلك من جديد إلى التصوّرات التي أخذت بها فلسفة اللغة التحليلية في عشرينيات القرن الماضي، وهي التصوّرات التي تأسست البحوثُ التداولية الأولى ضدها.

ولا يعني هذا الذي أتينا على ذكره انتفاءَ وجود تفسيرات أخرى ممكنة لهذه الظواهر، تكون أكثر وفاء لأفكار أوستين فتعدّ الخطاب، قبل كل شيء آخر، ظاهرة لسانية اجتماعية تحدث ضمن تفاعل ما. ومن هذه التفسيرات، ولو بدرجة أقل، مختلفُ أنماط تحليل المحادثة التي تأخذ بالحسبان حال التخاطب والسياق الاجتماعي[2]. كما يوجد تحليل آخر لأفعال الكلام وهو التحليل الذي يجتهد في

- Perrin D., 2011, Kripkensteins, in Perrin, D. & Soutif, L., ed., *Wittgenstein en confrontation, Cahiers de philosophie du langage*, vol. 7, Paris, L'Harmattan, 77–100.

ونجد أولى المرافعات المدافعة عن هذا الاختزال في كتاب ريكاناتي الذي يستعيد حجج ستراوسن.

- Récanati F., 2008, *Philosophie du langage (et de l'esprit)*, Paris, Folio–Gallimard.

(1) وهو التوجه الذي يعبر عنه، عند ستراوسن، باختزال الفعل الإنشائي «acte illocutoire» في فعل تواصلي.

(2) ينظر:

- Goffman E., 1981, *Forms of Talk*, Philadelphia, University of Pennsylvania Press; *Façons de parler*, trad. fr. A. Kihm, Paris, Éditions de Minuit, 1987.
- Bourdieu P., 2002, *Langage et pouvoir symbolique*, Paris, Seuil.

وينظر أيضا البحوث الأنثروبولوجية التي باشرها، في فرنسا، ميشال فورنال «L. Fornel»،

تطوير أبحاث أوستين (وراياخ «Reinach») المؤسِّسة، باللجوء في وصف الأفعال المنجزة بالكلام إلى الجهات «modalité» الأخلاقية (في الحقوق والواجبات)[1]. ويتعلق الأمر بامتدادات الفكرة التي تسعى إلى الكشف عن الطبيعة المفاهيمية لفعل الكلام، لكنها امتدادات لا تنتهي إلى حل للمسألة لكونها تساؤلات نظرية: إن هذه الامتدادات التي حاولت استثمار الثراء الذي تنطوي عليه اللغة، في استعمالاتها اليومية، لاسيما آثارها التداولية المرتبطة بعدد من الظروف الاجتماعية، باتت تبتعد عن محاولة تأسيس التداوليات الصورية التي اقترحها سيرل وفاندرفيكن «Vanderveken»، أو عن محاولة استحواذ فلسفة الذهن المعاصرة والعلوم المعرفية التي تختزل هذه الظواهر في النمط الدلالي أو النمط المعرفي.

والآن، إن السؤال المطروح هو: ما الفائدة التي جنتها التداوليات من إزاحة حقيقة «الأثر الإنجازي» الذي كشف عنه أوستين؟ وهل ثمة ضرورة في اختزاله (سواء كان هذا الاختزال مصرحا به، أو كما في أغلب أحيانه ضمنيا[2]) في الآثار الناجمة عن الفهم (وفي نوع من المحتوى إذن)، وافتراض حدوث هذه الآثار في ذهن كل واحد، نظرا إلى الاستعمال القصدي لهذا الملفوظ أو ذاك؟ وبعبارة أخرى، يمكننا التساؤل أيضا: أليس على التداوليات، إذا ما رامت أن تكون دراسة حقيقية للأفعال المنجزة باللغة (فتتجنّب أن تكون مجرد دلاليات تنزع النزعة السياقية والذهنية[3])، أن تحاول فهم

ضمن مختبر اللسانيات الأنثروبولوجية واللسانيات الاجتماعية، وكذلك البحوث التي باتت تظهر في السنوات الأخيرة، في الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما بحوث هانكس «W. Hanks»، وديرانتي «A. Duranti». ينظر:

- Hanks W. F., 1996, *Language and Communicative Practices*, Boulder, Westview Press.
- Hanks W. F., 2000, *Intertexts*, Oxford, Rowman & Littlefield Publishers.
- Duranti A., 2001, *Linguistic Anthropology: A Reader*, Malden, Mass., Blackwell.

(1) ينظر على وجه الخصوص بحوث مارينا سبيسا «M. Sbisà» المذكورة آنفا.

(2) ليس، ولم يكن هنالك –عموما– تفسير لهذا الاختزال، باستثناء عند ريكاناتي، أو في العالم الأنجلوسكسوني عند كاتز.

- Katz J., 1986, *Propositional Structure and Illocutionary Force*, Cambridge, Mass., Harvard University Press.

(3) أطلق عليها ريكاناتي تسمية «الدلاليات التداولية». ينظر:

- Récanati F., 2008, *Philosophie du langage (et de l'esprit)*, Paris, Folio–Gallimard.

ما تفعله اللغة –وتعي ما فعل الكلام– في التواصل الإنساني، وتكون هذه الدراسة مقدمة لكل الدراسات الأخرى؟ بيد إن ذلك سيؤدي بها إلى إعادة النظر في الطابع الاجتماعي للفعل المنجز بالفعل الكلامي، والنأي عن السبيل الذي باتت تسلكه.

المصادر والمراجع

- Al-Saleh Ch. & Laugier S ., ed., 2011, *La philosophie du langage ordinaire*: *histoire et actualité de la philosophie d'Oxford*, Hildesheim, Olms.
- Ambroise B., 2005, Strawson, critique de Russell, *in* J. Benoist & S. Laugier, ed., *Strawson*, *langage ordinaire et métaphysique*, Paris, Vrin, 187-207.
- Ambroise B., 2011, J. L. Austin, de la philosophie du langage ordinaire à la conception de la parole comme action, *in* Laugier, S. & Plaud, S., ed., *La Philosophie analytique*, Paris, Ellipses, 179-196.
- Austin J. L., 1946, Other Minds, *in Philosophical Papers*, Oxford, Oxford University Press, 76-116 ; trad. fr. L. Aubert & A.-L. Hacker, Autrui, *in Écrits philosophiques*, Paris, Seuil, 1994, 45-91.
- Austin J. L, 1962/1976, *How to Do Things with Words* (edited by J.O. Urmson and M. Sbisà), Oxford, Oxford University Press ; trad. fr. G. Lane, *Quand dire c'est faire*, Paris, Seuil, 1970 ; réédité avec une postface de F. Récanati dans la coll. « Points-essais », 1991.
- Benvéniste E., 1966, *Problèmes de linguistique générale*, vol. 1, Paris, Gallimard.
- Bourdieu P., 2002, *Langage et pouvoir symbolique*, Paris, Seuil.
- Cornulier B., 1985, *Effets de sens*, Paris, Minuit.
- Ducrot O., 1972/1980, *Dire et ne pas dire*, Paris, Hermann.
- Ducrot O., 1984, *Le dire et le dit*, Paris, Éditions de Minuit.
- Duranti A., 2001, *Linguistic Anthropology*: *A Reader*, Malden, Mass., Blackwell.
- Fodor J., 1975, *The Language of Thought*, Cambridge, Mass., Harvard University Press.
- Frege G., 1919, Die Verneinung, *Beiträge zur Philosophie des deutschen Idealismus*, 1, n° 3-4, 143-157 ; trad. fr. Cl. Imbert, la négation, *in Écrits logiques et philosophiques*, Paris, Seuil, 1971, 192-213.
- Gardiner A., 1932, *The Theory of Speech and Language*, Oxford, Oxford University Press ; trad. fr. C. Douay, *Langage et acte de langage*, Lille, P.U.L., 1989.

- Goffman E., 1981, *Forms of Talk*, Philadelphia, University of Pennsylvania Press ; *Façons de parler*, trad. fr. A. Kihm, Paris, Éditions de Minuit, 1987.
- Grice H. P., 1989, *Studies in the Way of Words*, Cambridge, Mass., Harvard University Press.
- Hanks W. F., 1996, *Language and Communicative Practices*, Boulder, Westview Press.
- Hanks W. F., 2000, *Intertexts*, Oxford, Rowman & Littlefield Publishers.
- Katz J., 1986, *Propositional Structure and Illocutionary Force*, Cambridge, Mass., Harvard University Press.
- Kuklick B., 2003, *A History of Philosophy in America*: 1720–2000, Oxford, Clarendon Press.
- Kerbrat–Orecchioni C., 2001, *Les actes de langage dans le discours*, Paris, Nathan.
- Laugier S., 1999, *Du réel à l'ordinaire*, Paris, Vrin.
- Laurier D., 1980, *Introduction à la philosophie du langage*, Liège, Mardaga.
- Locke J., 1689 [1979], *An Essay Concerning Human Understanding*, Oxford, Oxford University Press, « Book 3 » ; trad. fr. J.–M. Vienne, *Essai sur l'entendement humain*, Livre 3, Paris, Vrin, 2006.
- Malinowski B., 1935 [1965], *Coral Gardens and their Magic*, vol. 1 & 2, Bloomington, Indiana University Press ; trad. fr. P. Clinquart, *Les jardins de corail*, Paris, La Découverte, 2002.
- Nerlich B. & Clarke D. D., ed., 1996, *Language, Action, and Context*, Amsterdam, John Benjamins.
- Perrin D., 2011, Kripkensteins, in Perrin, D. & Soutif, L., ed., *Wittgenstein en confrontation*, *Cahiers de philosophie du langage*, vol. 7, Paris, L'Harmattan, 77–100.
- Récanati F., 1979, *La transparence et l'énonciation*, Paris, Seuil.
- Récanati F., 1982, *Les énoncés performatifs*, Paris, Éditions de Minuit.
- Récanati F., 1988, Du tournant linguistique au tournant cognitif: l'exemple de la pragmatique, *Préfaces*, n° 10, nov–déc 1988.
- Récanati F., 2008, *Philosophie du langage* (*et de l'esprit*), Paris, Folio–Gallimard.
- Récanati F., 2010, *Truth–Conditional Pragmatics*, Oxford, Oxford University Press.
- Reinach A., 1913, Die apriorischen Grundlagen des bürgerlichen Rechtes, *Jahrbuch für Philosophie und phänomenologische Forschung*, 1, 685–847 ; trad. fr. R. de Calan, *Les principes* a priori *du droit civil*, Paris, Vrin, 2004.

- Rosier I., 1994, *La parole comme acte*, Paris, Vrin.
- Rosier I., 2004, *La parole efficace*, Paris, Seuil.
- Roy J.-M., 2000, Cognitive Turn and Linguistic Turn, *Proceedings of Twentieth World Congress of Philosophy*, Boston, Philosophy Documentation Center (http://www.bu.edu/wcp/Papers/Cogn/CognRoy.htm)
- Russell B., 1905, On Denoting, *Mind*, vol. xiv, 479–493.
- Sbisà M., 2001, Illocutionary Force and Degrees of Strenght in Language, *Journal of Pragmatics*, vol. 33, no 12, 1791–1814.
- Sbisà M., 2007, How to Read Austin, *Pragmatics*, 17, 461–473.
- Searle J. R., 1962, What is a Speech Act?, *in* Max Black, ed., *Philosophy in America*, Ithaca, Cornell University Press, 221-239 ; trad. fr. B. Ambroise, Qu'est-ce qu'un acte de langage, ? *in* Ambroise B. & Laugier S., ed., *Textes-clés de philosophie du langage*, vol. 2, Paris, Vrin, 2011, 261-292.
- Searle J. R., 1969, *Speech Acts*, Cambridge, Mass., Cambridge University Press ; trad. fr. H. Pauchard, *Les actes de langage*, Paris, Hermann, 1972.
- Searle J. R., 1979, *Expression and Meaning*, Cambridge, Mass., Cambridge University Press ; trad. fr. J. Proust, *Sens et expression*, Paris, Éditions de Minuit, 1982.
- Searle J. R., 1983, *Intentionality*, Cambridge, Mass., Cambridge University Press ; trad. fr. Cl. Pichevin, *L'intentionnalité*, Paris, Éditions de Minuit, 1985.
- Searle J. R., 1995, *The Construction of Social Reality*, London, Penguin ; trad. fr. Cl. Tiercelin, *La construction de la réalité sociale*, Paris, Gallimard, 1998
- Searle J. R. & Vanderveken D., 1985, *Foundations of Illocutionary. Logic*, Cambridge, Mass., Cambridge University Press.
- Sperber D., 1974, *Le symbolisme en général*, Paris, Hermann.
- Sperber D. & Wilson D., 1986 [1995], *Relevance*, *Communication and Cognition*, Oxford, Basil Blackwell ; trad. fr. A. Gerschenfled & D. Sperber, *La pertinence*, Paris, Éditions de Minuit, 1989.
- Strawson P. F., 1950, On Referring, *Mind*, vol. lix, reprinted in Strawson P.F., *Logico-Linguistic Papers*, London: Methuen, 1971, 1-27 ; trad. fr. J. Milner, De l'acte de référence, in *Études de logique et linguistique*, Paris, Seuil, 1977, 9-38.
- Travis Ch., 1991, Annals of Analysis, *Mind*, vol. 100, n° 387, 237-64
- Travis Ch., 2000, *Unshadowed Thought*, Cambridge, Mass., Harvard University Press.
- Vernant D.,1997, *Du discours à l'action*, Paris, PUF.
- Vernant D., 2010, *Introduction à la philosophie contemporaine du langage*, Paris, Armand Colin.

صدر حديثًا

أ.د. محمّد الصّحبي البعزاوي
من عوائق تعلّم العربية للنّاطقين بغيرها
بحث في صعوبات اكتساب اللّغة
وآليات مواجهتها

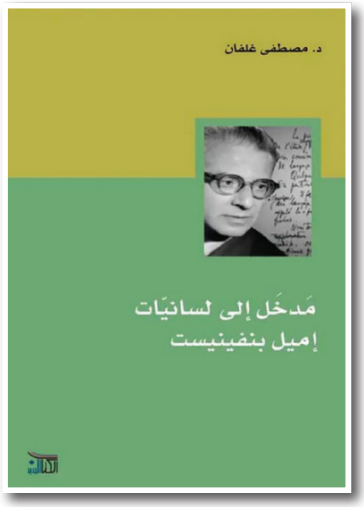
د. مصطفى غلفان
مَدخَل إلى لسانيّات
إميل بنفينيست

مَدْخَلٌ
إِلَى اللُّغَةِ
ترجمة
د. وفاء كامل فايد
أستاذة اللسانيات - كلية الآداب جامعة القاهرة
عضو المجمع اللغوي بالقاهرة ودمشق
تأليف
فيكتوريا فروميكين
روبرت رودمان
نينا هيامس
الجزء الأول

مركز الدراسات اللسانية والسردية
مركز بحوث الذكاء الاصطناعي
المؤتمر الدولي الثالث للسانيات
تعلّميـــــة العربيـــــة
في الفصول الدّراسية والفضاءات الرقمية
عربي

TABEL OF CONTENTS

Prof. Ahmed Moutaouakil: Functional Grammar and Language Change, Methodological Foundations..... 10

Prof. Hassan Khamis Said El-Malkh: Methodological Doubt in the Grammatical Heritage, An Epistemological Approach..... 29

Dr. Eman Mohammad Qasmiah and Prof. Essa Odeh Barhoumeh Linguistic Violence in the Grammatical level..... 56

Dr. Mustapha Rajouane: The sin of grammatical error, A Cultural-Critical Approach to the Issue of Lahn in Al-Jahiz's Al-Bayan wa al-Tabyin..... 84

Dr. Mohamed Houmam: The Theory of Productive Multiplicity, An Alternative on communication and Discourse Analysis 106

Said Ben Khallouk: Theoretical And Practical Models For Studying Meaning And Signification In The Qur'an..... 131

Dr. Montaser Amein Abdel-Raheem: Pragmatic Translation..... 159

Dr. Khitam Salamah Bany A'mer: Argumentative Operators in Legislative Engineering, A Study on the Redefining the Legal Status of Promotion in Jordan..... 178

Nouf Ali Alshahrani: Lexical Cohesion in Ahmad Amin's Essay "Man and Woman", A Textual Study..... 209

Dr. Asma Benmalek and Dr. Rachid Benmalek: La psychosémiotique: Naissance, adolescence et maturité institutionnelles, Ivan Darrault-Harris..... 250

Bruno Ambroise, The Cognitive Turn Into Pragmatics: Translated by: Pro. Mokhtar Zouaoui..... 266

اللساني Linguist
An International peer-reviewed quarterly journal specializing in linguistics issued by the Faculty of Arts and Humanities
Mohammed V University of Rabat

Peer Reviewers for This Issue

- Mustapha Akli
- Mostafa Ghelfane
- Otman Ahmiani
- Said Bakkar
- Saif Al-Dien Alfuqara
- Walid Al-Anati
- Abderrahim El Haloui
- Essa Odeh Barhoumeh
- Hassan Khamis Elmalkh
- Mhamed Wahid
- Mhammed Elmellakh
- Montaser Amein

CONTRIBUTORS TO THIS ISSUE

Khitam Salameh Bani Amer: is a Jordanian critic and a researcher in the field of linguistics. She completed her education in public institutions and went on to pursue postgraduate studies, culminating in the award of a PhD in Philosophy, specializing in Arabic Language (Linguistics and Grammar), in 2023 from Yarmouk University.

She has gained educational experience through her work in public schools in Jordan and international schools in the United Arab Emirates, in addition to further experience acquired through her current work at a center of the Ministry of Education, and through her assignment to refine educational legislative formulations within the Ministry. She has also been involved in training debate coaches and adjudicators, as well as refereeing scientific research for the Al Qasimi Academy Journal.

Nouf Ali Alshahrani: PhD student at King Khalid University, College of Humanities, Department of Arabic Language, Abha, Saudi Arabia. She holds a master's degree in Arabic Language, Linguistics, with a thesis titled "Lexical Cohesion in Radwa Ashour's Granada Trilogy: A Textual Study." Her research interests focus on pragmatics and textual approaches to discourse analysis.

Rachid Benmalek: Is a distinguished professor, a member of the Arabic Language Academy, and the Head of the Laboratory of Habits and Forms of Popular Expression in Algeria. He is affiliated with the Faculty of Humanities and Social Sciences at Abou Bekr Belkaid University of Tlemcen. He has supervised numerous Master's theses and doctoral dissertations, authored and translated more than twenty books in the field of semiotic studies, and participated in many national and international conferences and academic symposia.

Asma Benmalek: She is a Lecturer in the Department of Translation, Faculty of Foreign Languages, University of Tlemcen. She holds a PhD with a dissertation entitled "The Theoretical Backgrounds of the Semiotic Term and Its Translation into Arabic", as well as a Habilitation (HDR) in Translation Studies. She is the Head of the Discourse Analysis Research Team at the Laboratory of Habits and Forms of Popular Expression, and currently serves as Head of the Division in the Department of Translation.

Mokhtar Zouaoui: Professor in the Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, Languages, and Arts, Djillali Liabes University, Sidi Bel Abbès, Algeria. He is a researcher, translator, and reviewer in linguistics, semiotics, and Quranic text translation. He earned his PhD in Semiotics from Sidi Bel Abbès University in 2012. He teaches General Linguistics and French Language in the Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, Languages, and Arts at the same university.

CONTRIBUTORS TO THIS ISSUE

Ahmed Moutaouakil: Professor at Mohammed V University in Rabat, teaching in both the Departments of French and Arabic Language. He played a significant role in the training of generations of linguistics researchers in Morocco and the wider Arab world. His teaching and research focused primarily on pragmatics and Functional Grammar, with particular emphasis on the Amsterdam School founded by Simon Dik. Moutaouakil authored numerous books and scholarly articles in Arabic, French, and English.

Hassan Khamis Elmalkh: is a professor of Arabic grammar, morphology, and linguistics in the Department of Arabic Language and Literature at Al Qasimia University in Sharjah, where he also serves as Dean of the College of Arts and Humanities. He holds a PhD from the University of Jordan in the theory of Arabic grammar. He specializes in the study of Arabic grammar in its classical tradition and its relationship with modern linguistics on both the theoretical and pedagogical levels, with a particular interest in simplifying Arabic grammar and re-describing it for teaching purposes across different educational levels. He is also an expert in historical lexicography and Arabic language school textbooks, and has authored dozens of books, research papers, and scholarly contributions presented at seminars and conferences.

Eman Muhammad Qasmiya: a researcher in sociolinguistics, obtained her PhD in linguistics from the Hashemite University in Jordan. Her interests revolve around language, philosophy, feminist discourse analysis, and critical discourse analysis.

Essa Odeh Barhouma: Professor of (Applied Linguistics) in (the Department of Arabic Language and Literature) (at the Faculty of Arts) at The Hashemite University in (The Hashemite Kingdom of Jordan). He holds a Ph.D. degree in Sociolinguistics from The University of Jordan, Amman, The Hashemite Kingdom of Jordan, in 2001 AD. His research interests revolve around linguistics, discourse analysis, and teaching the language to native and non-native speakers.

Mustapha Rajouane: He earned his PhD degree in Rhetoric and Discourse Analysis from Abdelmalek Essaâdi University, Tetouan, Morocco. His research interests include discourse analysis, classical and modern rhetoric, interpretation, culture, and narratology.

Said Ben Khallouk: is a professor at the Regional Academy of Education and Training. He holds a PhD in Arts and Humanities, specializing in Translation and Linguistics, from Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fez, Kingdom of Morocco, awarded in 2025. His research interests focus on contrastive linguistics; translation between Arabic and French; the integration of artificial intelligence into teaching; and the instruction of Arabic to speakers of other languages.

Mohamed Houmam: Professor of Higher Education, former Vice-Dean and Master's Program Coordinator of Legal Drafting and Legislative Techniques in Morocco at the Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Ait Melloul, Ibn Zohr University (2017-2024); currently Professor of Higher Education at the Faculty of Arts and Human Sciences, Ibn Zohr University. He teaches Rhetoric and Discourse Analysis. He obtained his PhD from the Faculty of Letters and Human Sciences, Cadi Ayyad University in Marrakech (2004). He has authored books and published scholarly articles in national and international journals and has coordinated conferences and scientific workshops in Morocco and abroad.

Montaser Amein Abdel-Raheem: Former Assistant Professor of Linguistics at the University College, Taif University, and Arabic language instructor at the Egyptian Ministry of Education. His research interests include lexicography, terminology, translation, pragmatics, and Orientalist studies. He has authored, edited, and translated approximately fifteen books and dictionaries.

RULES OF PUBLISHING

Citation Style:

- The journal follows the APA (American Psychological Association) 7th edition citation style.
- Full citation guidelines are available on the journal's website or the APA website.

Other requirements for publication:

- If the article is a translation, include the original text with full citation.
- Abstracts in Arabic and English, each between 250 and 300 words.
- A list of 5 to 7 keywords.
- A brief biography of the author (no more than 200 words) in Arabic and English.
- The author's detailed CV.

Publishing Procedure:

- All materials must be submitted via the journal's website (Submit Publication Request).
- Authors will receive confirmation once their submission meets the requirements.
- The journal will notify the author within 10 days whether the submission is formally accepted or rejected and whether it will proceed to peer review.
- Submissions that meet the publishing criteria are sent for blind peer review.
- Authors are informed of the review outcome (acceptance or rejection) within one month of confirmation.
- If rejected, the journal is not obligated to provide reasons.
- If reviewers request revisions, the author will be notified and must make the changes within the specified deadline.
- Authors must ensure their texts are properly edited and proofread according to international academic standards.
- The journal reserves the right to republish the article in any beneficial format, with notification to the author.
- Once a submission is accepted for final publication, it cannot be published elsewhere.
- Authors may republish their work one year after its original publication, with notification to the journal.
- The journal does not offer financial compensation for published materials and does not charge for publication.

Disclaimer:

- Published articles do not reflect the opinion of the journal.
- The author is solely legally responsible for their work.

Submission Emails:

Submit papers via the journal's website (Submit Publication Request):

The Journal's e-mail
linguist@linguist.ma

For more information, visit the journal's website:
https://linguist.ma

RULES OF PUBLISHING

Linguist is:

- A peer-reviewed international scientific quarterly journal specialized in linguistics.
- The journal accepts submissions in Arabic, English, French, Italian, German, Spanish, and Portuguese.
- The journal accepts original research, translations, and reviews, provided that translated studies or books are of significant importance.

Journal Mission:

- Contribute to the dissemination of scholarly linguistic culture.
- Advance linguistic research within Arabic culture.
- Keep up with current linguistic research developments and epistemological shifts.
- Inform researchers and interested readers about the most important publications in the field of linguistics.
- Promote interdisciplinary dialogue by focusing on cross-disciplinary linguistic studies.

Journal Focus:

- Publishes serious research and studies in the field of linguistics.
- Strives to keep up with global developments in linguistic research through translations of studies published in top international linguistic journals.
- Encourages discussion on contemporary linguistic issues.

Specificity and Uniqueness:

- The journal publishes original papers that have not been previously published or submitted elsewhere.
- Submitted materials must relate to linguistics, whether theoretical, applied, or translated research.
- Research must adhere to recognized academic standards.
- Submissions must comply with the publishing guidelines detailed on the journal›s website.
- Word count should be between 5,000 and 9,000 words, including appendices.

Conditions for publication

- The journal publishes reviews of recent publications, whether translated into Arabic or not.
- Basic conditions for book reviews include:
  - The book must fall within the journal›s scope.
  - Selection of the book must be based on objective criteria: importance, academic value, contribution to knowledge, and benefit of reviewing.
  - The book must have been published within the last five years.
- Reviews must include:
  - Book title, author, chapters, number of pages, publishing house, and publication date.
  - A brief introduction to the author and translator (if applicable).
  - Overview of key elements: objectives, content, sources, methodology, and structure.
  - Thorough analysis of the book›s content, highlighting main ideas and themes, using critical tools and comparative methodology.
  - Review length should be between 2,000 and 3,000 words. Reviews up to 4,000 words are accepted if they focus on deep analysis and comparison.

linguist اللساني
An international peer-reviewed quarterly journal specializing in linguistics issued by the Faculty of Arts and Humanities
Mohammed V University of Rabat

Managing Director
Pr. Zakaria Boudhim
Dean on the Faculty of Letters and Human Sciences Rabat

Responsible Director and Editor-in- Chief
Pr. Hafid Ismaili Alaoui

Consulting Board

Prof. Abdelmajid Jahfa (Morocco)
Prof. Abderrahmane Boudraa (Morocco)
Prof. Abderrazak Bannour (Tunisia)
Prof. Ahmed Alaoui (Morocco)
Prof. Ahmed Moutaouakil (Morocco)
Prof. Ezzeddine Majdoub (Tunisia)
Prof. Hamza Al-Mozainy (Saudi Arabia)
Prof. Hassan Ali Hamzé (Lebanon/Qatar)
Prof. Hisham Ibrahim Abdulla Al-Khalifa (Iraq)
Prof. Mbarek Hanoun (Morocco)
Prof. Michel Zakaria (Lebanon)
Prof. Mohamed Ghalim (Morocco)
Prof. Mohammad Alabd (Egypt)
Prof. Mohammed Rahhali (Morocco)
Prof. Mostafa Ghelfane (Morocco)
Prof. Murtadha J. Bakir (Iraq)
Prof. Saad Maslouh (Kuwait/Egypt)
Prof. Salah Belaïd (Algeria)

Editorial Team

AbdalRahman Teama Hassan (Sultan Qaboos University, Oman)
Abdellatif Tahiri (Mohammed V University, Morocco)
Abdulrahman Hassan Albariqi (King Khalid University, Saudi Arabia)
Aqeel Hamed Alzammai Alshammari (Qassim University, Saudi Arabia)
Azza Shbl Mohamed Abouelela (Cairo University, Egypt/ Osaka University, Japan)
Eiman Mohammed Mustafawi (Qatar University, Qatar)
Elmellakh Mhammed, (Cadi Ayyad, University, Morocco)
Emad Zapin (United Arab Emirates University, UAE)
Essa Odeh Barhouma (The Hashemite University, Jordan)
Habiba Naciri (Mohammed V University, Morocco)
Hassan Khamis Elmalkh (Al Qasimia University, UAE)
Karim Bensoukas (Mohammed V University, Morocco)
Khalid Lachheb (New York City University, USA)
Laila Mounir (Mohammed V University, Morocco)
Mahrous Borieek (Qatar University, Qatar)
Mohamed Sahbi Baazaoui (Al Wasl University, UAE)
Mohammed Derouiche (Mohammed V University, Morocco)
Mourad Eddakamer (Mohammed V University, Morocco)
Muurtadha Jabbar Kadhim (University of Kufa, Iraq)
Nohma Ben Ayad (Mohammed V University, Morocco)
Nourddine Amrous (Mohammed V University, Morocco)
Otman Ahmiani (Mohammed V University, Morocco)
Ouafaa Qaddioui (Mohammed V University, Morocco)
Rachida Lalaoui Kamal (Mohamed V University, Morocco)
Redoine Hasbane (Mohammed V University, Morocco)
Sane Yagi (Sharjah University, UAE)

Dépôt Légal: 2019PE0001
ISSN: 2665-7406 (Online)
E-ISSN: 2737-8586 (Print)

The Journal's e-mail
linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com

For more information,visit the journal's website
https://linguist.ma

اللساني linguist

An international peer-reviewed quarterly journal specializing in linguistics issued by the Faculty of Arts and Humanities

Mohammed V University of Rabat - Morocco

Volume (3) - Issue (1) - 2026

Dépôt Légal: 2019PE0001

ISSN: 2665-7406 (Online)

E-ISSN: 2737-8586 (Print)

E-mail Address

linguist@linguist.ma

Journal's Website

https://linguist.ma

جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Université Mohammed V de Rabat
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Mohammed V University in Rabat
Faculty of Letters & Human Sciences

Volume (3) - Issue (1)

2026

The Linguist

An international peer-reviewed quarterly journal specializing in linguistics issued by the Faculty of Arts and Humanities
Mohammed V University of Rabat - Morocco

ISSN: 2665-7406
E-ISSN: 2737-8586

www.the-linguist.com